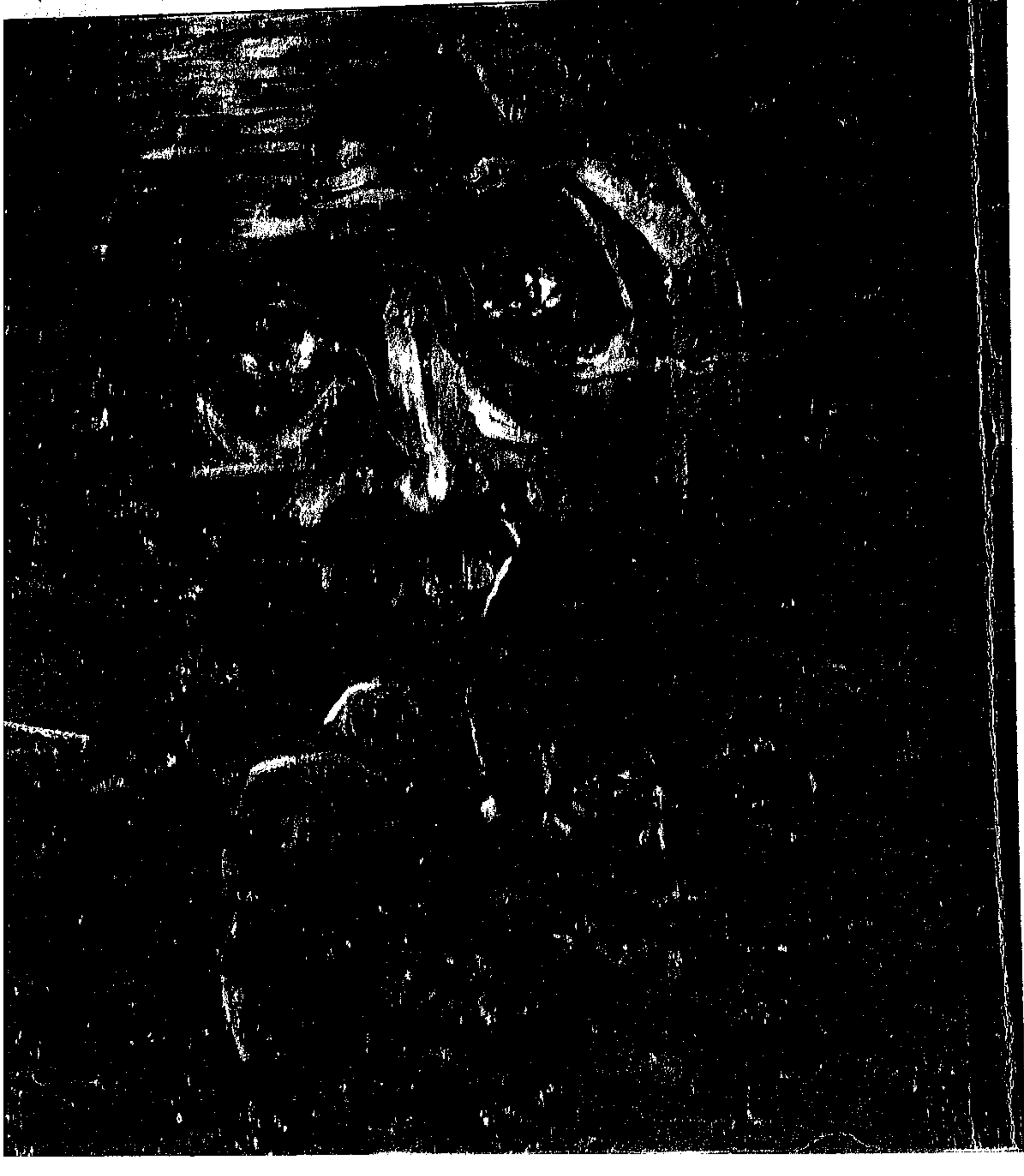
# شؤون فلسطين

١٤٨ـ١٤٩
تموز / آب (يوليو / أغسطس) ١٥



عمان
# شؤون فلسطينية

١٤٨ ـ ١٤٩ تموز / آب (يوليو / أغسطس) ١٩٨٥

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

## المحتويات

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان اسماعيل شموط




المدير العام: صبري جريس

المراسلات

AL-ABHATH PUBLISHING CO. LTD.
92 Gregoris Afxentiou Street
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي

[بريد جوي] في سوريا ومصر ولبنان ـ للافراد ٣٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً. في الدول العربية الاخرى ـ للافراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً. في اوروبا ٦٠ دولاراً. في الولايات المتحدة وباقي دول العالم ٧٥ دولاراً

# منظمة التحرير الفلسطينية
# من حصار الى آخر

أحمد شاهين

شهدت مرحلة انعقاد أجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة، وما تلاها، سخونة في التحرك السياسي لتحريك العمل من اجل التوصل الى تسوية ما للقضية الفلسطينية. فقد خيّر الملك حسين، في خطابه امام أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، الفلسطينيين بين السير معاً، او السير منفردين، وستدعمهم المملكة الاردنية، اذا اختاروا السير منفردين، مثلها مثل بقية الدول العربية، انطلاقاً من منطق مصلحة الأردن اولاً. ويتلخص مشروع الملك الاردني بشعار «الارض مقابل السلام». واختارت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي انتخبت في تلك الدورة، نهج السير مع الاردن، فتوج ذلك بتوقيع الاتفاق، الذي عرف باسم «اتفاق عمان»، بين الملك حسين والسيد ياسر عرفات في ١١/٢/١٩٨٥، ويدعو ذلك الاتفاق الى العمل المشترك للتوصل الى حل سياسي للقضية الفلسطينية. وقد توافق صدور الاتفاق مع وجود الملك فهد، ملك العربية السعودية، في واشنطن، في زيارة رسمية، فبُلّغ بالاتفاق لطرحه على الاميركيين.

وفي اواخر شهر شباط (فبراير) ١٩٨٥، اعلن الرئيس المصري، حسني مبارك، عما عرف فيما بعد «بمبادرة مبارك». وتضمنت تلك المبادرة دعوة الولايات المتحدة الاميركية لقاء وفد اردني - فلسطيني مشترك تشكل حصيلة الحوار معه تمهيداً للقاءات مباشرة مع اسرائيل، وتشارك فيها مصر والولايات المتحدة، للتفاوض حول حل للقضية الفلسطينية. وعندما زار الرئيس مبارك واشنطن حمل في جعبته اقتراحه ذاك، اضافة الى التصور الاردني لمثل هذا اللقاء، وشرح للأميركيين ابعاد الخطوة الأردنية - الفلسطينية ومدلولاتها، كما تفهمها مصر.

تتوجت تلك «الحملة» العربية، باتجاه واشنطن، بزيارة الملك حسين، ملك الاردن، للعاصمة الاميركية في اواخر شهر أيار (مايو) ١٩٨٥، حيث اوضح لرجال الادارة الاميركية ابعاد مشروعه للسلام، وارضية التحرك الاردني - الفلسطيني المشترك للبحث عن حل سياسي للقضية الفلسطينية.

في ضوء تلك «الحملة» العربية باتجاه واشنطن، تحركت الادارة الاميركية، التي رأت في المشروع الاردني «خطوة مشجعة»، حسب تعبير وزير الخارجية جورج شولتس، باتجاه اسرائيل،

شئون فلسطينية، العدد ١٤٨ - ١٤٩، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٥

وارسل وزير الخارجية الاميركي رسالة الى رئيس حكومة اسرائيل لاستجلاء مواقف اسرائيل من جملة التحركات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط.

جاء الرد الاسرائيلي، وبدا كأنه رد على رسالة شولتس، في مبادرة اعلنها رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، امام الكنيست الاسرائيلي في ١٠/٦/١٩٨٥ تحت عنوان «مشروع للتفاوض حول المناطق المحتلة».

كما تقرر على صعيد العملاقين العالميين عقد لقاء قمة في تشرين الثاني (نوفمبر) العام ١٩٨٥، وستكون قضية الشرق الاوسط احدى نقاط البحث في تلك القمة.

تقول بعض الاطراف المعنية بهذا التحرك السياسي، ان الفرص مؤاتية ولا يجوز اضاعتها. وترى أطراف اخرى انها الفرصة الاخيرة، وضياعها ضياع كل شيء. والمناقشة المتأنية لهذا التحرك تقتضي رؤية جذور المشكلة ومواقف الاطراف المعنية بها منها، وتطلعاتهم، لنستقرىء، بالتالي، آفاق مثل هذا التحرك السياسي أو غيره، فليس هو الأول ولن يكون الأخير.

## صورة المشكلة الفلسطينية وجوهرها

يجمع العالم على ان هناك مشكلة تدعى «مشكلة الشرق الأوسط»، ويسميها البعض «الصراع العربي ـ الاسرائيلي». وفي قلب هذه المشكلة هناك القضية الفلسطينية، التي يرى البعض انها جوهر مشكلة الشرق الاوسط، ويرى البعض الآخر انها واحدة من مشكلات الشرق الأوسط.

ويندرج تحت عنوان «مشكلة الشرق الأوسط»، الاراضي المحتلة بعد ١٩٦٧، ومشكلة لبنان، والمشكلة الفلسطينية. وفي كل واحدة منها طرف عربي مباشر معني بها اولاً، وفي كل المشكلات طرف واحد معاد هو اسرائيل. اما بالنسبة للعالم، خارج منطقة الشرق الأوسط، فالمشكلة تدخل في اطار التنافس بين العملاقين العالميين على منطقة هي عقدة استراتيجية، بالمعنى الشمولي للاستراتيجية. وقد جرت محاولات للفصل بين مشكلات الشرق الأوسط المتعددة بحيث يجري حلها واحدة واحدة؛ لكن تلك المحاولات لم تثمر حتى الآن. والنماذج التي يمكن العودة اليها (اتفاقيات الهدنة العام ١٩٤٩، واتفاق كامب ديفيد العام ١٩٧٨) لم تستطيع عزل تلك المشكلات، بعضها عن بعض، بالرغم من ان ترتيبها تم انفرادياً. والاتفاق الوحيد الذي عزل المشكلة اللبنانية عن مشكلة الشرق الأوسط (اتفاق ١٧ ايار ـ مايو ١٩٨٣) ولد ميتاً باقرار الموقعين عليه، وقد الغي في وقت لاحق. وفي كل تلك الاتفاقات، بما فيها اتفاقات فك الارتباط التي وقعت بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ كانت المشكلة الفلسطينية حاضرة فيها، حتى ولو لم ينص عليها حرفياً. من هنا، يمكن القول انها جوهر مشكلة الشرق الاوسط، ومن غير حلها لا حل للوضع القائم، وتهدئته ليست الا تسكيناً مؤقتاً له، حيث سيعود للانفجار كلما توفرت الفرص لتفجيره، وهو يذكر بمنطق «الصراع حتى الموت».

وتتلخص المشكلة الفلسطينية بأنها صراع بين شعبين (الفلسطينيون والاسرائيليون) على رقعة جغرافية واحدة. الأول (الفلسطينيون) يملك، الآن، التاريخ وموجود على شيء من الجغرافيا، والثاني (الاسرائيليون) يملك الايديولوجيا (الصهيونية) وشيئاً من الجغرافيا. الاول مكوّن كذاكرة مجتمعية، والثاني قيد التكوين يحاول صياغة ذاكرة له من خلال الدولة التي ما زالت

جنينية بالحساب التاريخي لمنطق الزمن (٢٧ سنة فقط). وتكوّن الثاني يجري عبر تدمير الشعب الاول، وجوداً وذاكرة (مقولة القدوم الى ارض بلا شعب). بينما استمرار الاول مرهون باستمرار مقاومته. اما الشكل الذي يتخذه هذا الصراع، فهو هجوم من الطرف الثاني، في الوقت الذي يتخندق الأول مدافعاً. وهذا المظهر للصراع هو الشكل الذي عرفته المائة سنة الاخيرة. متى ينتقل الفلسطينيون إلى الهجوم؟ وهل يستطيعون ذلك؟ هذان هما التساؤلان اللذان تبني عليهما حركة التحرر الوطني الفلسطينية مشروعها السياسي لترجمة المجتمع الفلسطيني الى دولة (دولة فلسطينية) أسوة بالتطور الحضاري الذي عرفته شعوب العالم كافة في العصر الحديث.

وصورة الوضع القائم، فلسطينياً، تتمثل في وجود فلسطينيين خارج جغرافيا فلسطين (اللاجئون)، وفلسطينيين «اسرائيليين» لهم صفة مواطنية الدولة الاسرائيلية (الجليل والمثلث والنقب) ويشاركون في اشكال نشاطاتها المتعددة، بما في ذلك النشاط السياسي كاقلية اثنية، وفلسطينيين تحت الاحتلال (الضفة والقطاع). المقيمون على ارض فلسطين يواجهون تحدي الحفاظ على وجودهم، وتمثل ظاهرة الصراع على الاراضي والحقوق الانسانية الوجه الحالي للصراع مع دولة اسرائيل، يضاف اليها، في مناطق الضفة والقطاع، الصراع على حق التعبير السياسي في مواجهة دولة الاحتلال. اما اللاجئون فيتمثل صراعهم مع اسرائيل على حق العودة الى اراضيهم التي اكرهوا على الخروج منها في العام ١٩٤٨، اضافة الى حقهم وحق اخوتهم، المقيمين، في التعبير عن انفسهم مجتمعين في دولة. وتشكل منظمة التحرير الفلسطينية العنوان السياسي الذي يعمل لترجمة التشكيل الفلسطيني في دولة. ومن هذا المنطلق ثبتّت منظمة التحرير في ميثاقها الوطني «ان كل فلسطيني هو عضو في منظمة التحرير الفلسطينية».

بالمقابل، تعتبر اسرائيل نفسها دولة اليهود، اينما كانوا وأي جنسية حملوا. وتعمل هذه الدولة، والمؤسسات التي سبقت وجودها (المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية)، على دفع اليهود الى الهجرة الى «ارض ـ اسرائيل» حسب مصطلحاتها. ولاستيعاب المهاجرين اليهود، تعمل اسرائيل، كدولة، على تفريغ ارض فلسطين من سكانها الفلسطينيين بكل الاشكال، تبعاً للظروف وما تسمح به، بدءاً بالترغيب وانتهاء بالترهيب الذي يتخذ حتى صفة المجازر الجماعية، وكل ما بينهما من اشكال المضايقات والقمع.

ويمكن تلخيص هذا الوضع القائم بالاشارة الى التعبيرات السياسية المستخدمة في مشاريع الحلول السياسية. فمنظمة التحرير الفلسطينية تتحدث عن وجوب حل «المشكلة الفلسطينية» واعتماد جميع قرارات الامم المتحدة الصادرة حولها. اما اسرائيل فتتحدث عن حل «مشكلة المناطق المحتلة بعد ١٩٦٧»، واعتماد القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ الصادرين عن مجلس الامن الدولي بعد حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣.

## المشكلة الفلسطينية في اطار مشكلة الشرق الأوسط

قلنا في فقرة سابقة، ان المشكلة الفلسطينية هي واحدة من مشكلات الشرق الأوسط، وهي جوهرها. اما المشكلات الاخرى، فتتمثل في احتلال منطقة الجولان السورية من قبل اسرائيل، وفي احتلال اسرائيل لجنوب لبنان، وفي وضع العلاقات بينها وبين مصر حتى بعد تنفيذ اتفاق كامب ديفيد، والذي يحاول المصريون استمرار القاء صفة الاحتلال عليه المتمثل في مشكلة طابا،

والاردن، ايضاً، ما زال يرى في احتلال الضفة الغربية امراً يعنيه لأنها كانت حتى العام ١٩٦٧ جزءاً من المملكة الاردنية الهاشمية. وترى دول العرب جميعها ان وجود اسرائيل بينها يستهدفها جميعاً، بمستويات مختلفة، وهي في دعمها للفلسطينيين ودول الطوق المحيطة باسرائيل، انما تدافع عن نفسها في التحليل الاخير.

وقلنا ايضاً، ان محاولات عزل قضايا الشرق الاوسط، بعضها عن بعض، وايجاد حلول منفردة لكل منها باءت بالفشل، وهذا، بدوره، دفع، او يدفع، الدول العربية الى تبني قضية فلسطين باعتبارها قضية عربية. ويشكل اللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية المخرز الذي يذكر باستمرار حكام العرب بمسؤولياتهم تجاه فلسطين، هذا اضافة الى استمرار الحس الشعبي العربي، القومي والديني، بالتعبير عن نفسه تجاه هذه القضية، وهو، بحد ذاته، يشكل مخرزاً آخر للحكام العرب، حتى مع شروط القسر الكياني الذي رسخه نمو الكيانات القطرية العربية، كنظم، على طريق تشكيل مجتمعات ـ دول، تحمل سماتها، جغرافياً، تلك الكيانات.

ان محاولات العزل اقتصرت على عزل المشكلات العربية عن المشكلة الفلسطينية، وقلنا فشلت. فهل يمكن عزل المشكلة الفلسطينية عن المشكلات العربية؟ ان واقع وضع الفلسطينيين لا يسمح بمثل هذا العزل طالما هناك ظاهرة «المخيم الفلسطيني» سواء داخل فلسطين نفسها أو في الاقطار العربية الأخرى. والصراع بين الفلسطينيين والحكومات العربية يتلخص في الصراع حول ترتيب الأولويات. فالفلسطينيون يدفعون باستمرار كي تبقى قضيتهم الاولى، بينما واقع الحكومات العربية، ككيانات، يدفعها لجعل تلك القضية في أي مرتبة، باستثناء المرتبة الأولى. وقد اتخذ هذا الصراع، في بعض حالاته، طابع الحدة والاقتتال بين الفلسطينيين وحكومات عربية. وكانت التسوية بين الفلسطينيين والحكومات العربية هي التوصل الى اقرار العرب بوحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للفلسطينيين، وارتبط ذلك الاقرار بافول توجهات العرب للحرب وانهاء دولة اسرائيل، وصعود توجهات العرب للتسوية السياسية مع اسرائيل التي تتضمن الاعتراف بها دولة شرق أوسطية، بغض النظر عن «العنتريات» الكلامية التي تنفي ان تتضمن اي تسوية سياسية الاعتراف باسرائيل. وقد خلق الصراع الفلسطيني ـ العربي خللاً في اسس الصراع العربي ـ الاسرائيلي، مما سمح لاسرائيل بأن تخوض، بكل حرية، حربها ضد الفلسطينيين منذ العام ١٩٧٨. ودفع الفلسطينيون اللاجئون تارة من اسرائيل وتارة من العرب، حتى اخرجوا خارج دائرة الفعل العسكري، ولم يبق أمامهم الا البحر ممراً لتنفيذ عملياتهم ضد اسرائيل، بينما ظل سلاح الفلسطينيين المقيمين على ارض فلسطين الحجارة وبعض زجاجات المولوتوف يواجهون بها آلة الاحتلال العسكرية وغطرسته ومستوطنيه الارهابيين.

ولم يتمكن الفعل العسكري ضد منظمة التحرير الفلسطينية، العربي والاسرائيلي، وكل بأسبابه الخاصة، من شطبها (مع ملاحظة ان العرب لا يريدون شطبها بل احتواءها، بينما ترغب اسرائيل في انهائها كوجود سياسي وعسكري)، مما فرض على الولايات المتحدة الاميركية مراجعة حساباتها حول موقفها من القضية الفلسطينية ككل (مشروع ريغان بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت)، ومن التعامل مع «ممثلي» القضية الفلسطينية (القبول الاميركي بلقاء وفد أردني ـ فلسطيني مشترك لبحث القضية الفلسطينية)، وتقتضي رؤية هذا المستجد الاميركي من منظور توازن القوى في الشرق الاوسط بين العرب واسرائيل بالمنظور السياسي وليس بالمنظور الكمي. وقد انتزعت منظمة التحرير هذه الخطوة الأميركية (حتى لو لم تشترك المنظمة مباشرة في

الحوار فهذا لا يقلل من دورها) بقوة الاستمرار من جهة وبحجم هائل من التنازلات وصل الى درجة اعلان القبول بالانضواء تحت علم احد الأقطار العربية، وسبب ذلك هو ضعف، ان لم يكن انعدام، الخيار العسكري العربي، اذ ليس هناك خيار عسكري فلسطيني، حتى الآن، خارج اطار الخيار العسكري العربي، الذي أمل في ان تكون حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ آخر الحروب العربية ـ الاسرائيلية (حسب تعبير الرئيس الراحل السادات)، واعتبرتها الدول العربية واحدة من «أهم» انتصارات العرب، فنهجت، بعدها، الى التسوية السياسية انطلاقاً من رؤيتها لانجازات تلك الحرب، وهي تحقيق التوازن مع اسرائيل.

هذا الوضع يدفع الى الحديث حول مفهوم استقلالية القرار الوطني الفلسطيني.

## القرار الوطني الفلسطيني المستقل: اضاءة واشكالات

هل هناك قرار وطني فلسطيني مستقل؟ هل هناك امكانية لقرار وطني فلسطيني مستقل؟ لقد هيمنت على الذهن العربي العام ايديولوجيا القومية العربية، التي كان كل من حزب البعث وحركة القوميين العرب ادواتها السياسية بعد نكبة فلسطين العام ١٩٤٨، ولهذه الايديولوجيا جذورها في تاريخ المنطقة، خاصة في الفكر الاسلامي (انا نزلناه قرآناً عربياً ـ آية. القرآن عربي ولسان أهل الجنة عربي ـ حديث شريف). حتى الحركات الشيوعية التي تعاملت سياسياً مع الأطر الجغرافية لم تستطع مقاومة تأثير الايديولوجيا العروبية، وشهدت انشقاقات داخلها في مرحلة السبعينات تحت تأثير تلك الايديولوجيا كأحد العوامل الفاعلة في تلك الانشقاقات، حيث كان الموقف من الوحدة العربية (كمقولة) ومن المقاومة الفلسطينية (كوسيلة تعبير لحركة تحرر) في صلب تلك الانشقاقات. كما عجزت دعوات الخروج من الاطار القومي العروبي الى الاطار الاسلامي عن الوقوف في وجه التيار القومي العروبي، خاصة بعد ان برزت الشخصية الكاريزمية لعبد الناصر كمعبر عن هذا التيار.

في ضوء هذه الهيمنة الايديولوجية، التي بدت انها الرد العملي على الاستعمار، لم يكن بإمكان التيارات «الانفصالية» عن القومية العربية مواجهة ذلك المد، بالرغم من أن تلك التيارات انشأت حكومات بدأت تترجم نفسها دولاً في الأطر الجغرافية التي صارت، الآن، كيانات. وكانت القضية الفلسطينية وسيلة التحريض العروبي ضد «الكيانات الانفصالية»، وأسهم الفلسطينيون في حملة التحريض العروبي انطلاقاً من الشعور والايمان بعجزهم عن حل مشكلاتهم بمعزل عن العرب (مع ملاحظة ان العرب عربان، عرب الحكومات وعرب الشعب). حتى ان ظاهرة حركة التحرير الوطني الفلسطيني المعاصرة شملها هذا التقسيم، فكانت منظمة التحرير الفلسطينية جزءاً من عرب الحكومات، وكانت ظاهرة المقاومة الفلسطينية جزءاً من عرب الشعب، حتى تم الدمج الجزئي بينهما في ١٩٦٩ في ظل هيمنة شعار «قومية المعركة» و «التضامن العربي» الذي انهى صراع عبد الناصر (ممثل التيار القومي) مع السعودية (ممثل التيار الاسلامي التقليدي). هذا التصالح العربي كان تعبيراً عن اقرار الجميع بواقع الكيانات العربية. وبقي على الفلسطينيين انتزاع الاعتراف العربي بهم ككيان، فتم لهم ذلك في ١٩٧٤ حين اقر المجتمعون في قمة الرباط بوحدانية التمثيل الفلسطيني لمنظمة التحرير. وبقي هذا الاقرار مفتقراً الى المصداقية بحكم الوضع الخاص للفلسطينيين الذي يمكن تسميته «وضعاً تحت الاحتلال» حتى في الاقطار

العربية (بتحفظ). وفي الوقت الذي كان فيه الوضع تحت الاحتلال الاسرائيلي يفرز مقاومة، ويُترجم دعوات سياسية وتنظيمات، كان الوضع في ظل الحكومات العربية يفرز الأسى والشعور بالدونية وانعدام الثقة، ومن هنا كانت دعوة (فتح) لابراز الشخصية الوطنية هي الأكثر قبولاً لدى عموم الشعب الفلسطيني، بالرغم من قدم تيارات فلسطينية اخرى في مجال الدعوة اليها. وانعدام الثقة، هذا، ترجم نفسه، اولاً، بالدعوة الى «حرية العمل الفلسطيني» من حدود الدول العربية ضد اسرائيل، ثم الى حق منظمة التحرير في تنظيم الشعب الفلسطيني اينما وجد. ومع صعود موجة التسوية السياسية مع اسرائيل، رفع الفلسطينيون مطلبهم باستقلالية القرار الوطني الفلسطيني، واستجابت معظم الدول العربية للمطالب الفلسطينية تحت تأثير عدة عوامل، منها (اذا أسأنا الظن) التنصل من مسؤولياتها تجاه الفلسطينيين، ومنها (اذا أحسنا الظن) الحفاظ على شمولية طرح القضية الفلسطينية التي بدأت اسرائيل والعالم الداعم لها ينظر اليها باعتبارها، فقط، مسألة مناطق محتلة بعد ١٩٦٧. ويمكن دمج العاملين معاً لفهم الموقف العربي من مسألة «استقلالية القرار الوطني الفلسطيني». هذا في الوقت الذي مثل ذلك الانجاز لمنظمة التحرير خطوة نوعية في ابراز الشخصية الفلسطينية على طريق تحقيق الكيان. وقد التقطت اسرائيل من هذا الانجاز السياسي ما اشرنا اليه بسوء ظن، فعمدت الى اعلان حربها ضد منظمة التحرير الفلسطينية مطمئنة الى «التنصل العربي». فكانت حروب اسرائيل ضد المنظمة في لبنان التي انتهت باخراجها من بيروت اولاً بواسطة اسرائيل (حصار بيروت)، ثم من كل لبنان (حصار طرابلس) بواسطة سوريا، وكل بأسبابه الخاصة، دون أن يكون هناك اي رابط بين الحصارين، مع انهما خدما بالمحصلة هدف ابعاد منظمة التحرير عن دائرة الفعل العسكري ضد اسرائيل.

هل تستطيع منظمة التحرير ممارسة قرارها الوطني المستقل؟

لم تحدد منظمة التحرير الفلسطينية مضمون ذلك «القرار الوطني المستقل». فتحديد مضمون ذلك القرار يعني التعارض، ان لم يكن التناقض، مع الحكومات العربية في واقعها الراهن. فهو يعني حرية اتخاذ القرار، فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني، حرباً او سلاماً، في اطار الصراع مع اسرائيل. وهو يعني تأطير الشعب الفلسطيني، كأداة وكهدف للقرار اياه. وهو يعني ادارة شؤون الشعب الفلسطيني، الذي اسلفنا الحديث عن وضعه الذي وصفناه بـ «وضع تحت الاحتلال». وبالمحصلة، فان ممارسة منظمة التحرير لحقها في القرار الوطني المستقل، لا بد من ان يصطدم بالارادات العربية (كنظم)، التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين (طرحت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في برنامجها السياسي العام ١٩٧٤ اقامة حكم ذاتي للمخيمات الفلسطينية في الدول العربية)، كما سيصطدم ذلك، سياسياً، بالتوجهات العربية لانهاء الصراع العربي - الاسرائيلي، حرباً او سلماً، شكلاً وهدفاً، وهذا ما حصل على ارض الواقع حتى الآن ايضاً. ولذا، اعتمدت منظمة التحرير شعار «القرار الوطني المستقل» بعموميته؛ وهذا لم يعفها، ايضاً، من مواجهة تفسيرات عربية له، من هذا القطر العربي او ذاك، تبعاً للعلاقات التي كانت تقوم بين المنظمة والقطر العربي المعني، وانطلاقاً من مصلحة القطر، توظيفاً للورقة الفلسطينية في اطار تلك المصلحة. ولم يكن امام المنظمة الا الركون للبراغماتية التكتيكية والرهان على عامل الزمن في علاقاتها مع الاقطار العربية، من جهة، والرهان على التصلب الاسرائيلي تجاه العرب من جهة ثانية، ومن هنا، يمكن القول (بتحفظ طبعاً) ان مجيء الليكود إلى الحكم في العام ١٩٧٧ كان رحمة لمنظمة التحرير، اذ ساهم في تجميد تناقض سوريا معها، الذي عاد مع احتمال عودة حزب العمل

واحتمال فتح باب التسوية من جديد في العام ١٩٨٣، فكان حصار طرابلس امتداداً لحصار تل الزعتر والدخول السوري الأول الى لبنان.

## حالة حصار

قال ياسر عرفات، زعيم منظمة التحرير الفلسطينية، اثناء حصار بيروت «لم اكن يوماً الا محاصراً». ويبدو انه ما زال محاصراً. وحالة الحصار تفترض احد احتمالين لا ثالث لهما: اما استمرار المواجهة حتى الموت (الانتحار)، واما البحث عن مخرج - مهرب (الدقة وصف الحال) في التحليل الاخير. ومرونة منظمة التحرير، وبالتحديد زعيمها، مكنته عبر الخروج من حصار الى آخر (عنق الزجاجة، النفق المظلم) من الاستمرار بمنظمته حاضراً باوراق سياسية لا يريد، نفسه، كشفها لنفسه لابعاد شبح احتمال حلول حالة اليأس.

وقيادة منظمة التحرير ومفكروها يعرفون جيداً ان حل القضية الفلسطينية، بعيداً عن العمق العربي الاستراتيجي، لن يؤدي الا الى ضياع الشخصية الفلسطينية بين التوطين والركون الى الاحتلال تحت تأثير شروط حياة «وضع تحت الاحتلال». لكن هذا العمق العربي الاستراتيجي ما زال بعيداً (في شروطه الراهنة) عن ان يكون عمقاً فاعلاً. فماذا على منظمة التحرير ان تفعل وهي في وضعها الراهن؟

## آفـــاق

بانتظار توفر شرطين اساسيين لتحديد استراتيجية فلسطينية، وهما: تبلور فعل فلسطيني داخل فلسطين المحتلة (سياسي - تنظيمي)، ووجود «هانوي» عربية لدعم مثل هذا الفعل الفلسطيني، لا تستطيع منظمة التحرير الفلسطينية الا اللعب من داخل الاطر المتوفرة لها بالشروط العربية والاسرائيلية، اذا ارادت الحفاظ على هذا العنوان الفلسطيني (منظمة التحرير) الذي اصبح تعبيراً (وان كان محدوداً) للشخصية الوطنية الفلسطينية، متحملة بذلك كل الاشكالات التي ستواجهها من داخلها، وبغض النظر عما اذا كانت تلك الاشكالات بتأثير من خارجها ام لا، او مواجهة «الانتحار». والانتحار في السياسة غير وارد اطلاقاً.

من هذا المنطلق، يمكن رؤية ومحاكمة دور منظمة التحرير في التحرك السياسي الراهن، الذي يسعى القائمون عليه الى ايجاد حل سياسي لمشكلة الشرق الأوسط، والتي يبدو انه لا حل لها بالمنظور القريب، حيث ما زال الطرفان الاساسيان في المشكلة (الاسرائيليون والفلسطينيون) بعيدين عن التفاهم حول الحل، شكلاً ووسيلة.

و «حصار السلام» الاخير لمنظمة التحرير، الاميركي والغربي والاسرائيلي، غايته دفعها لكشف اوراقها. وهو اعلان حرب اخرى عليها بوسائل تبدو ناعمة. هل من مخرج - مهرب؟

لقد تجاوزت منظمة التحرير سن الرشد. فقد مضى عليها عشرون عاماً ونيف، وعليها ان تكون قادرة على مواجهة من يقومون بدور اولياء امورها انطلاقاً من تحديد مجال مروحة مناورتها لنفسها اولاً، ومن ثم التعامل مع الاطراف الاخرى استناداً الى ثوابت حدود تلك المروحة، لجعل المحاصِر محاصَراً، ذلك التكتيك الذي اتقنته المنظمة بالتجربة.

# القضية الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة

د. مروان عبدو

تستأثر القضية الفلسطينية باهتمام العالم المعاصر كونها تمثل، راهناً، القضية المركزية في الشرق الأدنى، وكونها، في الأساس، قضية شعب اغتصب الاستعماريون الصهيونيون أرضه وشردوا أكثريته عنها. وكنتيجة لنضال طويل ودؤوب يكاد يبلغ عامه الاربعين، اعترفت الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى المتفرعة عنها، على مدى هذه الفترة، بحقوق عديدة لهذا الشعب، في وقت لاتزال كبريات الدول الأوروبية والغربية تتنكر لحقوقه المشروعة.

والبحث الذي نحن بصدده هنا، يتناول، بمنهجية تاريخية مستندة إلى الوثائق والوقائع، مراحل ادراج قضية فلسطين في اروقة الأمم المتحدة منذ العام ١٩٤٧، ويبين الحقوق الثابتة، والحقوق المتفرعة عن القضية الأم، كما يبين ممارسات الصهيونيين التي ادانتها هيئات الأمم المتحدة المختلفة، إلى جانب انه يعطي لمحة عن الصدى العالمي الذي حظيت به هذه القضية.

يمكن تقسيم مراحل ادراج القضية الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة إلى ثلاث:

(أ) **المرحلة الأولى** (من الفترة الممتدة من ٢ نيسان/ ابريل ١٩٤٧ إلى ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥١): ففي الثاني من نيسان (ابريل) من العام ١٩٤٧ أدرجت القضية الفلسطينية، بطلب من بريطانيا، لأول مرّة، في الجمعية العامة للأمم المتحدة كبند مستقل تحت بند رئيس دعي «قضية فلسطين». وتحت هذا البند، ولغاية العام ١٩٥١، ادرجت، ايضاً، كل القضايا المتفرعة عن القضية الفلسطينية الأم. ومن هذه القضايا الفرعية:

- تقرير اللجنة الخاصة لفلسطين (الاونسكوب)؛ وهي اللجنة التي شكلت في ١٥ ايار (مايو) ١٩٤٧، بموجب القرار ١٠٦، وضمت ممثلي ١١ دولة، هي: أوستراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا والهند وايران وهولندا وبيرو والسويد واورغواي ويوغسلافيا. وقد منحت اللجنة صلاحيات واسعة، وكانت مهمتها التأكد من الحقائق وتجميعها وتسجيلها، وتحري كل المسائل المتعلقة بقضية فلسطين، على ان تعد تقريرها وتقدمه إلى الأمين العام، في موعد اقصاه الأول من ايلول (سبتمبر) ١٩٤٧، متضمناً الاقتراحات التي تراها ملائمة لحل هذه القضية(١).
- انتهاء الانتداب.

ـ تقرير اللورد برنادوت، الوسيط الدولي الذي عين لهذه المهمة بتاريخ ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٧ بموجب القرار ١٨٦، وانيطت به مهمة السعي الحميد لدى السلطات ومختلف الفرقاء في فلسطين بغية تأمين القيام بالخدمات العامة والحفاظ على السلامة العامة وايجاد تسوية سلمية للوضع في المستقبل والتعاون مع لجنة الهدنة المعينة بتاريخ ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٤٨[٢].

ـ القدس والنظام الدولي فيها.

ـ حماية الأماكن المقدسة.

ـ تقارير وكالة غوث اللاجئين (الأونروا)، وغيرها من التقارير المتعلقة بأعمال الاغاثة.

ـ تقارير لجنة التوفيق التي شكلت بتاريخ ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨، بموجب القرار ١٩٤ د٣.

**(ب) المرحلة الثانية** (١٩٥٢ ـ ١٩٧٤): في الدورة السابعة للجمعية العامة التي عقدت ما بين ١٤ تشرين الأول (اكتوبر) و٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢، أسقط بند «قضية فلسطين» كوحدة متكاملة، وصارت القضية الفلسطينية، وجميع متفرعاتها، تبحث ويجري التعامل معها في أروقة الامم المتحدة كبنود منفردة، كل على حدة، وذلك عندما قدم الأمين العام للجمعية العامة، تروغفي لي، الذي عرف بموالاته للصهيونية، جدول أعمال، في الدورة ذاتها، تضمن، فقط، «تقرير مدير الأونروا عن لاجئي فلسطين»، في حين كان معروفاً أن هذا التقرير مدرج للمناقشة في البند الثاني. وباجراء الأمين العام هذا، تنبهت الوفود العربية الى ما أحيك لجهة حذف بند «قضية فلسطين»، فطالبت، ايضاً، بادراج بند «لجنة التوفيق الفلسطيني وعملها على ضوء قرارات الأمم المتحدة» على جدول الأعمال. وفي أعقاب المطالبة العربية، تقدم الوفد الاسرائيلي بشكوى حول «خرق الدول العربية لالتزاماتها بموجب الميثاق وقرارات الأمم المتحدة واحكام اتفاقات الهدنة المعقودة مع اسرائيل»[٣].

والواقع، ان اسرائيل كانت تتحرك سياسياً لتحقيق مآربها من منطلق «الأمر الواقع» الذي حققته بضم ٢٣ بالمئة من الاراضي الفلسطينية حسب تقسيم العام ١٩٤٧، والاعتراف بها عضواً في منظمة الامم المتحدة في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨، وليس من منطلق قرار الاقرار بحقوق العرب الفلسطينيين والتفاوض المباشر وعقد الصلح مع الدول العربية ذات العضوية في هيئة الأمم. وقد حظي تحركها السياسي في هذا المجال بمساندة فعّالة من قبل الولايات المتحدة الأميركية بشكل خاص، ومن الدول الغربية وبعض العرب بصورة عامة، فنجحت، في السبعينات، في اخراج مصر من الصف العربي، وتسعى، حالياً، بدعم اميركي، لاخراج لبنان من محيطه العربي بنفس الاساليب التي استخدمت مع مصر.

**(جـ) المرحلة الثالثة** (من ١٩٧٤ حتى اليوم): وهي المرحلة التي أعيد فيها بند «قضية فلسطين»، كوحدة متكاملة، إلى سدة التعامل الدولي. وفي ٢٣ أيار (مايو) ١٩٦٧، أضيف اليه بند جديد تحت عنوان «الوضع في الشرق الأوسط» أدرجه الاتحاد السوفياتي أثناء الأزمة الحادة التي أدت إلى العدوان الاسرائيلي في الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وقد نوقش في اطار هذا البند القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن الدولي، والذي يعتبر الفلسطينيين مجموعة من اللاجئين، بلا هوية[٤]. وفي العام ١٩٧٤، تم قبول الوفد الفلسطيني، رسمياً ولاول مرة، في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي ضوء هذه المستجدات، لا بد من الاجابة حول الأسباب التي أدت إلى أعادة ادراج بند

«قضية فلسطين» على جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة.

لا شك، ثمة تحولات داخلية حصلت ضمن حركة الشعب الفلسطيني، وتحديداً منذ انطلاقة منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤، وانطلاقة كفاحها المسلح في مطلع العام التالي، قد كرست نضاله في إطار ومفهوم حركة التحرر الوطني. يضاف إلى ذلك، أيضاً، تبدلات كبرى جرت في العالم وانعكست ايجاباً لصالح القضية الفلسطينية، منها: بروز منظومة الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية، وقطع هذه الدول علاقاتها مع دولة اسرائيل على اثر عدوان ١٩٦٧؛ وانهيار نظام الاستعمار العالمي في الستينات، وقيام الدول المستقلة التي شكلت، فيما بعد، حركة عدم الانحياز، وازدياد عضوية هذه الدول في الأمم المتحدة وهيئاتها، حيث بلغ رقم الاعضاء ١٣٨ دولة، معظمها من دول العالم الثالث في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية. ويشار، في هذا الجانب، إلى ان غالبية دول العالم الثالث، لاسيما دول منظمة الوحدة الافريقية، قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية (لا الاقتصادية) مع اسرائيل، وذلك منذ أيار (مايو) ١٩٦٣ وما بعد.

## الحقوق الثابتة، ما هي؟

في قرار للجمعية العمومية التي التأمت في دورتها الخامسة والعشرين، العام ١٩٧٠، وتحت بند «تقرير مدير الاونروا...»، ورد تأكيد لقرار صدر عن الدورة الرابعة والعشرين السابقة، مفصلاً الحقوق الثابتة بما يلي: «ضرورة الاخذ بمبدأ تساوي الشعوب العادية في الحقوق، وحقها في تقرير المصير المكرس في المادتين ١ و ٥٥ من ميثاق الامم المتحدة». وبهذا، اي منذ القرار الصادر عن الدورة ٢٤ معززاً بما صدر عن الدورة ٢٥، اعترفت الجمعية العمومية لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق والواجبات، وبحق تقرير المصير، وفقاً لميثاق الامم المتحدة. واعترفت، لاول مرة، بالفلسطينيين شعباً وليس مجموعة من اللاجئين. وفي العام ١٩٧٠، اعتبرت الامم المتحدة نضال الشعب الفلسطيني كفاحاً مشروعاً ضد استعمار اجنبي وادانت، في قرارها، الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير على الشعوب المعترف لها بذلك، خصوصاً شعب افريقيا الجنوبية وفلسطين(٥). واكدت الدورات ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ اللاحقة «قلق الجمعية العامة العميق بشأن حرمان اسرائيل لشعب فلسطين التمتع بحقوقه الثابتة وممارسة حقه في تقرير المصير».

## القضايا المتفرعة عن قضية فلسطين

ثمة ثلاث قضايا تفرعت عن قضية فلسطين، هي: حق العودة، وممارسات اسرائيل في المناطق العربية المحتلة، وحقوق العرب في التعويض واستعادة الاملاك.

### ١ ـ حق العودة للاجئين العام ١٩٤٨، والمرحّلين العام ١٩٦٧:

اكدت الامم المتحدة في القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨، الصادر عن الدورة الثالثة، «حق لاجئي فلسطين بالعودة إلى وطنهم، ودفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم من كل مفقود أو مصاب بضرر عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادىء القانون الدولي والانصاف، ان يعوّض ذلك الفقدان او الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة». كما جاء في الفقرة ١١ من القرار ذاته تأكيد لضرورة «تسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد واعادة تأهيلهم

الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات...»[6].

وفي العام ١٩٥٢، صدر قرار عن الدورة السادسة رقمه ٥١٣ دعي فيه الى «اعادة توطين اللاجئين في البلاد العربية خلال ثلاث سنوات». ومع ان هذا القرار اعتبر خطوة الى الوراء، في مسار البحث في القضية الفلسطينية، الا ان هناك قرارات لاحقة صدرت عن الجمعية العامة، ولجنة حقوق الانسان، اكدت مضمون القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨. وابرز ما صدر عن الجمعية العامة في هذا المجال، القرار رقم ٢٣٤١، الصادر بتاريخ ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧، بعنوان «اعادة التأكيد على وجوب احترام حقوق الانسان في المناطق التي تعرضت للقتال في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وتمديد ولاية «الاونروا». وجاء فيه: «ان الجمعية العامة اذ تشير إلى قراراتها المتلاحقة منذ [العام] ١٩٤٨، واذ تحيط علماً بالتقرير السنوي للمفوض العام لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم، وذلك عن الفترة المتدة ما بين الاول من تموز (يوليو) ١٩٦٦ و ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، تلاحظ، مع الاسف الشديد، انه لم تتم اعادة اللاجئين الى ديارهم، او تعويضهم بموجب ما هو منصوص عليه في الفقرة ١١ من القرار ١٩٤ للدورة الثالثة، وانه لم يحرز اي تقدم ملموس في برنامج اوضاع اللاجئين، [وذلك لجهة]: اما اعادتهم الى ديارهم، او توطينهم»[7]. وعن لجنة حقوق الانسان، صدرت في الفترة ما بين ١٩٦٨ و ١٩٧٤، ثمانية قرارت تؤكد حق النازحين الذين هجرتهم حرب العام ١٩٦٧ في العودة الى الاراضي العربية المحتلة[8].

وفي العام ١٩٧٣، عادت الجمعية العامة واكدت، مجدداً، فحوى القرار ١٩٤ /١٩٤٨ بقرار ينص على ان «يتمتع اللاجئون الفلسطينيون العرب بحقهم في العودة إلى موطنهم وممتلكاتهم، من اجل تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ومن اجل ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير». كما تطرقت الجمعية، في دورتها الملتئمة وقتئذٍ، إلى التشديد على حق النازحين في العودة إلى ديارهم، مستنكرة «رفض السلطات الاسرائيلية اتخاذ خطوات لعودة السكان النازحين [جراء] حرب حزيران (يونيو). كما تدعو الامم المتحدة الى إتخاذ خطوات فعالة لعودة اللاجئين الى المجتمعات التي اخرجوا منها في قطاع غزة...»[9].

### ٢ ـ ممارسات اسرائيل في المناطق المحتلة:

قبل العام ١٩٦٨، كان بعض قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة يدعو إلى صيانة السلم والاهتمام باللاجئين الفلسطينيين، واحترام حقوق الانسان في الاراضي المحتلة، وضرورة ان تضمن اسرائيل سلامة تلك المناطق ورفاه سكانها وامنهم. ومنذ تموز (يوليو) ١٩٦٧، كانت الجمعية العامة تدعو اسرائيل الى الغاء التدابير التي اتخذتها لتغيير وضع مدينة القدس.

وفي الدورة الثالثة والعشرين، المنعقدة بتاريخ ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٨، تمت الموافقة على انشاء «اللجنة الخاصة للتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان المناطق المحتلة»، فتألفت من ممثلين عن ثلاث دول هي سيلان والصومال ويوغسلافيا. ولتسهيل أعمال اللجنة طلبت الجمعية العامة من اسرائيل استقبال هذه اللجنة والتعاون معها وتيسير مهمتها. وإلى جانب ذلك، طلبت الجمعية العامة من «اللجنة الخاصة» المعنية بعمليات صيانة السلم موافاتها في اقرب وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز دورتها الرابعة والعشرين، بتقرير شامل عن مراقبي الامم المتحدة العسكريين، المعينين او المأذونين من قبل مجلس الامن لاغراض

المراقبة تنفيذاً لقرارات المجلس، وكذلك بتقرير مرحلي عن الاعمال التي قد تتمكن اللجنة الخاصة من الاطلاع عليها بصدد اية نماذج اخرى لعمليات صيانة السلم»(١٠)

وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٤، اصدرت الجمعية العامة اربعة عشر قراراً تدين وتشجب اسرائيل لخرقها حقوق الانسان في الاراضي المحتلة. وفيما يلي، نورد مثالاً واحداً عن الممارسات الاسرائيلية وذلك حسبما جاء في تقرير اللجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات التي تؤثر في حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة:

«١ ـ الطلب من اسرائيل التقيد باتفاقية جنيف

«أن الجمعية العامة،

«(أ) تؤكد ان اتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب تاريخ ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩، تنطبق على الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ [العام] ١٩٦٧.

«(ب) تدعو سلطات الاحتلال الاسرائيلي الى احترام احكام تلك الاتفاقية والتقيد بها في الاراضي العربية المحتلة.

«(جـ) تحث جميع الدول والاطراف في تلك الاتفاقية على السعي لضمان احترام احكامها والتقيد بها في الاراضي العربية المحتلة.

« ٢ ـ تشجب خرق اسرائيل لاتفاقية جنيف.

«(أ) تثني على اللجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تؤثر في حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة.

«(ب) تشجب رفض حكومة اسرائيل المستمر السماح للجنة الخاصة بالوصول الى الاراضي المحتلة.

«٣ ـ تعرب عن قلقها البالغ لخرق اسرائيل لاتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب، وكذلك للاتفاقيات والانظمة الدولية التي تنطبق على هذا الشأن، وبصورة خاصة ما يلي:

«(أ) ضم بعض اجزاء من الاراضي المحتلة.

«(ب) اقامة مستوطنات اسرائيلية في الاراضي المحتلة ونقل سكان اجانب اليها.

«(ج) هدم ونسف البيوت والاحياء والقرى والمدن العربية.

«(د) مصادرة واستملاك الاملاك العربية في الاراضي المحتلة وجميع الصفقات الاخرى لحيازة الارض بين حكومة اسرائيل والمؤسسات الاسرائيلية والمواطنين الاسرائيليين من جهة، وبين سكان او مؤسسات الاراضي المحتلة من جهة اخرى.

«(هـ) اجلاء السكان العرب عن الاراضي العربية المحتلة التي تحتلها اسرائيل منذ [العام] ١٩٦٧ وترحيلهم، وطردهم، وتشريدهم، ونقلهم، وكذلك حرمانهم حق العودة الى ديارهم واملاكهم.

«(و) الاعتقال الاداري للسكان العرب والمعاملة السيئة التي يتعرضون اليها.

«(ز) نهب الاملاك الاثرية والثقافية في الاراضي المحتلة.

«(ح) التدخل في الحرية والممارسات الدينية، وفي الحقوق والعادات العائلية.

«(ط) الاستغلال غير القانوني للثروة والموارد الطبيعية، وللسكان في الاراضي المحتلة.

«٤ ـ تدعو اسرائيل الى الكف، فوراً، عن ضم واستعمار الاراضي العربية التي تحتلها منذ العام ١٩٦٧، وعن اقامة المستوطنات في تلك الاراضي ونقل السكان اليها او منها او في داخلها، وعن كل الممارسات الاخرى التي تشير اليها الفقرة السابقة.

«٥ ـ تعلن ان سياسة اسرائيل في ضم الاراضي المحتلة، واقامة المستوطنات فيها، ونقل السكان الغرباء اليها، مخالفة لاهداف ومبادىء ميثاق الامم المتحدة، ولمبادىء واحكام القانون الدولي التي تنطبق على الاحتلال، ولمبادىء السيادة والسلامة الاقليمية وحقوق الانسان والحريات الاساسية للشعب، كما انها عائق في سبيل توطيد سلام عادل ودائم.

«٦ ـ وتؤكد من جديد ان سياسة اسرائيل في توطين اقسام من سكانها ومن المهاجرين الجدد في الاراضي المحتلة، هي انتهاك واضح لاتفاقية جنيف الرابعة ولقرارات الامم المتحدة المتعلقة بهذا الشأن، وتحث جميع الدول على الامتناع عن اي عمل تستغله اسرائيل في تنفيذ سياستها الخاصة باستعمار الاراضي المحتلة.

«٧ ـ وتؤكد من جديد ان جميع الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل في تغيير معالم الاراضي المحتلة، او اي جزء منها، أو تركيبها السكاني، او التنظيم البنيوي، او وضعها، انما هي باطلة ولاغية.

«٨ ـ تدعو جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة الى عدم الاعتراف باية تغييرات تجريها اسرائيل في الاراضي المحتلة، والى تجنب الاعمال، ومن ضمنها الاعمال في حقل المعونة التي قد تستعملها اسرائيل في متابعة سياستها وممارستها المشار اليها في القرار الحالي.

«٩ ـ تطلب من اللجنة الخاصة، الى ان ينتهي الاحتلال الاسرائيلي عاجلاً، ان تتابع التحقيق في السياسات والممارسات الاسرائيلية في الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، وان تتشاور، وفقاً للاصول، مع لجنة الصليب الاحمر الدولي لضمان المحافظة على الرفاه وحقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة، وان تقدم تقريراً الى الامين العام في اسرع وقت ممكن، وكلما اقتضت الحاجة بعد ذلك.

«١٠ ـ تطلب من الامين العام تقديم جميع التسهيلات الضرورية الى اللجنة الخاصة، ومن ضمن ذلك تلك التي تلزم لزياراتها الاراضي المحتلة بغية التحقيق في السياسات والممارسات الاسرائيلية التي تؤثر في حقوق الانسان لسكان تلك الاراضي»(١١).

وقد صودق على مضمون هذا التقرير بموجب القرار رقم ٣٠٩٢ د ٢٨ بتاريخ ٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ الذي اتخذ باغلبية ١٢٠ صوتا مقابل امتناع ٥ دول عن التصويت. ويلاحظ، هنا، انه في الوقت الذي يركز فيه القرار على الضفة الغربية وغزة واراض عربية اخرى في مصر وسوريا، احتلتها اسرائيل في حربها العدوانية العام ١٩٦٧، فانه يتجاهل، تماماً، الاراضي العربية الفلسطينية التي ضمتها اسرائيل بين عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩.

### ٣ ـ حقوق العرب في التعويض واستعادة الاملاك:

اكد قرار الدورة المنعقدة في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣، القرارات السابقة بشأن السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية، وخاصة القرار المتخذ في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢، الذي اعلنت فيه حق الامم والشعوب في السيادة الدائمة على ثرواتها الطبيعية ومصادرها. كما اكدت في العام ١٩٧١ مبدأ سيادة سكان المناطق المحتلة على ثرواتهم الطبيعية ومصادرها. وجاءت الفقرات الاربع من القرار على النحو الآتي:

«١ ـ تؤكد حق الدول والشعوب العربية، التي تخضع اراضيها لاحتلال اجنبي، في السيادة الدائمة على جميع مواردها الطبيعية.

«٢ ـ تؤكد، من جديد، ان جميع التدابير المتخذة من قبل اسرائيل لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية للمناطق العربية المحتلة هي غير شرعية، وتدعو اسرائيل الى ان توقف، فوراً، مثل هذه التدابير.

«٣ ـ تؤكد، من جديد، حق الدول العربية والشعوب التي تخضع اراضيها للاحتلال الاسرائيلي في الاستعاضة والتعويض الكامل عن استغلال ونهب والحاق الضرر بالموارد الطبيعية، وكذلك عن استغلال وتسخير المصادر البشرية في المناطق المحتلة.

«٤ ـ تعلن ان المبادىء المذكورة اعلاه تطبق على جميع الدول».

## القضية الفلسطينية في الامم المتحدة، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠

ذكرنا ان تغيرات ذاتية وموضوعية حدثت في حركة التحرر الوطني الفلسطينية، وفي الوضع العربي، والوضع الدولي، ساهمت في تكريس وتعزيز القضية الفلسطينية وقادت الى دعوة منظمة التحرير الفلسطينية لتمثيل الشعب الفلسطيني في اعلى هيئة دولية. ففي الامم المتحدة ـ كما اشرنا آنفاً ـ حدث تبدل عددي ونوعي في هيكليتها. اذ من الناحية العددية ازداد عدد الدول المنضوية تحت لوائها من ٥٦ دولة في العام ١٩٤٧ الى ١٣٨ دولة العام ١٩٧٤ (كتلة دول عدم الانحياز)، وتأثير الزيادة المتمثلة في هذه الدول، الى جانب الدول الاشتراكية، تلقائياً، في مركز القرار الدولي الذي كان، فيما مضى، مصادراً لصالح اسرائيل بسبب الهيمنة الاميركية على المنظمة الدولية.

وفي هذا الصدد، ينبغي التطرق الى عاملين هامين، فلسطيني وعربي، اسهما بشكل كبير في احداث المتغيرات على الساحة الدولية:

١ ـ **فلسطينياً**، المستجدات البارزة التي أطرت العمل النضالي الفلسطيني كانشاء منظمة التحرير إثر انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني الاول في القدس في ١٩٦٤/٥/٢٥، وذلك في ضوء قرارات جامعة الدول العربية العام ١٩٦٣ وقرارات مؤتمر القمة العربي الاول في القاهرة العام ١٩٦٤ ثم اقرار مؤتمر القمة العربي الثاني، في نفس العام، بانشاء جيش التحرير الوطني الفلسطيني. وما كاد يعلن عن بدء الكفاح المسلح في الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ حتى تكونت ثلاثة الوية عسكرية فلسطينية هي: عين جالوت (في غزة) وحطين (في سوريا) والقادسية (في العراق)، شارك بعضها في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، كما شارك بعضها، ايضاً، بفعالية، في معركة «الكرامة» في نيسان (ابريل) ١٩٦٨ التي وقعت في غور الاردن الشرقي ضد غزوة عسكرية اسرائيلية لم تحقق اهدافها في احتلال ارض عربية جديدة[١٣]. كذلك، التغييرات البارزة التي حصلت على الساحة الفلسطينية بحلول ياسر عرفات في رئاسة منظمة التحرير بعد سابقيه، احمد الشقيري (١٩٦٤ ـ ١٩٦٧)، ويحيى حمودة الذي تولى رئاسة اللجنة التنفيذية بالوكالة؛ ثم تكريس نهج اكثر ديمقراطية داخل المنظمة منذ العام ١٩٦٩، حيث صار يجرى انتخاب لاختيار اعضاء اللجنة التنفيذية بدل تعيينهم من بين اعضاء المجلس الوطني. يضاف الى ما تقدم، اتضاح الرؤية الفلسطينية، اكثر فاكثر، منذ انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني في شباط (فبراير) ١٩٦٩ لجهة رفض الوصاية العربية، والدولية، ورفض التدخل في شؤون القضية الفلسطينية؛ ثم تعزيز المنظمة لوجودها في لبنان عبر اتفاقية القاهرة التي ابرمت في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) من العام ١٩٦٩، واتفاقية ملكارت في ايار (مايو) ١٩٧٣. وفي الدورة ذاتها، اعلن المجلس الوطني انه يعتبر حركة التحرر الفلسطينية جزءاً من حركة التحرر في العالم. ومع ان المنظمة

واجهت، فيما بعد، حدثين هامين، الاول الازمة الاردنية ـ الفلسطينية العام ١٩٧٠ والثاني مشروع «المملكة العربية المتحدة» الذي طرحه الملك حسين العام ١٩٧٢، الا ان هذين الحدثين لم يضعفا من ابراز الهوية الخاصة للشعب الفلسطيني او من حقه في تقرير مصيره.

٢ ـ عربياً، حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ التي احدثت تغيراً هاماً في المفاهيم الجغرافية ـ السياسية وبرهنت على امرين: الاول، في قدرة العرب على انزال الهزيمة العسكرية باسرائيل؛ والثاني، في ان القضية الفلسطينية قد تكون سبباً، انطلاقاً من الشرق الاوسط، في اشعال حرب عالمية ثالثة. وعلى الصعيد السياسي، اعترفت الدول العربية لاول مرة، في مؤتمر القمة العربي السابع الذي عقد في الرباط في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وقد أسهم هذا الاعتراف في تسريع الاعتراف الدولي بالمنظمة من جهة، ومن جهة اخرى شكّل ضربة لمشروع «المملكة المتحدة».

## دعوة م.ت.ف. للاشتراك في المداولات

لم يكن بند «قضية فلسطين» مدرجاً على جدول اعمال الدورة الـ ٢٩ للجمعية العامة، انما تضمن الجدول بندين، هما: «التقرير السنوي للمفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم»، و «تقرير اللجنة الخاصة للبحث في الممارسات الاسرائيلية في المناطق المحتلة».

وكانت منظمة التحرير قد حازت على اعترافين مهمين منذ العام ١٩٦٩، هما: اقرار الحقوق الثابتة، وحق تقرير المصير. وقد جرت محاولة في الدورة الـ ٢٥ لعام ١٩٧٠ لطرح قضية فلسطين من جديد، ليس كموضوع اغاثة واستيطان وحقوق فردية، انما بوضع القضية في أطارها الصحيح. وبما أن المنظمة وجدت بعض التحفظ من ثلاث دول عربية هي مصر والاردن ولبنان(١٤)، فقد ارتأت عدم الادراج في حينه، الى أن كانت الدورة ٢٩.

وقد اخذت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. زمام المبادرة بهذا الصدد، ودرست موضوع ادراج القضية في آب (اغسطس) ١٩٧٤، مع ممثلها في نيويورك. وبعد مشاورات عديدة، تبنت ٥٧ دولة طلب الادراج، الذي قدّم في ١٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٤، اي قبل بدء دورة الامم المتحدة بعدة أيام.

وينص قرار الدعوة على ما يلي:

«الجمعية العامة، آخذة بعين الاعتبار، ان الشعب الفلسطيني هو الطرف الرئيسي في قضية فلسطين، تدعو منظمة التحرير الفلسطينية، الممثلة للشعب الفلسطيني، للمشاركة في مداولات الجمعية العامة لقضية فلسطين».

وكان عدد الدول التي تبنت هذه الدعوة قد وصل الى ٧٢. وقد تبنت الجمعية العامة قرار دعوة م.ت.ف. يوم ١٤ تشرين الاول (اوكتوبر) ١٩٧٤ بموافقة ١٠٥ دول، مقابل ٤ دول عارضته، هي: الولايات المتحدة وبوليفيا والدومينيكان واسرائيل(١٥).

وكان على الوفد الفلسطيني الذي سيدعى الى الاشتراك في مداولات الهيئة العامة ان يذلل عدداً من العوائق الاميركية والعراقيل لجهة تامين سلامة الوفد او العمل على تخفيض عدد اعضائه وحصر تنقله والاخذ في الاعتبار اي اعتداءات يقوم بها صهيونيون على مقر المنظمة في نيويورك والتهديد من قبل احد المسؤولين في «عصبة الدفاع اليهودي» (١٦).

وقد تشكل الوفد برئاسة عرفات، الذي تناول في مستهل خطابه في الامم المتحدة الوضع الجديد للمنظمة الدولية التي اصبحت تضم ١٣٨ دولة، معتبراً انها اصبحت اكثر قدرة على تطبيق ميثاقها ومشيراً الى صمود دول عدم الانحياز وانهيار الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية والعنصرية، وهاجم الولايات المتحدة الاميركية لمواقفها المعادية للشعب الفلسطيني(١٧).

وتناول عرفات تاريخ القضية الفلسطينية، فربط نشأة الحركة الصهيونية بالحركات الاستعمارية في القرن التاسع عشر وركز على سجل الحركة الصهيونية الحافل بالارهاب والهمجية والذي مارسته اسرائيل فأتى على تدمير ٣٨٥ قرية عربية تدميراً تاماً(١٨). ودافع عن الثورة الفلسطينية المسلحة مسجلاً الفارق بين حامل السلاح في سبيل القضية العادلة والاستقلال وبين الارهابي الذي يشن الحرب لاحتلال اوطان الآخرين ونهب خيراتها.

وبالنسبة الى مستقبل فلسطين، قال ان الشعب العربي الفلسطيني يحلم باقامة دولة ديمقراطية يعيش فيها الجميع، على قدم المساواة، في وطن لا طائفي. كما طالب الامم المتحدة باقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي العودة الى بلده واقامة سلطته المستقلة وتأسيس كيانه الوطني على ارضه.

وتناوب على منصة الخطابة مندوبو حوالي ٨٠ دولة ايدوا جميعهم القضية الفلسطينية. وفي هذه الدورة تمكنت م.ت.ف. من انتزاع قرارين هامين:

الاول: الرقم ٣٢٣٦ تحت عنوان «اقرار حقوق الشعب الفلسطيني»، وتكمن اهميته في انه يعتبر «التفسير المنطقي الوحيد لقرارات الامم المتحدة المتعاقبة منذ العام ١٩٤٩، وخاصة الفقرة ١١ من القرار ١٩٤ الذي نص على حق اللاجئين في العودة او التعويض...»، وهو بالاضافة الى انه حق معترف به دولياً، فانه حق وطني ثابت وليس مجرد حق انساني فحسب(١٩). كما اعترف القرار بحقوق شعب فلسطين، كالحق في تقرير المصير، والاستقلال والسيادة الوطنيين، والعودة الى الديار والممتلكات، وان احترام هذه الحقوق امر لا غنى عنه لحل قضية فلسطين بحيث يكون الشعب الفلسطيني طرفاً رئيساً في اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط، وان يستعيد حقوقه بكل الوسائل، وان تدعمه كل الدول والمنظمات الدولية في كفاحه لاسترداد حقوقه. كما تقرر ان يدرج بند «قضية فلسطين» على جدول اعمال الدورة الـ ٣٠ للجمعية العامة.

والثاني: الرقم ٣٢٣٧ المتعلق بـ «منح منظمة التحرير الفلسطينية مركز مراقب». واهمية هذا القرار تتركز في التكريس الدولي لحق م.ت.ف. في تمثيل الشعب الفلسطيني من ناحية، وفي المزايا الاجرائية والمعنوية التي تضمنتها صفة المراقب التي منحت لـ م.ت.ف. بحيث تميزت عن غيرها من الصفات الممنوحة لمراقبي الدول غير الاعضاء الآخرين. ففي حين يدعى هؤلاء المراقبون، في القضايا المتعلقة بهم، عن طريق السكرتير العام للامم المتحدة، ولهم «حقوق» محددة، فان وفد م.ت.ف. يستطيع، على سبيل المثال، ان يطلب الكلمة، وان يشترك في اي مناقشة ليس، فقط، في القضايا التي تتعلق به وبقضيته وإنما في أي موضوع مدرج على جدول الأعمال دون إذن مسبق من اللجنة التي يتحدث امامها. كذلك، له حق الرد دون ان يخضع حقه في ذلك لموافقة مسبقة(٢٠).

وجاء في ديباجة قرار الجمعية العامة: «ان الجمعية العامة، وقد نظرت في قضية فلسطين، وإذ تضع في الميثاق أعتبارها صفة العالمية المقررة للامم المتحدة في الميثاق، وإذ تأخذ في اعتبارها قراري المجلس الاقتصادي لعام ١٩٧٤، وإذ تلاحظ أن كلاً من المؤتمر الدبلوماسي المعني بتأكيد

القانون الدولي الساري على المنازعات المسلحة، ومؤتمر السكان العالمي، والمؤتمر الغذائي العالمي، قد دعا، فعلاً، منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في مداولاته. وإذ تلاحظ، ايضا، ان مؤتمر الامم المتحدة الثالث للبحار قد دعا منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في مداولاته بصفة مراقب،

«تدعو منظمة التحرير للاشتراك بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة، وفي دورات، وفي اعمال كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية الامم المتحدة»[٢١].

وفي تقييم مندوب بريطانيا لدى الامم المتحدة لمركز «المراقب» اثناء تحذيره المؤتمرين من الموافقة عليه، قال: «ان هذا سيعطي المنظمة كافة الحقوق التي يتمتع بها العضو، ما عدا حقي التصويت وتقديم مشاريع القرارات». الا ان ممثل م.ت.ف. اضاف حقاً آخر اغفل المندوب البريطاني الاشارة اليه، وهو «الاستفادة من اجهزة الامم المتحدة دون ان نساهم في ميزانيتها»[٢٢].

والواقع انه كان لفوز القرارين صدى واسع في الاوساط الدولية، وشكل، في الوقت ذاته، صدمة عنيفة لدول العالم الغربي واسرائيل (١٧ دولة) التي عارضتهما. ومع ان قرارت الامم المتحدة تصدر، عادة، بشكل توصيات، وهي بالتالي ليست ملزمة للتنفيذ، الا انها تنطوي على قيمة معنوية كبيرة، لا سيما لجهة دعم هيئات تمثل الشعب الفلسطيني في نضاله، كما انها ذات تأثير هام في هيئات عالمية، مثل المؤتمر النسائي العالمي والاتحاد البرلماني الدولي، وفي مواقف دول اوروبا الغربية، وفي هيئات الامم المتحدة كمنظمة (اليونسكو) ولجنة حقوق الانسان ومجلس الامن.

## الصهيونية حركة عنصرية

في المؤتمر النسائي العالمي الذي عقد في المكسيك العام ١٩٧٤، تمت الاشارة الى مشروع القرار المقدم من قبل النساء العربيات الى المؤتمر والمطالب باعتبار الصهيونية حركة عنصرية[٢٣].

وفي الدورة الـ ٣٠ للجمعية العامة، العام ١٩٧٥، صدر قراران:

الاول: يقضي بتأليف لجنة من ممثلي ٢٠ دولة تضع برنامجاً يهدف الى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه، على ان تقدم اللجنة تقريرها في الاول من حزيران (يونيو) ١٩٧٦ وعلى ان تشارك في اعمالها م.ت.ف. وقد عقدت اللجنة ستة عشر اجتماعاً في الفترة ما بين ٢٦ شباط (فبراير) و ١٩ ايار (مايو) ١٩٧٦ وقدمت تقريرها إلى الامين العام في ١٩٧٦/٥/٢٨[٢٤].

والثاني: اعتبار الصهيونية شكلاً من اشكال العنصرية والتمييز العنصري وضرورة مكافحتها.

كما اوصى التقرير الذي صدر عن الدورة الـ ٣٠ بأن تطلب الجمعية العامة من مجلس الامن القيام بمهمات ثلاث، هي:

١ ـ وضع جدول زمني لانسحاب القوات الاسرائيلية من الاجزاء التي احتلتها عنوة من فلسطين.

٢ ـ تسليم هذه الاجزاء الى الامانة العامة لهيئة الامم لاقامة دولة فلسطينية عليها بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وذلك في مدى اقصاه حزيران (يونيو) ١٩٧٧.

٣ ـ الامر بمنع انشاء مستوطنات اسرائيلية في الاراضي المحتلة، وازالة المستوطنات المنشأة

سابقاً لانها باطلة.

ويوصي التقرير بتقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية للدولة الفلسطينية الجديدة.

لقد تبنت الجمعية العامة التوصية المتعلقة بتقديم المساعدات في دورتها التي عقدت ربيع العام ١٩٧٦، وأحالتها الى مجلس الامن الذي درسها، بدوره، في حزيران (يونيو) ١٩٧٦، ووافقت عليها غالبية اعضائه، الا ان مندوب الولايات المتحدة الاميركية استخدم حق النقض (الفيتو) اثناء التصويت على القرار.

وفي خريف العام ١٩٧٦، بحثت الجمعية العامة قضية فلسطين مجدداً، واعتبرتها جوهر ازمة الشرق الاوسط وان حلها يكمن في تحقيق الحقوق التي شرحتها لجنة العشرين. وفي ١٩٧٧، اصدرت الجمعية العامة قراراً جديداً يؤكد القرارات السابقة، واعتبرت يوم ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) من كل سنة، اعتباراً من ١٩٧٨، يوما عالمياً للتضامن مع حقوق الشعب العربي الفلسطيني.

وفي هذا اليوم من العام ١٩٧٨، اصدرت الامم المتحدة بيانات تضامنية مع الشعب الفلسطيني، ونظمت برامج اذاعية ومعارض فلسطينية واجتماعات متنوعة في كل من نيويورك وجنيف.

وفي خريف العام نفسه، بحثت قضية فلسطين كبند ثابت على جدول اعمال الامم المتحدة. وصدر قرار جديد في ٧ كانون الاول (ديسمبر) يدعو اسرائيل الى الانسحاب من الاراضي المحتلة عنوة، موضحاً أن اية تسوية يجب ان تكون شاملة وبرعاية الامم المتحدة، وان تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني ينبغي ان يكون وفق قرار لجنة العشرين، وينبغي، ايضاً، انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة في مدة اقصاها حزيران (يونيو) ١٩٧٩. وطلبت من جميع الدول، ومن مجلس الامن، حظر مد الدولة الصهيونية بأي نوع من انواع السلاح الى ان تنصاع لقرارات ومواثيق هيئة الامم. وفي ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر العام ١٩٧٩، واثناء انعقاد الدورة الـ ٣٤، القى كل من فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، والشاذلي القليبي، امين عام جامعة الدول العربية، كلمة في الجمعية العمومية، فرفضا اتفاقيات كامب ديفيد معتبرين انها زادت في عدوانية الولايات المتحدة واسرائيل تجاه الاطراف العربية، واشارا إلى ان اقطاب الكامب بحثوا في قضية فلسطين بمعزل عن شعب فلسطين، وبمعزل عن المجموعة الدولية التي يهمها استتباب الامن في فلسطين والمنطقة، وهم، في تناولهم لقضية فلسطين على هذا النحو، يكونوا قد اغتصبوا حقاً لشعب فلسطين، وحقاً للمجموعة الدولية التي شاركت في صياغة قرارات تتعلق بفلسطين(٢٥).

وشجب الشاذلي القليبي، في سياق كلمته، ما اقدم عليه النظام المصري لجهة التوقيع على معاهدة مع اسرائيل، الامر الذي «يشكل خرقاً لميثاق جامعة الدول العربية واجهاضاً لجهودات في الامم المتحدة وتمكيناً لاسرائيل في الامعان في خرق الحقوق واستباحة الاراضي وامعاناً في الاحتلال والعدوان».(٢٦).

من جهتها، قدمت اللجنة المعنية بممارسات الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف توصيات الى الامين العام، كورت فالدهايم، تم اعتمادها في الدورة الـ ٣٤، واهمها:

اولاً: ان قضية فلسطين هي في صميم مشكلة الشرق الاوسط، ولا يمكن تصور، وتأييد، اي حل لا يأخذ حقوق الشعب الفلسطيني بعين الاعتبار. وتضمنت هذه التوصية تأييد حل شامل ونهائي لازمة الشرق الاوسط.

ثانياً: حق العودة للفلسطينيين إلى ديارهم على مرحلتين:

ـ تشمل المرحلة الاولى عودة الفلسطينيين النازحين نتيجة لحرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

ـ تتناول المرحلة الثانية عودة الفلسطينيين الذين نزحوا في الفترة الواقعة ما بين العامين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ إلى ديارهم.

ثالثاً: الحق في تقرير المصير وفي الاستقلال والسيادة الوطنيين.

ونصت القرارات الاربعة لعام ١٩٧٩ الصادرة عن الدورة ذاتها على:

١ ـ حق الشعوب والدول العربية في السيادة الكاملة ومنع التصرف بثرواتها الطبيعية في الاراضي المحتلة من قبـل اسرائيل. وكل اجراءات اسرائيل بهذا الشأن، المدعومة من الولايات المتحدة، هي غير شرعية.

٢ ـ دعوة إلى تقديم المساعدات إلى الشعب الفلسطيني.

٣ ـ دعـوة إلى تحـديـد شامـل للآثـار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الاسرائيـلي بالنسبة إلى الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني. ويؤكد القرار على وجوب اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في العمل على اعداد الدراسات المتعلقة بهذا الشأن.

٤ ـ شجب الاجراء الاسرائيلي باعتقال رئيس بلدية نابلس، بسام الشكعة، ونوايا اسرائيل بصدد ابعاده خارج الاراضي الفلسطينية المحتلة. ودعت الجمعية العامة السلطات الاسرائيلية إلى ابطال قرارها.

وفي العام ١٩٨٠، صدرت عن الجمعية العمومية ٦ قرارات بشأن فلسطين، كان اهمها قرار مطالبة اسرائيل بالبدء بالانسحاب، قبل ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، من جميع الاراضي المحتلة منـذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وشجب ممارسات اسرائيل التي تمس حقوق الانسان في الاراضي المحتلة، واعادة التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني في العودة إلى دياره وممتلكاته وحقه في اقامة دولته المستقلة ذات السيادة. وصدر عن مجلس الامن الدولي ٧ قرارات تتعلق بالقضية الفلسطينية نص احدها على مطالبة اسرائيل بتفكيك المستوطنات، والتوقف عن التخطيط للمستـوطنـات وبنـائها في الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، والمطالبة بالغاء اجراءات السلطات الاسرائيليـة غير القـانونية ضد ثلاث شخصيات فلسطينية وادانة محاولات اغتيال رؤساء بلديات نابلس ورام الله والبيرة والاعراب عن القلق البالغ لقيام اسرائيل بطرد رئيسي بلديتي الخليل وحلحول ومطالبتها بالسماح لهما بالعودة. وفي السنة ذاتها ايضاً، صدرت اربعة قرارات عن منظمة الامم المتحدة للتربية والتعليم (اليونسكو) دعت الدول الاعضاء إلى زيادة مساهمتها في تمويل برنامج تعليم اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى، وانشاء جامعة فلسطينية مفتوحة، والاعراب عن القلق بشأن التغييرات في طابع القدس الثقافي والدولي، ودعوة الدول الاعضاء الى رفض اي اعتراف بالتغييرات التي تدخلها اسرائيل على طابع القدس ووضعها، وادانة اسرائيل، بشـدة، لرفضها قرارات المؤتمر العام وقرارات المجلس التنفيذي المتعلقة بالمؤسسات التعليمية والثقـافية في الاراضي الغربية المحتلة. كذلك، اصدرت اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، في ٢٣ نيسان (ابريل) من العام ١٩٨٠، قرارين طالبت فيهما بانجاز المشروع الخاص بتعداد الشعب الفلسـطيني، وانجـاز الدراســة المتعلقة بالاوضـاع والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية لهذا الشعب. اما منظمة العمل الدولية، فقد اصدرت قراراً بتاريخ ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٨٠، شجبت فيه، بشدة، اقامة مستوطنات اسرائيلية في فلسطين وسائر الاراضي العربية المحتلة منذ حزيران

(يـونيـو) ١٩٦٧[٢٧]. ويذكر ان منظمة العمل الدولية كانت قد اصدرت في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٧٦ قرار ادانـة لسيـاسة التمييز العنصري وخرق حقوق وحريات النقابات التي تمارسها اسرائيل في فلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى. وجاء في البند الثالث من القرار دعوة إلى: (أ) استعمال جميع الوسائل المتوفرة في منظمة العمل الدولية لوضع حد فوري لهذه المخالفات والممارسات التمييزية؛ (ب) اتخاذ جميع التدابير القادرة على ضمان حرية وكرامة العمال العرب في المناطق المحتلة[٢٨]. وفي سنة ١٩٧٦، اثار مندوبو الدول العربية قضية التمييز العنصري الذي تمارسه اسرائيل بحق العمال العرب في الارض المحتلة، فعينت منظمة العمل الدولية لجنة تحقيق قامت بجـولة، بعـد ان رفضت اسرائيـل استقبالها، إلى كل من سوريا والاردن واستمعت الى شهادات عمال فلسطينيين عن التمييز الذي يمارس بحق العمال على صعيدي الاجور وظروف العمـل. وعـلى ضوء التقرير الذي قدمته اللجنة، في اعقاب انتهاء جولتها، قررت المنظمة ادانة اسرائيل لسياستها العنصرية وجمدت عضويتها إلى ان تنصاع للمواثيق التي وقعت عليها[٢٩]. وفي خريف العـام ١٩٧٨، اثار مندوبو الدول العربية ايضاً، في مؤتمر دولي في جنيف، ما تمارسه اسرائيل من تفرقة عنصرية تجاه العرب في الاراضي المحتلة، فاصدر المؤتمرون قراراً ادانوا فيه سيـاسـة التمييز العنصري الاسرائيلية ودعوا الى مقاومتها. وقد تبنت الامم المتحدة، بدورها، وبأكثرية ساحقة، قرار مؤتمر جنيف في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨[٣٠].

## موقف البرلمان الاتحادي الدولي من قضية فلسطين

وكان للبرلمان الاتحادي الدولي (Union Interparlamentar)، المنظمة التي ضمت في اطارها في العام ١٩٧٦ نحو ٧٤ دولة، مواقف مؤيدة بين العامين ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨، ناصرت بها الحقوق الفلسطينية والعربية. ففي ختام اجتماع للمنظمة عقد في نهاية العام ١٩٧٣ في جنيف، صدر قرار تضمن ثلاث نقاط، هي: (أ) ضرورة الانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة واعتبـار الانسحـاب اسـاساً لاحلال السلام؛ (ب) التأكيد على الحق الثابت لكل بلد باستعـادة أراضيه المحتلة بكل الوسائل المتوفرة؛ (جـ) ربط التسوية العادلة الواجب تحقيقها باحترام شرعية حقوق الشعب العربي. وفي ربيع العام ١٩٧٤، في طوكيو، وافقت اكثرية اعضاء البرلمان الاتحادي الدولي على قرار ينص على وجوب انسحاب اسرائيل من كل الاراضي المحتلة في حرب حزيـران (يونيو) ١٩٦٧، ووجوب تحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، ووجوب توقف اسرائيل عن جميع الاجراءات التي من شأنها تغيير معالم القدس التي كانت عليها قبل العام ١٩٦٧، والاعتراف بالمنظمات المؤهلة الممثلة للشعب الفلسطيني. كذلك، قبل وفد المجلس الوطني الفلسـطيني بصفة «عضو مراقب»، في اجتماع كولومبو العام ١٩٧٥، ووفق، على هذا الاساس، على حضور الوفد الفلسطيني جميع المؤتمرات التي يعقدها البرلمان الاتحادي الدولي.

وتواصلت المواقف المناصرة للحقوق الفلسطينية والعربية من قبل المنظمة الدولية المذكورة في مؤتمرات عديدة لاحقة، ابرزها:

١ ـ في مؤتمر لندن، خريف العام ١٩٧٥، الذي حضره الوفد الفلسطيني، فشل مندوب اسرائيل في اقناع المؤتمرين بالغاء قرار مؤتمر كولومبو، ثم نوقشت القضية الفلسطينية وصدر قرار يتناول الحقوق العربية، والفلسطينية بشكل خاص، من ٧ نقاط هي:

ـ وجـوب التنفيـذ الفـوري لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن الدولي حول الشرق

الاوسط، لا سيما تلك الداعية إلى انسحاب اسرائيل الكامل من كافة الاراضي العربية المحتلة.

ـ دعوة اسرائيل الى وضع حد للقمع وانتهاك الحريات الانسانية في الاراضي المحتلة.

ـ الطلب من برلمانات الدول في العالم، ومن جميع البرلمانيين، اتخاذ خطوات لدى حكوماتهم وشعوبهم لارغام اسرائيل على تطبيق قرارات الامم المتحدة وتحقيق الضمان الكامل للحقوق الفلسطينية وفقاً لقرار الجمعية العامة لهيئة الامم الرقم ٣٢٣٦ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤.

ـ تأكيد قرار الجمعية العامة الذي نص على ان الشعب الفلسطيني، ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية، هو الطرف الرسمي في الحوار من اجل اقامة سلام عادل في الشرق الاوسط.

ـ تأكيد الحقوق الراسخة للشعب الفلسطيني، وبصورة خاصة حقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية.

ـ تأكيد الحق الراسخ للفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم التي طردوا منها.

ـ الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه وفقاً لمبادىء واهداف الامم المتحدة.

٢ ـ اكد مؤتمر لشبونة، العام ١٩٧٦، القرارات السابقة التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي.

٣ ـ اصدر مؤتمر صوفيا، العام ١٩٧٧، قرار ادانة ضد اسرائيل من نقطتين:

(أ) ـ شجب شديد لسياسة اسرائيل القائمة على استمرار بناء المستوطنات وفرض القوانين الاسرائيلية عليها، ولخرقها اتفاقية جنيف في آب (اغسطس) ١٩٤٩ وقرارات كل من الجمعية العامة ومجلس الامن الدولي.

(ب) ـ حث أسرائيل على أن تحترم التزاماتها المتعلقة بالاعلان العالمي لحقوق الانسان وباتفاقية جنيف، وان تتجنب كل الاجراءات التي من شأنها أن تزيد في توتر الموقف في الاراضي العربية التي احتلت العام ١٩٦٧ وتطيل امد الاحتلال. ان هذه الاجراءات لا تؤدي إلا إلى زيادة الصعوبات في وجه مؤتمر جنيف بين كل الاطراف المعنية.

٤ ـ في الدورة الـ ٦٥ للبرلمان الاتحادي الدولي، انطلق المؤتمر من قراراته السابقة التي تشير إلى الحلول المناسبة التي أقرتها هيئة الامم حول الشرق الاوسط، واقر ما يلي:

أولاً: يعبر المؤتمر عن تمنياته بنجاح اي جهد من اجل خلق ظروف مؤاتية لتسوية شاملة، وذلك من اجل خلق ظروف انعقاد مبكر لمؤتمر جنيف مما يساعد في اقامة سلام عادل في الشرق الاوسط.

ثانياً: يؤكد المؤتمر ان التطبيق الفعال لقرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢، بكليّته، يبقى الشرط الجوهري لتسوية الصراع في الشرق الاوسط وانه، لذلك، يجب شجب كل الاعمال التي تتعارض مع روح هذا القرار ونصه.

ثالثاً: يعلن المؤتمر انه يؤيد حلاً عادلاً للصراع في الشرق الاوسط من شأنه تحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي العربية المحتلة وضمان الامن ووحدة الاراضي لكل دول المنطقة ضمن حدود آمنة وثابتة ومعترف بها، ومبراة من أي تهديد واعمال القوة. كما من شأنه ان يؤدي الى اقامة علاقات طبيعية بين تلك الدول وان يصون حقوق الانسان ضد كل اشكال الاضطهاد وان يحترم، كذلك، الحقوق الراسخة لكل الشعوب في المنطقة بما في ذلك حق تقرير

المصير للشعب الفلسطيني[٢١].

من جانب آخر، نددت لجنة الامم المتحدة لاحقاق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، في السادس والعشرين من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣، بسياسة اسرائيل التوسعية وباستمرارها في انشاء المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة. ووزعت، في مقر الامم المتحدة، رسالة رئيس اللجنة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومجلس الامن الدولي، وقد جاء فيها:

«ان اسرائيل تتخذ الخطوات الجديدة لانشاء مستوطنات في الاراضي العربية المحتلة. وقد اقيم، حتى الآن، اكثر من مئة مستوطنة. وفي غضون الاعوام الخمسة المقبلة تعتزم السلطات الاسرائيلية توزيع زهاء ٤٠٠ الف نسمة في المنطقة، ومليون نسمة على مدى الثلاثين عاماً المقبلة...

«ان مثل هذه الاعمال تغير التركيب السكاني لهذه الاراضي، وتشكل خرقاً مباشراً لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن، ولا يمكن الا ان تزيد الوضع المعقّد، والمتفجر اصلاً، تأزماً».

واعربت الرسالة عن القلق العميق جراء الانتهاكات المتواصلة لحقوق الفلسطينيين في الارض المحتلة، وسجلت الاحتجاج على التصعيد اللاحق لاعمال البطش، ثم ذكرت ان عدداً متزايداً من الفلسطينيين يذهب ضحية سياسة الاعتقالات بالجملة. وذكرت ايضاً ان «تصرفات الاسرائيليين تلقى مقاومة حازمة، اذ، في مطلع العام الحالي فقط، اعلن الفلسطينيون المعتقلون لاعتبارات امنية، في سجني الخليل وجنين، الاضراب عن الطعام»[٢٢].

---

(١) **قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ومركز الوثائق والدراسات (ابو ظبي)، الطبعة الثانية، ١٩٧٥، ص ٣ و ٤.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ١٦.

(٣) «'اخذ العلم' رسالة من حكومة اسرائيل الى رئيس اللجنة السياسية الخاصة، د ٧، بتاريخ ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٢»، **المصدر نفسه** ، ص ٣٢. كذلك، انظر: احمد ابو الخير، **قضية فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية في هيئة الامم المتحدة، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٩**، بيروت: الاعلام الموحد ـ فلسطين الثورة، ١٩٧٩، ص ١٥ ـ ١٦.

(٤) د. بيان نويهض الحوت، **القضية الفلسطينية**، بيروت: كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية، الجامعة اللبنانية، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، ص ٢٣٨.

(٥) «قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٨.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ١٩.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ٩٦ ـ ٩٧.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٥ ـ ٢٣٧.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ١٥.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ١٤٥ ـ ١٤٦.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص ١٥١.

(١٣) فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٨٠، ص ١٤١.

(١٤) سعدات حسن، «فلسطين في الامم المتحدة: قرارات تاريخية وخلفيات»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٥٣ ـ ٥٤، ١٩٧٦، ص ٦ ـ ٢١. كذلك: ابو الخير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢ وما بعدها.

(١٥) **المصدر نفسه** (حسن ، وابو الخير). كذلك: «قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

(١٦) حسن، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١ ـ ١٣.

(١٧) انظر مقدمة الخطاب في: د. نهويض الحوت، القضية الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٠.

(١٨) انظر قائمة باسماء القرى العربية التي دمرها الاسرائيليون منذ العام ١٩٤٨ في «فكرة الاستعمار في

العقيدة والممارسة الصهيونيتين» للدكتور بشارة خضر، شؤون عربية (بيروت)، العدد ١٩ ـ ٢٠، ص ١١٥.

(١٩) حسن، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٢١) «قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

(٢٢) حسن، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

(٢٣) محمد عزة دروزة، العدوان الاسرائيلي القديم والعدوان الصهيوني الحديث على فلسطين وما جاورها، الجزء الثاني، بيروت: دار الكلمة، ١٩٨٠، ص ١٤١.

(٢٤) ابو الخير، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٨٧ ـ ٨٨.

(٢٧) «قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين...»، مصدر سبق ذكره.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٠٣.

(٢٩) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٣١) «قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين...»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩ ـ ٨٥.

(٣٢) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣ ـ ١٤٥، نقلا عن جريدة «البعث» (دمشق)، العدد ١٢ ـ ١٣، نيسان (ابريل) ١٩٧٩، في مقالين للدكتور حسام الدين الخطيب.

# موقف الاتحاد السوفياتي من القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير، ١٩٤٧-١٩٨٢

سنثيا انكليزس

يواجه الوطن العربي منذ العام ١٩٤٨ قضية مصيرية تتمثل في فقدان فلسطين واقامة دولة يهودية مكانها هي اسرائيل، اضافة الى كل ما لحق بذلك من نتائج سياسية واجتماعية واقتصادية. وهذه القضية، التي هي بحاجة ماسة الى حل جذري، اثرت ليس فقط على وطننا العربي، بل، كذلك، على الدولتين العظميين. ففيما يخص الاتحاد السوفياتي، لقد تم تطوير عدد من المواقف على مر السنين ازاء القضية الفلسطينية، ومن ثم ازاء منظمة التحرير الفلسطينية. ومن بين العوامل التي اثرت في صنع السياسة السوفياتية نذكر: الوضع الدولي العام، العلاقات السوفياتية - الاميركية، العلاقات السوفياتية - الصينية، العلاقات السوفياتية - العربية، الاعتبارات السوفياتية الداخلية، ثم، اخيراً، التطورات داخل منظمة التحرير الفلسطينية.

وهذا البحث، يتناول دراسة تطور السياسة السوفياتية من العام ١٩٤٧ الى العام ١٩٨٢، كما يتناول «المأزق» التي واجهها الاتحاد السوفياتي في علاقاته مع منظمة التحرير الفلسطينية، وفي نهايته، نحاول تقدير الأسباب الكامنة وراء المتغيرات التي حصلت في المواقف السياسية السوفياتية، ونحاول، أيضاً، تحديد مسألتين اخريين: الاولى، إلى أي مدى تكون سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية مبنية على الايديولوجيا فيما يخص القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير؛ والثانية، الى اي مدى تحرك المصالح الذاتية هذه السياسة في المضمار نفسه.

## تطور الموقف السوفياتي ازاء القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير، ١٩٤٧-١٩٧٠

١ - ١٩٤٧ - ١٩٦٤: **الاتحاد السوفياتي والقضية الفلسطينية**: خلال الفترة ما بين ١٩٤٧ (قبل اقامة دولة اسرائيل بوقت قصير) و ١٩٦٤ (عندما تم تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية)، مر الموقف السوفياتي ازاء القضية الفلسطينية بمرحلتين اساسيتين. وقعت المرحلة

الأولى خلال فترة الحكم الستاليني، حين تم تبني سياسة مقربة من اسرائيل تنطوي، ايضاً، على مواقف فيها شيء من العدائية تجاه الانظمة العربية. اما المرحلة الثانية، فقد بدأت خلال فترة حكم نيكيتا خروتشيف، حين قام السوفيات باحداث تغيير ايديولوجي جعل دخولهم الى العالم العربي ممكناً.

(أ) المرحلة الاولى: حتى العام ١٩٤٧، «كان موقف موسكو، الأساسي والنظري، تجاه الصهيونية يعتبر موقفاً سلبياً»(١). لكن بالرغم من هذا الموقف العدائي ازاء الحركة الصهيونية، فإن الاتحاد السوفياتي بدأ يدعم المجتمع اليهودي في فلسطين، معنوياً ومادياً، ومن ثم اعلن تأييده لخطة تقسيم فلسطين واقامة الدولة اليهودية. وبالاضافة الى هذا، كان الاتحاد السوفياتي اول بلد يعترف بدولة اسرائيل التي تم الاعلان عنها في أيار (مايو) ١٩٤٨. علاوة على ذلك، ورد، ايضاً، في بعض المصادر ان الاتحاد السوفياتي «دعم الجهد العسكري الصهيوني بارسال أسلحة وامدادات عسكرية للدولة اليهودية الجديدة من خلال البلدان التابعة له»(٢). وقد رافق هذه المساعدة المادية مساعدة من نوع آخر هي الافساح في مجال الهجرة اليهودية من دول شرق اوروبا، خصوصاً بولندا، الى مناطق الاحتلال الغربية في النمسا والمانيا، مدركين، تماماً، ان المهاجرين سوف يتوجهون، بعدئذٍ، نحو فلسطين للاستيطان فيها(٣).

ان الاسباب وراء توطيد علاقات الصداقة هذه مع اسرائيل لم تكن مرتبطة، اساساً، بعوامل ايديولوجية، بل بعدد من الاهداف السياسية التي لها علاقة بالصراع ما بين الشرق والغرب. اولاً: لقد اعتقد الاتحاد السوفياتي بأنه سوف يحصل على موطىء قدم في منطقة الشرق الأوسط من خلال دعمه للدولة اليهودية، لذلك اعتبر دعمه هذا «وسيلة لتعزيز نفوذه وترسيخ مقامه كقوة فاعلة في سياسة الشرق العربي»(٤). ثانياً: ظن الاتحاد السوفياتي ان لا مجال لسياسة خارجية سوفياتية فعالة في العالم العربي، وذلك «بسبب رجعية الملوك والحكام العرب الذين كانوا مقربين من البريطانيين، فيما كان الصهيونيون، على العكس، منهمكين، العام ١٩٤٧، في مكافحتهم»(٥). ثالثاً: ان نجاح الحركة الصهيونية في اقامة دولة اسرائيل قد يساعد في اخراج القوات البريطانية من فلسطين، وبحكم ذلك يتم اضعاف وضع المملكة البريطانية في المنطقة.

وكنتيجة لتشجيع السوفيات اقامة دولة اسرائيل، تأزمت، على الأثر، علاقتهم بالعالم العربي ومالت نحو التوتر والعدائية. ولم يتغير هذا الموقف تجاه العرب الا بعد موت جوزف ستالين ومجيء خروتشيف الى الحكم، العام ١٩٥٤.

(ب) المرحلة الثانية: في بداية هذه المرحلة، طرأ تغيير جذري وجوهري على سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية، وعلى المفاهيم الايديولوجية المبنية عليها. وقد نتج عن هذا التغيير تغيير في العلاقات السوفياتية ـ الاسرائيلية وفي العلاقات السوفياتية ـ العربية، مما أدى الى اعادة تقييم سوفياتي للقضية الفلسطينية. وبالفعل، فان النظريات والمفاهيم السوفياتية الجديدة، التي تم تبنيها خلال هذه الفترة، افسحت في المجال امام دخول سوفياتي متزايد في العالم العربي وتحسن علاقات الاتحاد السوفياتي مع الدول العربية مما يشكل أحد العوامل التي أدت الى تنمية شعور عدائي سوفياتي تجاه اسرائيل. وكان قد تم التعبير عن هذا الانقلاب في الموقف السوفياتي تجاه اسرائيل في الأدبيات السوفياتية التي صدرت خلال تلك الفترة، والتي كشفت عن اعادة للنظر من قبل الرأي العام السوفياتي فيما يخص «شرعية اسرائيل» وامكانية استمرارها في الوجود، خاصة وقد تم تكوينها بشكل اصطناعي ولا مفر من زوالها(٦)؛ وذلك على الرغم من الموقف الرسمي الذي

بقي يعترف «بشرعيتها». لكن، مع هذا، فقد بدأ السوفيات بمراجعة موقفهم ازاء القضية الفلسطينية، واعطت هذه المراجعة ثمارها اثر الاشتباكات التي جرت على طول الحدود العربية ـ الاسرائيلية في شهر نيسان (ابريل) ١٩٥٦ حين اعربت موسكو، للمرة الاولى بشكل رسمي، عن قلقها على مصير اللاجئين الفلسطينيين، فيما تم غض الطرف عن هذه المسألة في الماضي[٧]. وجاء التعبير عن هذا القلق في تقرير وزارة الخارجية السوفياتية الذي صدر في ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٥٦، والذي جاء فيه: «يشدد الكرملين على الحاجة الماسة للعثور على تسوية للقضية الفلسطينية من خلال احترام المصالح والحقوق الوطنية المحقة للاطراف المعنية»[٨].

خلال الفترة التي تلت العام ١٩٥٦، حثت الدول العربية حلفاءها السوفيات على التعبير عن دعمهم للحقوق المشروعة للفلسطينيين العرب، وذلك في البيانات المشتركة التي كانت تصدر عنهم. فعلى سبيل المثال، جاء في البيان المشترك الذي صدر في ١٥ ايار (مايو) ١٩٥٨، في اختتام زيارة الرئيس جمال عبد الناصر الرسمية للاتحاد السوفياتي، ما يلي: «قام الجانبان ببحث مسألة حقوق الفلسطينيين العرب وابعادهم عن وطنهم... وباعادة تأكيد دعمهما الكامل لحقوقهم المشروعة»[٩]. وبالفعل، فقد جرى ادراج تصريحات من هذا النوع في معظم البيانات العربية ـ السوفياتية المشتركة الصادرة في تلك الفترة.

وفي العام ١٩٦٤، بدأ الاتحاد السوفياتي يشير الى حقوق الفلسطينيين العرب ليس، فقط، كحقوق مشروعة، بل، ايضاً، كحقوق قانونية وثابتة[١٠]. فقد جاء في البيان الجزائري ـ السوفياتي المشترك الذي صدر في ايار (مايو) ١٩٦٤، عند اختتام زيارة الرئيس أحمد بن بللا الرسمية للاتحاد السوفياتي، ما يلي: «يأخذ الجانب السوفياتي بعين الاعتبار الحقوق القانونية والثابتة للفلسطينيين العرب»[١١]. وقد ورد التصريح ذاته في البيان المصري ـ السوفياتي المشترك الذي صدر في ٢٥ ايار (مايو) ١٩٦٤، لدى اختتام زيارة خروتشيف لمصر[١٢].

وعلى الرغم من هذا التغيير في التعابير المستخدمة في التصريحات السوفياتية فإن الموقف السوفياتي، خلال هذه الفترة، لم يحمل اي التزام مباشر تجاه الفلسطينيين، كما انه لم يتعد الدعم النظري لحقوقهم المشروعة (في الواقع لم يتم تبديل هذا الموقف الا بعد مرور عدة سنوات على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية).

**٢ ـ ١٩٦٤ ـ ١٩٧٠: تطور الموقف السوفياتي تجاه م.ت.ف:** بالامكان تقسيم الموقف السوفياتي ازاء منظمة التحرير الفلسطينية الى ثلاث مراحل اساسية تمتد ما بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٠. بدأت المرحلة الاولى بتأسيس م.ت.ف. العام ١٩٦٤ وانتهت بمجيء نظام بعثي جديد الى السلطة في سوريا العام ١٩٦٦. وامتدت المرحلة الثانية من العام ١٩٦٦ الى العام ١٩٦٩، حين القى الكسندر شيبيلين خطابه، الفريد من نوعه حتى الآن، في بودابست. اما المرحلة الثالثة، فقد امتدت من العام ١٩٦٩ الى العام ١٩٧٠، عندما بلغت الاحداث الاردنية ـ الفلسطينية نهايتها.

**(أ) المرحلة الاولى، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦:** لم يحدث تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في ايار (مايو) ١٩٦٤ اي تغيير في موقف الاتحاد السوفياتي ازاء القضية الفلسطينية. فخلال سنة ١٩٦٤ نظر الاتحاد السوفياتي الى المنظمة نظرة لامبالاة وعدم اكتراث، بينما واصل اعتبار القضية الفلسطينية قضية لاجئين فقط، دون الاعتراف بمطالب الشعب الفلسطيني وحقه في الحصول على حقوقه الوطنية وعلى وطن مستقل[١٣].

ولكن، مع ازدياد العمليات العسكرية الفدائية الفلسطينية داخل الاراضي المحتلة، بدأ الاتحاد السوفياتي يدين العمل المسلح الفلسطيني. ويمكن القول ان بعض الدول العربية قد أثر، الى حد بعيد، على الموقف السوفياتي، إذ ان ردات فعل تلك الدول على هذه العمليات كانت سلبية جداً؛ ويعود السبب في ذلك الى خوفها من التورط في حرب مع اسرائيل بينما الاتحاد السوفياتي، من جهته، خشي من ان تجره حرب كهذه، إذا حصلت، الى مواجهة مع الولايات المتحدة الاميركية. وبقي الموقف السوفياتي على حاله في هذا المجال، الى ان اخذ يتغير في اعقاب تبدل النظام القائم في سوريا ومجيء نظام جديد الى السلطة في العام ١٩٦٦.

(ب) **المرحلة الثانية، ١٩٦٦ ـ ١٩٦٩**: بعد الانقلاب المسلح الذي قاده أحد اطراف حزب البعث العربي في سوريا، في شباط (فبراير) ١٩٦٦، جاءت «الحركة التصحيحية» الى السلطة وارست دعائم نظام جديد في البلاد أخذ «يتعاون، سريعاً وبشكل متزايد، مع موسكو»(١٤)، في الوقت الذي اخذ فيه، ايضاً، يدعم المقاومة الفلسطينية ويشجع حرب التحرير الشعبية. وفي اطار محاولة التوجه هذه تم تمركز جيش التحرير الفلسطيني في جنوب سوريا آنذاك(١٥)، وانشأ السوريون منظمة (الصاعقة) الفدائية التي تخضع للسيطرة السورية. وقد كان للموقف السوري هذا تأثير في حمل السوفيات، بدورهم، على اظهار بعض الاهتمام ازاءهم(١٦). وظهر هذا التأثير في البيان السوري ـ السوفياتي المشترك الذي صدر في نيسان (ابريل) ١٩٦٦ على اثر اختتام زيارة رئيس الوزراء السوري للاتحاد السوفياتي، وجاء فيه: «قام الجانبان بتأكيد تضامنهما مع الفلسطينيين العرب، وبالتعبير عن دعمهما لحقوقهم القانونية في نضالهم العادل في وجه الصهيونية»(١٧). وقد جاء في هذا البيان، ولأول مرة، اعتراف من قبل الاتحاد السوفياتي بعدالة نضال الشعب الفلسطيني في مواجهة الصهيونية. وعلى أثر هذه الخطوة الجديدة، «اعلنت اذاعة دمشق، على الفور، ان السياسة السوفياتية قد تبنت منهجاً جديداً وواضحاً ازاء القضية الفلسطينية»(١٨).

وفي ١٩ أيار (مايو) ١٩٦٦، قام رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، آنذاك، احمد الشقيري، بالاجتماع مع رئيس الوزراء السوفياتي، الكسي كوسيغن، لمدة ساعة، في القاهرة. وقد تناقشا في القضية الفلسطينية ومشكلة اللاجئين(١٩)؛ ووعد كوسيغن الشقيري بدراسة مقترحاته. انما لم ينتج عن هذا الاجتماع اي تطور جديد في موقف الاتحاد السوفياتي تجاه منظمة التحرير. وفيما كانت الاحداث تتسارع في الشرق الاوسط باتجاه حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ظلت التعليقات السوفياتية حول الفدائيين الفلسطينيين قليلة ومتباعدة(٢٠).

في اعقاب هزيمة حزيران (يونيو) العربية العام ١٩٦٧، بدأ الاتحاد السوفياتي يدرك مدى خطورة اسرائيل كقوة اقليمية في الشرق الاوسط، واعتبر ان الاولوية يجب ان تعطى لازالة نتائج العدوان الاسرائيلي(٢١). وعلى ضوء ذلك، اخذت التعليقات السوفياتية والادبيات السوفياتية المعلنة والمنشورة، تنصح العرب بتأجيل انشغالهم بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتشير، ايضاً، الى ان «الدعوة الفلسطينية لتدمير الدولة الاسرائيلية سوف تسيء الى المصالح العربية في المنطقة وتعرقل كل الجهود الرامية الى التوصل لتسوية سياسية، وفي النهاية تعطي اسرائيل ذريعة لرفع وتيرة التصلب في موقفها ثم اعاقة مجرى الدبلوماسية السوفياتية»(٢٢). وقد نجم هذا الموقف السوفياتي السلبي الجديد تجاه م.ت.ف. عن عدم التوافق بين وجهتي النظر، السوفياتية والفلسطينية، فيما يتعلق بمسألة تحرير كامل التراب الفلسطيني من خلال الكفاح المسلح. فالاتحاد السوفياتي يعتبر وجود دولة اسرائيل واقعاً لا يمكن تبديله، ولا حتى من خلال الوسائل العسكرية(٢٣). لهذا

السبب، فان هدف منظمة التحرير الفلسطينية الاستراتيجي العسكري، في نظر السوفيات، غير عملي، وعلى الارجح مستحيل.

وعلى الرغم من ذلك، لم يستطع الاتحاد السوفياتي، والدول العربية ايضاً، الاستمرار في تجاهل منظمة التحرير، سياسياً على الخصوص، لا سيما بعد ان اخذت الشعبية الفلسطينية تزداد وتنتشر في العالم العربي خلال الفترة التي تلت هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ واثر معركة الكرامة التي دارت احداثها في الاردن بين الفدائيين الفلسطينيين والقوات الاسرائيلية الغازية، في ٢١ آذار (مارس) ١٩٦٨. يضاف الى ذلك، ان منظمة التحرير بدأت تلعب دوراً مهماً في السياسة العربية، الامر الذي دفع الرئيس عبد الناصر الى التقرب منها(٢٤). وقد شكلت خطوة عبد الناصر هذه العامل الاول في تشجيع السوفيات على تغيير موقفهم من م.ت.ف.، دون ان يلغي ذلك التلميح السوفياتي الى الزعماء العرب بالرغبة في ان يسعى هؤلاء الزعماء الى فرض سيطرتهم على المنظمات الفدائية(٢٥). اما العامل الثاني الذي شجع الاتحاد السوفياتي على تغيير موقفه خلال تلك الفترة، فكان الاهتمام الصيني بتوطيد العلاقة مع المقاومة الفلسطينية، والمساعدات التي كانت تتلقاها م.ت.ف. من الصين. وكان السوفيات يرون في التحرك الصيني اسلوباً «للسيطرة على بعض الفئات الفلسطينية»(٢٦).

وفي خضم هذه التطورات، قرر عبد الناصر، سراً، العام ١٩٦٨، اصطحاب رئيس المنظمة الجديد، ياسر عرفات، معه في زيارته الى موسكو ضمن الوفد المصري، وذلك بغية تقديمه الى القادة السوفيات. وتمت الزيارة فعلاً، وفي اعقابها بدأ الاعلام السوفياتي يشير، بشكل ايجابي ومتكرر، الى «انصارنا الفلسطينيين» والى المقاومة الفلسطينية وخاصة حركة (فتح)(٢٧). وبدأ السوفيات، ايضاً، يزودون الفلسطينيين بأسلحة ومعدات عسكرية بشكل غير مباشر، عبر دول شرق اوروبا والدول العربية الحليفة(٢٨)، دون ان تحدث هذه المستجدات الايجابية تغيراً في الموقف السوفياتي القائم على اعتبار القضية الفلسطينية قضية لاجئين فقط، وان التعامل معهم يجري على هذا الاساس(٢٩).

**(جـ) المرحلة الثالثة، ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠:** ان اول اشارة حقيقية الى امكانية حصول تغير فعلي في الموقف السوفياتي الرسمي تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ظهرت في تشرين الاول (اكتوبر) العام ١٩٦٩(٣٠). ففي هذا التاريخ، القى احد اعضاء «البوليتبورو»، الكسندر شيبيلين، خطاباً خلال المؤتمر العالمي السابع لنقابات العمال، في بودابست، جاء فيه: «نحن نعتبر نضال الوطنيين الفلسطينيين من اجل ازالة نتائج العدوان الاسرائيلي نضالاً تحريرياً وطنياً عادلاً في وجه الامبريالية، وسنقوم بدعمه»(٣١). وقد دلّ هذا الكلام، لاول مرة، عن عزم السوفيات اعطاء الفلسطينيين مساعدات مباشرة(٣٢). اضافة الى هذا، فخلال الاسبوع الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠، خصص التلفزيون السوفياتي برنامجاً «كاملاً» للمقاومة الفلسطينية(٣٣). وقد سبق هذا البرنامج زيارة لعرفات في شهر شباط (فبراير) ١٩٧٠ الى موسكو، على رأس وفد فلسطيني، تلبية لدعوة اللجنة السوفياتية للتضامن الافرو ـ آسيوي التي استضافته خلال عدة زيارات لاحقة حتى العام ١٩٧٤(٣٤). وفي ختام زيارته هذه، اكد الجانب السوفياتي دعم شعبه لنضال الشعب الفلسطيني العربي العادل(٣٥). وقد فسر استخدام التعبير الجديد المتمثل بعبارة «الشعب الفلسطيني العربي» على انه يشكل «بداية الاعتراف السوفياتي بان القضية الفلسطينية هي قضية طموحات وطنية»(٣٦). اضافة الى ذلك، فقد اعلن عرفات، بعد زيارته ببضعة

أشهر، ان السوفيات وافقوا على تزويد المنظمة، مباشرة، بالاسلحة التي تلزمها[٣٧].

في الوقت ذاته، قرر الاتحاد السوفياتي، في آذار (مارس) ١٩٧٠، فتح خط مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك من خلال انشاء منظمة فدائية دعيت بـ «الانصار» ويرعاها الحزب الشيوعي الاردني[٣٨]. لكن الخطوة الجديدة هذه اثارت استياء م.ت.ف. التي نظرت اليها بكثير من الريبة والشك، لا سيما بعدما تجنبت «الانصار»، في بيانها الصادر في ٣ آذار (مارس) ١٩٧٠، ذكر المطالب الوطنية الداعية الى اقامة دولة فلسطينية مستقلة، او الى تفكيك الدولة الاسرائيلية، كما انها تجنبت شجب قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢[٣٩]. وقد عزز شكوك م.ت.ف.، في هذا المجال ايضـاً، التوتر الذي حدث في العلاقات السوفياتية ـ الفلسطينية اثناء تلك الفترة والناجم عن الموقف الذي اتخذه الاتحاد السوفياتي اثناء الأزمة الاردنية ـ الفلسطينية العام ١٩٧٠. فعلاوة على ان الاعلام السوفياتي حافظ على حياده طوال فترة القتال الذي دار بين الفلسطينيين وقوات الملك حسين[٤٠]، دابت الحكومة السوفياتية تلح على السوريين بعدم التدخل مباشرة في المعركة وبعـدم ارسـال قوات لمساندة الفلسطينيين، وذلك لأسباب تعود لعدد من الاعتبارات الدولية، ولتخوف السوفيات من تدخل اميركي، لا سيما وان الاسطول السادس كان قد بدأ يتحرك باتجاه منطقة الصراع واسرائيل[٤١]. وبهذا التصرف، يمكن ملاحظة ان الاتحاد السوفياتي، آخذاً في الاعتبار عدداً من العوامل الدولية والاقليمية، قد حدد موقفه تجاه منظمة التحرير؛ ففي الأعتبار الأول، تمثلت أهمية الأزمة الاردنية ـ الفلسطينية في كونها سلطت الاضواء على بعض المشاكل التي بدأ الاتحاد السوفياتي يعاني منها، كعملية التوفيق بين الأنظمة العربية الأخرى ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ وفي الاعتبار الثاني، تخوف السوفيات من الدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الاميركية. وقد شكل هذان الاعتباران «مأزقين» على رأس مجموعة من «المآزق» اضطر الاتحاد السوفياتي الى التعامل معها خلال السبعينات في علاقته مع م.ت.ف.

## تطور الموقف السوفياتي تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢

تتميز الفترة التي تمتد ما بين العامين ١٩٧٠ و ١٩٨٢، حين اجتاحت اسرائيل لبنان، باقـامـة علاقـات وثيقة ما بين منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفياتي وبزيادة الدعم السوفياتي للمنظمة. لكن هذا التحسن في العلاقات السوفياتية ـ الفلسطينية كان يتعرض، من وقت لآخـر، لبعض التـوتر الناتج عن عدد من العوامل. إنما قبل الخوض في هذه المسألة من الضروري تقديم دراسة وعرض لتحسن العلاقات السوفياتية مع م.ت.ف. ما بين العامين ١٩٧٠ و ١٩٧٥.

**١ ـ العلاقات السوفياتية ـ الفلسطينية، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥**: في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧١، اتخذت الخطوة الاولى في اتجاه تمتين العلاقات السوفياتية ـ الفلسطينية، وذلك على اثر زيارة عرفات، مع وفد فلسطيني، الى الاتحاد السوفياتي تلبية لدعوة تلقاها من اللجنة السوفياتية للتضامن الافرو ـ آسيوي. وقد اشار البيان الختامي، الذي صدر عقب انتهاء الزيارة، الى ان «الرأي العـام السـوفيـاتي يدعم، بقوة وعزم، المقاومة الفلسطينية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ واساسياً من حركة التحرر الوطني العربية»[٤٢]. كما اشار البيان الى «اهمية الوحدة التي يجب

ان تجمع بين كل القوى التقدمية في العالم العربي»(٤٣). وقد نجم عن هذه الزيارة زيادة الدعم السياسي والعسكري السوفياتي لمنظمة التحرير الفلسطينية مع ان الموقف السوفياتي العام لم يتعدل كثيراً.

وفي تموز (يوليو) ١٩٧٢، لوحظ تعزيز العلاقات السوفياتية ـ الفلسطينية خلال زيارة عرفات الى موسكـو وعقب «لقائه بعدد من موظفي وزارة الدفاع السوفياتية ونجاحه في الحصول على مساعدات عسكرية مباشرة»(٤٤). واعتبرت هذه الزيارة اهم بكثير من التي سبقتها، كونها تمت في الوقت الذي كان يرحّـل فيه السادات الخبراء السوفيات من مصر. الى ذلك، اوجد التدهور في العـلاقات السوفياتية ـ المصرية، لدى القيادة في الكرملين، ضرورة تقوية العلاقات السوفياتية بمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي ضوء هذا التوجه، حصلت المنظمة، لأول مـرّة، على شحنات مباشرة من الأسلحة السوفياتية، وعلى تغطية اعلامية اوسع من اي وقت مضى لنضالها الموجه ضد اسرائيـل(٤٥). لكن هذا التحسن في العـلاقات السوفياتية ـ الفلسطينية قد تم تجميده بسبب العملية الفدائية التي حصلت في ميونيخ، خلال الألعاب الاولمبية في نهاية العام ١٩٧٢، والتي ادانها السوفيات(٤٦)؛ ثم عادت العلاقات، بعد فترة وجيزة، الى سابق عهدها.

وفي اعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، برز تطور جديد في الموقف السوفياتي ازاء منظمة التحرير الفلسطينية. ففي الوقت الذي اخذ النفوذ الاميركي يتزايد في مصر، اراد الزعماء السوفيات التعويض عن فقدان مصر بتمتين وتثبيت علاقتهم بـ م.ت.ف.(٤٧). وفي هذا الشأن، جاء في البيان السوفياتي ـ اليوغسلافي المشترك، الذي صدر في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، لدى اختتـام زيـارة جوزيب بروز تيتـو للاتحـاد السـوفيـاتي ما يلي: «يجب اعطاء اللاجئين الفلسطينيين جميع حقوقهم القانونية والوطنية، وذلك من خلال تسوية سلمية»(٤٨). واعتبر هذا البيان في غاية الاهمية لأنه اوحى بأن هدف الاتحاد السوفياتي، في نهاية العام ١٩٧٣، يتمثل في السعي الى اقامة دولة فلسطينية بينما الهدف السوفياتي الحقيقي هو تكثيف روابطهم بمنظمة التحرير من اجل تشكيل جبهة عربية قوية في الشرق الأوسط لمواجهة الولايات المتحدة الاميركية وتحرك السادات باتجاه الغرب وامكانية حدوث خطوة مماثلة في سوريا(٤٩).

ووفقـاً للخـطة السوفياتية تلقى عرفات دعوة من اللجنة السوفياتية للتضامن الأفرو ـ آسيوي لزيارة الاتحاد السوفياتي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣. وخلال هذه الزيارة طلب السـوفيات من الوفد الفلسطيني تشكيل حكومة في المنفى واعلان رغبته في الاشتراك في مؤتمر جنيف للسلام(٥٠). لكن م.ت.ف. رفضت هذا الطلب، بالرغم من الالحاح السوفياتي المتواصل واصرار اندريه غروميكو في الخطاب الذي القاه خلال جلسة مؤتمر جنيف الافتتاحية على أن «لا مجـال لتسـويـة او لحـل القضيـة الفلسـطينيـة دون اشتـراك ممثلين عن الشعب العـربي الفلسطيني»(٥١). انما من الملاحظ ان غروميكو لم يأت على ذكر م.ت.ف. في تصريحه، كما هو الحال في جميع التصريحات حتى ذلك التاريخ، بل اكتفى بالقول «ممثلين عن الشعب الفلسطيني»، ويعود ذلك، ربما، الى تردد الاتحاد السوفياتي المتواصل فيما يخص المنظمة(٥٢).

واستمـر الوضـع على هذا النحو حتى العام ١٩٧٤، حينما حدث تغيير هام في الموقف السوفياتي تجاه م.ت.ف. تمثل في لقاء غروميكو بعرفات، مرتين، خلال زيارة الأول لمصر وسوريا في آذار (مارس) ١٩٧٤، حيث قدم الى عرفات الدعوة الحكومية الرسمية الأولى لزيارة الاتحاد السوفياتي. ورجح الراصدون السياسيون ان السوفيات قاموا بالخطوة الجديدة هذه من اجل

مواجهة النزعات الغربية في الشرق الاوسط، ومن اجل تقوية موقف عرفات في الجدل الدائر داخل اطر م.ت.ف. حول القبول بمبدأ الدولة الفلسطينية المستقلة على جزء من التراب الفلسطيني(٥٤)، وهو الأمر الذي تم التوصل الى حل له خلال الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في ٨ حزيران (يونيو) ١٩٧٤. وقد جاء في البرنامج السياسي الذي تبناه المجلس ما يلي: «سوف تناضل منظمة التحرير بكل الوسائل الموجودة لديها، واهمها الكفاح المسلح، من اجل تحرير ارض فلسطين واقامة دولة وطنية ومستقلة على أي جزء قد يتم تحريره من التراب الفلسطيني» و «اية خطوة تحريرية يتم تحقيقها تشكل خطوة في طريق استمرار الجهود للتوصل الى هدف م.ت.ف. الاستراتيجي وهو اقامة دولة ديمقراطية فلسطينية»(٥٥). ان هذين البندين يؤكدان حق الشعب الفلسطيني في اقامة سلطته المستقلة والوطنية على أي جزء يتم تحريره من الأراضي الفلسطينية(٥٦).

عقب التطور الفلسطيني الداخلي الجديد ازاء مسألة الوطن الفلسطيني، قام عرفات بزيارته الرسمية الاولى الى الاتحاد السوفياتي في نهاية شهر تموز (يوليو) ١٩٧٤. واعتبرت هذه الزيارة نقطة تحول في الموقف السوفياتي، ليس، فقط، لأنها الزيارة الرسمية الاولى لعرفات، بل لأنه نجم عنها تثبيت بعثة ديبلوماسية دائمة في موسكو، الأمر الذي ادى، لاحقاً، الى فتح مكتب تمثيلي في جنيف العام ١٩٧٦ (٥٧).

لكن، حتى مع انجاز هذه الزيارة، فان الاتحاد السوفياتي لم يعلن، رسمياً او بشكل مباشر، اعترافه الكامل بـ م.ت.ف.، وانما اكتفى بالاشارة «الى اهمية القرارات التي تم اتخاذها خلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الجزائر في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣ ومؤتمر قمة الدول الاسلامية في لاهور، في شباط (فبراير) ١٩٧٤، حول الاعتراف بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني؛ والاعراب عن ارتياحه لها»(٥٨).

وزاد في تعزيز العلاقات السوفياتية - الفلسطينية، ايضاً، امران: الأول، مؤتمر الرباط الذي عقد في شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤ ونصت قراراته على اعتراف الجميع بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني؛ والثاني، خطاب عرفات في الامم المتحدة في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ والذي اثمر، في النهاية، حصول المنظمة على صفة مراقب في الامم المتحدة عبر قرار الجمعية العمومية الرقم ٣٢٣٧ الذي صدر العام ١٩٧٤.

مجمل التطورات آنفة الذكر اعطى م.ت.ف. شرعية لم يسبق لها ان تمتعت بها، سواء في العالم العربي أو في الامم المتحدة. وعلى ضوء هذه التطورات تبين للاتحاد السوفياتي ان م.ت.ف. صارت حليفاً ذا شأن وتوطدت اهميتها الاستراتيجية في الشرق الاوسط، فراح يدعو الى اقامة «وطن» للفلسطينيين والى دعم فكرة اشتراك م.ت.ف.، بشكل مستقل ومتساو، في مؤتمر جنيف(٥٩)؛ وقد وردت الدعوة في تصريح خلال زيارة وزير الخارجية المصري، اسماعيل فهمي، الى الاتحاد السوفياتي في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤. ولدى زيارة عرفات التي قام بها الى الاتحاد السوفياتي في الشهر التالي (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤)، جرى له استقبال شارك فيه مسؤولون سوفيات رفيعو المستوى، بينهم كوسيغن وغروميكو(٦٠).

وعندما بدأت السياسة الاميركية، عبر وزير الخارجية هنري كيسنجر وباسلوبه الذي عرف بسياسة «الخطوة خطوة»، تلقى نجاحاً، العام ١٩٧٥، في مصر على حساب العلاقات السوفياتية - المصرية التي انتكست وتراجعت، وبالتالي انعكاس هذا التراجع على المصالح السوفياتية في

المنطقة، شعر الاتحاد السوفياتي بضرورة تقوية علاقاته مع سوريا، ومع م.ت.ف. خاصة[٦١]، وجسد هذا الشعور، فعلياً، بتمتين الصلة بـ م.ت.ف. وتثبيتها اثناء زيارة عرفات الى موسكو في نيسان - ايار (ابريل - مايو) ١٩٧٥.

اما أوج العلاقة السوفياتية - الفلسطينية الذي لم يسبق له مثيل، فقد حدث في العام ذاته (١٩٧٥) في اعقاب تفجر الحرب الاهلية اللبنانية.

### ٢ - الاحراجات و «المأزق» في العلاقات السوفياتية - الفلسطينية، ١٩٧٠ - ١٩٨٢:

ضمن العوامل التي اثرت على السياسة السوفياتية تجاه م.ت.ف. نذكر: التطورات داخل م.ت.ف.، الوضع الدولي، الاعتبارات السوفياتية - الاميركية، والسوفياتية - الصينية، والسوفياتية الداخلية[٦٢]. وقد وضعت هذه العوامل الاتحاد السوفياتي، على مدى فترات زمنية وفيما يتعلق بعدد من القضايا، في مواقف حرجة، متناقضة ومتضاربة، واجه على اثرها عدداً من المآزق في علاقته بـ م.ت.ف.، ابرزها تلك التي دارت حول مسألة اقامة دولة فلسطينية وحول الخلاف الفلسطيني - السوفياتي القائم حول الهدف الاستراتيجي الفلسطيني الذي يطالب بتحرير كامل التراب الفلسطيني من خلال استخدام الكفاح المسلح والقضاء على اسرائيل.

ففي بداية السبعينات، رفض السوفيات فكرة الدولة الفلسطينية في الوقت الذي كانوا يؤيدون فيه فكرة حصول الشعب الفلسطيني على حقه في تقرير مصيره. وبموجب الرؤية السوفياتية يفهم من عبارة «تقرير المصير» امكانية التوصل الى حكم ذاتي وحقوق كاملة ومتساوية داخل الدولة الموجودة، والدولة الموجودة، في هذه الحال، هي اسرائيل[٦٣]. واستمر هذا الموقف حتى نهاية العام ١٩٧٣. واثناء مؤتمر جنيف للسلام الذي التأم في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣ تجاهل اندريه غروميكو، في الخطاب الذي القاه، موضوع اقامة دولة فلسطينية، اضافة الى انه لم يستخدم التعبير الجديد «الحقوق الشرعية والوطنية»[٦٤]، بل اكتفى باحالة القضية الفلسطينية الى مرتبة ثانوية وادراجها ضمن المسائل الكثيرة التي سوف تسوّى في حال تم التوصل الى حل «القضية الاساسية والجوهرية» وهي الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية «المتواصل منذ ستة أعوام»[٦٥].

وهنا، تجدر الاشارة الى ان السبب الكامن وراء الموقف السوفياتي، السلبي، من اقامة دولة فلسطينية مرده تقييم موسكو للوضع الدولي العام، وقوة المقاومة الفلسطينية، ثم قلقها من المضاعفات والصعوبات التي قد تنتج عن المطالبة باقامة وطن[٦٦]. اضافة الى ذلك، فان الأمر الذي شجع السوفيات اكثر من غيره الى تجاهل م.ت.ف. والتغاضي عن مطلبها باقامة دولة، عائد الى قناعتهم بأن المنظمة تنقصها الأهمية السياسية وامكانية خدمة المصالح السوفياتية في الشرق الأوسط. لكن وزن المنظمة السياسي المتزايد داخل العالم العربي، والدولي، حمل الاتحاد السوفياتي على تغيير سياسته، وبدأ، على الأثر، يعتبر الثورة الفلسطينية قوة هامة ذات قاعدة شعبية عربية واسعة[٦٧].

من ناحية اخرى، اعتبر السوفيات مسألة القضاء على اسرائيل غير واردة، وادانوا الاطراف الفلسطينية التي رفضت الاعتراف بوجود اسرائيل والتي تؤيد اقامة دولة فلسطينية مكانها، متذرعين بأن تقرير مصير شعب لا يمكن ان يكون على حساب شعب آخر «وينطبق ذلك على الشعب الاسرائيلي»[٦٨]. فالسوفيات كانوا قد اعترفوا، وما زالوا يعترفون، بحق اسرائيل في الوجود، كواقع لا يمكن تغييره من خلال وسائل عسكرية. لهذا السبب كانوا يعتبرون م.ت.ف. غير واقعية في

سعيها هذا.

وبالرغم من ذلك، بدأ الاتحاد السوفياتي، اوائل العام ١٩٧٤، يتقبل فكرة الدولة الفلسطينية، على ان تكون دولة الى جانب الدولة الاسرائيلية، مقتصرة على الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يعني الوجود الثابت لاسرائيل والاعتراف بها[٦٩]. وهذه النقطة ظلت «موضع نزاع وخلاف بين موسكو و م.ت.ف.»[٧٠].

وفي حزيران (يونيو) ١٩٧٤، قرر المجلس الوطني الفلسطيني القبول بانشاء سلطة فلسطينية حاكمة تشمل الضفة الغربية والقطاع فقط[٧١]، اي بقبول م.ت.ف. باقامة دولة فلسطينية مستقلة، جنباً الى جنب مع اسرائيل، فكان لهذا القرار صدى ايجابي لدى السوفيات ورأوا ان الثورة الفلسطينية بدأت «تتكلم لغة اكثر وضوحاً»[٧٢].

من جهة ثانية، ثمة نقطة اخرى لها علاقة مباشرة بالمأزق السوفياتي الذي عرضناه سابقاً، وهي الموقف الذي يتخذه السوفيات حين يواجهون بالتوتر القائم بين القيادات المختلفة داخل م.ت.ف.، وعلى الاخص بين هؤلاء التابعين لحركة (فتح) وبين مسؤولي التنظيمات الفلسطينية، منها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حول عدد من القضايا ابرزها مسألة اقامة دولة فلسطينية فعلاً. فبالرغم من الطابع الماركسي ـ اللينيني الذي تنطبع به الجبهتان الشعبية والديمقراطية، غير ان السوفيات لم يعتبروا التعامل معهما ملائماً، وذلك بسبب آرائهما المتطرفة، وحجمهما الصغير نسبياً؛ وكانت النقطة المنطقية لتمحور الدعم السوفياتي هي حركة (فتح) الوطنية، غير الماركسية، التي يقودها عرفات، لكونها الأكبر حجماً، تنظيمياً وعسكرياً، ولأنها تحظى بموقع معنوي في العالم العربي[٧٣].

بناء على ما تقدم، يستنتج أن الموقف السوفياتي كان، في تعامله هذا، مبنياً على حس واقعي وتقييم عملي لما قد يسمح به المسرح الدولي، وذلك دون التعرض للمجازفات من ناحية، ومن ناحية اخرى، على السياسة التي تخدم، بشكل افضل، المصالح السوفياتية العالمية والشرق اوسطية»[٧٤].

الموقف الثاني الذي سبب احراجاً، ويمكن اعتباره بمثابة مأزق، في الجانب السوفياتي، ناتج عن المواقف الدقيقة التي تعرض لها السوفيات خلال محاولاتهم تسوية الخلافات ما بين الانظمة العربية «الحليفة» وبين م.ت.ف.، خاصة خلال فترات الأزمات، حيث نرى بوضوح الصراع السوفياتي الدائر ما بين «مصلحة الدولة العليا» و «المنطق الثوري» الذي تطرحه. احد شواهد هذا «المأزق» يعود الى العام ١٩٧٠، كما كنا قد رأينا سابقاً في هذه الدراسة، عندما توترت العلاقات السوفياتية ـ الفلسطينية بسبب موقف الاتحاد السوفياتي من ازمة الاردن. أما الشاهد الأكثر وضوحاً، فله علاقة بالمواجهة السورية ـ الفلسطينية في لبنان العام ١٩٧٦. فقد اصطدم الفريقان خلال الحرب الاهلية اللبنانية، مما وضع السوفيات في موقف حرج وصعب جداً كان مصدر قلق فائق لهم على مدى اربعة شهور امتدت ما بين حزيران (يونيو) وتشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦. ففي الوقت الذي دخلت فيه الحرب الاهلية اللبنانية عامها الثاني، تسبب انعكاس الموقف السوري ازاء الجناح اليساري الذي جاء لصالح اليمين اللبناني بمواجهة عسكرية فلسطينية ـ سورية في حزيران (يونيو) ١٩٧٦. وقد احرجت هذه المواجهة الاتحاد السوفياتي وفرضت عليه وضعاً عرّض المصالح السوفياتية في الشرق الأوسط للخطر. والواقع ان الاتحاد السوفياتي كان يهدف، في تلك المرحلة، الى منع السوريين من التورط عسكرياً في لبنان. وقد أعرب عن رأيه هذا

علناً في مقالة صدرت في صحيفة «البرافدا» بتاريخ ٨ نيسان (ابريل) ١٩٧٦ بتوقيع «مراقب»، جاء فيه: «ان 'الكرملين' يثني على الرئيس حافظ الأسد قيامه بـ 'دور الوسيط' الذي يلعبه في لبنان ويقدم 'دعمه الكامل لطموحات الشعب اللبناني المشروعة' لكي يصبح سيّد قدره، ولحل الأزمة الحالية من خلال وسائل سلمية»[٧٥]. فمن هذا النص، تستشف المحاولة السوفياتية لاحباط التصعيد الذي ينويه الاسد للنزاع. غير ان سوريا فرضت على السوفيات امراً واقعاً في حزيران (يونيو) ١٩٧٦ احرجهم كثيراً، نجم عن كون الطرفين، سوريا وم.ت.ف.، حليفين للاتحاد السوفياتي ومن اقوى انصاره في الشرق الاوسط، ومزودين بسلاحه[٧٦]. يضاف الى هذا، توقيت السوريين لتدخلهم بحيث يتزامن مع وصول رئيس الوزراء السوفياتي، الكسي كوسيغن، الى سوريا من اجل اعطاء الانطباع بان السوفيات متفقون مع الأسد على ما يحدث[٧٧]. انما، اتضح فيما بعد، وخلال الشهر ذاته، ان الاتحاد السوفياتي «لم يعط موافقته على التدخل العسكري السوري في لبنان لمواجهة اليسار اللبناني وم.ت.ف.»[٧٨]؛ بل على العكس تماماً، فان هذا التدخل لم يرض السوفيات بتاتاً. فقد تصرف الأسد على نحو متعارض مع نصيحة القيادة السوفياتية التي رفضت اضعاف م.ت.ف. من خلال انتكاسة سياسية وعسكرية[٧٩]. وفي مقابل المعارضة السوفياتية هذه، كانت الولايات المتحدة الاميركية ترى ان الأسد يلعب «دوراً بناءً في سعيه لمنع توجه لبنان نحو التطرف والراديكالية»[٨٠]. ويستنتج من خلال الموقفين، السوفياتي والأميركي، ازاء هذه الازمة، ان خطة الأسد للتدخل في لبنان، وعلى النحو الذي جرى، كانت بمثابة تعديل للسياسة السورية لصالح الولايات المتحدة، وبشكل غير مباشر لصالح اسرائيل[٨١].

خلال المواجهة السورية ـ الفلسطينية التي امتدت من حزيران (يونيو) الى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦، بدا وكأن الموقف الذي اتخذه السوفيات من النزاع كان فيه بعض التناقض، خاصة وانهم تحركوا ببطء وحذر، مما عكس جهلهم فيما يتعلق بتطور الاحداث وتسارعها[٨٢].

وفي ٩ حزيران (يونيو) ١٩٧٦، اعرب السوفيات عن انزعاجهم واستيائهم من سوريا، وذلك في تصريح شديد اللهجة عما هو مألوف لوكالة «تاس» نشر في صحيفة «البرافدا»، وجاء فيه: «لقد اعلنت سوريا، مراراً، انها أرسلت قواتها الى لبنان من اجل المساعدة على وضع حد لاراقة الدماء. لكن، من الواضح ان اراقة الدماء في لبنان ما زالت مستمرة، بل هي في الواقع قد ازدادت»[٨٣]. بالاضافة الى هذا، دعا السوفيات جميع الأطراف المتورطة في الأحداث اللبنانية «الى وقف اطلاق النار وسفك الدماء»[٨٤]، كما اعربوا عن اسفهم لكون الفلسطينيين «يبددون مواردهم على حرب دامية بين الأخوة...»[٨٥]. ان أهمية هذا التصريح تكمن، اولاً في كونه ينتقد ويعترض على نوايا واهداف سوريا في لبنان، وكان هذا الانتقاد السوفياتي هو الأول في سلسلة من سبعة انتقادات رسمية صدرت في وقت لاحق[٨٦]؛ وثانياً، لقد حمّل التصريح السوفياتي الأسد مسؤولية تصعيد النزاع في لبنان؛ وثالثاً، لقد القى بدعم السوفيات المعنوي وراء م.ت.ف. وحلفائها اللبنانيين[٨٧]؛ واخيراً، ونتيجة لهذا التصريح، فترت العلاقات السورية ـ السوفياتية بين ليلة وضحاها، لكنها لم تنقطع نهائياً بسبب عدم رغبة السوفيات في الحاق ضرر نهائي بالعلاقات مع سوريا في حال اراد الأسد اعادة النظر في وضعه، فابقوا خياراتهم مفتوحة على مدى شهر حزيران (يونيو) بكامله على امل ان يقوم الرئيس السوري بتعديل موقفه، ولكن دون جدوى. فشهر تموز (يوليو) ١٩٧٦ حمل معه تساؤلات سوفياتية عديدة حول نوايا السوريين، وزاد في قلقهم المتعلق بتوجه الاحداث في لبنان[٨٨]. وسبب الارتياب الذي شعر به الجانب السوفياتي عائد الى الزيارة غير الناجحة التي قام بها وزير الخارجية السوري، عبد الحليم خدام، الى موسكو. على الأثر، وحسب تقرير ورد في

صحيفة «لوموند» الفرنسية، بعث بريجينيف رسالة شخصية الى الأسد، بتاريخ ١١ تموز (يوليو) ١٩٧٦، يتهمه فيها باطالة أمد الحرب، ويطلب منه سحب قواته من لبنان[٨٩]. في الوقت ذاته، قامت اللجنة السوفياتية للتضامن الأفرو ـ آسيوي باصدار بيان بتاريخ ٩ تموز (يوليو) ١٩٧٦، جاء فيه: «ان التدخل العسكري السوري في النزاع اللبناني زاد من خطورة الوضع في لبنان، وان هنالك حاجة ماسة لتنفيذ وقف اطلاق نار عاجل». ثم «ان المواطنين السوفيات يدعون جميع القوى المحبة للسلام لدعم حركة المقاومة الفلسطينية والقوى التقدمية اللبنانية»[٩٠]. الى ذلك، قامت موسكو، عبر وسائل الاعلام ورجال الصحافة والدبلوماسيين السوفيات، في شهر تموز (يوليو)، بتطمين الفلسطينيين بانها سوف تخفض من كميات الأسلحة وقطع الغيار والوقود التي ترسلها الى سوريا[٩١].

وفي اعقاب سقوط مخيم تل الزعتر، في آب (اغسطس) ١٩٧٦، كثف الاعلام السوفياتي موقفه الداعم للفلسطينيين وزاد في انتقاده لدور سوريا العسكري في لبنان. ففي البيان الذي صدر عن اللجنة السوفياتية للتضامن الأفرو ـ آسيوي بتاريخ ٢٦ آب (اغسطس) ١٩٧٦، جاء: «يعتبر الراي العام السوفياتي الاعمال المقترفة من قبل الرجعيين بحق المقاومة الفلسطينية وم.ت.ف. غير مقبولة... ويدعم السوفيات موقف م.ت.ف. والقوى الوطنية اللبنانية الساعي الى تسوية الأزمة اللبنانية، دون أي تدخل خارجي»[٩٢]. واضيف في البيان «انه من أجل حل الازمة اللبنانية، على القوات السورية ان تنسحب من لبنان»[٩٣]. المهم هنا، ان البيان يشجب ويدين بشدة الاعتداءات السورية على المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، في حين يطالب سوريا بإنسحاب فوري. لكن، بالرغم من هذا كله، فان موقف الاتحاد السوفياتي الداعم لـ م.ت.ف. لم يتعد التصريحات الاعلامية ذات الالفاظ القاسية في الهجوم على سوريا. والسبب في ذلك هو ان الاتحاد السوفياتي لم يرغب في اللجوء الى تدابير اخرى ملموسة قد تبعد سوريا عنه بشكل دائم وتجعله يفقدها لصالح الولايات المتحدة الاميركية، خاصة وانها كانت، في نظره، «الحليف رقم واحد». لذا، تفادى الاعلام السوفياتي أخذ المواقف حول شروط تسوية النزاع ما بين سوريا وم.ت.ف.، كما انه مارس تعتيماً اعلامياً على ما يخص المطالبة الفلسطينية بأن يعلق الاتحاد السوفياتي جميع المساعدات العسكرية والاقتصادية لسوريا»[٩٤].

في أوائل ايلول (سبتمبر) ١٩٧٦، بدأ الاتحاد السوفياتي يعدل في بياناته الرسمية، فيما يخص الأزمة اللبنانية، بالتراجع عن تقديم الدعم للمعسكر الفلسطيني ـ اليساري[٩٥]، ولأول مرة، بادانة «المتطرفين وفئات الرفض اليسارية التي ترفض التفاوض مع سوريا تحت أي شرط كان»[٩٦]. وفسر الهدف من الموقف الرسمي الجديد بأنه تمهيد السبيل للتوصل الى تسوية سورية ـ فلسطينية قد تضع حداً للمواجهة العسكرية في لبنان. لكن الجهود السوفياتية في هذا المجال، والرامية الى ايجاد حل، قد اخفقت، بينما تواصل الهجوم العسكري السوري. وعلى الأثر، قام الاتحاد السوفياتي بشجب القرار السوري في مواصلة الهجوم واعرب عن استيائه منه. وقد جاء الشجب في البيان الصادر عن اللجنة السوفياتية للتضامن الأفرو ـ اسيوي بتاريخ ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٦، واضيف فيه: «بينما برهنت قيادة م.ت.ف. عن إحساس كبير بالمسؤولية وعن رغبتها في التوصل الى الغاء سريع لاسباب النزاع، قامت القوات السورية بعمليات عسكرية ضد المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اليسارية مما اثار قلق الراي العام العالمي»[٩٧]. ثم ناشد البيان «المؤسسات الدولية والوطنية الديمقراطية في جميع بلدان العالم من أجل حماية الحقوق

المشروعة ومصالح شعب فلسطين العربي وحلفائهم اللبنانيين الوطنيين والمطالبة بوضع حد فوري لاراقة الدماء»(٩٨). وفي بيان آخر للجنة ذاتها، صدر في ١٨ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٦، جاء: «يتساءل الشعب السوفياتي عن السبب وراء معاداتها [ سوريا ] لحلفائها الطبيعيين في نضالها ضد الامبريالية»(٩٩) ـ أي المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية. هذا التعبير يعكس شكوك الاتحاد السوفياتي ازاء الموقف السوري الذي يدعي مواجهة الامبريالية بينما في الحقيقة يقوم النظام في سوريا بالتعاون مباشرة مع الامبريالية والصهيونية من خلال اعتداءاته على المقاومة الفلسطينية.

وعندما توقفت المجابهة بين القوات السورية وبين الفلسطينيين واللبنانيين الوطنيين، ووضع حد لاراقة الدماء في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٦، شعر السوفيات بالارتياح. فقد كان موقفهم خلال شهـور المواجهة هذه، حرجاً بسبب التضارب والتناقض والتعارض في مصالحهم، الأمر الذي شل، الى حد كبير، جهودهم الرامية الى التغلب، بشكل فعـال، على الوضـع(١٠٠). اذ، في الوقت الذي كان فيه الاتحاد السوفياتي يدعم م.ت.ف. والحركة الوطنية اللبنانية، كان يحرص، ايضاً، على الا يفقد سوريا او الا تنقطع العلاقات معها، وذلك لعاملين اثنين: الأول، خشية السوفيات من فقـدان «حليف آخـر» في الشرق الأوسـط وبالتالي تعرض وجودهم للخطر؛ والثاني، عدم رغبة السوفيات في المساعدة على تعزيز وضع الولايات المتحدة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، وعلى امكانية حدوث تقارب سوري ـ اميركي قد يحول الأسد الى سادات آخر(١٠١).

الموقف الثالث ـ «المأزق» يتمثل بوجود قوة عظمى اخرى في المقابل، هي الولايات المتحدة الاميركية. وهو موقف يتكرر خلال الأزمات الحادة التي تحدث في الشرق الأوسط. اذ حين يواجه الاتحاد السوفياتي حالة كهذه، يبدو، في غالب الاحيان، عاجزاً عن تلبية آمال حلفائه منطلقاً في موقفه هذا من الأخذ في عين الاعتبار مصالح الدولة العظمى الاخرى ومخططاتها الاستراتيجية، واستطراداً تجنب امكانية الوقوع في مواجهة مباشرة معها. وابلغ مثال على هذا الطرح اتضح، جلياً، في الموقف السوفياتي من الاجتياح الاسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢. فقد بدت اللامبالاة غالبة في رد الفعـل السـوفياتي تجاهه؛ خصوصاً ان التغطية الاعلامية كانت محدودة جداً، كما ان الجهاز الاعلامي السوفياتي لم يشن أيما حملة احتجاجية على ما يجري(١٠٢). لقد كان واضحاً جداً غيـاب ايـة تصريحات تهدد وتتوعد بالتدخل العسكري السوفياتي، بينما كانت مثل هذه التصريحات، حتى تاريخ الاجتياح الاسرائيلي هذا، تميز جميع ردات الفعل السوفياتية للأزمات الشرق اوسطية الأخرى»(١٠٣).

واستـطراداً في توضيـح ما ورد في هذا الشـأن، لقـد اظهـر الاتحاد السوفياتي موقفاً ديبلوماسياً حذراً متبعاً سياسة متحفظة ومتجنباً التلميح الى امكانية قيام السوفيات بأي عمل قد يدعم المقـاومة العسكرية في وجه الاجتياح(١٠٤). وتجسد الحذر السوفياتي هذا في التصريحات السوفياتية التي لم تأت ابداً، على ذكر م.ت.ف.، فيما كانت تتهم القوات الاسرائيلية بـ «ابادة الفلسطينيين»(١٠٥). وعلاوة على ذلك، فإن التحذيرات السوفياتية «كتبليغ اسرائيل بأن لا تنسى ان الشرق الأوسط على مقربة من الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي وان التطورات في تلك المنطقة لا يمكن إلا ان تؤثر على مصالحه»(١٠٦)، لم تتبعها اي مبادرات سوفياتية، بل على العكس تماماً، فقد اعتمد السوفيات على المناورات السياسية الديبلوماسية واتبعوا سياسة تنطوي على قلة المجازفة.

ونقل عن مصادر دبلوماسية موثوقة أن وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، اندريه غروميكو، رفض الاستجابة الى الدعوات التي تطالب بتدخل سوفياتي مباشر في لبنان، وذلك حين اجتمع مع رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.، فاروق القدومي، في موسكو خلال الاسبوع الاول من تموز (يوليو) ١٩٨٢(١٠٧). واضاف الديبلوماسيون العرب المطلعون على المحادثات، ان السوفيات ابلغوا القدومي بانهم لا يرغبون في التورط في قضية لبنان، وان غروميكو قد اعلن ان الجهود السوفياتية سوف تقتصر على تزويد السوريين والفلسطينيين بالاسلحة التي فقدوها خلال القتال، وعلى محاولات سرية - والمفترض ان تتم مع الولايات المتحدة ومن خلالها - للتوصل الى انسحاب اسرائيلي(١٠٨). وقد انحصر العمل السوفياتي، من الناحية العسكرية، على «اقامة خط تموين جوي متواضع لتزويد سوريا بالسلاح، لكنه كان دون مستوى الامدادات التي ارسلت العام ١٩٧٣ بكثير»(١٠٩)؛ ومن الناحية الدبلوماسية، لم يتعد تبادل عدد من الرسائل التي تفتقر الى الطابع التهديدي، بين الاتحاد السوفياتي ورونالد ريغان، وبعض الدعم السوفياتي للعرب في الامم المتحدة، واخيراً، ارسال برقية الى عرفات يؤكد السوفيات فيها وقوف موسكو خلفه - مستخدمين تعبيرهم المعهود - بنسبة الف بالمئة»(١١٠).

ونتيجة للتقصير السوفياتي، بدأت الاصوات العربية ترتفع منتقدة الموقف السوفياتي. وفي مواجهة هذه الانتقادات تميز الرد السوفياتي بطابع دفاعي وحمّلت التعليقات السوفياتية مسؤولية انهزام الفلسطينيين للخلافات العربية الداخلية وعدم وحدتهم، و «للموقف ذي الوجهين» الذي يتبعه عدد من الانظمة العربية، و «للتدريب الفلسطيني الرديء»!(١١١).

وعلى ضوء ابرز المواقف، هذه، التي حكمت مسيرة العلاقة السوفياتية الفلسطينية، والاستنتاجات والتقييمات التي ادرجت بشأن الموضوع عموماً في سياق ما تقدم، نخلص كذلك، في ختام هذه الدراسة، الى استنتاج ملاحظات رئيسة، وهامة، حددت: على مدى الفترة موضوع البحث، وتيرة التعامل السياسي بين الاتحاد السوفياتي من جهة وم.ت.ف. من جهة أخرى، وهو تعامل لم يكن ناجحاً تماماً. هذه الملاحظات هي:

١ - إن «المصالح المتبادلة» وضعت في اعتبار متميز عن سواه من الاعتبارات. وكنتيجة لذلك، كانت العلاقة السوفياتية - الفلسطينية تبدو في أحسن حالاتها عندما تتقاطع مصالح الطرفين، ويشوبها فتور ما عندما لا تتوفر كامل العناصر المطلوبة لعلاقة مستقرة.

٢ - إن كفة الاعتبارات السياسية ذات الطابع «الواقعي» في السياسة السوفياتية كانت راجحة على كفة الاعتبارات العقائدية. لذا، فإن هذا البعد السياسي المحض في سياسة السوفيات الخارجية ورغبتهم في تبرير تطلعاتهم السياسية في المنطقة تبريراً ايديولوجياً، قد ادى الى التغيير الايديولوجي الذي حدث في الخمسينات ثم الى السياسة التي اتبعوها فيما بعد. فخلال الخمسينات والستينات، لعب حلفاء الاتحاد السوفياتي دوراً هاماً في تحديد الموقف السوفياتي من القضية الفلسطينية وم.ت.ف. وفي السبعينات، شعر السوفيات، نتيجة لتعاظم شأن منظمة التحرير واتساع قاعدتها الشعبية، ان بمقدورهم الاستفادة من ذلك لجهة تعزيز نفوذهم في المنطقة، لا سيما بعد ان تخلى السادات عنهم - كما ذكرنا - . وحينما سنحت الفرصة لهم لتعزيز خطوات ذات طابع ايديولوجي لم يترددوا. اما في الثمانينات، فقد تشتتت الرؤية السوفياتية ما بين الظهور بمظهر الاستقامة الايديولوجية من جهة، وعدم الاستعداد للتورط في مجابهة عسكرية مع الولايات المتحدة الاميركية لا يعرف احد كيف يمكن ضبطها او التنبوء بنتائجها من جهة

اخرى. من هنا، يفسر قرار الاتحاد السوفياتي، غير الواضح وغير الصريح، في دعم م.ت.ف.، اثناء الاجتياح الاسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢، وذلك لأن المكاسب المحتملة ستكون ضئيلة جداً، بينما المخاطر المحتملة ستكون فائقة.

٣ ـ ان المكاسب التي حققتها م.ت.ف. من العلاقة مع السوفيات كانت كثيرة على المستويين الاقليمي والدولي، كذلك على الصعيد الذاتي عبر الدعم السياسي والامدادات العسكرية. فعلى الصعيـدين الاقليمي والدولي، حظي الفلسطينيون عموماً و م.ت.ف. خصوصاً باعتبار وشأن اضافيين في المجالات المختلفة نتيجة دعم الاتحاد السوفياتي الذي يعتبر أهم حلفاء الفلسطينيين.

---

(١) Lenczowski, George; *Soviet Advances in the Middle East.* Waschington D.C : American Enterprise Institution for Public Policy Research, 1979, p. 58.

(٢) *Ibid.*, p. 58.

(٣) Ro'i, Yaacov;"Soviet - Israeli Relations 1947 - 1954", in Michael Confino and Shimon Shamir (Eds.), *The USSR and the Middle East,* Jerusalem: Israel Universities Press, 1973, p. 124.

(٤) *Ibid.*, p. 125.

(٥) Laquem, Walter Z.;*The Struggle for the Middle East: The Soviet Union and the Middle East, 1958 - 1968,* London: Routledge and Kegan Paul, 1969, p. 46.

(٦) "Soviet Views on Israel", *Mizan Newsletter* (Oxford), Vol.1, No. 9, Sep. 1959, p. 2.

(٧) Smolansky, Oles M.; *The Soviet Union and the Arab East Under Khrushchev*, Lewisburg: Buchwell University Press, 1974, p. 36.

(٨) *Ibid.*, pp. 36-37.

(٩) "Soviet - Egyptian Joint Communique of May 15, 1958" in Ro'i, Yaacov (Ed.), *Encroachment to Involvement: A Documentery Study of Soviet Policy in the Middle East,* New York: John Wiley and Sons, 1974, p. 252.

(١٠) Golan, Galia; *The Soviet Union and the P.L.O., Adelphi Papers,* No. 131, London: The International Institute for Strategic Studies, 1976, p.1.

(١١) "*Soviet - Algerian Joint Communique of May 6, 1964*", in Ro'i, Yaacov; *op. cit.*, p. 374.

(١٢) *Ibid., "Soviet - Egyptian Joint Communique of May 25, 1964"* p. 388.

(١٣) Golan, *op. cit.*, p. 1.

(١٤) Cooley, John K.; "Moscow Faces a Palestinian Dilemma", *Mid East*, June 1970, Vol. X, No. 3, p. 33.

(١٥) *Ibid.*, p. 33.

(١٦) *Ibid.*, p. 33.

(١٧) *"Soviet - Syrian Joint Communique of April 25, 1966"* in Ro'i, Yaacov; *op. cit.*, p. 422.

(١٨) Cooley, *op. cit.*, p. 33.

(١٩) "Palestine Issues", *Mizan Newsletter, Supplement A*, No. 3, May / June 1966, p. 2.

(٢٠) Cooley, *op. cit.*, p. 33.

(٢١) *Ibid.*, p. 33.

(٢٢) *Ibid.*, p. 33.

(٢٣) Stephens, Robert; "The Great Powers and the Middle East", *Journal of Palestine Studies* (Beirut), Summer 1973, Vol. 2, No. 4, p. 5.

(٢٤) Rubinstein, Alvin Z.; *Red Star on the Nile,* Princeton: Princeton University Press, 1977, p. 56.

(٢٥) Cooley, *op. cit.*, p. 34.

(٢٦) Golan, *op. cit.*, p. 1.

(٢٧) *Ibid.*, p. 1.

(٢٨) *Ibid.*, p. 1.

(٢٩) *Ibid.*, p. 1.

(٣٠) Cooley, *op. cit.*, p. 34.

(٣١) Ro'i, *op. cit.*, p. 522.

(٣٢) *Ibid.*, p. 522.

(٣٣) سلسلة الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية (٧): **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠، الكتلة الاشتراكية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤، ص ٦٧٢.

(٣٤) Golan, *op. cit.*, p. 2.

(٣٥) Ro'i, *op. cit.*, p. 522.

(٣٦) Golan, *op. cit.*, p. 2.

(٣٧) Cooley, *op. cit.*, p. 33.

(٣٨) Golan, *op. cit.*, p. 2.

(٣٩) Cooley, *op. cit.*, p. 33.

(٤٠) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠ ...، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠٥.

(٤١) Freedman, Robert; *Soviet Policy Toward the Middle East Since 1970*, New York: Praeger, 1978, p.38.

(٤٢) "Statement on the visit to the USSR of a P.L.O. Delegation" *International Documents on Palestine 1971*, Beirut: The Institute for Palestine Studies and the University of Kuwait, 1974, pp. 266-267.

(٤٣) *Ibid.*, p. 267.

(٤٤) Golan, *op. cit.*, p.2.

(٤٥) Freedman, *op. cit.*, p.100.

(٤٦) محمد زهير دياب، «الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية»، سلسلة الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية (٩): **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٢**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦، ص ٣٨٠.

(٤٧) Freedom, *op. cit.*, p.135.

(٤٨) *Ibid.*, p.135.

(٤٩) *Ibid.*, p.151.

(٥٠) كميل منصور، «الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية»، سلسلة الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية (١٠): **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦، ص ٥٢٠.

(٥١) Ro'i, *op. cit.*, p.682.

(٥٢) Golan, *op. cit.*, p.22.

(٥٣) *Ibid.*, p. 23.

(٥٤) *Ibid.*, p. 23.

(٥٥) "Political Program Adopted by the 12th Session of the Palestine National Council (Cairo), June 8, 1974", *International Documents on Palestine, 1974*, Beirut: The Institute for Palestine Studies and the University of Kuwait, 1977, p. 450.

(٥٦) *Ibid.*, p. 518.

(٥٧) Freedman, *op. cit.*, p. 174.

(٥٨) Golan, *op. cit.*, p. 23.

(٥٩) Rubinstein, *op. cit.*, p. 310.

(٦٠) Golan, *op. cit.*, p. 24.

(٦١) رشيد الخالدي، «الاتحاد السوفياتي»، سلسلة الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية (١٢): **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨، ص ٥١٨.

(٦٢) Golan, Galia; *The Soviet Union and the P.L.O : Uneasy Alliance*, New York: Praeger, 1980, p. 110.

(٦٣) Golan, Galia;"Soviet - P.L.O. Relations", *The Jerusalem Quarterly* (Jerusalem), No. 16, Summer 1980, p. 122.

(٦٤) Galan,"The Soviet Union and the P.L.O : Uneasy Alliance", *op. cit.*, p. 55.

(٦٥) *Ibid.*, p. 51.

(٦٦) Golan, "Soviet - P.L.O. Relations", *op. cit.*, p. 122.

(٦٧) Ma'oz, Moshe; "Soviet and Chinese Influence on the Palestinian Guerrilla Movement" in Rubinstein (Ed.), *Soviet and Chinese Influence in the Third World*, New York: Praeger, 1975, p. 117.

(٦٨) Golan, "The Soviet Union and the P.L.O : Uneasy Alliance", *op. cit.*, p. 67.

(٦٩) *Ibid.*, pp. 67-68.

(٧٠) *Ibid.*, p. 68.

(٧١) Gurevitz, Baruch;"The Soviet Union and the Palestinian Organization", in Ro'i (Ed.): *The Limits to Power, Soviet Policy in the Middle East*, London: Croom Helm, 1979, p. 260.

(٧٢) Heikal, Mohammed; *The Sphinx and the Commisar*, New York: Harper and Row, 1978, p. 269.

(٧٣) Golan,"The Soviet Union and the P.L.O : Uneasy Alliance", *op. cit.*, pp. 150-151.

(٧٤) *Ibid.*, p. 112.

(٧٥) Smolansky, Oles M., "Moscow and the Arab Israeli Sector", *Current History* (Philadelphia). Oct. 1976, Vol. 11, NO. 420, p. 108.

(٧٦) *Ibid.*, p. 108.

(٧٧) Collins, James F.; "The Soviet Union", in P.E. Haley and Lewis W. Snider (Eds.); *Lebanon in Crisis*, Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1979, p. 219.

(٧٨) Smolansky, "Moscow, and the Arab Israeli Sector", *op. cit.*, p. 133.

(٧٩) Collins, *op. cit.*, pp. 211, 219.

(٨٠) Howard, Norman F., "Tragedy in Lebanon" *Current History*, January 1977, Vol. 72, No. 423, p. 30.

(٨١) Smolansky, "Moscow, and the Arab Israeli Sector", *op. cit.*, p. 108

(٨٢) Collins, *op. cit.*, pp. 211, 219.

(٨٣) "Tass Statement (pravda, June 10, 1976), p. 4", *The Current Digest of the Soviet Press* (Michigan), 79, p. 219.

(٨٤) "Statement Issued by the USSR News Agency 'Tass', Moscow, June 9, 1976", *International Documents on Palestine, 1976*, Beirut: The Institute for Palestine Studies and the University of Kuwait, 1978, p. 272.

(٨٥) Collins, *op. cit.*, p. 219.

(٨٦) رشيد الخالدي، «الاتحاد السوفياتي»، سلسلة الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية (١٣): **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨، ص ٤٠٠.

(٨٧) Smolansky, "Moscow and the Arab Israeli Sector", *op. cit.*, p. 133.

(٨٨) Collins, *op. cit.*, p. 220.

(٨٩) Howard, "Tragedy in Lebanon", *op. cit.*, p. 31.

(٩٠) "Communique Issued by the Soviet Afro-Asian Solidarity Committee, Moscow, July 9, 1976", *International Documents on Palestine 1976*, *op. cit.*, p. 288.

(٩١) Cooley "The Palestinians", in P.E. Haley and Lewis W. Snider(Eds.); *Lebanon in Crisis*, *op. cit.*, p. 44.

(٩٢) "Communique Issued by the Soviet Afro-Asian Solidarity Committee, Moscow, August 26, 1976", *International Documents on Palestine 1976*, *op. cit.*, p. 301.

(٩٣) *Ibid.*, p. 301.

(٩٤) Collins, *op. cit.*, pp. 220-221.

(٩٥) Cooley, "The Palestinians", *op. cit.*. p. 46.

(٩٦) Collins, *op. cit.*, p. 221.

(٩٧) "Statement Issued by Soviet Afro-Asian Solidarity Committee, Moscow, Sep. 30, 1976", *International Documents on Palestine 1976*, *op. cit.*, pp. 311-312.

(٩٨) *Ibid.*, p. 312.

(٩٩) "Statement Issued by Soviet Afro-Asian Solidarity Committee, Moscow, Oct. 18, 1976", *International Documents on Palestine 1976*, *op. cit.*, p. 318.

(١٠٠) Collins, *op. cit.*, p. 223.

(١٠١) *Ibid.*, p. 223.

(١٠٢) Bulloch, John; *Final Conflict, The War in the Lebanon*, London: Century Publishing, 1983, pp. 194-195.

(١٠٣) Dawisha, Karen; "The USSR in the Middle East: Super Powers in Eclipsi?", *Foreign Affairs (Boulder)*, Winter 1982-1983, Vol. 61,

No. 2, p. 440.

(١٠٤) *New York Times*, 11th June 1982.

(١٠٥) *Ibid*, 15th June 1982.

(١٠٦) *Ibid.*

(١٠٧) *Ibid.*, 9th June 1982.

(١٠٨) *Ibid.*

(١٠٩) *Ibid.*, 20th August 1982.

(١١٠) Dawisha, *op. cit.*, p. 438.

(١١١) New York Times, 20th Aug. 1982, *op. cit.*

# السنوات الخمس السمان في تاريخ «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين (١٩٣١-١٩٣٦)

## ٤ ـ محاولات التفاهم مع العرب

صبري جريس

طرأت خلال النصف الاول من الثلاثينات تغييرات ملحوظة على السياسة الصهيونية تجاه العرب وطرق التعامل معهم، جاءت استمراراً للتفاعلات بينهم في هذا المجال، التي كانت قد بدأت اثر انتفاضة البراق سنة ١٩٢٩. وتمثلت هذه التغييرات في تكثيف محاولات الاتصال، من قبل الصهيونيين، بدوائر عربية عديدة من جهة، وبلورة حلول مختلفة للمسألة الفلسطينية وعرضها عليهم، سعياً للوصول الى اتفاق يهودي - عربي، من جهة اخرى. وساهمت عوامل عدة في بلورة هذا الاتجاه الجديد، نجمت، اساساً، عن الشعور بضرورة تغيير الموقف من العرب الذي ساد حتى ذلك الوقت، وذلك نتيجة للضائقة السياسية التي شعر الصهيونيون بها اثر احداث ١٩٢٩، وخشيتهم من ان تؤدي الى تقييد نشاطهم في فلسطين في المستقبل. واضيفت الى تلك العوامل عناصر اخرى، سياسية وشخصية، ساهمت في تلك التغييرات. فالمؤتمر الصهيوني السابع عشر (١٩٣١)، الذي رفض مشروع التصحيحيين بشأن تعريف «الهدف النهائي» للصهيونية، وصادق، مجدداً، على برنامج بازل، اخذ علماً بخطة عمل جديدة للادارة الصهيونية، قدمها ناحوم سوكولوف الذي انتخب رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية بدل وايزمان، تقضي باتخاذ اجراءات عملية، اقتصادية وسياسية واجتماعية، تمهد الطريق لسلام وتعاون بين اليهود والعرب، وتم ذلك بعد ان اقر المؤتمر الصيغة الداعية الى اقامة نظام حكم في فلسطين يضمن عدم سيطرة العرب على اليهود، او بالعكس، دون ان يأخذ في الاعتبار عدد اي منهما، على اساس مبدأ «عدم السيطرة على الآخرين وعدم السماح لهم بالسيطرة علينا»(١). ولم تكن هذه الصيغة بعيدة كثيراً عن مبدأ التكافؤ (Parity) بين العرب واليهود في حكم فلسطين، او مشروع الدولة ثنائية القومية(٢)، اللذين كانت تنادي بهما احزاب او مجموعات صهيونية مختلفة. كذلك، انتخب المؤتمر السابع عشر ادارة صهيونية جديدة، شارك فيها ممثلو العمال، وكان احدهم الدكتور حاييم ارلوزوروف؛ فحل مكان

شؤون فلسطينية، العدد ١٤٨ - ١٤٩، تموز/اب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٥

الكولونيل فريديرك كيش، الذي شغل ذلك المنصب في الادارة الصهيونية منذ سنة ١٩٢٣.

جاء تعيين ارلوزوروف في رئاسة الدائرة السياسية للوكالة اليهودية بمثابة مقدمة لنوع من «الثـورة»، بالمقارنة مع عهد كيش، في اساليب النشاط السياسي الصهيوني عامة، وفيما يتعلق بالعرب خاصة. ولم ينجم ذلك فقط عن الاختلاف في المواقف والظروف السياسية، بل انه يعود، ايضاً، الى الفروق بين شخصيتي الرجلين وموقف كل منهما. فكيش، الذي كان قد عين في منصبه من قبل وايزمان، رأى نفسه بمثابة مبعوث له، وامتنع، بالتالي، عن القيام بمبادرات خاصة به. واضـافة الى ذلك، ومن الناحية السياسية، لم يكن العالم العربي، فقط، مستعصياً على الفهم بالنسبـة لكيش، بل ان كيش كان غريباً عن الحركة الصهيونية عامة، والييشوف اليهودي في فلسطين خاصة؛ ولم يكن يعرف حتى اللغة العبرية[٣]. وفي مقابل ذلك، كان ارلوزوروف واحداً من الزعمـاء المرمـوقين لاكبر الاحزاب الصهيونية في فلسطين آنذاك (مباي) يتمتع بتأييد حزبه ومساندته له، مما زاد من ثقته بنفسه وباعماله، ومنحه قدرة على المرونة والمناورة. كذلك حظي ارلوزوروف بدعم وايـزمـان له. وكانت علاقات مودة وتفاهم تربط بين الرجلين، خصوصاً وان ارلوزوروف اعتبر نفسه تلميذ وايزمان المخلص، واعتاد على اطلاعه على افكاره وآرائه، بواسطة رسائل كان يبعث بها اليه، من حين الى آخر؛ وان لم يكن يقبل دائماً بنصائحه[٤].

غير ان الاهم من هذا كله، من حيث العوامل التي دفعت نحو محاولة التغيير في السياسة الصهيـونيـة تجـاه العـرب، كمـا اختطها ارلوزوروف، كانت قناعته، على عكس كيش وزعماء صهيونيين عديدين، بأن التطورات المختلفة التي تتفاعل بين العرب ناجمة عن يقظة قومية تعم اجزاء مختلفة من العالم[٥]؛ ومن ثم «اعترافه» بوجود حركة قومية عربية، في فلسطين وجوارها، دون ان يحتاج إلى «البراهين» التي قدمتها على ذلك، بالنسبة لغيره، انتفاضة البراق سنة ١٩٢٩، او الاحداث الدموية الأخرى التي نشبت قبل ذلك. واستناداً الى ابحاث ودراسات خاصة به، قدّر ارلوزوروف ان مستقبـل اليهـود في فلسطين مرتبط بالمسألة العربية، من حيث علاقة الحركة الصهيونية بالبريطانيين، وانعكاسات سياستهم تجاه العالمين العربي والاسلامي[٦]. ولذلك، وعلى الرغم من شكوكه الكثيرة بشأن الوصول الى اتفاق يهودي – عربي، بذل تفكيراً وجهداً لاستكشاف امكانات التقرب من العرب، او محاولة التعاون معهم، من خلال ما اعتبره سعياً لتحقيق مصالح الطرفين المشتركة[٧].

انطلاقاً من هذه الارضية، اتجه ارلوزوروف الى تنفيذ السياسة الصهيونية الجديدة التي اعلنت في المؤتمر السابع عشر، وذلك بصفته رئيساً للدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، التي اعيد تنظيمها. فقد احضر ارلوزوروف موشي شاريت (شرتوك) للعمل معه كسكرتير سياسي لتلك الدائـرة، والذي كان حتى ذلك الوقت محـرراً للطبعـة الانكليـزيـة من صحيفـة «دافـار» الهستدروتية[٨]. وشاريت لم يكن، فقط، يعرف اللغات العبرية والانكليزية والغربية، بل كان مطلعاً، بصورة حسنة، على اوضاع ومواقف اطراف المثلث البريطاني – العربي – اليهودي، مما ساعد على تنشيـط عمل الدائرة. كذلك أُقصي كلفارسكي، «المستشرق التقليدي» لدى الادارة الصهيونية، والذي يبدو ان عمله استند، اساساً، الى اسلوب تقديم الرشاوى والمنافع المادية للعرب الذين تعاونوا معه، عن منصبه ثانية، واستبدل بمستعربين شبان جدد[٩]. وكان من ابرز اولئك الياهو ايلات (ابشتاين)، الذي موّل ارلوزوروف استكمال دراسته في الجامعة الاميركية في بيروت، بعد ان كان قد تخرج من معهد الدراسات الشرقية في الجامعة العبرية في القدس[١٠]، وروؤفين شيلواح (زسلاني)، والياهو (الياس) ساسون، الذي عين سنة ١٩٢٤ رئيساً للقسم العربي في الدائرة السياسية[١١]. وكان لكل من هؤلاء شأنه، فيما بعد، مع السياسة الصهيونية تجاه العرب.

ركّـز الصهيـونيـون، باشراف ارلوزوروف، مع بداية اتجاههم الجديد نحو العرب، على

السعي الى اقامة الاتصالات مع اوسع الدوائر العربية التي كان بالامكان اقامة علاقات معها، بما في ذلك «الزعماء الحقيقيين» للعرب، وعلى راسهم الزعامة التقليدية الممثلة في اللجنة التنفيذية العربية التي لم يعد بالامكان تجاهلها(١٢)؛ وان ابقوا، في الوقت نفسه، على الاسلوب القديم القائم على ايجاد المتعاونين معهم بواسطة تقديم المنافع المادية لهم. كذلك بدت هنالك، من ناحية ثانية، «رغبة واضحة لدى دوائر عربية مختلفة لاقامة اتصالات مع الدائرة السياسية [في الوكالة اليهودية]، لاستطلاع امكانات التفاهم اليهودي ـ العربي... وعقدت سلسلة طويلة من المحادثات مع ممثلي تيارات مختلفة بين الجمهور العربي وقطاعات واسعة من السكان العرب في المدن والقرى»(١٣). ولم تمض الا بضعة أشهر على البدء بتنفيذ هذه السياسة حتى أثارت امالاً واسعة في المعسكر الصهيوني، ترجمت الى اشاعات عن مشروع اتفاق يهودي ـ عربي وشيك التنفيذ، اضطر ارلوزوروف الى تكذيبها رسمياً(١٤).

ومع اتساع النشاط العربي، المعادي للصهيونيين والبريطانيين، خلال النصف الاول من الثلاثينات، كلف ارلوزوروف بالعمل «على اضعاف نشاط المفتي... والتصدي لتحريض الصحافة العربية... [بواسطة] تطوير اتصالات مع دوائر مختلفة بين العرب في [فلسطين] والدول المجاورة»(١٥). وقد قام ارلوزوروف بذلك، وتبعه في هذا المضمار زعماء صهيونيون آخرون، حيث عقدت لقاءات بينهم وبين عدد من الزعماء العرب. وفي هذا الاطار، قام ارلوزوروف مع شاريت بزيارة الامير (وفيما بعد الملك) عبد الله في عمان، في ١٤ آذار (مارس) ١٩٣٢. وفي شباط (فبراير) من السنة التالية، قام ناحوم سوكولوف، وهو آنذاك رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، بمقابلة الملك فؤاد في مصر(١٦). وفي ٢٦ آذار (مارس) ١٩٣٤، قام، ايضاً، وايزمان وشاريت بزيارة البطريرك الماروني، انطوان عريضة، في لبنان(١٧).

غير انه على الرغم من نشاط ارلوزوروف هذا، واهتمامه الواسع بالمسألة العربية وكثرة حديثه عنها، لم يستطع أن يقدم خطة عمل محددة(١٨)، اذ لم يعرض على العرب اي من المشاريع التي كانت موضع جدل بين الصهيونيين، مثل الدولة ثنائية القومية او نظام التكافؤ في حكم فلسطين(١٩). ويبدو أن اتساع نفوذ المعارضة التصحيحية وتصاعد مقاومتها لهذه المشاريع، ردعت القيادة الصهيونية الرسمية ومنعتها من الذهاب بعيداً في هذا الصدد(٢٠). كما لم يوجد، في الجانب العربي، شريك لهذه المشاريع(٢١).

اما الدافع لهذا النشاط، فقد نجم عن سعي ارلوزوروف الى تحقيق اهداف الصهيونية قبل ان يفوت الاوان، نتيجة لعوامل عديدة رأى أنها تعمل في غير صالحها. فقد ازداد قناعة، خلال عمله، بان حرباً عالمية جديدة لا بدّ ان تنشب، ان عاجلاً او آجلاً؛ وعند نشوبها «ستخرج عصبة الامم في اجازة صيف»(٢٢)، وينهار نظام الانتداب؛ مما قد يجر اخطاراً كبيرة على اليهود في بلدان عدة عامة، وفي فلسطين خاصة(٢٣). كذلك، قدّر ارلوزوروف ان اهمية العالم العربي ستزداد تدريجياً مع اشتداد التنافس بين الدول الكبرى حول النفوذ في منطقة الشرق الاوسط الاستراتيجية؛ بحيث ستضطر بريطانيا، لضمان استمرار نفوذها في المنطقة، الى التحالف مع مجموعة من الدول العربية، التي يستحسن، ايضاً، ان تصل الصهيونية الى تفاهم معها(٢٤). كما ان مثل هذه التطورات ستؤدي الى استقلال كافة الدول العربية تدريجياً، مما سيكون له تأثيره في فلسطين(٢٥). وصحيح «ان العرب ليسوا اقوياء الى ذلك المدى الذي يستطيعون معه هدم [الوطن القومي]، ولكنهم يعتقدون بان ما لديهم من قوة يكفي لمنع اقامة دولة يهودية في فلسطين»(٢٦). ولذلك، ينبغي ان يسعى اليهود الى تدعيم قوتهم، لتصل الى ذلك المدى الذي يمكن معه قطع الطريق على اية محاولة عربية للسيطرة عليهم. والطريق إلى ذلك هي توسيع الاستيطان اليهودي في فلسطين وتقويته، من خلال التفاهم مع سلطات الانتداب في هذا الصدد(٢٧).

ولكن لم يمر وقت طويل حتى اتضح لارلوزوروف ان مشاريعه غير قابلة للتنفيذ، فراح يغيّر مواقفـه تدريجيـاً، بعـد ان «يئس»، كما حدث لزعماء صهيونيين آخرين قبله[٢٨]، من امكانية الوصـول الى اتفاق مع العرب او البريطانيين، يمكن ان يمهّد الطريق امام الصهيونية لتحقيق اهدافها. ولم تمر الا نحو سنة على التجربة التي مرّ بها، حتى راح يدعو، في احدى رسائله الى وايـزمـان، الى اتخاذ مواقف جديدة بأن تطرح من قبل التصحيحيين، معلناً انه «في الظروف الحالية، لا يمكن تحقيق الصهيونية دون فترة انتقالية تحكم خلالها الاقلية اليهودية [فلسطين] حكماً ثورياً منظماً»[٢٩]، «اذ لا امكانية للوصول الى اكثرية يهودية [في فلسطين] او حتى التوازن بين الامتين (او الى اية تسوية اخرى يمكن ان تؤدي الى ارساء اساس لمركز ثقافي) بواسطة هجرة واستيطان منهجي، دون فترة انتقالية لحكومة اقلية قومية [يهودية]، تسيطر على جهاز الدولة والادارة والقوة العسكرية، لمنع خطر السيطرة من قبل الاكثرية غير اليهودية او التمرد ضدنا»[٣٠].

ولم يبذل ارلوزوروف، على كل حال، اية محاولة لتنفيذ برامجه «الثورية»، بل استمر في متابعة عمله كالمعتاد، حتى اغتياله. ولكن مع ذلك، وعلى رغم «يأسه» من امكانية الوصول الى اتفاق مع العرب، ارسى الصهيونيون، خلال ولايته، وبمعرفته وتشجيعه، أسس علاقات مع الامير عبد الله في شرق الاردن، اتضح، فيما بعد، انها كانت مصيرية بالنسبة للقضية الفلسطينية. وقد نشـأت هذه العـلاقات على ارضية من تقاطع الطموحات لدى الفريقين: سعي الصهيونيين لمد نفوذهم الى شرق الاردن، وهي «ارض ـ اسرائيل الشرقية»، من جهة، وحلم عبد الله بتاج فلسطين، من جهـة ثانية. وكان كل من الطرفين قد حاول تلمس طريقه لتحقيق طموحاته تلك، مع مطلع العشرينات، ولكن دون جدوى.

ومـع مطلع الثـلاثينـات، راح الصهيـونيون يتجهون بانظارهم ثانية نحو شرق الاردن، لاستطلاع امكانات توسعهم هناك، في محاولة للالتفاف حول القيود التي بدا كأنها ستفرض على نشاطهم في فلسطين، اثر انتفاضة البراق سنة ١٩٢٩، وما تبعها من لجان تحقيق وكتب بيضاء. وتم ذلك على الرغم من تبلور تيار بينهم عارض الاتجاه نحو التوسع في شرق الاردن، مطالباً، بدلاً من ذلك، بالتركيز على تقوية الاستيطان اليهودي وتوسيع رقعته في فلسطين اولاً[٣١]. وفي اواخر سنة ١٩٣٠، افتتحوا في عمان مكتباً تقنياً للاتصالات[٣٢]. وتزامن هذا الاتجاه الجديد مع نشوء اوضاع اقتصادية صعبة سادت شرق الاردن في مطلع الثلاثينات، واصبحت معها الارض السلعة الوحيدة المعروضة للبيع. ونتيجة لذلك، راح بعض شيوخ القبائل وكبار الملاكين يتقدمون بعروض لبيع الاراضي لليهود، الذين لم يكن بامكانهم الاستجابة لها، لعدم توفر المال لديهم ايضاً[٣٣]. ولكن هذا الموقف تغيّر عندما علم اولئك ان الامير عبد الله راح، كذلك، يجري اتصالات مع ممولين يهود، عارضاً تأجيرهم نحو ٧٠ الف دونم من اراضي الجفتلك التابعة له، في منطقة تعرف باسم غور الكبد وتقع على بعد نحو ٥٠ كيلومتراً الى الشمال من البحر الميت، بالقرب من جسر داميه[٣٤]. وما ان سمع بعض المسؤولين في الوكالة اليهودية بهذا العرض من قبل الامير حتى سارع الى الاتصال به. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٢، بدأت مفاوضات في هذا الصدد بين الامير، بواسطة وكيله محمد الانسي، وهيشل فبرشتاين وعمانوئيل نيومان، عضوي ادارة الوكالة اليهودية[٣٥]. وانتهت هذه المفاوضات بتوقيع اتفاق بين الطرفين، في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣، نص على الاحتفاظ للوكالة اليهودية، لمدة ٦ شهور من تاريخ توقيعه ولقاء مبلغ ٥٠٠ ليرة فلسطينية، بحق الاولوية لاستئجار اراضي غور الكبد لمدة ٣٣ سنة قابلة للتجديد في نهايتها لفترتين اخريين، كل منها لمدة ٣٣ سنة ايضاً، لقاء مبلغ ٢٠٠٠ ليرة فلسطينية في السنة[٣٦]. وفي حال استئجار تلك الاراضي، يحق للمستـأجرين اقامة شركة، تسجل في شرق الاردن، وكذلك احضار اي اشخاص يرغبون باحضارهم، لكي يستوطنوا في تلك الاراضي او يقوموا بتطويرها واستغلالها[٣٧].

أثار اتفاق اراضي غور الكبد، الذي راحت الصحافة العربية في فلسطين والدول المجاورة تنشر الاخبار عنه بعد نحو اسبوع من توقيعه، معارضة عربية واسعة، أدت الى موجة من الاحتجاجات. فقد تظاهر طلاب المدارس في السلط ضد الامير، بسبب توقيعه الاتفاق[٣٨]. كما عقد في احد مساجد نابلس اجتماع، خطب فيه اكرم زعيتر، من زعماء حزب الاستقلال، مستنكراً بيع الاراضي لليهود. وقرر المجتمعون ارسال برقيتي احتجاج الى المندوب السامي والامير عبد الله بسبب تلك الصفقة[٣٩]. كذلك، قام وفد من «الشباب العربي» بزيارة الامير طالباً منه عدم السماح لليهود بالدخول الى بلاده، لئلا يسيطروا عليها، بينما تقدم وفد يضم المفتي وآخرين بعرض، كان قد اعده احمد حلمي، مدير البنك العربي، لاستئجار تلك الاراضي. اما ملك العراق، فقد ارسل برقية إلى الأمير طالبه فيها بقطع علاقته مع الصهيونيين. ونتيجة لهذه الاحتجاجات، قام الامير عبد الله بنشر بيان في الصحف عرض فيه تأجير اراضي غور الكبد لأي من المعنيين بذلك، بينما ابلغ فيرشتاين ونيومان، في الوقت نفسه، ان الاتفاق معهما ساري المفعول وان ذلك الاعلان املته الظروف المستجدة فقط[٤٠].

ولم تمنع هذه الاحتجاجات الصهيونيين او الامير عبد الله وكذلك عدداً من الشيوخ في شرق الاردن من الاستمرار في الاتصال ببعضهم البعض. فبعد مرور ثلاثة اشهر على توقيع اتفاق غور الكبد، اقامت الوكالة اليهودية، في ٨ نيسان (ابريل) ١٩٣٣، حفل غداء في فندق الملك داوود في القدس، حضره وايزمان وارلوزوروف عن الجانب الصهيوني وعدد من شيوخ القبائل في شرق الاردن[٤١]. الا ان هذا الحفل أثار عاصفة من الانتقادات الشديدة في الصحافة العربية، ونشاطاً معارضاً واسعاً[٤٢]، رافقته حملة من التوقيع على عرائض في شرق الاردن، موجهة الى الامير، تفيد بان اولئك الشيوخ الذين حضروا ذلك الحفل لا يمثلون الراي العام الاردني[٤٣]. ويبدو انه عند هذا الحد راح كل من الطرفين يعيد النظر في موقفه؛ اذ اوقف بعض الشيوخ اتصالاتهم بالصهيونيين، بينما قرر هؤلاء حصر علاقاتهم بالشيوخ «المفيدين» فقط[٤٤]. ويظهر كأنه كان لموقف البريطانيين تأثيره في هذا المجال، اذ قرر اولئك حظر الاستيطان اليهودي في شرق الاردن، وبقيت هذه السياسة قائمة حتى نهاية الانتداب[٤٥].

اما الامير عبد الله فقد حافظ، على الرغم من ذلك، على استمرار علاقاته بالصهيونيين، اذ جدد الاتفاق معهم بشأن اراضي غور الكبد، من حين الى آخر، بحيث بقي ساري المفعول حتى سنة ١٩٣٩[٤٦]. ووافق الصهيونيون، من جهتهم، على التجديد، على الرغم من اكتشافهم ان الاراضي التي تم التعاقد بشأنها غير صالحة لتنفيذ خططهم في استغلالها او الاستيطان فيها، واعتبروا الاموال التي دفعت مقابل ذلك بمثابة دعم سياسي للامير وسعياً للحفاظ على استمرار العلاقة معه[٤٧]. وخلال ذلك، كان الامير عبد الله قد اعلن معارضته للمفتي خلال ثورة ١٩٣٦، ثم وافق على مشروع التقسيم لسنة ١٩٣٧، الذي دعا الى ضم الجزء العربي من فلسطين الى شرق الاردن (وهي الفكرة نفسها التي نفذت في قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة سنة ١٩٤٧).

وبعد اغتيال ارلوزوروف، عشية انعقاد المؤتمر الصهيوني الثامن عشر في صيف ١٩٣٣، انتخب المؤتمر ادارة صهيونية جديدة، كان من بين اعضائها موشي شاريت، الذي عين في رئاسة الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، خلفاً لارلوزوروف، على أن يعاونه في ذلك بن - غوريون[٤٨] (وقد بقي شاريت في منصبه هذا مدة ١٥ سنة متتالية، الى ان اصبح، سنة ١٩٤٨، اول وزير خارجية لاسرائيل بعد اقامتها). وكان ذلك المؤتمر قد اتخذ، ايضاً، توصية حث بموجبها الادارة الصهيونية على بذل المزيد من الجهود للوصول الى تفاهم مع العرب[٤٩]. ولم يكن كل من شاريت او بن - غوريون، على كل حال، بحاجة الى مثل هذه التوصية، اذ كانا على قناعة بوجوب القيام

بذلك، كل المفاهيم الخاصة به. فشاريت ثابر على اتباع الخط السياسي الذي انتهجه ارلوزوروف، وان خفّف قليلاً من الاهتمام بشرق الاردن. كما استمر في توسيع القسم العربي في الدائرة السياسية[٥٠]، وراح يحاول رسم سياسة صهيونية واضحة تجاه العرب[٥١]. اما بن - غوريون فقد ضاعف من اهتمامه بالمسألة العربية، ومحاولاته للوصول الى اتفاق مع العرب. وساعدت الظروف الموضوعية التي نشأت آنذاك على دعم هذا الاتجاه الجديد. فالهجرة اليهودية الى فلسطين التي راحت ترتفع بشكل ملحوظ اعتباراً من سنة ١٩٣٢، والتي ادت الى تصاعد المعارضة العربية للمشروع الصهيوني، أثارت، في الوقت نفسه، آمالاً لدى الصهيونيين بشأن قرب امكانية حصولهم على شكل من اشكال الاستقلال في البلد، يمكن ان يشكل منطلقاً لحل المشكلة اليهودية في المهجر، واقامة الدولة اليهودية. ولذلك رأى بعضهم انه قد يكون من المناسب محاولة تحقيق مثل هذا الهدف من خلال التفاوض والاتفاق مع العرب، بدلاً من معاداتهم[٥٢]. كذلك، أدت صدامات تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٣، التي وقعت بين العرب والسلطات مع استلام الادارة الصهيونية الجديدة لمهامها، وهي الاحداث التي لم يصب فيها اي يهودي بأذى، الى اقناع عدد آخر من الزعماء الصهيونيين بأنهم يواجهون حركة قومية وتحولاً جدياً بين العرب، خصوصاً وان مفاوضات كانت تدور آنذاك بين الكتلة الوطنية في سوريا وسلطات الانتداب الفرنسي حول اجراء تغييرات في نظام الحكم هناك. وخشي الصهيونيون من ان تتبع بريطانيا الطريق ذاته في فلسطين، فتتجه الى الاستجابة، ولو جزئياً، لطلبات العرب بشأن الاستقلال، ومن ثم التخلي عن اليهود، مما حثهم، بالتالي، على بذل محاولات من جانبهم للوصول الى اتفاق مع العرب، ليس في فلسطين فقط، بل في الدول العربية المجاورة ايضاً[٥٣]. كما ان خشية الصهيونيين من ان توافق بعض المجموعات بينهم، مثل اتحاد المزارعين وبني بنيامين وجماعة بريت شالوم، على المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي، رغم المقاطعة الرسمية له، دفعت في الاتجاه نفسه[٥٤]. واضافة الى ذلك، كان العمال قد زادوا من نفوذهم في المنظمة الصهيونية العالمية، خلال المؤتمر الصهيوني الثامن عشر (١٩٣٣)، بعد ان اصبح التصحيحيون على وشك الانشقاق عن المنظمة، مما منح الادارة الصهيونية مزيداً من المرونة والثقة بالنفس لبذل محاولات جديدة للتفاهم مع العرب[٥٥].

وعلى الرغم من ان شاريت هو الذي رئس الدائرة السياسية، فان بن - غوريون كان المحرك في المرحلة الجديدة من الاتصالات مع العرب. وفي محاولاته لاحراز تقدم في هذا المجال، يؤدي الى اتفاق ملموس مع العرب، تخلى بن - غوريون عن مواقفه ومشاريعه القديمة لحل القضية الفلسطينية، وتبنّى بدلاً منها[٥٦] مشروع الاتحاد الفدرالي، الداعي الى اقامة دولة يهودية في فلسطين، تكون جزءاً من اتحاد فدرالي يضم المشرق العربي بأسره. وكان موشي بيلنسون، نائب رئيس تحرير «دافار»، هو اول من طرح هذا المشروع، سنة ١٩٣٠، داعياً اليهود الى تأييد مشاريع الوحدة العربية لقاء تنازل العرب عن حقوقهم في فلسطين وموافقتهم على اقامة دولة يهودية فيها، تنضم للاتحاد العربي عند انشائه[٥٧]. وهذا الاقتراح يستجيب لطموحات الطرفين ويبدد مخاوفهما، لانه اذا كان العرب اقلية في الدولة اليهودية، فان هذه الدولة نفسها تشكل اقلية داخل الاتحاد العربي[٥٨]. وكان بيلنسون قد تقدم بهذا المشروع بعد ان وصل الى قناعة مفادها ان البريطانيين قد فقدوا اهتمامهم بالصهيونية، التي ينبغي عليها التفتيش عن حلفاء آخرين في سعيها الى تحقيق اهدافها، وعلى راسها تقوية الييشوف اليهودي في فلسطين، بحيث تستبدل السياسة القائمة على تحالف مع بريطانيا بأخرى قائمة على التحالف مع العرب. كما ان بريطانيا نفسها قد تسعى الى تحالف جديد مع العرب، اساسه اقامة اتحاد عربي تحت مظلة بريطانية. وفي مثل هذه الحالة، ينبغي ان يكون هدف الصهيونيين السعي الى الانضمام لهذا الاتحاد، مما قد يؤثر ايجابياً ايضاً على العلاقات بين اليهود والعرب في فلسطين[٥٩].

وخلال السنوات ١٩٣٠ ـ ١٩٣٣، كان بيلنسون عملياً هو الوحيد الذي أيد مشروع الاتحاد الفدرالي، بينما عارضته معظم زعامة مباي، بما في ذلك بن ـ غوريون(٦٠). ولكن رئيس ادارة الوكالة اليهودية، المفوض ايضاً بمتابعة نشاطها السياسي، غيّر رأيه، مع اواخر سنة ١٩٣٣، عند اتجاهه للتعامل مع العرب على ارضية الواقع، وراح يحث حزبه على تبني المشروع(٦١). الا ان مباي، على الرغم من ذلك، لم يتخذ اي قرار في هذا الصدد، من حيث تأييده المشروع او رفضه، وبقي متمسكاً، رسمياً على الاقل، بنظام الحكم القائم على التكافؤ(٦٢). كما عارضت المشروع اكثرية اعضاء ادارة الوكالة اليهودية(٦٣). غير ان هذا لم يمنع بن ـ غوريون من عرض المشروع على شخصيات عربية التقى بها، وذلك بعد ان حث اللجنة التنفيذية الصهيونية على اعلان تأييدها للاتحاد العربي وأبداء الاستعداد لمد يد المعونة لاقامته، شرط موافقة العرب على اقامة دولة يهودية في فلسطين بأكملها(٦٤). وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٣٣، اجتمع بن ـ غوريون وشاريت مع موسى العلمي، وهو آنذاك مستشار قانوني لسلطات الانتداب وفيما بعد سكرتير المندوب السامي للشؤون العربية، لاستطلاع امكانات الوصول الى اتفاق مع العرب(٦٥). ثم عاد واجتمع معه ثانية في منتصف آب (اغسطس) ١٩٣٤، عارضاً حلاً نهائياً للقضية الفلسطينية، على اساس موافقة العرب على اعلان فلسطين دولة يهودية، تكون مرتبطة باتحاد فدرالي عربي، يتعهد الصهيونيون بتأييد اقامته ومد يد العون له(٦٦)، آملاً ان يصل هذا الاقتراح الى المفتي الحاج امين الحسيني، الذي كانت تربطه علاقات حسنة بالعلمي. ورغم ان العلمي يقدم صورة مختلفة(٦٧) نوعاً ما عما يطرحه بن ـ غوريون، فقد عاد الرجلان واجتمعا مرتين اخريين في اواخر الشهر نفسه، آب (اغسطس) ١٩٣٤، حيث اقترح بن ـ غوريون تغيير سلم الاولويات، بحيث يقام، اولاً، الاتحاد العربي، الذي يسمح لليهود بالهجرة اليه، وان توزعوا في مناطق متفرقة منه، وبعد ذلك تقام الدولة اليهودية في فلسطين(٦٨). وخلال هذه المحادثات ادرك بن ـ غوريون ايضاً انه اذا كان الحديث يدور عن حل عربي للمسألة الفلسطينية فلا بدّ من الاتصال، كذلك، بزعماء عرب من خارج فلسطين(٦٩). وفي اواخر ايلول (سبتمبر) ١٩٣٤، اجتمع مع احسان الجابري والامير شكيب ارسلان، من الزعماء الوطنيين في سوريا، اللذين كانا يقيمان آنذاك في جنيف، للتباحث معهم في هذا الصدد(٧٠). غير ان نتائج هذه المباحثات كانت رفض القبول بمقترحات بن ـ غوريون(٧١). وقبل ذلك، وخلال السنوات ١٩٣٢ ـ ١٩٣٤، كان لبن ـ غوريون لقاءات لاهداف مماثلة، مع الزعيم اللبناني رياض الصلح، بحضور شاريت(٧٢)، ومع زعيم حزب الاستقلال في فلسطين عوني عبد الهادي، بحضور ماغنس(٧٣).

وبموازاة نشاط بن ـ غوريون هذا، كان شاريت قد قدم تلك الاقتراحات لزعماء عرب آخرين، كان قد التقى بهم، ومن بينهم الامير عبد الله(٧٤)، الذي زاره شاريت في عمان في مطلع سنة ١٩٣٥ وفي صيفها(٧٥). كذلك، قدمت مشاريع موازية من قبل بعض العرب، كان من بينهم موسى العلمي، الذي اقترح منح فلسطين الاستقلال واقامة كانتون يهودي فيها(٧٦)، واحمد سامح الخالدي، مدير الكلية الغربية في القدس، الذي أقترح ايضاً اقامة نظام كانتونات للعرب واليهود في فلسطين، وحظي بتأييد بريت شالوم لمشروعه(٧٧). كذلك، قدمت مشاريع حلول اخرى، من قبل جهات عديدة، يستند معظمها إلى فكرة تقسيم فلسطين الى كانتونات عربية ويهودية(٧٨).

ولكن، من ناحية ثانية، وعلى الرغم مما بدا من مرونة في موقف الصهيونيين بسعيهم الى اتفاق مع العرب، وتقديم مقترحات مختلفة في هذا الصدد، بقيت اهدافهم الاساسية على ما كانت عليه: السعي الى زيادة عدد اليهود في فلسطين، بكافة السبل واقصر الطرق، واقامة كيانهم الاقتصادي ـ الاجتماعي المنفصل، الى ان يصبحوا الكثرية في البلد، فيطرح مصيرها السياسي للبت فيه نهائياً. ووجدت هذه الاتجاهات، ايضاً، تعبيراً واضحاً عنها في سياسة العمل العبري،

الذي اشتد الصراع حوله في هذه الآونة ووصل الى قمته، رغم تغيّر الظروف[٧٩]. فحتى ذلك الوقت، كان احد المبررات الرئيسة للتمسك بسياسة العمل العبري، السعي الى منع البطالة بين العمال اليهود، بالمحافظة على معظم اماكن العمل في القطاع اليهودي، ان لم يكن كلها، والتي كانت غالباً غير كافيـة، لاولئـك العمـال، وليس تسليمها للعرب. غير ان هذا الوضـع تغيّر، خلال منتصف الثلاثينات على الاقل، عندما لم تعد المشكلة، نتيجة للازدهار الاقتصادي في فلسطين، انعدام اماكن العمل، بل قلة الايدي العاملة بالذات، خصوصاً عند جني المواسم الزراعية[٨٠]. ولكن الهستدروت، على الرغم من ذلك، بقيت متمسكة بسياسة العمل العبري، واستمرت في ممارستها السابقة الهادفة الى منع العمال العرب من الوصول الى اماكن عمل عديدة، بواسطة فرق حراسة عمالية كانت تتصدى لهم، وذلك للابقاء على اماكن العمل تلك تحت السيطرة اليهودية، لانه ـ على حد تعبير كاتسنلسون ـ «بدون عمل عبري، لن يقام وطن يهودي»[٨١]. وفي ربيع سنة ١٩٣٤، ونتيجة لنقص حاد في الايدي العاملة، وصل هذا الصراع الى اشده، بحيث اضطر المركز الزراعي التابع للهستدروت الى توجيه نداء لعمال البناء والمصانع وحتى طلاب المدارس اليهودية داعياً ايـاهم الى التبرع للعمل في المستوطنات اليهودية، «اذ بعد عشرة ايام ستصل سفن [المهاجرين الجدد]»[٨٢]، الذين سيسدون جزءاً من النقص في الايدي العاملة[٨٣].

ومما ساهم في اشتداد الصراع حول العمل العبري، تحوله، ايضاً، الى مسألة خلاف داخلي بين التيارات الصهيونية المختلفة. ففي الوقت الذي كان العمال والتصحيحيون يقارعون بعضهم بعضاً من جهة، اتفقوا، من جهة اخرى، على التمسك بسياسة العمل العبري وتوسيع نطاقها، ودخـل التياران ايضاً في صراع مع بعض المجموعات اليهودية التي لم تكن تقر تلك السياسة وتطالب بـ «العمل المختلط» او «المنظم»[٨٤]. وقد وصل هذا الصراع الى حد نشبت معه شجارات دموية في اكثر من حالة صدام بين العمال وفرق الحراسة، بحيث اضطرت سلطات الانتداب الى اصدار تعديل للقانون، في ايار (مايو) ١٩٣٤، حظرت بموجبه اعلان خلافات عمل او اضرابات احتجاجاً على استخدام شخص ما بسبب عرقه او دينه او لغته[٨٥]. واستناداً الى هذا التعديل، راحت الشرطة تعتقل، في بعض الحالات، العمال او الزعماء النقابيين اليهود، في حال تشكيلهم فرق حراسة لمنع العمال العرب من الوصول الى اعمالهم لدى مستخدميهم اليهود، وتقدمهم إلى المحاكمة. وفي احدى هذه الحالات، التي وقعت في كفار سابا، في ايار (مايو) ١٩٣٤، حكم على عدد من اعضاء مجلس العمال في المستوطنة بالسجن. وكان من بين هؤلاء بنحاس سابير (الذي اصبح فيما بعد وزير مالية في اسرائيل)، فردّ الصهيونيون باقامة فرقة حراسة بديلة من المثقفين، شارك فيها عدد من الشعراء والكتاب اليهود، كان على راسهم الشاعر شاؤول طشرنيحوفسكي والكاتب شمـوئيـل عجنـون، الحائز فيما بعد على جائزة نوبل للآداب، وكذلك احد زعماء الصهيونيين العموميين، محرر «هآرتس» موشي غليكسون[٨٦].

اما المؤتمر الصهيوني التاسع عشر، المنعقد في السنة التالية، فقد توجه بنداء «للجمهور اليهودي وارباب العمل اليهود في فلسطين، للحفاظ على روح الصهيونية ـ العمل العبري الشامل»، مؤكداً على «واجب كافة مؤسسات الاستيطان والتمويل والاقتصاد القومية والشعبية بالحرص على تأمين العمل العبري في كل المؤسسات والمشاريع الخاصة التي تحظى بمساعدتها»[٨٧]. كذلك، رأى المؤتمر «انه من الضروري غرس فكرة العمل العبري وتعميقها في الحركة الصهيونية وبين اليهود بأسرهم»[٨٨]. واقترح على الوكالة اليهودية القيام بحملة اعلامية في هذا الصدد.

وانـطلاقـاً من مثـل هذه المـواقف، لم يكن من المستغرب ان كافة اللقاءات والمقترحات والمشاريع الهادفة إلى تسهيل الوصول الى اتفاق يهودي ـ عربي، او التمهيد له، لم تسفر عن نتيجة تذكر. كما يبدو ان الصهيونيين انفسهم اقتنعوا بانه لا فائدة من المحاولات التي بذلوها،

اذ اكتفى المؤتمر الصهيوني التاسع عشر، عند معالجته هذه الناحية، بالاعلان انه «يعود ويؤكد على رغبة الشعب اليهودي في العيش بسلام ومن خلال التفاهم مع السكان العرب في ارض - اسرائيل والشعب العربي في الدول المجاورة»[٨٩] دون ان يتطرق الى اي من مشاريع الحلول التي كانت متداولة آنذاك.

ولقد كانت هناك، عملياً، ظروف موضوعية عدة لم تسهل الوصول الى اي اتفاق، بل عملت في عكس هذا الاتجاه. فمع منتصف الثلاثينات، كانت طموحات وآمال كل من العرب واليهود في فلسطين، المتناقضة مع بعضها البعض، قد وصلت الى قمتها[٩٠]. فالعرب بدوا آنذاك، اثر تصاعد النشـاط السيـاسي بينهم واتساع المد القومي، نتيجة لقلقهم على مستقبل فلسطين من جهة، وتأثرهم بالاتجاهات الاستقلالية التي برزت في الدول العربية المجاورة من جهة ثانية، اكثر ما يكونون تصميماً على السعي لنيل استقلالهم. وانطلاقاً من ذلك، ركزوا على ايقاف الهجرة اليهودية الى فلسطين، او تقييدها على الاقل، ومنع بيع الاراضي لليهود، بينما كان هذا بالذات ما اتجه الصهيونيون الى تأمينه، من خلال محاولة الوصول الى اتفاق مع العرب؛ وذلك لتدعيم قوتهم، «اذ لا شيء سيعزز ويمهد للتفاهم المتبادل بيننا وبين جيراننا [العرب] مثل نمو قوتنا في البلد»[٩١]. الا ان الصهيونيين، وعلى الرغم من سعيهم هذا، وكما كانت عليه الحال سابقاً، لم يكن لديهم، عمليا، اي مقابل يستطيعون تقديمه للعرب. فاقتراحات تأييد الاتحاد العربي المزمع اقامته وتقديم الدعم السياسي والمادي له من قبل اليهود، ورغم خشية العرب من قوتهم الاقتصادية، بدت استعراضية وبعيدة عن الواقع، اذ بصعوبة كان باستطاعة اليهود، بواسطة امكاناتهم، سياسية كانت ام مادية، تأمين مصالحهم الخاصة بهم، لا مصالح غيرهم. كذلك كانوا، من ناحية ثانية، قد وصلوا آنذاك الى ذلك المدى من القوة، الذي لم يعودوا معه يخشون عرب فلسطين كثيراً، وبالتالي لم يكن هنالك ما يلزمهم بأخذ المطالب العربية بالاعتبار. فحتى ذلك الوقت، كان الوطن القومي اليهودي في فلسطين قد تحول - على حد تعبير لجنة بيل - الى «دولة داخل دولة»[٩٢]، لها كيانها الخاص بها، من اراض وسكان ومؤسسات اقتصادية واجتماعية وعسكرية وسياسية، وما شابه. وبدا كأن هذه «الدولة» آخذة في النمو والتوسع بشكل يهدد بفرض سيطرتها على معظم مناطق فلسطين وتحويلها الى دولة يهودية، وعلى نحو لا يمكن تداركه الا باللجوء الى القوة - وهو ما حاول العرب فعله خلال الثورة التي اندلعت سنة ١٩٣٦.

---

(١) كرونـولوغياه لتولدوت هاييشوف هايهودي بايرتس - يسرائيل، ت ر ع ح - ت ر ص و، ١٩١٧ - ١٩٣٥ (يوميات تاريخ اليشوف اليهودي في ارض - اسرائيل، ٥٦٧٨ - ٥٦٩٦، ١٩١٧ - ١٩٣٥)، القدس: مؤسسة يتسحاق بن - تسفي، الجزء الاول، ١٩٧٩، ص ٢٣٥ (بالعبرية).

(٢) ابراهام سيلع، «محادثات واتصالات بين زعماء صهيونيين وزعماء عرب فلسطينيين، ١٩٢٢ - ١٩٣٩» (الجـزء الاول)، في همـزراح هيحـاداش (الشرق الجديد)، المجلد ٢٢ (١٩٧٢)، العدد ٤، ص ٤٠٥ (بالعبرية).

(٣) الياهو ايلات، شيفات تسيون فعراف (عودة صهيون والعرب)، تل ابيب: دفير، ١٩٧٤، ص ٢٦٨ (بالعبرية).

(٤) انـظر، لمزيـد من التفـاصيـل، حول علاقـة ارلوزوروف بوايـزمان، مقالة مريم غيتر، «زعيم قديم وزعيم ناشئ: علاقـات ارلوزوروف - وايـزمان»، في يوسف غورني (محـرر)، مدينـائي بعيتوت مشبير (رجـل دولة في الازمـات)، تل ابيب: جامعة تل ابيب وهاكيبوتس هاميئوحاد، ١٩٧٧، ص ٤٩ - ٥٦ (بالعبرية).

(٥) ايلات، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٠.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٦٩ - ٢٧٠.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٠.

(٨) انيتا شابيرا، **بيرل** (بيرل)، تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٧٨، الجزء الاول، ص ٣١٣ (بالعبرية)؛ موشي شاريت، **يومان ايشي**، (يوميات شخصية)، تل ابيب: سفريات معاريف، ١٩٧٩، الجزء الخامس، ص ١٤٥٥ (بالعبرية).

(٩) الياكيم روبينشتاين في **هاتسيونوت فهاشيئلاه هاعرفيت** (الصهيونية والمسألة العربية)، القدس: مركز زلمان شازار، ١٩٧٩، ص ٥٢ (بالعبرية).

(١٠) ايلات، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٠.

(١١) الياهو ساسون، **بيديريخ ال هاشالوم** (على الطريق نحو السلام)، تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٧٨، ص ١٦ (بالعبرية).

(١٢) انظر، ايضاً، موشي شاريت، **يومان مديني** (يوميات سياسية)، تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٦٨، الجزء الاول، ص ١٦٤ ـ ١٦٨ (بالعبرية).

(١٣) نقلاً عن تقرير الوكالة اليهودية المقدم إلى المؤتمر الصهيوني الثامن عشر (١٩٣٣)، كما اوردها اهارون كوهين، **يسرائيل فيهاعولام هاعرفي** (اسرائيل والعالم العربي)، مرحفياه: سفريات بوعاليم، ١٩٦٤، ص ٢٣٥.

(١٤) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢٤٢.

(١٥) ايلات، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧١.

(١٦) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢٤٣ و٢٥٨.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

(١٨) الياكيم روبينشتاين في «الصهيونية والمسألة العربية»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥.

(١٩) كوهين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٨ و٢٤٤.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٤.

(٢١) الياكيم روبينشتاين في «الصهيونية والمسألة العربية»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥.

(٢٢) ايلات، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٤.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

(٢٤) يسرائيل كولات في «دافار»، ١٩٧٣/٦/٢٢، ص ١٣ و١٤.

(٢٥) ايلات، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٢.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٧٤.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) الياكيم روبينشتاين في «الصهيونية والمسألة العربية»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.

(٢٩) نص الرسالة في «دافار»، ١٩٧٣/٦/١٢، ص ١٢.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) انظر، ايضاً، خطاب اوشيسكين في **هاكونغرس هاتسيوني هايود ـ طيط** ([محاضر] المؤتمر الصهيوني التاسع عشر [١٩٣٥])، القدس: الوكالة اليهودية، د. ت، ص ١٣١ (بالعبرية).

(٣٢) انيتا شابيرا، «قضية حق الاولوية على اراضي الامير عبد الله في غور الكبد ـ بداية العلاقات بين الادارة الصهيونية والامير عبد الله» في **هاتسيونوت** (الصهيونية)، تل ابيب: جامعة تل ابيب وهاكيبوتس هاميئوحاد، الجزء الثالث، ١٩٧٣، ص ٢٩٨ (بالعبرية).

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٠٣.

(٣٥) انظر، ايضاً، عمانوئيل نيومان، **بزيرات هامافاك هاتسيوني** (في ساحة الصراع الصهيوني)، القدس: المكتبة الصهيونية، ١٩٧٦، ص ١٣٦ ـ ١٤٥ (بالعبرية).

(٣٦) شابيرا، «قضية حق الاولوية...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٤.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

(٣٩) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢٥٧.

(٤٠) شابيرا، «قضية حق الاولوية...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

(٤١) انظر، للتفاصيل، كوهين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٧.

(٤٢) التفاصيل في المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

(٤٣) انظر، للتفاصيل، شابيرا، «قضية حق الاولوية...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٥.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) انظر، للتفاصيل، المصدر نفسه، ص ٣١١ ـ ٣١٣ و٣١٩.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠.

(٤٨) «يوميات...»، مصدر سبق ذكره، الجزء الاول، ص ٢٦٨.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٧.

(٥٠) الياكيم روبينشتاين في «الصهيونية والمسألة العربية»، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.

(٥١) انظر، ايضاً، سيلع، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٥.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٤٠٥ ـ ٤٠٧.

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) Haim, Yehoyada; «Zionist Policies and Attitudies» in *Middle Eastern Studies*, Vol. 14, No. 2, May 1978, pp. 214 - 216.

(٥٥) انظر ايضاً دافيد بن ـ غوريون، **بغيشوت غم منهيغيم عرفييم** (لقاءات مع زعماء عرب)، تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٦٧، ص ١٧ ـ ١٨ (بالعبرية).

(٥٦) يعقوب غولدشتاين، «فكرة الفدرالية الاقليمية لدى مباي خلال الثلاثينات» في يوسف ندفه (محرر)، **سوغيوت بتسيونوت، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨** (فصول في الصهيونية، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨)، حيفا: جامعة حيفا، ١٩٧٩، ص ٥٢ (بالعبرية).

(٥٧) **المصدر نفسه**، ص ٤٦ و٤٨.

(٥٨) سيلع، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠٨.

(٥٩) غولدشتاين في ندفه، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٦٠) **المصدر نفسه**، ص ٥٠ ـ ٥١.

(٦١) **المصدر نفسه**، ص ٥٦؛ وانظر، ايضاً، دافيد بن ـ غوريون، **زخرونوت** (مذكرات)، تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٧٥، الجزء الثاني، ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٦٢) غولدشتاين في ندفه، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢؛ وسيلع، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠٨.

(٦٣) سيلع، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١٠.

(٦٤) بن ـ غوريون، مذكرات، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ٤٤.

(٦٥) **المصدر نفسه**، ص ١٦٣ ـ ١٦٤؛ و«لقاءات...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٦٦) بن ـ غوريون، «لقاءات...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩ ـ ٣٩؛ ومذكرات، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ١٦٨ ـ ١٧٣.

(٦٧) Furlonge, Geoffrey; *Palestine is my Country* (the Story of Musa Alami), London: 1969, pp. 102 - 103.

(٦٨) بن ـ غوريون، «لقاءات...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤ ـ ٣٩؛ ومذكرات، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ١٧٠ ـ ١٧٣.

(٦٩) Furlonge, «Palestine is my Country», *op. cit.*, p. 105

(٧٠) بن ـ غوريون، «لقاءات...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩ ـ ٤٤.

(٧١) انظر، ايضاً، نص رسالة الامير شكيب ارسلان الى اكرم زعيتر في كتابه، **وثائق الحركة القومية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٣٨٧ ـ ٣٨٨.

(٧٢) بن ـ غوريون، مذكرات، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

(٧٣) **المصدر نفسه**، ص ١٦٥ ـ ١٦٧.

(٧٤) غولدشتاين في ندفه، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٨.

(٧٥) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الاول، ص ٢٩١ و٣٠١.

(٧٦) سيلع، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠٥.

(٧٧) Lee Hattis, Susan; *The Bi - National Idea in Palestine during Mandatary Times*, Haifa: Shikmona, 1970, pp. 122 - 126.

(٧٨) انظر التفاصيل في **المصدر نفسه**، ص ١١٤ ـ ١٢٤.

(٧٩) انظر التفاصيل في انيتا شابيرا، **هامافاك هنخزاف** (الصراع الخائب)، تل ابيب: جامعة تل ابيب وهاكيبوتس هاميئوحاد، ١٩٧٧، ص ١٥٩ ـ ١٨٢ (بالعبرية).

(٨٠) انظر ايضاً تسفي ابن ـ شوشان، **تولدوت تنوعات هابوعاليم بايرتس ـ يسرائيل** (تاريخ حركة العمال في ارض ـ اسرائيل)، تل ابيب: عام عوفيد، ١٩٦٥، الجزء الثاني، ص ٢١٥ (بالعبرية).

(٨١) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٣.

(٨٢) **المصدر نفسه**، ص ٢١٧.

(٨٣) انظر، ايضاً، لمزيد من التفاصيل، شابيرا، «الصراع الخائب»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٤ ـ ٢٣٦.

(٨٤) التفاصيل في المصدر نفسه، ص ١٨٣ ـ ٢١٣.

(٨٥) **الوقائع الفلسطينية**، الجريدة الرسمية، الملحق رقم ٢ للعدد ٤٢٧، ٢/٥/١٩٣٤.

(٨٦) ابن شوشان، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ٢١٧ ـ ٢١٨.

(٨٧) (محاضر) المؤتمر الصهيوني التاسع عشر (١٩٣٥)، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢٧.

(٨٨) **المصدر نفسه**.

(٨٩) **المصدر نفسه**، ص ٥٠٦.

(٩٠) Haim, *op. cit.*, p. 227.

(٩١) من خطاب بن ـ غوريون في (محاضر) المؤتمر الصهيوني التاسع عشر (١٩٣٥)، **مصدر سبق ذكره** ص ٥٤.

(٩٢) Great Britain. colonial Office. *Palestine Royal commission Report*, London: His Majesty's Stationary Office, 1937, Cmd. 5479, p. 49.

# القوانين البريطانية واستملاك الصهيونيين في فلسطين، ١٩٢٠-١٩٣٠

محمد سليمان

عندما وضعت بريطانيا صك الانتداب على فلسطين، حرصت على تحميل الدولة المنتدبة «مسؤولية وضع البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي»(١). كما حمّلت، في الصك ايضاً، الدولة المنتدبة المسؤولية المباشرة عن تهويد الارض، كما جاء في المادة السادسة منه، حيث نصت على ان «على ادارة فلسطين ان تشجع، بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة، حشد اليهود في الاراضي الاميرية، والاراضي غير المطلوبة للغايات العامة». وجاء في المادة الحادية عشرة في الصك، كذلك، انه يترتب على ادارة فلسطين «ان توجد نظاماً للاراضي يلائم احتياجات البلاد، مراعية في ذلك، من بين الامور الأخرى، الرغبة في تشجيع حشد السكان في الاراضي وتكثيف الزراعة. ويمكن لادارة البلاد ان تتفق مع الوكالة اليهودية شريطة ان تقوم هذه بانشاء او تسيير الاشغال والمصالح والمنافع العمومية، وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة ما دامت الادارة لا تتولى هذه الامور مباشرة بنفسها»(٢).

ونصت المادة الثانية عشرة من دستور فلسطين الصادر في آب (اغسطس) ١٩٢٢ على «ان تناط بالمندوب السامي جميع الحقوق في الاراضي العمومية او الحقوق المتعلقة بها، وله ان يمارس تلك الحقوق بصفة كونه أميناً عن حكومة فلسطين، وان تناط به كافة المناجم والمعادن على اختلاف انواعها واوصافها، سواء كانت فوق اليابسة او المياه أم تحتها، وسواء كانت تلك المياه أنهر داخلية، ام بحيرات، أم مياهاً ساحلية، على ان يراعى كل حق ممنوح لأي شخص لاستثمار هذه المعادن او المناجم بمقتضى امتياز يكون نافذاً في تاريخ هذا المرسوم».

وخوّل الدستور، المندوب السامي، أيضاً، سلطة هيئة الاراضي، بحيث «يستطيع ان يهب، او يؤجر، اية أرض من الاراضي العمومية او أي معدن او منجم، وله ان يأذن باشغال مثل هذه الاراضي بصفة مؤقتة وبالشروط والمدد التي يراها ملائمة على ان تراعي في ذلك احكام القانون. ويشترط في ذلك ان تجري كل هبة كهذه، او كل ايجار او تصرف كهذا، وفقاً لمرسوم او تشريع او قانون معمول به الآن في فلسطين او سيعمل به فيما بعد، او وفقاً لما قد يصدر عن المندوب السامي

شئون فلسطينية . العدد ١٤٨ - ١٤٩، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٥

من التعليمات، بتوقيع جلالته وختمه، او بواسطة الوزير تنفيذاً لاحكام صك الانتداب»[٣].

ولتحقيق هذه النصوص الصريحة التي تؤكد مع ضرورة ايجاد التسهيلات اللازمة لتمليك اليهود مزيداً من الارض في فلسطين، مارس الاستعمار البريطاني سياسة افقار ضد المالكين الصغار والفلاحين. وفي هذا الاطار، بادرت السلطات البريطانية «في آذار (مارس) ١٩٢١ لتصفية البنك الزراعي العثماني الذي جمع رأسماله من اموال الفلاحين العرب»[٤]، الذين كانوا يعتمدون عليه بشكل رئيس في الحصول على القروض والرهنيات. كذلك، اصدرت السلطات عدداً من التشريعات الزراعية المجحفة. كما الغت بعض قوانين الاراضي التي كان معمولاً بها في العهد العثماني. وشددت في اجراءات تحصيل الضرائب المختلفة، التي أوقعت على كواهل الفلاحين مسؤوليات اضافية. وصادرت مساحات واسعة من الاراضي الزراعية بحجة الحاجة اليها لاغراض الحرب والدفاع.

ومنحت الحكومة البريطانية اليهود مساحات واسعة من الارض، ونقلت ملكيتها اليهم. كما سنت التشريعات المختلفة التي تساعد الصهيونيين على استملاك الارض بمختلف الوسائل. وقد عرفت تلك التشريعات بقوانين الارض. وكان من ابرزها:

## قانون انتقال الاراضي لسنة ١٩٢٠

اصدر هربرت صموئيل، المندوب السامي البريطاني في فلسطين، هذا القانون في ١/١٠/١٩٢٠، في اطار تأكيده لسياسة حكومته التي تعمل على تشجيع اليهود بحيث تصبح لهم السيطرة على البلاد، وحتى يمكن انشاء حكومة يهودية فيها[٥]. وبرغم ان هذا القانون قد مثل عاملاً مساعداً كبيراً على تملك اليهود من الارض الفلسطينية، غير ان الملاحق التي اتبعت به كانت لها من القوة ما هو اشد عسفاً من نصوص القانون اياه، ذلك ان معظم الملاحق كانت تتعلق بضرورات الحصول على الارض لاغراض الدفاع عن الامن ولاحتياجات الحرب، ونظراً لمستوى قوة تلك الملاحق فقد اخذت تقدم على اساس انها قوانين منفصلة، مثل قانون امتلاك الاراضي للجيش لسنة ١٩٢٠. وبموجب هذا القانون، أصدر هربرت صموئيل، مثلاً، امراً في ١/٧/١٩٢٠، يقضي بمصادرة ٣٣٩٠ ذراعاً مربعاً من اراض تعرف باسم كرم ابو حسين في مدينة القدس. كذلك استولت الحكومة، بموجب القانون نفسه، في شهر آب (اغسطس) ١٩٢٤، على مساحة ٣٣١٣ دونماً من اراضي قرية صرفند الغربية[٦]، وعلى «قطعتي ارض مساحة الاولى ٢٢ دونماً، والاخرى ٢٧ دونماً في مدينة الرملة»[٧].

وقد ارتأت حكومة الانتداب اجراء تعديلات عامة في نصوص القانون تمنح ذوي العلاقة المباشرة في الجيش تسهيلات تمكنهم من القيام بعملهم بالسرعة التي تقتضيها الضرورة. وكنتيجة لذلك، عدل القانون في ١٥/٥/١٩٢٥، وبموجب التعديل اعطيت صلاحيات للقادة العسكريين في المواقع، واصبح بمقدورهم الاستيلاء على اية ارض يجدونها مناسبة للاغراض العسكرية والشروع في استخدامها مباشرة دون انتظار موافقة المندوب السامي.

واجاز القانون للقائد العسكري ان يفاوض اصحاب الارض على دفع ثمن لتلك الارض، واذا ما فشل في الاتفاق مع اصحابها حول ذلك، فله الحق بأن يدفع ثمن الارض، او الاملاك، التي ارتأت مصلحة الاغراض العسكرية الاستيلاء عليها، الى المحكمة ذات العلاقة المباشرة

بذلك. وخول القانون القائد العسكري السيطرة على الارض في حال دفع ثمن، سواء قبل صاحب الارض ذلك او رفض.

وبالاعتماد على هذا القانون، فقد سيطرت قوات الاحتلال البريطاني على مساحات واسعة من الاراضي الفلسطينية، غير آبهة بمصير ما كان قائماً فيها من زراعات ولا ملتفتة، بنظرة واحدة، الى مصير اصحاب تلك الارض.

وخطورة هذا القانون تتأتى، كذلك، من القوة التي منحه اياها المشرع، فهو يتجاوز حق السيطرة على الاراضي الى احتلال المنازل وبعض الاماكن الاخرى، بغض النظر عن المكان الذي تقع فيه او مستوى تملكه لفرد او لجماعة، او للمكانة التي يمثلها، روحية كانت أم اجتماعية.

وتتأتى الخطورة، ايضاً، من اعطاء المشرع لمن يخوله، بموجب هذا القانون، صلاحيات مفتوحة تطول اية مساحة من الارض يرغب في شرائها او السيطرة عليها للاغراض الحربية سواء كانت البلاد في حالة حرب أم سلم. وقد اجاز هذا القانون، ايضاً، لحكومة الانتداب «الحق ببيع تلك الاراضي او وهبها لمن تشاء، في حال انتهاء الغاية التي تمت السيطرة عليها من اجلها. وكان الصهيونيون هم الرابح الوحيد، دائماً، في مثل هذه الحالات[٨].

وتشمل نصوص هذا القانون، أيضاً، جميع الاموال غير المنقولة المنصوص عليها في قانون الاراضي العثماني الصادر سنة ١٨٥٨، كما تشمل اراضي الملك، وجميع اراضي الوقف. كما قضت نصوصه بالغاء القانون الصادر في ١٨/١١/١٩١٨ والذي ينص على وقف عمليات البيع والرهن، او خلافهما.

واشترطت مواد القانون ضرورة اخذ موافقة الحكومة على كل عمليات التصرف بالارض مؤكدة على أن تلك الموافقة يجب ان تكون خطية، وفصلت كيفية الحصول عليها بواسطة تقديم «عرض حال» إلى دائرة الطابو في المنطقة التي تتبع لها الارض موضوع التصرف، واشترطت ان يشمل عرض الحال الامور المراد التصرف بها مع ضرورة ان يرفق الطلب بكشوفات اثبات الملكية لصاحب عرض الحال، كالكوشان او حجة الارض.

وقد حدد القانون شروطاً لموافقة الحاكم على نقل الملكية، وذلك كتدبير لحماية المزارعين والمتصرفين الحاليين ومنع المضاربات بالارض، اذ اجاز القانون لحاكم اللواء (القائمقام) ان لا يوافق على عملية النقل الا اذا اقتنع بان مشفوعات الجهة التي ترغب في امتلاك التصرف كانت صحيحة، سواء لجهة تصريحها عن غرضها من استعمالها للارض وزراعتها، ام لجهة ان الشخص (او الاشخاص عندما يكون طالب نقل الملكية جماعة) مقيم في فلسطين. كما حدد القانون ضرورة أن لا تزيد مساحة الارض المراد تملكها على ثلاثين دونماً مهما كانت قيمتها. وأما في خارج المدن، فيجب ان لا تزيد على ٣٠٠ دونم، وأن لا تتجاوز قيمتها ٣٠٠ جنيه مصري، مهما كان سعر الدونم.

واشترطت نصوص القانون، كذلك، ان يقوم المالك الجديد بزراعة الارض المنوي تملكها، حالاً، وبنفسه. وما زاد على تلك المساحة من الارض ولا ينطبق عليها ما ذكر سابقاً، فعلى حاكم اللواء أن يحيل امر نقل ملكيتها الى المندوب السامي، الذي له الحق في الموافقة او الرفض.

واجاز هذا القانون للمندوب السامي صلاحيات نقل اية مساحة من الارض من اي نوع من الملكية لاغراض النفع العام، ولاغراض الدفاع والامن.

وبموجب هذا القانون، أصبح للمندوب السامي الصلاحية في ان يمنح اي شركة تجارية

مسجلة في فلسطين حق تملك او رهن او تصرف ما يلزمها من الارض مهما بلغت مساحتها. وفرض القانون، ايضاً، على اي ورثة او اناس موصى لهم بانتقال ملكية اموال غير منقولة، ان يقوموا بتسجيل ذلك في مدة اقصاها سنة واحدة(٩).

وقد ادرك العرب ما اخذ يحيط بهم جراء اقرار هذا القانون، فقد اشارت لجنة هايكرافت، في تقرير لها عن اسباب اضراب ١٩٢١، الى ان العرب رأوا في ذلك القانون محاولة لخفض اسعار الاراضي، وتمكين اليهود من شراء ما يستطيعون منها باثمان زهيدة. كما لاحظت اللجنة ضرورة اعادة النظر بالقانون.

واخذاً بعين الاعتبار لما ورد في التقرير، عدل القانون في ١٩٢١/٢/١ بصدور قانون الاراضي لسنة ١٩٢١ والغيت منه بعض المواد، من ضمنها المادة التي تشترط على طالب انتقال الملكية ان يقيم في فلسطين. والغي، كذلك، النص الذي يؤكد تحديد مساحة الارض في حدود المدينة او الريف، واستثمارها المحصور بالمالك الجديد نفسه. فقد اشارت نصوص المادة اياها في القانون المعدل الى احقية التملك لاية مساحة من الاراضي في حدود المدينة او الريف، ولأي غرض استثماري، سواء اقام المالك الجديد في فلسطين ام خارجها.

وكف التعديل في القانون يد وكلاء المندوب السامي عن اقرارهم الشخصي للبيع او عدمه، فقد اصبح البيع مجازاً دون اي شرط، بعد ان الغيت المادة المتعلقة بصلاحية حاكم اللواء في الامتناع عن اعطاء موافقته على البيع.

ومع الغاء الفقرة الاولى من المادة الثامنة المتعلقة بتوسيع صلاحية المندوب السامي، بناء على المواد الملغاة، قدم تعديل القانون تسهيلات اكثر امام انتقال ملكية الارض الى الأغنياء والمتنفذين والشركات الصهيونية. فقد اصبح من حق مديري تسجيل الاراضي، كل في منطقته، ان يأذنوا لأي شركة تشتغل بالصرافة ان ترتهن الارض، ويسمحوا لأي شركة تجارية مسجلة في فلسطين ان تملك من الاراضي ما يلزمها للقيام بمشروعها، ويجوز، مع مراعاة الشروط المار ذكرها ايضاً، ان يأذنوا بانتقال الاراضي الى اي شركة(١٠).

وبموجب هذه التعديلات، اجازت حكومة الانتداب لنفسها، وبتأكيد من قانون الامتيازات الذي سنتحدث عنه لاحقاً، ان تمنح لشركة البوتاس (الصهيونية) مساحة ٧٥ الف دونم، وان تبيعها، اسمياً، مساحة ٦٤ الف دونم، وان تمنح شركة الكهرباء (الصهيونية) مساحة ١٨ الف دونم مجاناً(١١). وكاستمرارية في التضليل، نصت الفقره ١ من المادة ٨ من القانون المعدل على ما يشعر كما لو انه حرص الحكومة على حماية الفلاحين، حيث ضمن القانون «عدم منح موافقة الحكومة على كل انتقال يجري في الاموال غير المنقولة، الا اذا كان مدير الاراضي مقتنعاً بان المستأجر الذي يشغل الاراضي قد احتفظ لنفسه في تلك المنطقة المراد انتقال الملكية فيها، او في غيرها، بارض تكفي لمعيشته، ومعيشة عائلته»(١٢). غير ان معطيات الواقع اشارت الى عكس ذلك، فجملة تلك الاجراءات كانت، كما وصفها تقرير جون هوب سمبسون، حبراً على ورق، حيث كان المالكون الذين يرغبون في بيع اراضيهم يتملصون، بأساليب مختلفة، من حماية المزارع. فكثيراً ما كان يعمد المالكون الذين يرغبون في بيع اراضيهم الى اخراج المستأجرين او المستثمرين اولاً، ثم يقومون ببيع الارض خالية من الزرّاع، او ان يقنع المالكون، او المشترون، المزارعين بقبول التعويض واخلاء الارض. وفي كل الاحوال، يصبح المستأجرون او المستثمرون الزرّاع غير متصرفين بالارض، وبذلك لا تطولهم نصوص هذا القانون واحكامه.

## قانون الاراضي الموات

الاراضي المـوات هي ليست اراضي مشاعاً او متروكة، كما انها ليست في تصرف احد في الاصل. ووفق المادة ١٠٣ من قانون الاراضي العثماني، كان يجوز لصاحب الضرورة، ومن يرغب، في ان ينقب او يستصلح مثل هذه الاراضي ويتخذها مزارع له، شريطة ان يفعل ذلك بعد حصوله على الاذن الخاص بهذا الشأن من مأمور الاراضي. وفي مثل هذه الحالة، كانت الارض تسجل باسم مستصلحها مجاناً.

ووفق نصوص المادة السادسة من صك الانتداب، التي اكدت ضرورة ان تتحمل الدولة المنتدبة مسؤولية تقديم اقصى ما تستطيعه من تسهيلات لتملك اليهود في فلسطين، قامت حكومة الانتـداب البـريـطانيـة في ١٦/٢/١٩٢١ بأصدار قانون يمنح العرب (الذين كانوا اكثر من المستفيدين من القانون العثماني بشأن الاراضي الموات) مما اجازه لهم ذلك القانون. وقد اشارت نصوص القانون الجديد الى ضرورة الحصول على اذن مسبق بالاستصلاح من مدير الاراضي (وكـان يهـودياً يدعى ابراماسون)، وفرض عقوبة على كل من نقب واصلح ارضاً مواتاً. ورغم التـطابق البين ما بين صدور هذا القانون ورغبة الحكومة في حرمان العرب من الاستفادة من استصـلاح وتملك الاراضي المـوات، فان نصـوص القانون جاءت لتؤكد الاهداف الفعلية منه لمصلحة الحركة الصهيونية وتحقيق الهدف الصهيوني باقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين. فقد جاء في المادة الثانية منه: «تستبدل الفقرة الاخيرة من المادة ١٠٣ من قانون الاراضي العثماني بما يلي: كل من نقب ارضاً مواتاً او زرعها دون ان يحصل على موافقة مدير الاراضي، لا يحق له ان يحصل على سند ملكية بشأن تلك الارض، ويعرض نفسه، فضلاً عن ذلك، للمحاكمة لتجاوزه على الارض».

ونصت المـادة الرابعة من القانون بانه «على الرغم مما ورد في القانون العثماني بشأن اصدار سندات الطابو للاراضي الميري اذا اصبحت اية ارض مستحقة حق الطابو، وكان هناك اشخاص يملكون هذا الحق، فتقرر قيمة تلك الارض لجنة... وان التثمين الذي تجريه اللجنة المشكلة يكون عرضة للتدقيق من قبل مدير الاراضي الذي يكون قراره نهائياً. وعند تعيين قيمة الارض، يعـرض المدير الارض على اصحاب الطابو ويفوضهم بقبول تفويضها اليهم لدى دفع القيمة خلال ثلاثين يوماً، وتفوض لمن يقبل التفويض».

وجاء في الفقرة الرابعة من تلك المادة انه اذا اعلنت ارض محلولة بسبب عدم وجود من يملك حق الطابو فيها، او اذا تنازل اصحاب هذا الحق عن حقوقهم فيها، ولم تعلن ارضاً عمومية وفقاً للمادة الثالثة من هذا القانون، فتطرح للمزايدة، وتحال الى المزاد الاخير على ان يراعى في ذلك الثمن المحتفظ به من مدير دائرة الاراضي[١٣].

وتضمّن القانون، ايضاً، نصوصاً تفرض على كل شخص يفلح او يستغل ارضاً مفرغة بدون مصادقة الادارة ان لا يكون له ادنى حق بحجة تملك لهذه الارض، ويعرض نفسه للمحاكمة بسبب تعديه.

كما اشترطت نصوص اخرى على كل شخص يستغل هذه الارض بدون تصريح وجوب اعلامه مسجل الاراضي في دائرة الطابو خلال شهرين من نشر هذا القانون، وطلبه حجة تملك بذلك.

وجاء في تقرير اللجنة الملكية لفلسطين الذي عرض على البرلمان البريطاني في شهر تموز (يوليو) ١٩٣٧، ان الحكومة حصلت، بموجب هذا القانون، على معظم اراضي الكبارة وبرة قيسارية وعتليت الواقعة في منتصف الطريق بين حيفا ويافا، على امتداد طريق الساحل، وعلى اراضي بركة رمضان في طولكرم وذلك عندما اقامت، سنة ١٩٢٨، دعوى بحقها في تلك الاراضي، على اعتبار انها من الاراضي الموات. وقد حكمت المحكمة بقرارها للحكومة، ولم تعط لاصحاب تلك الارض من حق في التملك سوى لما مساحته ٢٦٥٥ دونماً.

وتعود اسباب مشكلة تلك الاراضي الى ان بركة رمضان، وهي قطعة ارض مساحتها ٤٥٠٠ دونم، توفي مالكها بلا وريث، فآلت الى وقف خليل الرحمن، واصبحت من املاك الوقف.

اما برة قيسارية وعتليت والكبارة فتبلغ مساحتها حوالي ٣٢ الف دونم. وقد اعطي وعد سنة ١٩١٤ لجمعية الاستعمار اليهودية الفلسطينية، بان تمنح امتيازاً في تلك الاراضي. وعندما علم أصحاب الارض بذلك، قاوموا المشروع بشدة، واعلنوا أن الارض ملكهم، ولن يتخلوا عن شبر واحد منها.

ولكن في تلك الفترة، حيث كانت البلاد تشهد ظروفاً صعبة بسبب الحالة المزرية التي وصلت اليها الاوضاع في الامبراطورية العثمانية، وبسبب اندلاع الحرب العالمية الاولى، والتعقيدات التي ترتبت على ذلك في فلسطين، لم تتمكن الجمعية من وضع يدها على تلك الاراضي في حينه.

ان استقراء سريعاً لما ورد في نصوص هذا القانون، سواء من حيث ربطه الاحقية في استصلاح الاراضي والاستفادة منها بمدير الاراضي، وهو الصهيوني ابراماسون، ام من حيث التشديدات التي طرحت حتى في حال الموافقة من قبل مدير الاراضي، لجهة اعتبار تلك الارض المستصلحة كملكية خاصة، او من حيث طعن مدير الاراضي او من يفوضه او ينوب عنه بصحة أحقية تطويب تلك الاراضي كملكية شخصية لمستصلحيها، او بقوة سندات الطابو الصادرة بتحديد وتثبيت ملكية اراض من هذه الفئة، يشير الى ان القانون قد جاء ليحصر احتمالات تملك اراضي هذه الفئة بالحركة الصهيونية فقط، حتى على الرغم من انها لم تقم باجراءات الاستصلاح. واذا كان الذين يقومون بها هم الفلسطينيون من سكان البلاد، فادارة الاراضي لن تسمح بتسهيلات اذون الاستصلاح والاستثمار، واذا حدث وان قدمت دائرة الاراضي اذوناً بهذا الشأن، فان تلك الاذون لن تسمح بالملكية، فيما بعد. ومن جهة اخرى، وحيث كانت فلسطين تعيش ارباكاً اقتصادياً، ولم يكن المالكون العرب الكبار يقدمون على شراء الاراضي من هذا النوع، فانها تؤول في ملكيتها النهائية الى اليهود، لان الفلاحين والمالكين الصغار والمتوسطين العرب لا يستطيعون منازلة اليهود في المزاد العلني على بيعها كما جاء في القانون. فالسلطات كانت ترفع السعر «مراعية في ذلك الثمن المحتفظ به من [قبل] مدير دائرة الاراضي وفق ما ينص عليه القانون»[١٤] لتضمن ان يكون المشترون هم اليهود وحدهم.

## قانون الاراضي المحلولة

الاراضي المحلولة هي جزء من الاراضي الاميرية. حق استغلالها يرجع الى الافراد، رغم ان حق رقبتها للدولة. ولصاحب الارض المحلولة ما لصاحب الميري، من حيث استعمالها كملكية والتصرف بها كما يرغب. اما كيف تحولت الى «محلول» فبسبب تركها غير مزروعة طيلة المدة التي

لا يجيز القانون ترك ارض بلا زراعة طيلتها، فآلت ملكيتها الى الدولة، او لأن مالكها توفى بلا وريث ذي علاقة مباشرة وفي هذه الحال يجيز قانون الاراضي العثماني الحق للدولة في تفويض شخص بها وتستوفي، مقابل ذلك، بدل المثل (الطابو)، او رسوم التسجيل، ويكون حق الافضلية للاقرباء، او الجيران، او ابناء القرية. وعليه، تكون الاراضي المحلولة هي حق ابناء القرية دون سواهم.

وقد اجاز قانون الاراضي العثماني تملك العديدين لمساحات شاسعة من الاراضي الفلسطينية المحلولة، واستمر العمل به حتى صدور المنشور رقم ٧٥ بتاريخ ١٩١٨/٢/١، الذي اعلنت فيه الادارة العسكرية البريطانية في فلسطين الغاء تلك الاحكام.

وفي ١٩٢٠/١٠/١١، اصدرت الادارة المدنية البريطانية في فلسطين، في اطار تشريعاتها العامة حول الارض، قانون الاراضي المحلولة، الذي اكد ان «تؤول كل الاراضي، التي تكتسب صفة المحلول، في ملكيتها للدولة، وهي صاحبة القرار الاول والاخير بشأنها سواء لجهة التمليك او التلزيم او الاشغال المؤقت او استعمالها لاغراض النفع العام... الخ. كما اعلن القانون سقوط كل سندات الملكية للارض التي اكتسبها مالكوها استفادة من نصوص قانون الاراضي العثماني. وقد طلب القانون الجديد من كل شخص كان قد وضع يده في اي وقت بما في ذلك وقت ما قبل صدور هذا القانون، على اي ارض اصبحت محلولة، لعدم زراعتها او لانقطاع ورثة المالك، اعلان ذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ صدور القانون.

وفي الاطار التنفيذي، وضعت اجهزة السلطة ذات الاختصاص الاجرائي، تحت تصرف مدير دائرة الاراضي، فيما يخص تطبيق هذا القانون.

وحمّلت دائرة الاراضي المخاتير في المدن والقرى مسؤولية اعلام الحكومة عن كل حالات الملكية التي تمت بالاستفادة من قانون الاراضي العثماني بشأن الاراضي المحلولة. كما فرضت عقوبات صارمة بحق كل من لا يقوم بهذه المهمة من ذوي الشأن، وبحق كل شخص يمتلك معلومات محددة حول ملكية الاراضي المحلولة ولم يخبر دائرة الاراضي او الجهات المختصة عن ذلك.

وبموجب هذا القانون، آلت ملكية جميع الاراضي الشخصية التي امتلكها مواطنون منذ سنة ١٨٧٨، اي تاريخ صدور قانون الاراضي العثماني، وحتى تاريخ صدور قانون الاراضي المحلولة البريطاني في ١٩٢٠/١٠/١١، وسحبت حقوق التصرف او وضع اليد على مثل هذه الاراضي وحصرت بدائرة تسجيل الاراضي وحدها.

واجيز لدائرة الاراضي، بموجب هذا القانون، ان تتصرف بالاراضي المحلولة وفق ما يجيز لها القانون من تصرف في الاراضي الاميرية.

## قانون تأكيد الملكية

صدر هذا القانون في ١٩٢٠/٩/٢٣. وبموجبه، الغيت الاجراءات التي ترتبت على صدور المنشورين رقم ٧٥ و ٧٦ في ١ و ١٩١٨/٢/١٨ من قبل الادارة العسكرية، واعيد العمل في سجلات الطابو. وبعد دراسة معمقة للقانون، تم تعديله واقرار صيغته النهائية ونشر في ١٩٢١/٣/١.

وقد تضمنت نصوص القانون كذلك «تصحيح سجلات الطابو»، اعتماداً على ان تلك السجلات قد سحبها حكام الولايات الاتراك معهم، ولم تتمكن الادارة البريطانية من استعادتها

الا بعد سقوط دمشق، وانه ربما حدث فيها بعض التشويش. ومن جانب آخر، فان قيود الطابو دونت في زمن الحكم العثماني حيث كانت تسود اوضاع سيئة كانت تجبر الكثيرين على تسجيل اراضيهم باسماء مستعارة او وهمية، او باسماء اشخاص لا يملكونها. كما كان اليهود، في تلك الفترة، يمنعون، في بعض الاحيان، من الحيازة والتملك الرسمي للارض، فكانوا يتحايلون على القانون ويسجلون الاراضي التي اشتروها إما باسماء اجانب او باسماء شركات اجنبية او مؤسسات خيرية او اسماء مستعارة، مع وضع الرهونات على تلك الارض والاحتفاظ بالسندات الشخصية التي تثبت ملكيتهم لها.

وقد اجازت نصوص هذا القانون لكل من يدعي ملكية ارض مسجلة بغير اسمه الحق بالاستدعاء لدى المحكمة مطالباً بملكيتها، وتسجيل ذلك على السجل الخاص بتلك الارض.

وخول القانون المحكمة، بعد سماع الطرفين واستقراء مشفوعاتهم الثبوتية اذا ارادت ذلك أو رأته ضرورياً، ان تأذن بادخال ذلك الشرح في سجل الارض، مع تبيان نوع المنفعة المدعى بها والتفصيلات المتعلقة بالادلة التي قدمت لاثبات حق الملكية؛ وذلك كابراز المستندات الخاصة، او ابراز وثيقة حكم غير قابل للاستئناف من محكمة ذات اختصاص تمنح صاحب الطلب حقاً بالارض كمالك او مرتهن، او يخول وضع اليد على الارض حتى يبت في امر الملكية، او أن يمتلك المتقدم اثباتاً على دفع الويركو عن الاراضي موضوع الملكية شريطة ان تعود في تاريخها الى ثلاث سنوات قبل الاستدعاء.

وقد اعطى القانون مهلة سنة لتقديم طلبات تأكيد الملكية وتصحيح سجلات الطابو، واعتبر جميع الطلبات المقدمة بعد انتهاء المهلة لاغية.

ونصت بنود القانون على تخويل أمر البت بشأن تأكيد الملكية، او اعادة تسجيلها، او تصحيحها، الى المحكمة المركزية في المنطقة التي تقع فيها الارض، معطية لتلك المحكمة صلاحية اصدار الاحكام القطعية غير القابلة للاستئناف بشأن الدعوى لجهة المنح او الرفض.

واوجب القانون جعل كامل الرسوم والنفقات للطرفين، المدعي والمدعى عليه، في تلك الدعوى على عاتق مقدم الطلب (المدعي) سواء قبل طلبه ام رفض.

ان مظاهر قانون تأكيد الملكية تبدو كما لو انها لصالح الفلاحين. لكن معطيات الواقع كانت تشير الى عكس ذلك تماماً. فالقانون تجاهل بالكامل التصرف بالارض واستثمارها لآجال طويلة، ومن قبل اجيال متوارثة، على اعتبار انه اثبات ملكية للارض. كما ان تحديد القانون لاشكال المشفوعات المطلوب تقديمها لاثبات الملكية، كانت في عرف الفلاح الفلسطيني اقل بكثير، في قوتها الاثباتية، من الاقرار له في منطقته بملكيته للارض التي يزرعها ويستثمرها منذ أمد بعيد، وبحقه في توريثها لابنائه من بعده. كذلك، فان الفترة الزمنية التي حددها القانون لتقديم طلبات تصحيح السجل كانت قصيرة، في حين ان الفلاح الذي يعيش حالة غير منتظمة ليس في مقدوره البحث عن تلك الاثباتات في مثل هذه المهلة، والامر بالنسبة له يحتاج الى مدة اطول.

واعتماد القانون لايصالات دفع الويركو عن الارض اثباتاً لملكيتها وحصر ذلك في الفترة التي تلت الحكم العسكري بثلاث سنين، يعتبر تآمراً مكشوفاً من قبل سلطات الانتداب على حق الفلاحين الفلسطينيين في ملكية اراضيهم. ذلك انه في تلك السنين الثلاث المذكورة، كانت فلسطين تعيش حالة من الفوضى والاضطراب بسبب الحرب، الأمر الذي دفع بالكثير من الفلاحين إلى التقاعس عن تسديد الويركو، او التمنع عن الدفع لعدم امتلاك الفلاحين للقيمة المطلوبة، او

التهرب من دفع ذلك بسبب عدم وضوح الوضع السياسي بشكل عام في فلسطين.

ومن هنا، نرى ان القدرة على اثبات الملكية وتأكيدها، وفق ما نصت عليه مواد القانون، لم تكن متوفرة لدى الكثير من الفلاحين، عدا عن ان مالكي الارض، في احيان كثيرة، لا يستطيعون مواصلة ادعاء ملكيتهم نظراً لما يكلفه ذلك من نفقات ضرائبية وغيرها، ليس في مقدورهم توفيرها.

وبسبب هذا القانون، انتقلت مساحات واسعة من الارض من ملكية الفلاحين الى ملكية الدولة، التي نقلتها، بدورها، الى المستوطنين الصهيونيين بصيغ مختلفة.

## قانون نزع الملكية

اصدرت حكومة الانتداب هذا القانون كمخرج قانوني لمجموع الاجراءات التي ستقوم بها من نزع ملكيـة الاراضي اللازمة لمشاريع الامتيازات المنجمية والكهربائية والمائية وغيرها التي قدمتها للشركات الاستثمارية الصهيونية. وبعد مزيد من الدرس والتمحيص له، ارتأت تعديله، ثم نشرت نصوصه النهائية «في العدد ١٦٦ من الوقائع الفلسطينية، في تموز (يوليو) ١٩٢٦ واصبح نافذ المفعول في ١/٨/١٩٢٦. وبموجبه استولت الحكومة البريطانية على اية اراض لازمة للاستيطان اليهودي... كما نزعت ملكية الكثير من الاراضي العربية بحجة المشاريع العمومية»[١٥].

وقد منح هذا القانون المنشئين، سواء كانوا الحكومة او أي مجلس بلدي او محلي او اية سلطة محلية اخرى وكذلك اي شخص يقوم، او هو على وشك القيام، بمشروع يشهد له المندوب السامي فيه بأن المراد من هذا المشروع هو المنفعة العامة، وكذلك كل مشروع منحه المندوب السامي امتيازاً، حق نزع ملكية الارض المعرفة في هذا القانون من اجل مقاصد هذا الامتياز.

كما حدد القانون تفسير كلمة الارض الواردة فيه، بانها كل نوع من الاراضي، وكل بناية او شجرة او اي شيء آخر ثابت في الارض، وكذلك كل قسم من بحر او شاطيء او نهر، وكل حق مرفق في اية ارض او مياه او عليها.

• واجاز القانون لاصحاب الامتياز التفاوض لاستملاك أي ارض يحتاجون اليها لبناء مشروعهم، وان على اصحاب الارض المنوي نزعها، الموافقة، خلال اسبوعين من اعلامهم عن النية في ذلك، على التنازل عن ارضهم وتقدير خسائرهم ونوع حقوقهم في الارض المنوي نزعها. واذا ما رفضوا ذلك، فان اللجنة التي يحددها القانون للبت في مثل هذه الحالات، تقوم مقام اصحاب الارض من اجل تقدير الخسائر وتعيين مبلغ التعويض، كما اشارت المواد ٣ و ٥ و ٧ من القانون.

وبموجب القانون، أعطت السلطة للمنشئين حق بيع الاراضي التي تؤول الى ملكيتهم بموجبه، لمن يرغبون عندما تزول حاجتهم اليها. وقد شمل هذا القانون جميع الاراضي، «ولم تسلم اراضي الاوقاف الاسلامية منه»[١٦]. كما تمت السيطرة بموجبه على مساحة واسعة من اراضي اوقاف اخوية القبر المقدس التي بلغت ٢٢ الف دونم، وكانت مملوكة من قبل الكنيسة الارثوذكسية، بحجة سداد ديون كانت قد تراكمت عليها ابان الحرب.

وبرغم ان الكنيسة طالبت بوقف البيع وابدت استعدادها لتسديد تلك الديون، الا ان بريطانيا رفضت ذلك.

وبموجب هذا القانون، ايضاً، قدمت بريطانيا ٧٥ الف دونم لليهوديين نوفومسكي وطولوخ نيابة عن شركة البوتاس. كما أجرتهما، باجر رمزي جدا، مساحة ٦٤ الف دونم من الاراضي

الواقعة على حدود البحر الميت[١٧].

وقد ضمن القانون للمندوب السامي والحركة الصهيونية حق اغتصاب الاملاك والاراضي تحت ستار مصلحة الكهرباء، كما نصت على ذلك المادة العاشرة من عقد امتياز الكهرباء حيث اكدت أنه «على المندوب السامي، بناء على طلب الشركة وعلى نفقتها او في حالات تعذر الشراء باتفاق متبادل لقاء تعويض عادل توافق عليه الشركة، او تعذر الاتفاق وفقاً لاحكام أي قانون مرعي الاجراء في فلسطين آنذاك، ان ينزع ملكية العقارات او الاراضي او الابنية أو الحقوق الارتفاقية اللازمة للقيام بحقوق الشركة اوالقيام بتعهداتها بموجب هذا الامتياز»[١٨].

وبموجب هذا القانون، ايضا، تمت تسهيلات شراء ١٦٥ الف دونم من اراضي الحولة، والاراضي التي قدمت للشركة الكهربائية (امتياز الكهرباء) والتي بلغت ١٨ الف دونم.

من هنا، نرى ان المستفيد الاكبر من هذا القانون هو الحركة الصهيونية ومؤسساتها وشركاتها ومجالس مدنها وقراها البلدية والمحلية. فاعتماداً عليه، مثلاً، «حكم القاضي البريطاني، في محكمة يافا، لصالح اليهود في قضية محاجر مجدل الصادق المختلف عليها بين اليهود والعرب، مستنداً في حكمه الى ان ملكية الارض في المحاجر ليست للعرب، وان الادعاء بملكيتها ليس قانونياً لان اراضي المحاجر غير داخلة في حدود القرية»[١٩].

وبموجب هذا القانون ايضاً «حضر عدد من اليهود الى اراضي قرية الريحانية، واحضروا معهم موتور ماء واخذوا يحفرون بئراً في قطعة ارض تابعة للقرية وتزيد مساحتها على ٨٠٠ دونم، وهي ارض مشاع وتستخدم لاغراض الرعي. وبرغم ان اهالي القرية يملكون ما يثبت ملكيتهم لها، الا أن تلك الاراضي قد استولي عليها بحجة أن اليهود يمتلكون حقاً لهم بذلك، وانهم عازمون على استعمالها للنفع العام الذي ستسفيد منه القرية في... مجالات عديدة الى جانب الاستسقاء، كالري وخلافه»[٢٠].

وقد دأب المندوبون الساميون البريطانيون منذ زمن بعيد، من اجل تحقيق برنامج الانتداب في فلسطين، على نزع ملكية الاراضي في سبيل توسيع الطرق المؤدية الى المستعمرات اليهودية. واما القرى الفلسطينية، فكانت حتى الطرق المؤدية اليها عرضة للمصادرة بموجب مختلف التشريعات البريطانية لنهب الارض. وكثيراً ما صادف ان قطعت الطرق المؤدية الى القرى الفلسطينية بسبب ذلك، الامر الذي يترتب عليه ايجاد تخطيط آخر للطرق عبر امتدادات قد تزيد طول الطريق مسافات بعيدة، وقد يبقى المخطط نفسه قيد التنفيذ لسنوات طويلة، في حين تستمر الطريق الجديدة الى هذه القرية او تلك، ترابية، ومهملة، ويصعب السير عليها، بالاخص في فصل الشتاء.

ولتحقيق ذلك، فقد اصدر الحكام البريطانيون جملة من القوانين المعززة لقانون نزع الملكية، والتي تعطي لذلك القانون صفة القوة الاكثر، مثل قانون توسيع وتخطيط الطرق الرقم ٨ لسنة ١٩٢٧ تاريخ ١٩٢٧/٣/١، والقانون المعدل لقانون توسيع وتخطيط الطرق الرقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ تاريخ ١٩٢٧/٩/١، حيث نصت الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة منه على انه «يجوز للمندوب السامي في اي وقت، بعد اصدار الأمر، ان يستملك اية ارض ضرورية لتوسيع الطريق او قسم منه، للحد المعين او لحد أقل، وذلك وفقاً لاحكام قانون استملاك الأراضي للطرق المعمول به من وقت لآخر».

## قانون تسوية حقوق ملكية الاراضي

نظام المشاع هو الملكية الجماعية لجموعة بشرية ما (قرية مثلاً)، دون تعيين اية حدود لاية قطعة ارض محددة لمالك محدد، وهو يحقق انتفاعية عامة لمجموع الافراد الذين تتشكل منهم تلك المجموعة البشرية (القرية مثلاً)، حيث يجرى الانتفاع بالارض فيما بين الناس (الذين يشكلون سكان القرية مثلاً)، بانتقال استثمارها كل فترة زمنية معينة من شخص إلى آخر دون ان يعطيه ذلك الحق في بيع ما ينتفع به او التنازل عنه لهذا السبب.

وعند وقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، كان المشاع في ملكية الارض هو الصيغة الاكثر شيوعاً في فلسطين. ولما كانت صفاته العام كما ذكرنا، فانه كان يمثل عقبة كأداء امام انتقال الاراضي إلى اليهود ويحد من النشاطات الرسمية للحكومة لجهة تأمين مساحات أوسع من الارض لليهود من اجل أقامة الوطن القومي. وعلى طريق حل هذه الاشكالية عينت الحكومة سنة ١٩٢٣ لجنة للبحث في الاراضي المشاع؛ وكان من نتيجة ابحاث اللجنة الاقرار بان ٥٦ بالمئة من عموم القرى في فلسطين مملوكة بطريقة المشاع. وقد اقترحت اللجنة حلاً لذلك باصدار تشريع حكومي يخول الحكام أجبار الاهالي على فرز الارض، وكتشجيع لذلك لا بد من التنبيه الى اهمية عدم زيادة الويركو على الاراضي التي يتم فرزها، وخفض رسوم تسجيل وكلفة مسح تلك الاراضي. وبسبب ذلك، انخفضت نسبة الاراضي المشاع خلال السنين السبع اللاحقة ٢ بالمئة، حيث بلغت سنة ١٩٣٠ ما نسبته ٥٤ بالمئة من مجموع أراضي القرى، في حين كانت نسبة الاراضي المفروزة ٤٦ بالمئة من تلك الاراضي[٢١].

وعلى ضوء التقارير التي كانت ترد الى دائرة الاراضي تباعاً عن اعمال اللجنة المكلفة بدراسة دافع الاراضي المشاع، كانت المعطيات تشير الى ان هناك شعوراً وجدانياً يشد الفلاح الفلسطيني الى هذه النمطية من التملك، حيث يجد فيها تعبيرات عميقة عن احاسيسه الداخلية ورغبته في العمل الجماعي والتعاوني. لذلك، رأت الحكومة انه من اجل حل شامل لهذه المسألة لا بد من تشريع قانون ينظم عمليات فرز المشاع، ولا بد من ايجاد الوسائل الضرورية لاستثمار ما يترتب على فرز الاراضي العربية المشاع من نزاعات وخلافات داخلية، لجهة تعزيز واقع الانتداب وتحقيق برنامجه في اقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وفي هذا السياق، اقرت الحكومة يوم ١٩٢٨/٥/٣٠ قانون تسوية (حقوق ملكية) الاراضي، وانشأت ادارة خاصة لذلك كان يرئسها صهيوني هو فردريك سكولومون، والى جانبه، في مجلس الادارة، ١٤ عضواً من بينهم عضوان بريطانيان هما: مستر بنيت، وهارولد منر، وخمسة اعضاء عرب يقومون بوظائف تنفيذية بسيطة، هم: شكري صالح (كاتب) واسعد سالم (كاتب) وتوفيق ناصر (مساح) وغالب النشاشيبي (مساعد مأمور تسوية) وأمين درويش (مساعد مأمور تسوية). اما باقي اعضاء المكتب فهم من اليهود ويتبوأون المراكز الحساسة في الادارة، وهم: اسحق كمت (مأمور التسوية) وجفري شولمان (مساعد مراقب) وتريغور لينز (مساعد مراقب)، وليونرى سيسل واسحق فرومكن (عضوان) وموشي كوهين (عضو) وروفين هاروني (باشكاتب).

ان تركيبة الادارة بحد ذاتها تعكس حقيقة التسوية في ملكية الاراضي التي يستهدفها القانون والتي يصعب تحديدها في خارج كونها الاراضي العربية التي تطمح الحكومة إلى السيطرة عليها وتسليمها لليهود، وهذا الامر يزيد في تأكيد صحته ما ورد في مواد القانون من نصوص حول

ذلك. فالمادة ٣ من القانون تقول انه اذا ظهر للمندوب السامي انه من المستحسن تسوية حقوق الملكية في الاراضي الواقعة في اية منطقة، وتسجيلها، فينشر في الوقائع الفلسطينية امراً او مرسوماً يعرف في هذا القانون بأمر أو مرسوم التسوية. اما الفقرة ٣ من المادة ١٠، فقد اكدت انه على مأمور التسوية ان يطبق قانون الاراضي المعمول به في تاريخ سماع الدعوى، ويشترط في ذلك ان يراعي الحقوق العادلة والقانونية المتعلقة بالارض، والا يتقيد بأي نص ورد في التشريعات العثمانية، او في قانون اصدرته الادارة العسكرية البريطانية.

واذا ما القينا نظرة مجردة على فحوى النصوص العامة لقانون تسوية حقوق الملكية نجد انها تركز على الهدف العام للقانون الذي ينحصر في تنظيم عمليات تسوية الاراضي وتسجيلها وتثبيت ملكيتها، وحل مشاكل ملكيات الارض ونزاعاتها، والتمهيد لاعطاء كل مالك ارض، مهما كانت حصته، خريطة وسنداً لحصته او ملكه.

وذكرت بعض النصوص في القانون انه جاء للتحقيق في حقوق الحكومة في الاراضي المعروفة باسم «الميري» وباسم «الملك»، وقد قضى القانون بضرورة تسجيلها او تسويتها. اما الحقوق التي تملكها الحكومة في الاراضي الاخرى فيحقق فيها، وتسوى، فقط، اذا قدم احد المدعين ادعاء يتعارض مع تلك الحقوق. كما اكد القانون على ضرورة تسجيل الاراضي المتروكة والمستعملة للغايات العامة باسم الدولة. كما تسجل باسم الحكومة جميع الحقوق في الاراضي الواقعة في اية منطقة تسوية لم يثبت ادعاء احد فيها، ولم تسجل بمقتضى التسوية.

وقد اعطى القانون للمندوب السامي الحق بتسوية حقوق الملكية في الاراضي الواقعة في اية منطقة وتسجيلها اذا استحسن ذلك، بأمر منه او مرسوم، يعرف بأمر التسوية على ان يصدر في الجريدة الرسمية، وان يحدد فيه موقع وحدود المنطقة التي يراد تسجيل الحقوق في اراضيها والقيام بتسويتها.

وما كان ملفتاً ان القانون الجديد جاء ليستجيب مع تحقيق رغبة اليهود في الاستيلاء على منطقة السهول الخصبة والاراضي المروية أو القابلة للري التي ظهر، فيما بعد، ان السياسة البريطانية ترمي الى تخصيصها للدولة اليهودية، وكانت تهدف الى استخلاص اكبر مساحة ضمن هذه المنطقة من مالكيها العرب بحجة انها معطلة أو لا تدخل ضمن كواشين المالكين العرب، وتسجيلها باسم املاك الدولة، ثم تسهيل انتقالها إلى اليهود فيما بعد.

وبمراجعة عامة لمجموعة المنشورات والأوامر والقوانين الفلسطينية، نرى نماذج صارخة على تسخير القانون لتلك الاطماع، ومن بينها، مثلاً، مرسوم التسوية الذي اصدره ابراماسون، مدير الاراضي، في ١٩٢٩/٣/٢٥ بشأن اراضي قرية نعمانة، قضاء الرملة، وجاء فيه: «... ليكن معلوماً لدى العموم انه سيشرع قريباً في تسوية الحقوق في اراضي قرية نعمانة من اعمال قضاء الرملة، فعلى كل من يدعي حقاً في اراضي القرية او في اراضي القرى المتاخمة لحدودها، ان يعمل بموجب قانون التسوية لسنة ١٩٢٨، ويمكن الاطلاع على ذلك في مخيم مأمور التسوية في رحبوت، قرية نعمانة، دائرة حاكم اللواء الجنوبي بيافا، دائرة قائمقام قضاء يافا».

والمتتبع للأمر لن يجد في كل المراجع ان مأموري التسوية سحبوا ملكية شبر واحد من الارض التي كان يمتلكها اليهود بموجب هذا القانون وانتقلت الى ملكية الدولة، برغم ان كواشين الارض التي كانت لديهم لم تكن لها قوة الاقدمية التي تتمتع بها كواشين ملكية الارض لدى العرب. وبرغم ذلك، فقد كان الكوشان لدى اليهود يقبل في اجراءات التسوية، كما يقبل كل ما

يدعيه اليهود اصحاب الكوشان، الذي يعتبر شاملاً لكل شبر من الارض المسماة فيه. اما الكوشان لدى العرب فكان محل اعتراض وادعاء، على الأخص في مدى شموله للأراضي التي يحدها.

واما مأمورو التسوية الذين يعينون في المناطق التي تتشابك فيها المصالح العربية والمصالح اليهودية او تلك التي يرى اليهود ضرورة استخلاصها من العرب، فكانوا اما يهوداً، او يعملون بانسجام تام مع المصالح اليهودية ومع وكلاء الشركات اليهودية الذين كانوا يعمدون، في اثناء التسوية، الى شراء حصص من اصحاب الكواشين المتوفين او الوارثين، وذلك بأبخس الاثمان، ويتقدمون الى المأمورين فيحكمون لهم، في حين كان المأمورون يدققون، اشد التدقيق، مع العرب الذين يحاولون ما يحاوله اليهود، او الذين لهم حقوق قديمة في الارض والكواشين، ويضعون امامهم مختلف العراقيل، وعلى الاخص في المناطق التي للصهيونيين اطماع مباشرة في الاستيلاء عليها. فمثلاً، كان جميع مأموري التسوية في قضائي الرملة ويافا من اليهود، وقد بعثوا بأمر من المندوب السامي في ١٩٢٩/٣/٣٠، بموجب مراسيم تعيينات، من بينها المرسوم الآتي:

«... ان المندوب السامي، عملاً بالسلطة المخولة له، بموجب المادتين ٢ و ٣ من قانون تسوية حقوق ملكية الاراضي لسنة ١٩٢٨، قد عين المستر موشي كوهين الحسيد، مأمور تسوية مساعداً للقيام باعمال التسوية في منطقة قضاء الرملة، وخوّله ان ينوب عن مأمور التسوية في تلك المنطقة»[٢٢].

ومن اجل تطبيق اعمال التسوية، اصدر المندوب السامي امراً موقعاً من السيد هـ. شرلوك، سكرتيره العام، يوم ١٩٢٩/٣/٣٠، «يعين [بموجبه] المستر موريس غولدنبرج، مساعد مأمور التسوية فيما يتعلق بتنفيذ الاحكام في قضاء الرملة»[٢٣].

وعلى امتداد الفترة اللاحقة، واصل المندوب السامي تعييناته لليهود كمأموري تسوية، او مأمورين مساعدين للتسوية في تلك المناطق موضوع النهب، حيث عين المستر اسحق فرومكن مساعد مأمور تسوية ونائباً عن المأمور في تنفيذ الاحكام في قضاء يافا. وفي يوم ١٩٢٩/٥/٧، عين المستر سولومون يهودا مساعداً لمأمور التسوية في يافا. كما عين فرنسيس ك. لودفيغ لتسوية اراضي الخضيرة وما بينها وبين البحر في قضاء حيفا، واراضي وادي الحوارث وعتيل وزيتا في قضاء طولكرم، وخربة شركس وبركة البطيخ وقيسارية وعرب الدمايرة وعرب الغفارة، كما عين هقزي باح لتسوية اراضي قضاء حيفا وعرب النفيعات[٢٤].

## امتيازات المشاريع الكبرى لليهود

تعودت المجتمعات البشرية على أن تكون للاملاك حرمة. وحرصت دساتير الدول، بمختلف انظمتها الاجتماعية، على ان تكون الملكية، سواء كانت خاصة أم عامة، مقدسة؛ ويحظر مصادرتها الا لمنفعة عامة من اجل اقامة مرفق حيوي للبلاد تكون ملكيته للدولة، او يكون باشرافها، كمد طريق، او اقامة سد لاستخدامه للاغراض العامة، او لتشييد السدود المستخدمة في اغراض الري، الخ؛ حيث تكون تلك المنفعة العامة لصالح جميع السكان.

ولكن سلطات الانتداب البريطاني جعلت من «المنفعة العامة» وسيلة سلب للأرض الفلسطينية وتقديمها للمؤسسات الصهيونية، فقد اجازت كل تشريعاتها التي تركز على «أحقية مصادرة الارض خدمة للمصلحة العامة»، لصاحب اي مشروع ان يستولي على الارض التي يراها

وفق رغبته وهواه مناسبة وصالحة لمشروعه اذا لم يوافق مالك تلك الارض على بيعها له.

وتعزيزاً لـ «أحقية» النهب واضفاء الشرعية عليه فقد استنت قانوناً خاصاً بذلك، في اطار تمكين اصحاب المشاريع من الحصول على مقومات اقامة مشاريعهم، هو قانون نزع الملكية الذي سبق وذكرناه، معتمدة في ذلك على ما حملها اياه صك الانتداب من مسؤوليات لجهة تمكين اليهود من اقامة وطنهم القومي، حيث جاء في المادة الحادية عشرة: «ان على حكومة الانتداب ان تضع ما يلزم من الاحكام لاستملاك اي مورد من موارد البلاد الطبيعية او الاعمال والمصالح والمنافع العمومية، ويمكن لها ان تتفق مع الوكالة اليهودية لانشاء او تسيير الاشغال والمصالح والمنافع العمـومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة ما دامت الادارة لا تتولى هذه الامور مباشرة».

وفي اطار هذه السياسة، قامت حكومة الانتداب البريطاني بتسمية تلزيم استثمار الموارد الطبيعيـة «التـزامات»، وعرفتها بانها الاذن الصادر من الادارة الى احد الافراد او الشركات لاستغـلال مورد من موارد الثـروة الطبيعيـة. وقـدمت السلطات الى الشركات الصهيونية كل الامتيازات ذات الاهمية الخاصة سواء من الناحية الاقتصادية ام من الناحية الاستراتيجية، وكان من ابرزها امتياز الكهرباء.

## امتياز شركة الكهرباء الفلسطينية

كانت الحكـومـة العثمـانيـة قد منحت اليوناني مافروماتيس امتيازاً لتوليد الكهرباء في فلسطين، ولكن الاوضاع التي كانت تعيشها فلسطين، في اواخر العهد العثماني، حالت دون ان يحقق خطوات عملية في هذا السبيل. وبعد ان احتلت بريطانيا فلسطين، واستتبت الاحوال فيها، طالب مافروماتيس بريطانيا بذلك، واودع طلبه للامتياز لدى وزارة المستعمرات سنة ١٩٢٠، ولكن طلبه رد اليه، بحجة وجود طلب امتياز صهيوني، وقد نصح بأن يتفاهم مع الصهيونيين حول ذلك، ولكنه تقدم بقضية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، وثبت امتيازه، ولكنه حصر بمنطقة القدس(٢٥).

وتعود اسباب ذلك الى ان بنحاس روتنبرغ الذي كان يشغل منصب وزير الشرطة في حكومة كيرنسكي، ثم هاجر الى فلسطين بعد انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية سنة ١٩١٧، وضع مشروعاً لتزويد فلسطين بالكهرباء على اساس تجاري عرف باسم مشروع روتنبرغ الكهربائي؛ ثم ذهب الى بريطانيا وعرضه على الزعماء الصهيونيين، وأجرى مباحثات حول ذلك مع الحكومة البريطانية. وقـد تمكن، في النهاية، من اقناع ونستون تشرشل بصفته وزيراً للمستعمرات لاقراره في سنة ١٩٢١. ثم الف شركة عامة للكهرباء برأسمال قدره مليون جنيه، يدفع منه ٢٠٠ ألف جنيه على الاقل في غضون العامين الأولين لمباشرة عمل الشركة، واعلن عن تأسيس الشركة وتسجيلها رسمياً العام ١٩٢٣. وبموجب ذلك، حصل روتنبرغ على امتيازين: اولهما لاستخدام مياه حوض العوجا لتـوليـد الطاقة الكهربائية وتوريدها للانارة والري في قضاء يافا وقد عرف باسم امتياز محطة ياركون للقوة، والذي صدّقه المندوب السامي هربرت صموئيل في ١٢/٩/١٩٢١؛ واما الامتياز الآخر، فقد منح في ٥/٣/١٩٢٦ لشركة الكهرباء الفلسطينية لأجل استخدام مياه نهر الاردن واليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية وتوريدها.

وبموجب هذا القانون، حصرت حقوق استغلال المياه واستخراج الكهرباء في الشركة. وقد جاء في المادة الثالثة من عقد الامتياز: «تمنح الشركة امتيازاً مطلقاً باستعمال نهر الاردن وحياضه وروافده بما فيها نهر اليرموك لتوليد الكهرباء لمدة ٧٠ سنة، ولا يسمح لاحد من سكان البلد باستخدام هذه المياه لغرض توليد الكهرباء او اي اغراض صناعية او زراعية». اضافة الى ذلك، فان هذا الامتياز يلغي او يعيد حقوق الافراد والاهالي من نهر الاردن واليرموك.

وأعطت الحكومة للشركة ما يخولها من الحقوق لاقامة سد لتخزين مياه بحيرة طبريا، وسحب ما تراه مناسبا من المياه، ونقلها بالأقنية التي تقتضيها الحاجة الى محطات الكهرباء. وقد ترك هذا الأمر اثره على الواقع الزراعي الفلسطيني حيث تقع اجود الاراضي داخل منطقة الامتياز[٢٦].

وقد استغل الامتياز أبشع استغلال لجهة اغتصاب الارض، فقد وجد فيه الصهيونيون فرصتهم للحصول على الاراضي التي تستجيب وخدمة تحقيق مخططهم. وقد جاء في المادة الرقم ١٠ من قانون امتيازات الكهرباء الذي يحمل الرقم ٩ لسنة ١٩٢٧، ما يعطيهم هذا الحق. فقد ذكرت المادة انه «على المندوب السامي، بناء على طلب الشركة الكتابي، او بالنيابة عنها، وعلى نفقتها، او في حالات تعذر الشراء باتفاق متبادل لقاء دفع تعويض عادل توافق عليه الشركة، او تعذر الاتفاق وفقاً لاحكام اي قانون مرعي الاجراء في فلسطين اذ ذاك، ان ينزع ملكية العقارات او الاراضي او الابنية، او الحقوق الارتفاقية اللازمة للقيام بحقوق الشركة، او القيام بتعهداتها بموجب هذا الامتياز، ويشمل هذا بناء السدود وانشاء الاحواض لخزن المياه وبناء القنالات ومحطات القوة ومحطات المحولات واقامة الاعمدة ومد خطوط الكهرباء الهوائية والكابلات الارضية وانشاء المباني الضرورية والمكاتب والمستودعات والمنازل والمخازن وخلافها من المؤسسات التي يتطلبها هذا الامتياز لاجل توليد القوة الكهربائية ونقلها وتوزيعها في منطقة الامتياز، ولأجل بناء الطرق والجسور والخطوط الحديدية الخاصة والأرصفة البحرية وخلافها من وسائل المواصلات الضرورية لاغراض هذا الامتياز.

«ويشترط على الشركة، او اذا كلما اقتضت الضرورة، ان تودع لدى المندوب السامي مبلغاً من المال، أو ان تعطي كفالة وافية بدفع مبلغ من المال، مما يعتبره المندوب السامي كافياً لان يكون تعويضاً عادلاً عن الاملاك والاراضي والابنية او الحقوق الارتفاقية المنوي نزع ملكيتها. وتصرف هذه المبالغ اذا استملكت هذه الاملاك الى دفع التعويض الواجب دفعه بسبب الاستملاك، وعلى الشركة ان تدفع، لدى الطلب، اي رصيد يقتضى دفعه لذلك الغرض»[٢٧]

وبموجب ذلك، فقد تم تمليك الشركة مساحة ١٨ الف دونم، كما استملكت الشركة، ايضاً، جميع الدور والمباني التي هدمت بسبب عمليات اقامة محطة ياركون للقوة بجوار جريشة على نهر العوجا، وذلك بموجب المادة ١٤ من القانون اعلاه، التي نصت بأن «على المندوب السامي، بناء على طلب صاحب الامتياز الخطي، وعلى نفقته، ان ينزع ملكية طاحونة جريشة، وأي ملك أو ارض او مبان او مرافق مقتضاة لانشاء سد الهدار، وبناء القناة، ومحطة القوة في جريشة او بالقرب منها، وبناء طاحونة الدميق والمباني والمكاتب والمستودعات والدور والمنازل وسواها، ولاجل انشاء الطرق والجسور والخطوط الحديدية والخصوصية والأرصفة وغير ذلك من وسائل المواصلات الضرورية، لقاء دفع تعويض عادل»[٢٨].

وتجاوز الامتياز مستويات أعلى واشمل من التحكم بحصر مياه الاردن واليرموك والعوجا

والاستثمارات الكهربائية بواسطة مياهها، ليصل الى اطلاق يد الحركة الصهيونية في التحكم بمستقبل المياه العربية في فلسطين وشرق الاردن بموجب نصوص المادة ١١ مكرر في القانون السابق، حيث لا يحق للعرب اقامة مشاريع انمائية واستثمارية تعتمد على مياه الاردن واليرموك الا بعد موافقة الصهيونيين على ذلك.

كما اكدت المادة ١١ حق الشركة في استخدام كل موارد الماء على جانبي نهر الاردن لتوليد الكهرباء، واعطى الشركة الحق في الحصول على الماء من الجداول التي تلحق بالأرض في اي وقت تحتاج اليه، على ان تقدم التعويض فقط عن الاضرار التي تلحق بالأرض التي كانت تسقى وقت منع الماء. وهذا معناه ان الشركة كانت تتحكم بمستقبل فلسطين، وتمنع أي تطور صناعي او زراعي لانها احتكرت توليد الطاقة الكهربائية، واصبحت المياه محرمة على أصحابها العرب، لأن الشركة تستخدم كل موارد الماء على جانبي نهر الاردن لتوليد الكهرباء[٢٩].

وكانت حكومة الانتداب ترفض جميع الانتقادات العربية للمشروع والآثار السلبية التي سيحدثها على واقع الزراعة والفلاحين الفلسطينيين، وتصر، في ذات الوقت، على أن «هذا المشروع من بين العوامل التي تساعد على رقي وتقدم المنطقة»[٣٠]. وحتى الاضرار التي الحقها المشروع بالفلاحين الذين يقيمون حول بحيرة طبريا، بسبب انخفاض مستوى مياه البحيرة، نتيجة اقامة مشاريع خاصة بالمشروع عليها، أرجع كنليف ليستر وزير المستعمرات البريطاني مردها، يوم ٢٥/٦/١٩٣٤، الى الظروف الطبيعية[٣١].

## امتيازات منطقة الحولة

تقع ارض الحولة في اقصى الشمال بجوار الحد الفاصل بين سوريا وفلسطين مباشرة، وتشكل قطعة مثلثة الشكل تبلغ مساحتها حوالي ٤٤ ميلاً مربعاً أي ما يعادل ٢٢٧ الف دونم، من بينها حوالي ١٩ الف دونم اراضي جبلية تقع في اقصى الشمال وتمتد حتى حدود سوريا ولبنان. وتعتبر الاراضي المنخفضة في منطقة الحولة والتي تبلغ مساحتها ٢١٨ الف دونم من اجود اراضي فلسطين، وذلك لانها، في معظمها، أراض قابلة للري وفق برنامج زراعي تطويري، نظرا لتدفق المياه اليها من نهر الحاصباني وانهر صغيرة اخرى تلتقي جميعها على بعد ١٤ كيلومتراً شمالي بحيرة الحولة، حيث تشكل نهر الاردن الذي ينحدر جنوباً الى بحيرة الحولة، فبحيرة طبريا، ثم يخترق الغور من اقصاه الشمالي الى اقصاه الجنوبي حيث يصب في البحر الميت.

وبسبب الطبيعة الجغرافية للمنطقة التي تعيق مجرى نهر الاردن، تفيض مياه النهر، على الاخص شتاء، على ضفتيه، وتركد، مشكلة مستنقعاً تزداد مساحة رقعته سنة بعد اخرى. وقد وصلت مساحته سنة ١٩١٣ إلى حوالي ٥٧ الف دونم. وكان هذا المستنقع، الذي تنبت فيه الاعشاب البرية، وتلفه كالسوار اوراق نبات الحلفا، موطناً للأمراض، وخصوصاً الملاريا التي كانت تهدد حياة الكثيرين من سكان القرى الفلسطينية وعشائر القبائل في تلك المنطقة.

وفي حزيران (يونيو) ١٩١٤ حيث كانت الحكومة التركية بيد «الائتلافيين»، الذين كانوا يجنحون الى مراضاة العرب، كان محمد عمر بيهم وسليم علي سلام ورفاق لهما أعضاء في الحركة الاصلاحية البيروتية، فمنحتهم وميشيل سرسق امتيازاً بتجفيف هذه الاراضي واحيائها لمدة معينة، على ان يقوموا بتوزيعها على الفلاحين ببدل معقول[٣٢].

وتذرعت الحكومة حينها بأنها انما قامت بذلك لدرء خطر الامراض، ولكي تكون المنفعة من استعمال تلك الارض اعم واشمل. وقد تضمنت شروط الامتياز تشكيل شركة لهذا الغرض يحمل اسهمها العثمانيون ولا يجوز انتقالها إلى غيرهم، فتشكلت الشركة السورية ـ العثمانية الزراعية المحدودة، وكان اكبر مالك اسهم فيها سليم علي سلام.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ووقوع فلسطين تحت الحكم البريطاني، «قام سليم سلام، بصفته مفوضاً عاماً للشركة، ببذل مساع حثيثة لدى الحكومة البريطانية لتثبيت الامتياز»(٢٣)، وبمساعدة الامير فيصل بن الحسين، تمكن من تثبيت حقوقه، وحقوق شركائه في الامتياز.

وكانت منطقة الحولة مثار اهتمام الشركات الصهيونية، انطلاقاً من الاهتمام الصهيوني العام في السيطرة على المياه في فلسطين، حيث ان تلك المنطقة كانت نقطة تجمع المياه الغزيرة في البلاد، ويمكن اعتبارها المصدر الرئيسي. وانطلاقاً من ذلك، تمكنت المؤسسات الصهيونية ـ كما ذكرنا سابقاً ـ من شراء مساحات واسعة من الارض من قبل بعض الاسر السورية التي كانت تملكها في تلك المنطقة، واقامت المستوطنات التي كان من اقدمها واهمها مستوطنة روش بينا على اراضي الجاعونة قرب جسر بنات يعقوب.

وكان من الدوافع الصهيونية الاخرى للاستيلاء على اراضي الحولة، الهاجس الأمني ومستقبل الدفاع عن الوطن القومي اليهودي، اذ لابد من الحصول على المرتفعات الاستراتيجية المتاخمة لسوريا، واقامة مستوطنات ذات مواصفات عسكرية خاصة فيها، أملاً في تطوير الواقع التحصيني في المنطقة حتى تتحول في المستقبل الى منطقة دفاع طبيعية. وفي هذا الاطار، ابرمت صفقة بيع الارض التي لم تتحقق كلها مع آل اليوسف، من دمشق، في ١٦/٣/١٩٣٤.

ولتحقيق الاطماع الصهيونية في الحولة، اخذت المؤسسات الصهيونية تسعى، على اكثر من صعيد، الى الحصول على امتياز الحولة، مرة مع سليم علي سلام مباشرة ومرة مع الحكومة البريطانية لتدخلها من أجل اقناع سلام بالتخلي عن المشروع، او لحملها على وضع العراقيل امام العمل في المشروع، على الاخص وان اصحابه لم يقوموا بمهمات التزامه ولم يكن همهم العمل فيه بقدر ما كان هم سليم سلام بيعه الى الحركة الصهيونية، الامر الذي تؤكده اتصالاته ومداولاته حول بيعه مع شركة ولبروك الصهيونية(٢٤)، ولكنه تمكن، اخيراً، من بيعه للجمعية الصهيونية بعد ان حصل على السعر الذي يريد، حيث اتفق مع الصهيونيين، على التنازل عن الامتياز باسم «الشركة السورية العثمانية الزراعية»، الى «شركة تحسين الاراضي الفلسطينية المحدودة» يوم ٣/١٠/١٩٣٤ مقابل ١٩٢ الف جنية استرليني(٢٥).

وفي محاولة لرفع تهمة الخيانة عنه وعن شركائه، تذرع سليم علي سلام، بانه اضطر إلى ذلك لأن مدة الامتياز أشرفت على الانتهاء، وان هناك خطراً جدياً من فقدان المشروع، بسبب وقوع الامتياز ضمن المساحة التي تشملها حقوق استعمال امتياز اخر هو شركة الكهرباء الفلسطينية، واكثر من ذلك، انه لم يعد في مقدور الشركة السورية العثمانية الزراعية، تغطية النفقات اللازمة للاستمرار في استصلاح الاراضي بسبب كثرة النفقات، وارتفاع معدلات الاجور الناجم عن الطلب المتزايد على العمل من قبل المؤسسات الاستثمارية اليهودية.

وقد غطت حكومة الانتداب هذه الادعاءات، في اطار دفاعها عن موقفها الذي ادانته تقارير خبرائها الذين اكدوا ان «الحولة يجب ان تعتبر وحدة لا تتجزأ في مشاريع التحسين، ولاجل تأمين

هذا التحسين، فمن الضروري ان تدخل ضمن اعمال الحكومة الارض باجمعها والمياه»[٣٦]. فقد ذكر ارثر واكهوب، في مجال تبريره موقف الحكومة من تقديم الامتياز لليهود، في اجتماع تم بينه وبين اللجنة التنفيذية العربية في صيف ١٩٣٤، «ان الحكومة لا يمكنها ان تقوم بالتجفيف المطلوب في الامتياز لضخامة نفقات المشروع»[٣٧]. في حين ان «تقديرات الخبراء اشارت الى ان المشروع لا يحتاج... لاكثر من ٧٥٠ الف جنية لتجفيف اراضي الحولة، وسيكون دخله السنوي، بعد ذلك، نصف مليون جنيه»[٣٨].

وفي اطار تحديداتها لمساحة حدود الامتياز، اصدرت الحكومة قانون حدود امتياز الحولة رقم ٦ لسنة ١٩٣٨[٣٩]. وبموجب هذا القانون تمكن اصحاب الامتياز من وضع يدهم على هذه الاراضي وطرد المزارعين منها، حيث لم يعترف لهم بأدنى حقوقهم في تلك الارض، رغم انهم كانوا قد جففوا تلك الاراضي واستصلحوها منذ العهد التركي، حتى اصبحوا يتمتعون بحقوق المزارعة. وقد حرمت جراء ذلك ١٥٠٠ عائلة من اية حقوق لها بالارض. كما فرضت الحكومة، بموجب المادة الرابعة من ذلك القانون، الحبس والغرامة على كل مزارع يمارس أي حق في هذه الاراضي. وبرغم ان ما «باعه سليم سلام كان ١٦٥٠٠٠ دونم»[٤٠]، فان القانون لم يعترف للفلاحين «الا بمساحة لا تتجاوز ١٥٧٤٤ دونماً من مجموع اراضي منطقة الحولة»[٤١] البالغة حوالى ٢٣٧ الف دونم.

كما منحت حكومة الانتداب اصحاب الامتياز سلطة مطلقة، دون سواهم، باصطياد سمك بحيرة الحولة المشمولة في منطقة الامتياز واعفتهم من اية بدلات ايجار، سوى دفع قيمة رخصة صيد السمك التي كانت ٥٠٠ مليم[٤٢]. وحرمت، في الوقت نفسه، المواطنين العرب الذين كانوا يعيشون على صيد السمك، من الاصطياد في مياه البحيرة المشمولة ضمن منطقة الامتياز، بما في ذلك اولئك الذين كانوا يملكون تراخيص صيد رسمية صادرة قبل ١/١٠/١٩٣٤، ويحق لهم، بموجبها، الصيد في جميع مياه بحيرة الحولة.

وقد ترتب على ذلك اخراج اهل الحولة من اراضيهم التي استوطنوها منذ مئات السنين وتشريدهم منها، ليحل اليهود محلهم فيقيموا المستوطنات على ضفاف البحيرة.

## امتياز شركة البوتاس الفلسطينية

املاح البحر الميت ومعادنه كانت منذ العام ١٨٣٥ مثار اهتمام كبير من قبل البريطانيين والاميركيين والفرنسيين والاتراك ايضاً. ولذلك، فان الجنرال اللنبي، بعد ان احتل القدس، كان من اوليات ما عمله استدعاء فريق خبراء بريطانيين من لندن للقيام بالابحاث اللازمة. وقد توصلت اللجنة الى نتائج ايجابية شكلت حافزاً كبيراً لدى بريطانيا للتفكير الجدي باستثمار البحر الميت.

وكان مئير نوفومسكي (مهاجر يهودي من روسيا) من المهتمين الجديين بذلك. فقد قام منذ سنة ١٩١٩ باجراء دراسات واسعة حول امكانية الاستثمار التجاري للثروة المعدنية في البحر الميت. وفي سنة ١٩٢٠، أجرى تجارب عملية منظمة ومتعددة على شاطىء البحر، وقد تكللت بالنجاح. ولذلك، فانه بمجرد ان اعلنت بريطانيا سنة ١٩٢٥ عن رغبتها في منح امتياز لاستثمار هذه الثروة، تقدم نوفومسكي والميجور توماس غريغوري تولوخ (بريطاني)، مشتركين باسم شركة البوتاس الفلسطينية، بطلب للحصول على امتياز استغلال ثروات البحر الميت. و «في سنة ١٩٢٩ سجلت الشركة، كشركة بريطانية، براسمال قدره ٤٠٠ الف جنيه»[٤٣]، وحصلت على الامتياز في

١٩٢٠/١/١ حيث وقعه السير روبرت تشانسلور، المندوب السامي لفلسطين وشرق الاردن، بالنيابة عن حكومتي فلسطين وشرق الاردن بواسطة وكلاء التاج للمستعمرات ـ فريق اول، وبين شركة البوتاس الفلسطينية التي هي شركة مسجلة في بريطانيا ـ فريق ثانٍ(٤٤).

وقد ضمنت المادة الثانية من الامتياز أن «تمنح الحكومة وتتنازل بهذا الامتياز عن الحقوق والاراضي اللازمة لعمل المشروع»، واكدت ذلك اكثر الفقرات، ١ و٢ و٣ و٤ من المادة الخامسة من عقد الامتياز، حيث ذكرت ان الحكومة ستمنح الشركة، بناء على طلب كتابي، حق استئجار ارض اضافية للمدة الباقية من اجل الامتياز... على ان تكون هذه الاراضي خارج منطقة الامتياز. واذا كانت ملكاً خاصاً، او يشغلها احد الناس، فتنزع الحكومة ملكيتها(٤٥).

اما الفقرة ٥ من المادة ٥، فقد حرمت الشركة، بموجبها، الحكومة من تأجير اية ارض ضمن مسافة ٥ كيلومترات من اقرب حد لمنطقة الامتياز الا بموافقة الشركة، الامر الذي يشير الى ان الحكومة قد اطلقت يد الشركة في ان تحدد «منطقة الامتياز وما جاورها كمنطقة محرم على العرب دخولها خوفاً من اي تطلعات صناعية عربية لاستغلال بعض المناطق القريبة من منطقة الامتياز لوجود الاملاح والمعادن فيها»(٤٦).

وبعد ان منحت حكومة الانتداب البريطانية شركة البوتاس الفلسطينية «مساحات واسعة على حدود... البحر قدرت بـ ٧٥ الف دونم، ثم اجرت للشركة بايجار رمزي ٦٤ الف دونم»(٤٧)، تخلت عن صلاحياتها في الاستيلاء على الاراضي، وتسليمها للشركة. واعطت الشركة تفويضاً مباشراً بان تستملك ما تريده من الاراضي في اية بقعة من فلسطين باسم الصالح العام(٤٨). واعتماداً على ذلك، تمكنت الشركة من «استملاك اراضي في مدينة القدس، وهي خارج منطقة امتيازها وبعيدة عن البحر الميت... وذلك اعتماداً على الامر الاداري للسيد م. سيزون، مدير شركة البوتاس الفلسطينية المحدودة، الصادر في ١٩٤٨/١/٦، والذي جاء فيه: «... استناداً الى الاعلان الصادر عن المندوب السامي بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من قانون الاراضي واستملاكها للغاية العامة لعام ١٩٤٣، الذي فوضت بموجبه شركة البوتاس الفلسطينية المحدودة ممارسة جميع الصلاحيات المخولة للمندوب السامي والقيام بجميع الالتزامات المترتبة عليها، تعلن شركة البوتاس الفلسطينية المحدودة، بمقتضى المادة التاسعة عشرة من القانون المذكور، ان الارض المبينة اوصافها في الذيل أدناه، والتي صدر اعلان استملاكها... قد انيطت بها اعتباراً من ١٩٤٧/١/٧، وهو تاريخ وضع يد شركة البوتاس الفلسطينية المحدودة على تلك الاراضي...».

الذيل: «قطعة ارض واقعة في الموقع المعروف بكرم اللوز في محلة البقعة الفوقا ضمن منطقة بلدية القدس، وتؤلف قسماً من القسيمة رقم ٤٩ من قطعة تخمين الاملاك في المدن رقم ٣٠٠١٧ وتبلغ مساحتها ٥٤٤ متراً مربعاً»(٤٩)

وقد نصت مواد قانون شركة البوتاس الفلسطينية على انه اذا أصدرت الشركة اسهماً تزيد قيمتها على ٢٥٠ الف جنيه، توجب عليها ان تصدر منها ٥٠ بالمئة على الاقل للاكتتاب العمومي. ويكون لحكومة الانتداب الحق بالاكتتاب بنسبة ٢٠ بالمئة من تلك الاسهم كما اشارت الفقرة الاولى من المادة ١٥. ويكون للفلسطينيين والاردنيين الاولوية في الاكتتاب بخمسها، كما ورد في الفقرة الثانية من المادة ١٨ من عقد الامتياز.

وامعاناً في اطلاق يد الشركة، اكثر فاكثر، في التصرف بما يحقق اهداف الصهيونية في فلسطين، فقد نصت المادة ٢٢ من عقد الامتياز المتعلقة بشؤون التشغيل على ان «يؤتى بالعمال

من فلسطين وشرق الاردن، ولكن يمكن استخدام عمال من الاجانب بتصريح من الحكومة»(٥٠)، الامر الذي استغلته الحركة الصهيونية الى المدى الاخير، ذلك انه بموجب نصوص المادة ٢٢ من الامتياز كانت حكومة فلسطين تعطي اللجنة الصهيونية الرخص اللازمة لادخال المهاجرين الى فلسطين بحجة الحاجة اليهم في العمل في تشغيل امتياز البحر الميت.

ولجهة اجور العمل، فقد كان «اقل عامل يهودي يأخذ ثلاثمائة مليم يومياً، في حين ان اكثر اجر يدفع لاي عربي هناك هو ١٥٠ مليماً، بقطع النظر عن ان عدد العمال العرب ضئيل جداً والقصد من تشغيلهم هو التضليل»(٥١).

كان عرب فلسطين قد تنبهوا، ومنذ وقت مبكر، للخطر الذي يتهدد مستقبلهم في وطنهم بفعل هذا التواطؤ المفضوح من قبل حكومة الانتداب والحركة الصهيونية، ولذلك قوبل هذا المشروع بالاستنكار الشديد منذ لحظة بدء المفاوضات حوله. وفي ١٩٢٨/٦/٢٠، حيث كان المؤتمر العربي السابع منعقداً في القدس، سجل احتجاجه الشديد على اعطاء امتياز البحر الميت لشركة اجنبية(٥٢). كما ارسل امين الحسيني، رئيس المجلس الاسلامي الاعلى، مذكرة احتجاج شديدة حول ذلك الى مجلس اللوردات والعصبة الوطنية في لندن، قال فيها: «ان منح امتياز البحر الميت لنوفومسكي او لفريق صهيوني غيره من شأنه ان يستعمل سلاحاً سياسياً ضد حقوق العرب ومصلحتهم... والمجلس الاسلامي يثق بأن مجلسكم ينظر في ان تقوم الحكومة المحلية بهذا المشروع على وجه تحفظ به مصلحة جميع السكان، أو على الاقل ينبغي ان يمنح الامتياز لشركات صناعية خالية من الاغراض السياسية كالصهيونيين، وذلك على شرط ان يعطي الاهالي الفرصة الحسنة لابداء رأيهم في شروط الامتياز»(٥٣).

وقد اعلن الفلسطينيون عدم مشروعية وقانونية الامتياز انطلاقاً من اعتماده على «صك الانتداب» الذي لا يعترف به الفلسطينيون ويقاومونه، كما ان المشروع غير قانوني لانه أُعطي من طرف حكومة لندن (أي حكومة الانتداب) التي ليس لها من حق بموجب صك الانتداب في اعطاء الامتياز لان ذلك من حقوق حكومة فلسطين التي هي غير موجودة حتى الآن. وعلى فرض ان حكومة فلسطين الحالية هي نفس الحكومة المنصوص عنها في صك الانتداب، أي انها الموصى بها، فالامتياز غير قانوني لانه لم يعطَ من طرفها، ولا بالشروط المنصوص عنها لاجل اعطاء امتيازات كهذه(٥٤).

## استجابة سريعة للاستيطان

ترافق اعلان الانتداب البريطاني على فلسطين بجملة من اجراءات الحسم السريع في مجال تشكيلة الواقع الاستيطاني الصهيوني، النظرية والعملية. فقد انتصر «دعاة المستعمرات الواسعة الكثيرة السكان» على «دعاة التمسك بالمستعمرات الصغيرة، المحدودة السكان» فانتصرت الكيبوتس على الكيبوتساه. كما ظهرت دعوات لاقامة الموشافات، وتشكيل حركة الموشافيم الاستيطانية معتمدة على بعض النماذج التي كانت قائمة في بداية الادارة المدنية، كما ذكرنا سابقاً.

واشارت معطيات استيلاء اليهود على الارض في الفترة الممتدة منذ بداية الانتداب البريطاني حتى العام ١٩٣٠ الى سيادة اتجاهات الدعوة للحصول على الارض، «بالمفهوم

الاستراتيجي» راهناً، وتفضيلها على سواها، وذلك من اجل وصل المستوطنات القائمة بعضها بالآخر، ووصل مناطق الاستيطان القائمة بالمناطق التي يجرى العمل على اقامة مستوطنات فيها. وفي هذا المجال، كان تهافت الصهيونيين على الحصول على اراضي سرسق في مرج ابن عامر، وعلى اراضي وادي الحوارث، واراضي منطقة صفد.

كما جرى تغليب هذا المفهوم، انطلاقاً من الرؤية الصهيونية لضرورة الدفاع عن الارض وذلك من خلال الحصول على الارض الفلسطينية والاراضي المجاورة لها في الحدود الشرقية والشمالية والشمالية الشرقية واقامة المستعمرات المحصنة وقلاع الدفاع عن «ارض ـ اسرائيل». وفي هذا الاطار، كان التركيز على اقامة المستوطنات في منطقة بيسان والجليل، والعمل على شراء اراضي على الحدود اللبنانية والسورية وتقديم عروض مغرية حول ذلك.

وقد ساعدت جملة من العوامل ابرزها امتلاك العديد من كبار المالكين الغائبين لتلك الاراضي التي هي موضع اطماع الصهيونية، على تمكين المؤسسات الصهيونية من تلك الاراضي. وقد «قال د. روبين (من رجال الوكالة اليهودية في القدس)، في شهادة أدلى بها امام لجنة التحقيق ان تسعة اعشار الاراضي التي اشتراها اليهود حتى سنة ١٩٢٩ اشتريت من مالكين غير فلسطينيين ويعيشون خارج فلسطين»(٥٥). كما ساعدتهم تلك التقديمات التي منحتهم اياها حكومة الانتداب من الاراضي الاميرية، والاراضي المدورة، متذرعة بضرورة ذلك من اجل الاعمار والتطوير.

وقدمت جملة التشريعات التي سنتها حكومة الانتداب حول الارض وسائل تسهيلات لليهود من اجل الحصول على الارض، كقانون نزع الملكية المعدل لعام ١٩٢٧.

وحقيقة الامر، ان اليهود قاموا باستصلاحات واسعة للاراضي التي حصلوا عليها واستخدموا في ذلك وسائل زراعية وتطويرية متقدمة. كما اقاموا فوق تلك الاراضي مستوطناتهم. «وقد اقاموا فوق الاراضي التي اشتروها من سرسق وحده، والتي تقع ممتدة على طول سكة الحديد بين حيفا وبيسان ستا وخمسين مستعمرة، وتم انشاؤها على اطلال خمسة عشر قرية عربية كانت هناك، وهي: الياهور، الشيخ يزبك، جيدة، طبعون، تل الشمام، الورقاني، سلول، خنيفس، جباتا، جنجا، تل العدس، الفولة، العفولة، الجالود، تل العز»(٥٦).

وقد اقيمت تلك المستوطنات في فترات متلاحقة، ذلك لأنه «حتى أواخر سنة ١٩٢٣، لم يبلغ عدد المستوطنات اكثر من ٦٤ مستوطنة»(٥٧). وانه لم ينشأ «خلال العام ١٩٢٢ سوى ثماني مستوطنات في حين ان المنظمة الصهيونية اقامت سنة ١٩٢٣ اربع مستوطنات هي: كيبوتس مزرع، وموشافا كفار جدعون، وتل عدشيم، وبلدة رامات هاشارون»(٥٨).

وبشكل عام، فقد بلغ مجموع ما تمكنت الحركة الصهيونية من اقامته من مستوطنات، منذ بداية الاستعمار البريطاني لفلسطين وحتى سنة ١٩٣٠، ما يساوي ٥٩ مستوطنة، كان منها ١٢ مستوطنة في منطقة الناصرة، و ١٤ مستوطنة في منطقة يافا، و ١٢ مستوطنة في منطقة حيفا، وسبع مستوطنات في منطقة الرملة، وست مستوطنات في منطقة بيسان، واربع في منطقة طولكرم. واما في منطقتي القدس وطبريا، فاقيمت، في كل منهما، مستوطنتان.

أما عدد المستوطنات التي اقيمت في الفترة الممتدة منذ سنة ١٩٢٣ أي الاعلان الرسمي للانتداب وحتى سنة ١٩٣٠، فقد بلغ ٤٢ مستوطنة تركزت، بمعظمها، في مناطق حيفا والرملة ويافا والناصرة، حيث بلغ مجموع عدد المستوطنات التي زرعت فيها وحدها ٣٥ مستوطنة، في حين انه

لم تقم مستوطنات في مناطق صفد وبيسان وبئر السبع والخليل ونابلس.

وفي القدس، لم تنشأ سوى مستوطنة واحدة هي رامات راحيل التي انشئت سنة ١٩٢٦ في ظاهر القدس الجنوبي، وكان عدد سكانها عند التأسيس ٢٧٠ نسمة[٥٩].

واقيمت، كذلك، في طبريا مستوطنة واحدة سنة ١٩٢٧، وقد عرفت باسم مستوطنة كفار ناتان أو بيت زرعة، وقد سكنها، عند تأسيسها، ٣١٠ من اليهود[٦٠]. واما في منطقة غزة، وعلى مقربة من بلدة اسدود، فقد اعاد اليهود بناء مستوطنة بيار تعبيه سنة ١٩٣٠، بعد ان كان الثوار الفلسطينيون قد هدموها اثناء ثورة سنة ١٩٢٩، حيث كانت قد تأسست في العهد التركي سنة ١٨٩٦[٦١].

واما باقي المستوطنات التسع والثلاثين الاخرى، فقد توزعت على النحو التالي:

(أ) قضاء الناصرة، أقيم فيه، خلال الفترة هذه، ثماني مستوطنات بينها: تل عاداشيم التي تأسست سنة ١٩٢٣ جنوبي الناصرة وكان يسكنها ٣٦٠ نسمة. وفي اسنة نفسها اقيمت مستوطنتا كفار جدعون (كان فيها ٩٠ يهودياً عند تأسيسها) ومزرع التي سكنها، عند تأسيسها، ٣٢١ يهودياً. ومستوطنة العفوله اقيمت سنة ١٩٢٥ في مكان القرية الفلسطينية التي تحمل نفس الاسم، وكانت تبعد عن الناصرة ١٣ كم وعن جنين ٢٠ كم، وكانت مساحتها ٩٨٨ دونماً، وقد سكنها، عند تأسيسها، ٢٣٠٠ يهودي، وهي اكبر مستوطنة يهودي في مرج ابن عامر وفي قضاء الناصرة يومها. وفي سنة ١٩٢٦ اقام الصهيونيون في هذا القضاء أربع مستوطنات دفعة واحدة هي ساريد (٣٥٠ نسمة) ورامات دافيد هاشارون (٢٥٠ نسمة) وجفعات (٥٢٠ نسمة) وكفار باروح (٢٥٠ نسمة)[٦٢].

(ب) لواء حيفا: أقيم فيه عشر مستوطنات في تلك الفترة، وكان من بينها مستوطنتا الفريدلسي او مير شيفيا وكفار حاسيديم اللتان تأسستا في سنة ١٩٢٤، وكان يسكن الاخيرة ٧٤٠ يهودياً عند تأسيسها. وفي سنة ١٩٢٥، اقيم في هذا اللواء ثلاث مستوطنات كانت: رامات يوحانا (٢٦٠ نسمة) ونيشر (١٤٠٠ نسمة) وكفار عطا (١٦٩٠ نسمة). وفي سنة ١٩٢٦، اقام اليهود في هذا اللواء قلعة «حصن المرج» التي اشتهرت في حرب سنة ١٩٤٨، حيث استعصت على القاوقجي ابان هجومه الذي قام به يوم ٢٥ نيسان (ابريل) من تلك السنة، ويسميها اليهود مشمار هاعيمق، وقد سكنها، عند تأسيسها، ٢٩٠ يهودياً.

واما في سنة ١٩٢٧، فقد انشأ اليهود ثلاث مستوطنات، كانت اهمها سدى يعقوب التي اقيمت على قسم من قرية الشيخ يزبك الواقعة على بعد ١٨ كم من حيفا. والمستوطنتان الأخريان هما كفار يهوشوع (٦٢٠ نسمة) وعين شمر التي اقيمت في جوار مستوطنة كركور، وبلغ عدد سكانها عند التأسيس، ٣١٠ نسمة، ومستوطنة بارديس حنا التي انشئت سنة ١٩٢٩، وكان عدد سكانها، بعد الانتهاء من اقامتها، ١٨٦٠ نسمة[٦٣].

(جـ) قضاء طولكرم: اقيم فيه خلال تلك الفترة أربع مستوطنات. اثنتان في العام ١٩٢٩، هما ناتانيا (التي تبعد عن طولكرم مسافة ١٨ كم باتجاه الغرب نحو البحر، وكان فيها يوم تأسيسها ٥٠٧٠ نسمة، وهي اليوم مدينة)، ومستوطنة تل موند (٢٩٠ نسمة). والاثنتان الأخريان اقيمتا سنة ١٩٣٠، وهما: حيروت (٥٠ نسمة)، وعين وارد (٤١٠ نسمة)[٦٤].

(د) لواء يافا: انشيء فيه، في تلك الفترة، عشر مستوطنات، كان معظمها بلدات كبيرة نمت حتى اصبحت اليوم مدناً، مثل رامات هاشارون التي اقيمت سنة ١٩٢٣، وسكنها حينذاك ٧٧٠

نسمـة، وفي سنة ١٩٢٤ اقيمت ثلاث بلدات هي: مجدايل (١١٠٠ نسمة) وهرتسليا (٤٦٥٠ نسمـة) وبني براك (٥٧٦٠ نسمـة)، وتعتبـر اليوم مدناً كبيرة وهامة في اسرائيل. كما اقيمت مستوطنة قريات شاؤول (٩٠ نسمة). وكذلك مستوطنة راماتيم التي بنيت هي الاخرى كبلدة في سنة ١٩٢٥ حيث سكنها، يومئذ، ١٤٨٠ نسمة، الا انه لم يكتب لها التطور، حيث لم يزد عدد سكانها في ٢٥ سنة سوى ٣٢٠ نسمة، فقد بلغ عدد سكانها سنة ١٩٥٠ حوالى ١٨٠٠ نسمة فقط. وكذلك كانت حال مستوطنتي كفار غنيم وغات رمون اللتين تأسستا سنة ١٩٢٦. اما بات يام التي اقيمت سنة ١٩٢٦ كبلدة، حيث بلغ عدد سكانها يومها ٢٠٠٠ نسمة، فتعتبر اليوم مدينة وقد كان عدد سكانها سنة ١٩٦٣ حوالى ٣٩١٠٠ يهودي. كذلك مستوطنة هادار التي اقيمت سنة ١٩٢٩، وقد سكنها، بعد الانتهاء من تأسيسها، ٤٢٠ نسمة[٦٥].

(هـ) قضاء الرملة: اقيم فيه خلال تلك الفترة سبع مستوطنات، اثنتان منها سنة ١٩٢٦، وعـرفت الاولى باسم مستوطنة كفار اهارون، اما الثانية فعرفت باسم رامات دافيد. وفي سنة ١٩٢٧ اقيمت مستوطنة غان شلومو (٢٤٠ نسمة). وفي سنة ١٩٢٨ اقيمت بلدة جيفعات برنير، وقد سكنها، عند تأسيسها، ١٠١٠ أشخاص. وفي سنة ١٩٣٠، أقام المستوطنون الصهيونيون ثلاث مستوطنات في القضاء هي: بيت حنان (٤٦٠ نسمة) وعيانوط (٢٩٠ نسمة) ونغاني (٥٩٠ نسمة، اقيمت الى جوار بلدة النيعاني الفلسطينية)[٦٦].

---

(١) عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠، ص ٢٩١.

(٢) النص الكامل لصك الانتداب في المصدر نفسه، ص ٣٨٨.

(٣) صالح مسعود بويصير، **جهاد شعب فلسطين**، بيروت: دار الفتح، ١٩٦٩ (الطبعة الثانية).

(٤) كامـل محمـود خله، **فلسطين والانتداب البريطاني**، بيروت: مركز الابحاث، م.ت.ف.، ١٩٧٤، ص ٤٨٤.

(٥) اتحـاد الحقـوقيـين الفلسـطينيـين، **الارض الفلسطينية بين الاغتصاب والشرعية** (كراس)، الكويت: المطبعة العصرية، بدون تاريخ.

(٦) خله، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٥.

(٧) صابـر موسى، «نظام ملكية الاراضي في فلسطين (١٩١٧ ـ ١٩٣٧)»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠١، نيسان (ابريل) ١٩٨٠، ص ٥٥.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) دعيبس المر، **احكام الاراضي المتبعة في البلاد المنفصلة عن السلطة العثمـانية**، القدس: مطبعة بيت المقدس، ١٩٢٣، القسم الثاني، ص ١٣٠ ـ ١٣٥.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(١١) عيسى السفـري، **فلسـطين العـربيـة بين الانتـداب والصهيـونيـة**، يافـا: مكتبـة فلسـطين الجديدة، ١٩٣٧، ص ٢١٨.

(١٢) المـر، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١؛ وانظر، ايضاً، خله، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٧ ـ ٤٨٨.

(١٣) بويصير، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٣ ـ ٤٥٤.

(١٤) خله، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨٤.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٤٨٥.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) بويصير مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٦.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤٥٥.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٤٥٨.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤٥٧.

(٢١) عنان العامري، **التطور الزراعي والصناعي في فلسـطين** (١٩٠٠ ـ ١٩٧٠)، بيروت: مركـز الابحاث، م.ت.ف.، ١٩٧٤.

(٢٢) انـظر مجموعة المناشير والقوانين والاوامر

**الفلسطينية**، رقم ٥٦٩ ـ ٢٤٩ في مكتبة الجامعة الاميركية في بيروت (اوراق وثائقية).

(٢٣) **المصدر نفسه**.

(٢٤) بويصير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦١.

(٢٥) اكرم زعيتر، **القضية الفلسطينية**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٥، ص ٦٥.

(٢٦) عادل حامد الجادر، «سياسة توزيع امتيازات المشاريع الكبرى في فلسطين ايام الانتداب»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٥٥، آذار (مارس) ١٩٧٦، ص ١٨٧.

(٢٧) «مجموعة المناشير... الفلسطينية»، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٨) **المصدر نفسه**.

(٢٩) الجادر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٨.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ١٨٤.

(٣١) خله، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩١.

(٣٢) محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، بيروت وصيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٠، الجزء الثالث، ص ٩.

(٣٣) الجادر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٧.

(٣٤) موسى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٨.

(٣٥) الجادر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٧.

(٣٦) عمر ابو النصر، **جهاد فلسطين العربية** بيروت: ١٩٣٦، ص ١١٨.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ص ١١٩.

(٣٨) السفري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٠.

(٣٩) **الوقائع الفلسطينية** (الجريدة الرسمية لحكومة فلسطين)، العدد رقم ٧٧٠، آذار (مارس) ١٩٣٨.

(٤٠) بويصير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٨٨.

(٤١) الجادر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٩.

(٤٢) **الوقائع الفلسطينية**، العدد ٧٠٢، تموز (يوليو) ١٩٢٧.

(٤٣) العميد محمد فائز القصري، **حرب فلسطين سنة ١٩٤٨**، دمشق: دار المعرفة، ١٩٦١، الجزء الاول، ص ٦٨.

(٤٤) **الوقائع الفلسطينية**، العدد ٢٦١، ١٩٣٠/٦/١٦.

(٤٥) **المصدر نفسه**.

(٤٦) الجادر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٣.

(٤٧) بويصير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥٦.

(٤٨) **الوقائع الفلسطينية**، العدد ١٣٠٥، ١٩٤٣/١٢/١٠.

(٤٩) الجادر، **مصدر سبق ذكره**، نقلا عن **الوقائع الفلسطينية**، العدد ١٦٤٣، ١٩٤٨/١/١٢.

(٥٠) المواد ١٥ و١٨ و٢٢ من قانون امتياز شركة البوتاس الفلسطينية، **الوقائع الفلسطينية**، العدد ٢٦١، ١٩٣٠/٦/١٦.

(٥١) عبد الوهاب الكيالي، **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ ـ ١٩٣٩)**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ٣٠٤.

(٥٢) السفري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٨.

(٥٣) الكيالي، «وثائق المقاومة...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٢.

(٥٤) **المصدر نفسه**، ص ٣٠٢.

(٥٥) عارف العارف، **النكبة**، الجزء الثالث، صيدا: المكتبة العصرية، ص ٦٥٧.

(٥٦) **المصدر نفسه**.

(٥٧) صبري جريس، «تأسيس الوطن القومي اليهودي» في فلسطين: ٣ ـ اسس الوطن القومي و اجهزته وملامحه»، **شؤون فلسطينية** (بيروت)، العدد ٩٧، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩، ص ٣٢ ـ ٦٧.

(٥٨) **المصدر نفسه**.

(٥٩) مصطفى مراد الدباغ، **بلادنا فلسطين**، القسم الأول، الجزء الأول.

(٦٠) **المصدر نفسه**، ص ١٨٤.

(٦١) **المصدر نفسه**، ص ٢١٢.

(٦٢) **المصدر نفسه**، ص ١٧٦.

(٦٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٦٤) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٧.

(٦٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٨١ ـ ٢٨٢.

(٦٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

# صراع في شبكة علاقات معقدة

Miller, Aaron David; *The P.L.O. and the Politics of Survival*, The Washington Papers/99, New York: Praeger, 1983, IX + 132 Pages.

يأتي هذا الكتاب ضمن مجموعة متنامية من الكتب والدراسات التي صدرت منذ صيف ١٩٨٢ لتتناول تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية. وتتوزع هذه الكتب بين تلك الدعائية التي كتبها مؤيدو اسرائيل بهدف تبرير الغزو الاسرائيلي للبنان، مثل كتاب «منظمة التحرير الفلسطينية» لجوليان بيكر و «م.ت.ف. في لبنان» لرفائيل اسرائيلي و «م.ت.ف. تحت النار» لسالبيتر وهاليفي، وبين الكتب النقدية او المحايدة (وان كانت مؤيدة لاسرائيل ككيان) مثل كتاب «الحرب الاسرائيلية ـ الفلسطينية» لريتشارد غبرييل و «حرب اسرائيل في لبنان» لزئيف شيف واحود يعاري، وبين تلك الايجابية تجاه المنظمة مثل كتاب «م.ت.ف.: الاشخاص والسياسات» لهيلينا كوبان و «عرفات» لآلن هارت. ويقع الكتاب الحالي في الصنف الثالث من الكتب عملياً، ليس بسبب تعبير المؤلف عن عواطف معينة او تأييد سياسي للحقوق الفلسطينية بل بسبب اتباعه للتاريخ، بموضوعية فائقة، ونجاحه في رؤية مجموعة حقائق واتجاهات تتعلق بسير القضية الفلسطينية وتاريخ م.ت.ف. السياسي.

تتضح اهمية هذا الكتاب اكثر عند المعرفة ان مؤلفه، آرون ديفيد ميلر، يعمل في وزارة الخارجية الاميركية كمحلل لشؤون م.ت.ف. ولبنان لصالح دائرة المعلومات والبحث. وحين يضاف الى ما سبق قيام وليام كواندت، الباحث المعروف والعضو السابق في مجلس الامن القومي الاميركي والموظف السابق في قسم الشرق الاوسط في وزارة الخارجية، بتقديم الكتاب، يظهر أن هذا الكتاب يعبر، خير تعبير، عن وجهة نظر طرف في الادارة الاميركية تخالف وجهة نظر البيت الابيض. ولم يعد وجود هذا الاختلاف، او حتى الصراع الناشيء عنه، سراً بالطبع، اذ معروف أن الضوء الاخضر الذي جاء لاسرائيل في منتصف ١٩٨٢ للبدء بالغزو قد جاء من وزير الخارجية، الكسندر هيغ، بتشجيع مباشر من الرئيس رونالد ريغان، وقد نقض، كلياً، السياسة التي فضلتها وزارة الخارجية نفسها (بمدرائها ودوائرها ومختصيها) والتي كان لها الغلبة منذ نجاح المبعوث الاميركي فيليب حبيب في ترتيب اتفاق ضمني سوري ـ اسرائيلي حول ازمة صواريخ سام ـ ٦ في سهل البقاع في ربيع ١٩٨١ وفي ترتيب وقف اطلاق النار بين م.ت.ف. واسرائيل في تموز (يوليو) ١٩٨١. فيمكن اعتبار هذا الكتاب بمثابة الحجة التي يقدمها اولئك المعروفون بلقب «المختصين بالعرب» في وزارة الخارجية الاميركية، والتي تنادي بضرورة اجراء الحوار مع م.ت.ف. والاقرار بالحقوق الفلسطينية، علماً أن هؤلاء ينطلقون، بالضرورة، من رؤيتهم للمصالح الاميركية (وهي رؤية تختلف، من حيث الوسيلة وليس دوماً من حيث الغاية، مع رؤية المعادين للمنظمة) ويفترضون، مسبقاً، انه يترتب على م.ت.ف. ان «تتهذب» وان تدخل في المسار السلمي حسب تصوراتهم له.

ينقسم الكتاب الى مقدمة وستة فصول تتناول الحركة الوطنية الفلسطينية و م.ت.ف. من العام ١٩٤٨ الى العام ١٩٧٩؛ والقيود التنظيمية على م.ت.ف.، والقيود الخارجية، وصراع م.ت.ف. واسرائيل، وتضافر القيود الخارجية والداخلية في فترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢، ومستقبل م.ت.ف. وتجدر الاشارة الى ان المؤلف لم يتبع اسلوب السرد التاريخي الاكاديمي او التفصيلي، بل عمل ليقدم دراسة سياسية تتابع وتقيـّم الخلفية السياسية ودلالات وعواقب

نشوء م.ت.ف. واذ فعل ذلك، فقد لجأ الى اسلوب تحليلي اجمالي شامل لم يخلُ كلياً من التبسيط او اطلاق الاحكام، الا انه نجح في اعطاء الصورة الكلية وعرض الاتجاهات والانماط الاساسية، مدعومة بتفسير مقنع لاهم العوامل والدوافع والقيود وكيفية تأثيرها على م.ت.ف. وهذا مما يميز كتاب ميلر عن كتاب هيلينا كوبان: فقد تناولت كوبان موضوعها بعمق تاريخي مفصل شرح الوقائع وبين الجانب الفلسطيني بينما حاول ميلر ان يعرض موضوعه بطريقة تضــع م.ت.ف. في اطارها العربي والتاريخي العام كقوة سياسية بهدف تفسير اهم العلاقات والروابط والقوانين الجدلية. اي ان ميلر يريد ان يفسر ظاهرة معينة كي يتمكن من معالجتها والتعامل معها في الحاضر والمستقبل القريب بطريقة عملية. فهو يكتب لصانعي السياسة واصحاب القرار الذين يؤثرون في الواقع البشري، ولا يكتب تاريخاً للباحثين او المتعاطفين او الطلاب.

يتناول الفصل الثاني «حول الحركة الوطنية الفلسطينية» نشوء اسس الهوية السياسية الفلسطينية من بعد العام ١٩١٤ نتيجة تطور الصراع مع الحركة الصهيونية والانتداب البريطاني. ويظهر ميلر وجود هوية حية وروابط قوية بالارض مكنت الشعب الفلسطيني من اجتياز مرحلة احتواء هويته القانونية في ١٩٤٨-١٩٥٠ بعد ضم الضفة الغربية الى الاردن واخضاع قطاع غزة لمصر بعد تحويل بقية الارض الى دولة جديدة اسمها اسرائيل. كما ويتتبع المـؤلف تعـرض الفلسـطينيـين الى تيـارات سيـاسية عربية متناقضة حاولت ان تتولى تمثيل الشعب والقضية الفلسطينيين، الى ان انتقل شكل الاحتواء العربي الى انشاء منظمة ملتزمة بالنظام الاقليمي العربي استباقاً لتطور حركة المقاومة الفلسطينية المعاصرة.

يستعرض ميلر، باختصار، نمو حركة المقاومة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٠، مبيناً وجود اتجاهات متناقضة في ذلك النمو: فمن جهة تطورت التنظيمات الفدائية واكتسبت حجماً عددياً ونفوذاً شعبياً وعربياً، ومن الجهة الاخرى،دخلت في شبكة علاقات عربية معقدة كان جوهرها الصراع مع الانظمة العربية. وقد ادى ذلك، في النهاية الى الصدام مع النظام الاقليمي العربي والذي تجسد في احداث ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ في الاردن. وتجدر الاشارة، في هذا السياق، الى ان ميلر يذكر هذا الصراع، وما ادى إليه، ليبني الارضية للانتقال الى الآثار السياسية لذلك على سياسة م.ت.ف. في عقد السبعينات، ولا يدخل في مناقشة تناقض فكرة «الثورة» التي رفعتها ورمزت إليها م.ت.ف. آنذاك مع واقع ومتطلبات النظام الاقليمي العربي كما فعل فؤاد عجمي في كتابه «المأزق العربي»، ولا يقيم العلاقة بعمق بين الطبيعة الذاتية والوضع الداخلي للتنظيمات الفدائية وبين التطورات الخارجية كما فعلت هيلينا كوبان.

يرى ميلر ان م.ت.ف.، و (فتح) بشكل خاص، قد امضت فترة ١٩٧١ - ١٩٧٤ في عملية انتزاع المبادرة السياسية والصفة التمثيلية فيما يتعلق بالفلسطينيين وبالضفة الغربية من الاردن. كما يرى ان ذلك انسجم مع التـوجـه الجـديـد بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ نحو اكتساب الشرعية الدولية. ويفسر، بذلك، محاولة م.ت.ف.، بقيادتها الاساسية، عدم التورط في الحرب الاهلية اللبنانية، وخاصة ان التدخل السوري ومن ثم مبادرة السادات اديا، لاحقاً، الى تقليص هامش حرية الحركة الدبلوماسية للمنظمة. ان الثغرة في تحليل ميلر عند هذه النقطة هي اعتباره التطورات في داخل م.ت.ف.، فيما بعد ١٩٧٣، قد شكلت خياراً واحداً للاستراتيجية السياسية: اي انه لم يـرَ ان التناقض في المواقف الفلسطينية وفي الخيارات المتبعة قد استمر، كما انه لم يـرَ، بدقة، ان ارضية الاستراتيجيـة الدبلومـاسية للمنظمة والقاضية بالاستفادة من الموازين الدولية والاقليمية للحصول على مطالب محدودة وجدت في فترة ١٩٧١-١٩٧٣، اي فترة الاحباط بعد الخروج من الاردن. وتعود هذه الثغرة، الى حد ما، الى الاسلوب المبسط الذي يعتمده المؤلف والى جهل بعض الحقائق الاساسية. ومثال على ذلك الاعتقاد بان الصراع الفعلي بين م.ت.ف. وسوريا، حول الصيغة اللبنانية، قد ابتدأ في حزيران (يونيو) ١٩٧٦، وليس عند طرح المبادرة السورية والتعديل السوري في كانون الثاني (يناير) من ذلك العام.

ينتقل ميلر في الفصل الثالث، «القيود التنظيمية: البُعد الفلسطيني»، الى دراسة اهم معالم ومزايا التنظيمات الفدائية الرئيسية. فيلاحظ اهمية دور حركة (فتح) منذ العام ١٩٦٥ في رسم السياسات وفي انتزاع المبادرة، معلقاً على الدور الهام لاستمرارية قيادة (فتح) على حالها مما عزز من مكانة (فتح) ومن قدرتها على توجيه علاقاتها مع التنـظيمـات والانـظمـة على حد سواء. وقد تنبه ميلر الى وجود صراع المحاور في داخل (فتح) (وذلك قبل حدوث الانشقاق) والى دور تلك الفئات في تقييد مناورة القيادة من خلال التحالف مع اطراف خارجية، كالانظمة العربية.

ثم يتناول المؤلف، بايجاز، التاريخ السياسي والتنظيمي لكل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، موضحاً تعرضها الى ضعف قيادي بسبب تقلص دور جورج حبش والانقسام الى عدة محاور متصارعة؛ والجبهة الديمقراطية

لتحرير فلسطين، موضحاً التزاوج فيها بين الصرامة العقائدية والمرونة السياسية التي ادت بها الى اتخاذ مواقف تجعلها قادرة على التحالف سياسياً مع (فتح) حين تظهر مؤشرات جدية لاقتراب المفاوضات حول مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة؛ والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة التي ركز المؤلف على تناقضها المستمر مع (فتح) واستعدادها للتحالف مع سوريا لمواجهة ظهور اية استراتيجية سياسية فلسطينية ـ اردنية مشتركة (وقد ثبتت صحة هذا التوقع)؛ و (الصاعقة) وجبهة التحرير العربية اللتين يؤكد ميلر انهما تحميان مصالح دمشق وبغداد، على التوالي، داخل لبنان و م.ت.ف.

إلا ان القسم الاهم في هذا الفصل هو ذلك المتعلق بنمط العلاقات الداخلية بين التنظيمات في اطار م.ت.ف. فيلاحظ المؤلف، على سبيل المثال، ان اياً من المشاريع التي طرحتها حركة (فتح) عبر السنوات لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية الفعلية لم ينجح. ويضيف تفسيراً للسياسة التي اتبعتها كافة التنظيمات لتامين الحد الادنى من التنسيق والتعاون، مؤكداً انها سياسة تحقيق الاجماع الفلسطيني. لكن يوضح ميلر ان سياسة الاجماع لم تطبق باتجاه تحقيق الحدود العليا من التنسيق السياسي والعسكري، بل استندت الى قاعدة «القاسم الادنى المشترك» مما اضعف، كثيراً، من الجهود المبذولة ووضع م.ت.ف. في مواقف حرجة تكراراً. وبرزت ظاهرة هامة، نتيجة لهذه السياسة الداخلية، تمثلت في اكتساب التنظيمات الصغيرة لقدرة لا تعكس حقيقة حجمها المحدود على الارض على ابتزاز (فتح) وتعديل سياسات م.ت.ف.، مستفيدة من خوف (فتح) الدائم من انشقاق المنظمة.

ويلاحظ ميلر، علاوة على ما سبق، ان (فتح) كرست جهوداً كبيرة على الدوام قبل انعقاد كل مجلس وطني فلسطيني لتحضير ارضية الاتفاق والاجماع. وقد اثر ذلك عبر تقويض القدرة على التوصل الى قرارات سريعة عندما اقتضت الظروف بخصوص القضايا ذات الاثر بعيد المدى. وتجدر الملاحظة انه من سخرية القدر ان درجة عالية من الاتفاق الضمني فيما بين (فتح) وبين التنظيمات الاخرى قد وجدت بفعل موافقة تلك التنظيمات «الرافضة» على اسس منطق «السلطة الوطنية» ومشروع بريجنيف (الذي يتضمن الاعتراف باسرائيل). واذا يعتقد ميلر ان اختلاف (فتح) والجبهة الشعبية هو حول «حق العودة» وحول الوسائل السياسية والعسكرية لتحقيق ذلك، وليس حول اقامة دولة فلسطينية مصغرة، فإنه محق، لكنه يغفل حقيقة ان اياً من التنظيمات الفلسطينية لم ينجح في اقتراح او تطبيق سبل عسكرية او سياسية مؤاتية وكافية لتحقيق طموح كبير كتحرير كامل التراب الفلسطيني، وان حركة (فتح) كانت الوحيدة، عملياً، التي اقتربت من العثور على وسائل قد تلائم هدف محدود كالدخول في المعادلة الدبلوماسية الاقليمية.

اما الفصل الرابع، فيدور حول «القيود الخارجية: م.ت.ف. وسط النظام العربي الداخلي». ويحلل فيه المؤلف المحيط الاقليمي الذي تحركت فيه م.ت.ف.، والذي عزز اتجاهات ومعضلات داخلية ذاتية لدى المنظمة. وأول ما يلاحظه ميلر هو درجة اعتماد م.ت.ف. على الانظمة العربية، منفردة او مجتمعة، علماً بانه يؤكد اكتسابها لدرجة كبيرة من الاستقلالية والنفوذ. فيلخص المؤلف العلاقة الفلسطينية ـ العربية بالقول: «ان القضية الفلسطينية استخدمت ووجهت الانظمة العربية بقدر ما حاولت هذه الاخيرة ان تستغل تلك القضية لاغراضها الانانية».

يوضح ميلر اهم العوامل التي تدفع الانظمة العربية الى دعم القضية الفلسطينية، فيؤكد وجود مجموعة من القضايا العاطفية والعقائدية والعملية التي تدور حول محور جوهري هو نظرة الدول العربية الى ذاتها والى بعضها البعض. ويظهر، اولاً، ان نكبة ١٩٤٨ قد اثرت على الدول العربية من ناحية الشعور القومي والانساني، وان قيام اسرائيل ونجاحها الاقتصادي والعسكري قد طرح التحدي امام العرب، ويثير ما سبق ردود فعل عاطفية وعقائدية تتطلب حلولاً وردوداً. ويضيف المؤلف، ثانياً، ان قضية فلسطين دخلت الى السياسات الداخلية والخارجية لاكثرية الدول العربية. فيلاحظ ان الدول، حيث يقطن الفلسطينيون باعداد كبيرة، لا تقدر على تجاهل القضية الفلسطينية واثرها على السكان الاصليين. ويضاف الى ذلك، تسارع الاطراف المختلفة والفئات المعارضة الى تبني القضية الفلسطينية للمزايدة على الاطراف الاخرى. ويظهر، ثالثاً، ان انخراط آلاف الفلسطينيين في الدورة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية قد ربط مصائرها، اكثر، بالتقلبات السياسية الاقليمية، كما برز في لبنان والاردن.

يصعب تقدير مدى صحة رأي ميلر حول درجة تأييد الدول العربية او الفئات العربية غير الرسمية للقضية الفلسطينية في وقت ينشغل فيه الجميع في حروب وصراعات جانبية او في عملية البناء القطري للدولة والوطن في كل بلد عربي على حدة. ويدرك المؤلف، بالواقع، ان التعلق العربي المعنوي بفلسطين لا يعني، بالضرورة، استعداداً لخوض حملات جادة لصالحها. بل تغلب المصالح «الوطنية» الذاتية على اية قضية اخرى. وما يؤكده المؤلف هو انه

كان من الاسهل، قبل العام ١٩٦٧، للدول العربية ان توفق بين التزامها الخلقي بفلسطين وبين عدم تهديد بنائها الذاتي من خلال الصراع مع اسرائيل. إلا ان ظهور حركة المقاومة الفلسطينية قد طرح المسألة بجدية وإلحاح اكبر، ولم يخف التناقض الا بعد تبني النظام العربي حل توكيل المسؤولية عن القضية الفلسطينية الى م.ت.ف. مما جعل قيادتها اكثر حساسية تجاه المصالح والمطالب العربية.

ينطلق المؤلف، من ما سبق، الى استعراض علاقات م.ت.ف. باهم الدول العربية، معتبراً ان مأزق المنظمة الاساسي، في هذا السياق، هو اعتماد نجاح وبقاء حركة المقاومة الفلسطينية على الدعم العربي في الوقت الذي تتضارب فيه، مراراً، مصالح تلك الحركة مع المصالح الرسمية العربية. واذ يصح الاعتبار ان خيار الاعتماد على الذات وعلى الطاقات الشعبية الفلسطينية مـثّل، وربما يمثل حلاً آخر متاحاً للقيادة الفلسطينية (وهو الخيار الذي لا يراه ميلر بالطبع)، إلا انه لا يمكن النفي ان م.ت.ف. ومعها جميع التنظيمات الفلسطينية، بلا اي استثناء، تعتمد، فعـلاً، على تطورات واتجـاهات الموازين العربية والدولية لتحمل لها الثمار، وليس على امكانياتها الذاتية، اي ان «الشطارة» الفلسطينية باتت باللعب على الموازين وليس بخلق الحقائق رغم الصعاب. ومن هنا، فان ميلر لا يخطىء في رؤية الاتجاهات النابعة من هذه الحالة، ومثلاً ان م.ت.ف. تتعرض للضغط الاقوى والاعنف حين يكون النظام العربي منقسماً. وقد ادت الانقسامات العربية الى تقييد حرية م.ت.ف. اكثر مما اتاحت لها فرصاً للمناورة.

يلاحظ ميلر، ايضاً، ان علاقة م.ت.ف.، وعلاقة (فتح) خاصة، بكل دولة عربية عكست تناقضاً واضحاً، او انها كانت علاقة اتفاق وصراع في آن. فينظر بايجاز الى العلاقات بين م.ت.ف. و (فتح) وبين سوريا والعراق وليبيا والجزائر والعربية السعودية ومصر، ليجد انه، في كل حالة، كانت الدولة العربية تقدم الدعم على أمل كسب النفوذ، إما بهدف توجيه سياسات المنظمة أو بهدف شراء بعض الاعتدال، وليجد انه، في كل حالة، كانت تلك الدولة تصارع م.ت.ف. ايضاً وتسعى الى تحجيمها. إلا ان اهم العلاقات العربية، من حيث تأثيرها على احوال المنظمة، كانت مع العربية السعودية ومع مصر ومع سوريا. فيشكل الدعم المالي السعودي، ومعه الدعم السياسي وراء الكواليس، رافداً هاماً للمنظمة، وقد حاولت م.ت.ف. ان تحافظ على هذه العلاقة مهما كانت الظروف. اما العلاقة بمصر، فلم تأت بمردود مباشر رئيس من حيث التمويل او فتح الحدود امام العمل العسكري، لكنها امنت استقرار النظام الاقليمي العربي وعمقاً «استراتيجياً» امام الضغوط السورية. وقد شكلت العلاقة مع سوريا اعقد واصعب العلاقات واكثرها حيوية من جوانب عديدة، اهمها الموقع الجغرافي. ويمثل ما سبق الحقيقة التي جعلت م.ت.ف. تتحمل الكثير وتقدم التنازلات الى الحكومات السورية المتتالية منذ العام ١٩٦٦.

ان الفصل الذي يثير القدر الاكبر من الجدال والاختلاف مع آراء المؤلف، والذي يكشف الزاوية المحددة التي ينطلق منها ميلر لمعالجة موضوع م.ت.ف.، هو الفصل المتعلق بـ «م.ت.ف. واسرائيل». ويتناول المؤلف في هذا الفصل القضية المركزية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي في مرحلته الحالية، الا وهي ماذا يجب ان تكون م.ت.ف.، وما هي الاشكال والسياسات التي يجب ان تتبناها كي يتم تحديد ماهيتها وشرعيتها من قبل المجتمع الدولي، عموماً، والادارة الاميركية، خصوصاً؟

يجيب ميلر، على الفور، بالتأكيد انه يترتب على م.ت.ف. ان تتحول الى منظمة **سياسية بالكامل** اذا كان لها ان تحرز اية مكاسب حقيقية. ويقر المؤلف باهمية العمل العسكري الفلسطيني ومدى انجازه الحقيقي **بالمعايير الفلسطينية** (اي دعماً للوحدة الوطنية وتحقيقاً للهوية الوطنية)، لكنه يعتقد بأن ذلك العمل يأتي بنتائج سلبية تفوق في الوقت الراهن اية مكاسب محتملة. ويبدو موقف المؤلف، في هذا السياق، غير منطقي الى حد ما، اذ انه ينطلق ليس من تقييم الوضع الحالي واتجاهات الاطراف ليستنتج عدم جدوى العمل العسكري، بل من تقديره لصعوبة تنظيم وتنفيذ مثل ذلك العمل. اي انه يقيس نجاح العمل العسكري بمعايير جامدة هي عدد الاصابات (مثلاً) ولا يرى ان معظم المكاسب السياسية الفلسطينية جاءت نتيجة لمواجهات عسكرية قد يعتبرها هو خاسرة! ويصح، رغم ذلك، شعوره بان استخدام الوسائل الارهابية يعكس الضعف والعجز عن تنفيذ الاشكال العسكرية الانجح. ويلاحظ، بالفعل، ان الكثير من العمليات العسكرية الفلسطينية كانت موجهة للتأثير على تحركات سياسية اقليمية عبر التذكير بقدرة م.ت.ف. على ارباك وعرقلة تلك التحركات اذا ما تجاهلت المنظمة، ويلاحظ، بالتالي، ان ذلك النمط من العمليات حمل ردوداً سلبية عدة لم يعوض عنها وجود نمط عسكري رديف ذي استمرارية ومصداقية مستند الى تنظيم اهل الارض المحتلة او الى قوات متفرغة محترفة في الخارج.

يتناول الفصل السادس، «القيود الخارجية والداخلية: م.ت.ف. على المنحدر الخطير، ١٩٧٩ـ١٩٨٢»، مرحلة

ما بعد كامب ديفيد وحتى حرب لبنان، بهدف إظهار التفاعل بين القيود الداخلية والخارجية في اوضح حالاتها. فيستعرض صعود نجم المنظمة على المسرح الدولي في الوقت الذي بدات فيه الظروف الميدانية تحاصرها في لبنان. وكلما تقدمت م.ت.ف. دولياً، اخفى ذلك ازدياد الضغط العربي الى اعلى مستوياته بسبب خروج مصر من حلبة الصراع وبالتالي من موقع تقدر منه ان تدعم المنظمة، واندلاع حرب الخليج مما شل الدول النفطية وازال الوزن المضاد للوزن السوري فيما يخص م.ت.ف. وقد انعكس الوضع الحرج للمنظمة، مثلاً، في اضطرارها الى مقاطعة مؤتمر القمة العربي المنعقد في عمان في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠. وقد جاءت الحرب الباردة السورية ـ الاردنية لتحرج م.ت.ف. في وقت كانت تسعى فيه الى توطيد العلاقات مع الاردن بهدف منعها من السير في طريق كامب ديفيد وبهدف زيادة طرق دعم صمود الارض المحتلة. وقد جاءت اجواء الحرب الشاملة مع اسرائيل في هذه اللحظات لتخلق الشعور لدى قيادة المنظمة بأن كافة الاوراق باتت في كفة الميزان وان م.ت.ف. دخلت في سباق مع الزمن ومع جدول انفجار الصدام مع اسرائيل أو سوريا.

لقد صدر هذا الكتاب مع تطور الانشقاق في داخل (فتح)، ولذلك، فإنه لم يناقش ظروف وحيثيات ذلك الانشقاق. لكن يجدر التأكيد ان ذلك لم يخلق ثغرة في قوة التحليل وفي صحة الاستنتاجات التي عرضها ميلر في فصله الختامي «م.ت.ف. الى اين؟». فيعلق المؤلف، بداية، بانه من سخرية القدر ان الغزو الاسرائيلي للبنان قد خلق فرصاً جديدة امام م.ت.ف.، وان (فتح) خرجت من الحرب في موقع معزز بالمقارنة مع التنظيمات الاخرى، كما كان الحال عند الخروج من كل حرب او مواجهة سابقة. ويضيف ان التنظيمات المؤيدة لسوريا قد خسرت سياسياً اكثر من غيرها، ومازال ذلك التقييم صحيحاً رغم سيطرة سوريا على الآلاف من الفدائيين، اذ اظهرت مختلف الاحداث في الساحة الفلسطينية مدى ضعف تنظيمات الانشقاق في كل مناطق التواجد الفلسطيني، بما فيها تلك الواقعة تحت السيطرة السورية.

ويناقش ميلر الاستراتيجية المحتملة للمنظمة، ويركز على اهمية العلاقة بالاردن، كما ويناقش الصعوبات التي قد تواجهها دولة فلسطينية في الضفة الغربية (بسبب قوة النفوذ الاقتصادي والسياسي والاداري للضفة الشرقية). وينجح المؤلف، مرة اخرى، في توقع السياسة التي سيتبعها، على الارجح، قادة م.ت.ف.، لكنه يخفق، مرة أخرى، في كونه يبني تحليله، بالكامل، على أساس الخيار السياسي ـ الدبلوماسي فحسب، دون ان يتطرق الى اية خيارات اخرى.

يمثل هذا الكتاب، في المحصلة، خلفية صالحة لفهم سياسات منظمة التحرير ومنطق تحركها في الساحات الفلسطينية والعربية والدولية، لكنه يقصر في تحليل الامكانيات وتوقع الاحداث بقدر ما يسعى الى اقناع م.ت.ف. باحتلال الموقع المناسب الذي يمكن ان ترضى عنه الادارة الاميركية. فهل تتمتع م.ت.ف. او اي فصيل فلسطيني باستراتيجية بديلة فاعلة؟

**يزيد خلف**

# تقارير

## الحرب ضد المخيمات

## تهجير ١٥ الف فلسطيني والمنازل تحولت الى أنقاض

قاربت وسائل الاعلام، العربية والعالمية، الاجماع على استعمال مصطلح «حرب المخيمات»، لدى تناولها الحرب التي شنّت ضد المخيمات الفلسطينية الثلاثة، في بيروت، صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة.

وبناء على قراءة متأنية، للمادة الاعلامية والسياسية الكبيرة، ذات المصادر العديدة والمتنوعة، التي توفرت عن هذه الحرب، يمكن القول ان الاصح، استعمال مصطلح «الحرب على المخيمات». واهمية هذا التمييز بين المصطلحين، ووجاهته ايضاً، سوف تتضحان في سياق هذا التقرير.

لم تكن هذه الحرب حجراً أُلقي في مياه ساكنة، ولا صاعقة نزلت من سماء صافية، بل صراعاً مريراً كان متوقعاً، وجرى الحديث عنه الى حد التطرق للتفاصيل. وعلى مدى شهور عديدة سبقت اندلاع هذا الصراع، نشرت صحف ومجلات عدة، عربية واجنبية، «سيناريوهات» مختلفة، قيل انها أُعدت، او يجري وضع اللمسات الاخيرة عليها، لتفجير هذا الصراع.

وازداد الحديث عن مصير المخيمات الفلسطينية في لبنان، بشكل واضح، بعد مصادقة الحكومة الاسرائيلية، وإقرارها، في مطلع السنة الجارية، الخطة التي اعدها وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، والتي قضت، يومئذٍ، بسحب القوات الاسرائيلية من لبنان، على ثلاث مراحل.

وفي ذلك الوقت، جرى التركيز على مصير المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان، وخاصة مخيمي عين الحلوة والمية ومية، اللذين كانت تشملهما المرحلة الاولى من خطة الانسحاب الاسرائيلية. وفور إقرار خطة رابين، بعث رئيس اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف. ياسر عرفات، برسالة الى الامين العام للامم المتحدة، بيريز دي كويلار، اعرب فيها عن قلقه البالغ بشأن امن الفلسطينيين في مخيمات الجنوب اللبناني، مطالباً الامين العام للمنظمة الدولية بالعمل من اجل حماية هذه المخيمات، وبنشر قوات حفظ السلام الدولية التابعة للامم المتحدة لتوفير هذه الحماية.

وجاء في رسالة عرفات: «ان الامم المتحدة مسؤولة بالكامل عن توفير الحماية والامن للاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان، وخاصة على ضوء الذكرى الاليمة لمذابح مخيمي صبرا وشاتيلا الفلسطينيين في العام ١٩٨٢، والجرائم التي نفذت في مخيم عين الحلوة في العام ١٩٨٤» (**فلسطين الثورة**، ٢/٢/١٩٨٥).

وبرز الخلاف الفلسطيني – السوري، حول هذه القضية، منذ ذلك الوقت. فقد اعتبر الحكم السوري انه «حين يطالب ياسر عرفات الامم المتحدة بحماية المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان، في حال انسحاب القوات الاسرائيلية، فانما هو يقدم شهادة حسن سلوك للغزاة الصهيونيين، وكأنه، بهذا الطلب، يريد ان يوهم العالم بان لبنان وجيش لبنان وشعب لبنان يمثلون خطراً على الفلسطينيين، لا اسرائيل» (**الثورة**، دمشق، ١٩/١/١٩٨٤).

ولم يطل الوقت، حتى تدخلت الاحداث نفسها، لتثبت مشروعية المخاوف الفلسطينية. وفي شهر نيسان (ابريل) قامت ميليشيات «القوات اللبنانية» وما يسمى بـ «جيش لبنان الجنوبي»، بعمليات قصف مدفعي وصاروخي، متواصل ومكثف، على مخيمي عين الحلوة والمية ومية، تخللتها عدة محاولات لاقتحام المخيمين، ونجم عنها، فضلاً عن الخسائر البشرية والمادية الكبيرة، نزوح الغالبية العظمى من سكان المخيمين، نحو مدينة صيدا وضواحيها، ونحو مخيمات ومناطق لبنانية اخرى اكثر امناً، او الى خارج لبنان.

اذاً، لم تكن المخاوف الفلسطينية مجرد تقديرات او احتمالات تنتظر حرباً ضد هذا المخيم الفلسطيني او ذاك، في لبنان، كي تكتسب مشروعيتها. ومصير المخيمات الفلسطينية، و«الوجود الفلسطيني» في لبنان، برمته، كان

مطروحاً، كما سبق القول، حتى على صفحات الجرائد والمجلات.

ونعود، من جديد، الى بداية العام الجاري، اي بُعيد إقرار الحكومة الاسرائيلية خطة رابين للانسحاب من لبنان، لنطالع نصاً، لا يحتمل اللبس والتأويل. فتحت عنوان «البديل من الامن قاس جداً»، كتب سركيس نعوم في «النهار» (٢٦/١/١٩٨٥)، معدداً الوسائل التي يمكن لسوريا، من خلالها، السيطرة على المخيمات الفلسطينية في لبنان. ونسب نعوم الى «مصدر وطني فاعل» قوله ان ابرز هذه الوسائل ثلاث: اولها «الاتكال على الحلفاء اللبنانيين لمنع القيادة الفلسطينية الشرعية من تحقيق اغراضها. والحلفاء المقصودون، هنا، هم حركة (امل) والحزب التقدمي الاشتراكي». اضاف: «هذا الاتكال قد يتجلى في محاولة (امل) السيطرة على بيروت الغربية والمخيمات الفلسطينية عسكرياً، ضاربة بذلك جملة عصافير بحجر واحد، منها منع الانفلاش الفلسطيني ومخاطره مستقبلاً وتسليف سوريا عملاً كبيراً».

وقبل ان نواصل نقل هذا النص، نعيد التاكيد على انه كُتب بتاريخ ٢٦/١/١٩٨٥، اي قبل اكثر من ثلاثة اشهر ونصف من بداية الحرب التي شنتها (امل) والجيش اللبناني ضد مخيمات بيروت.

يضيف الكاتب نقلاً عن «المصدر الوطني الفاعل»، ان الوسيلة الثانية للسيطرة على المخيمات، هي «الاتكال على الجيش اللبناني للقيام بالمهمة نفسها على رغم اوضاعه، ويتجلى ذلك باقدام السلطة السياسية على الافادة من اللواء السادس، واذا تعذر عليه انجاز المهمة المطلوبة، فلا بأس من ادخال اللواء الخامس الى الغربية للمساعدة على انهائها، وهذا الدخول سيكون ساعتها بموافقة حلفاء سوريا في لبنان...».

اما الوسيلة الثالثة، فهي «الاتكال على الفلسطينيين المنشقين بقيادة (ابو موسى) لانجاز هذه العملية، ويتجلى ذلك في دخول هؤلاء الى بيروت الغربية، وفي تحويلهم الوضع في المخيمات الى مصلحتهم، وبالتالي الى مصلحة سوريا، كما قد يتجلى في توجههم نحو مخيمات صيدا والجنوب».

وما يراه نعوم جديراً بالذكر، هو ان «البعض» يتحدث عن وسيلة رابعة «هي تصدي سوريا مباشرة للوضع في العاصمة اللبنانية، وخارجها، بواسطة قواتها المسلحة. وهذه الوسيلة قد تكون الأنجع في راي كثيرين».

ان الاكتفاء بادراج هذا النص ـ «الخطة الحربية»، الذي نشرته «النهار»، في سياق هذا التقرير، لا يقلل من اهمية عشرات النصوص الاخرى التي نشرتها الصحف والمجلات اللبنانية، سواء اليمينة منها او الموالية لسوريا، حول مصير المخيمات الفلسطينية، و«الوجود الفلسطيني» في لبنان.

لقد بدات الحرب ضد مخيمات بيروت، عند منتصف ليل الاحد ـ الاثنين، ١٩ ـ ٢٠ ايار (مايو) ١٩٨٥، وحتى ذلك التاريخ، وعلى مدى ما يقارب الثلاث سنوات، اي منذ بداية الاجتياح الاسرائيلي للبنان، مطلع حزيران (يونيو) ١٩٨٢، ظل اليمين اللبناني، وغالبية القوى السياسية اللبنانية المرتبطة بالحكم السوري، يطرحون موضوع «الوجود الفلسطيني» في لبنان، انطلاقاً من سؤال ثابت في خططهم وتطلعاتهم، وهو كيفية «الخلاص» من هذا «الوجود»؟

وقُبيل اندلاع الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت، اصدر حزب «حراس الارز» بياناً، بعد اجتماع عقدته «القيادة المركزية للحزب»، جاء فيه: «ان الخطر الداهم على لبنان هو الخطر الفلسطيني المتمثل في وجوده المسلح وغير المسلح على ارضه» (النهار، بيروت، ١٦/٥/١٩٨٥).

وهذه الصيغة، الواضحة في عدائها للفلسطينيين المقيمين في لبنان، لم تكن سوى واحدة من عشرات الصيغ المطروحة، والتي كان يوجهها نفس المضمون، وان كانت تسلك دروباً متعرجة، فتنتقل من الجهر بالعداء لكل «الوجود الفلسطيني» في لبنان، على طريقة حزب «حراس الارز»، الى صيغ وتعبيرات، تُضمرُ نفس المضمون العدائي، لكنها تُعلن، في الخطابات والتصريحات، وفي تحليلات و«تسريبات» الصحف، «نصف» عداء احياناً، و«ربع» عداء احياناً اخرى، وعداءً كاملاً في بعض الحالات، وان يكن مموهاً ببلاغة باطنية ثقيلة.

ومعظم هذه الصيغ والتعبيرات، كانت، وما زالت، تتخذ لها مدخلاً خلافات اصحابها مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بشأن الطروحات والتحركات، السياسية والدبلوماسية، المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي.

قبل ثلاثة ايام من بدء الحرب ضد مخيمات بيروت، كتبت «النهار»، (١٦/٥/١٩٨٥): «توقع مصدر مسؤول حصول اضطرابات امنية داخل المخيمات الفلسطينية اذا تم الاتفاق بعد جولة وزير الخارجية الاميركي، جورج شولتس، على تاليف وفد اردني ـ فلسطيني لاجراء محادثات مع مسؤولين اميركيين».

وفي هذا الوقت، كانت صحيفة «تشرين» الحكومية السورية، ترى انه «بعد تجريب كل الخيارات في لبنان، لا بد ان يدرك اللبنانيون ان اي حل او رهان على غير سوريا هو نوع من الانتحار المجاني». واكدت الصحيفة «ان الملف الامني والسياسي للأزمة اللبنانية يجب ان يغلق كي تتفرغ سوريا لمهماتها القومية الكبيرة، التي تنتظرها في مواجهة مؤامرات مسعورة تُرتب الآن على ساحات أخرى في الوطن العربي».

وبنفس المعنى، كتبت صحيفة «العمل» الكتائبية (١٧/٥/١٩٨٥)، تحت عنوان «ترميم لبنان... والمساعدة السورية»، مؤكدة أن لبنان «لن يقوم من دون مساعدة سوريا له. وكل مساعدة اخرى ستكون ناقصة او زائفة او زائلة بعد حين. وهي فرصة العمر أن تتأسس العلاقة بين البلدين على نيات صريحة لا على الاحتيال المتبادل ولن يكون لبنان وطناً ناجحاً الا اذا نجح في ارساء علاقته بسوريا على اسس ثابتة لا تتغير بتغير الظروف، او الاشخاص، او الانظمة والعهود».

ولا تخلو من دلالة هنا، الاشارة الى ان هذا العدد من «العمل»، الذي تضمن الآراء المذكورة، صدر في اليوم التالي لوقوع صدام عنيف في مخيم برج البراجنة، بين اهالي المخيم من جهة، وحركة (أمل) واللواء السادس في الجيش اللبناني من جهة اخرى. وكان ملفتاً العنوان الذي اختارته «العمل» لخبر هذا الصدام: «اشتباكات عنيفة بين (أمل) والعرفاتيين استمرت ساعتين في برج البراجنة» كما جاء في النص ان الاشتباكات دارت في احياء «معسكر برج البراجنة»، بين «مجموعات من الفلسطينيين العرفاتيين وآخرين من حركة (أمل)»، بينما افاد الخبر نفسه، الذي نشرته الصحيفة، ان «مجموعات (أمل) طوقت المعسكر الفلسطيني بدعم من وحدات اللواء السادس».

وذكرت الصحيفة، نقلاً عن «مصادر فلسطينية»، ان وحدات من الجيش و(أمل) قصفت الاحياء الداخلية في المخيم، بمدافع هاون من عياري ٦٠ و٨٢ ملم، وان القصف ادى الى اصابات وخسائر في الممتلكات.

ولم تكتف «العمل» بهذه الصياغة لخبر الاعتداء على مخيم برج البراجنة، بل تناولت الموضوع، ايضاً، في تعليقها السياسي اليومي تحت عنوان «الاحتضار العرفاتي»، فكتبت انه «مضى الزمن الذي كان يستطيع عرفات تدمير لبنان على رأس اميركا»، و«ان محاولات عرفات العودة الى المعسكرات الفلسطينية في بيروت وصيدا وصور، والتحركات المكتومة التي يقوم بها انصاره، لا تعدو في نظر العارفين، كونها نوعاً من حشرجة النهاية في الجسد المحتضر... وفي هذا السياق، يجب ان تندرج التظاهرة الفلسطينية المسلحة على طريق المطار امس...» (**العمل**، بيروت، ١٧/٥/١٩٨٥).

وقبل عرض وقائع الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت، تبقى اشارة ضرورية الى مسألتين هامتين، أثيرتا قبل ايام فقط من اندلاع هذه الحرب: الاولى تتعلق بزيارة قام بها وفد من «جبهة الانقاذ الفلسطينية»، الخاضعة للحكم السوري، الى بيروت؛ اما الثانية فتتصل بالوضع في جنوب لبنان، بعد أن انهى جيش الاحتلال الاسرائيلي انسحابه من منطقتي النبطية وصور.

ففي يوم ١٣/٥/١٩٨٥، صدر عن «جبهة الانقاذ الفلسطينية»، بيان حول الزيارة التي قام بها وفد من «الجبهة» الى بيروت، قبل اسبوع من اصدار هذا البيان. وبعد ان اشادت «الجبهة» بـ «الدور القومي الذي تضطلع به سوريا في المنطقة خصوصاً على الساحة اللبنانية»، اعربت عن «حرصها على معالجة القضايا المتعلقة بالشعب الفلسطيني في لبنان من خلال التعاون بين «جبهة الانقاذ الوطني» والجبهة الديمقراطية الوطنية وحركة (أمل) ورئيس الحكومة اللبنانية» (سانا، دمشق، ١٣/٥/١٩٨٥). ويُذكر ان وفد «الجبهة» الذي زار بيروت، برئاسة احمد (ابو ماهر) اليماني، عضو المكتب السياسي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إلتقى رئيس الحكومة اللبنانية رشيد كرامي والوزراء سليم الحص ووليد جنبلاط ونبيه بري، والنائب زاهر الخطيب (**النهار**، ١٤/٥/١٩٨٥).

وفي نفس اليوم، قال العقيد سعيد موسى (ابو موسى)، في مخيم نهر البارد شمال لبنان، ان «للثورة الفلسطينية حقاً واجباً عليها كسبته في اثناء الصراع مع القوى الفاشية في لبنان، ولا بد ان نأخذ حقوقنا كاملة تجاه مخيماتنا. فلا بد للثورة ان تكون مسؤولة عن هذه المخيمات، امنياً وثقافياً واجتماعياً ونضالياً... نحن اذ نقر ونقول ان الصراع يجب ان يستمر ذا وجه لبناني ـ لبناني لكننا، في الوقت نفسه، لسنا متفرجين بل نحن منحازون الى القوى الوطنية والجبهة الديمقراطية وحركة (أمل)». (رويتر، ١٤/٥/١٩٨٥).

وحول زيارة وفد «الانقاذ» الى بيروت ايضاً، تساءلت «النهار» (١٥/٥/١٩٨٥)، عن «الغاية منها والهدف خصوصاً في ظل الاوضاع الراهنة». واضافت ان البحث في لقاءات الوفد في بيروت «تركز على وضع الفلسطينيين سواء في مخيمات بيروت أو في مخيمات الجنوب وعلى ضرورة تنظيم وضعهم الاجتماعي والاقتصادي والحياتي بطريقة تحفظ كرامتهم وتمكنهم من العمل والانتاج والتعبير عن الراي بعيداً عن اية ضغوط او قيود» و«طبعاً لم يتم التوصل الى نتيجة عملية خلال الزيارة، ولم يكن منتظراً التوصل خلالها الى مثل هذه النتيجة لانها، في الاساس، تمهيدية». واشير الى أن «بعض المسؤولين الحكوميين طلب من الوفد إرجاء البحث في هذا الموضوع مدة شهرين ريثما تكون توضحت اوضاع البلد في ضوء الصراع الداخلي الدائر وفي ضوء انتهاء الانسحاب الاسرائيلي من لبنان. الا ان ذلك لا ينتقص من اهمية هذه الزيارة ومن قيمتها. والاهمية والقيمة نابعتان من كونها [الزيارة] تعيد او قد تعيد العامل الفلسطيني في لبنان الى ساحة الاحداث السياسية او غير السياسية. ونابعتان، ايضاً، من كون الذين قاموا بها اعضاء في الجانب الفلسطيني المناهض للسيد ياسر عرفات ومنظمة التحرير التي يرئس لجنتها التنفيذية والمؤيد لسوريا

واستراتيجيتها "القومية" لمواجهة اسرائيل» (المصدر نفسه).

ونقل عن «مرجع سياسي» قوله ان معالجة موضوع «الحد الادنى من الحريات والحقوق المدنية والاجتماعية» للفلسطينيين ممكنة «ولكن مع قيود عدة تحظر عليهم العمل السياسي الضار بلبنان، وفي الوقت نفسه، منع عودة الوجود الفلسطيني عاملاً مؤثراً في الوضع السياسي اللبناني، وبالتالي مخلخلاً للتوازنات وربما للاستقرار كما كان الحال سابقاً. وهذا يعني منع العمل المسلح الفلسطيني سواء داخل لبنان او خارجه إنطلاقاً منه» (المصدر نفسه). وقال هذا «المرجع» أن «مطالب الفلسطينيين المرفوعة لا تصل الى حدود هذه التخوفات»، لكنها «قد تتطور، خصوصاً إذا افسح اللبنانيون في المجال امام ذلك كما حصل في الماضي»، وان استمرار القتال والمعارك في لبنان «لا بد ان يجر، طال الوقت أم قصر، الفلسطينيين الى التدخل»، وساعتها فان التجربة السابقة ستتكرر. وهنا، فان سوريا قد لا تتعرض لهذا التطور لانه لا يؤذيها مباشرة نظراً الى علاقتها التحالفية مع فلسطينيي "جبهة الانقاذ" » (المصدر نفسه). واشار «المرجع» الى ان «كل فلسطينيي لبنان قد يتحولون الى هذه الجبهة اذا كان من شأن ذلك حمايتهم واعادتهم الى شيء من الوضع المميز السابق الذي كان لهم في لبنان» (المصدر نفسه).

ننتقل الى المسألة الثانية، اي الوضع في الجنوب اللبناني بعد انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي من منطقتي صور والنبطية، خاصة قُبيل، وأثناء، بداية الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت.

قائد المنطقة الشمالية الاسرائيلي، الجنرال اوري اور، صرح في هذه الفترة بان «افراد حركة (امل) يسيطرون، الآن، على منطقتي النبطية وصيدا، ولا يمكنون "المخربين" من العمل ضد اسرائيل»، وبان القوات السورية في البقاع «لا تتحرك جنوباً، وان اي تحركات خاصة لا تظهر حتى في الجانب السوري» (النهار، ١٤/٥/١٩٨٥).

اما الاذاعة الاسرائيلية، فقد تحدثت، في نفس اليوم الذي ادلى فيه اور بتصريحه، عن ثلاث عمليات عسكرية وقعت داخل ما يسمى «الحزام الامني»، تم في واحدة منها اطلاق قذيفتي كاتيوشيا في اتجاه مركز تابع لـ «جيش لبنان الجنوبي» في بلدة حاصبيا، وان القذيفتين اطلقتا من داخل هذا «الحزام» الامني (المصدر نفسه).

وبعد اسبوع من اندلاع الحرب ضد مخيمات بيروت، اذاع راديو اسرائيل بالعبرية الخبر التالي لاحد مراسليه: «اصيب خمسة جنود اسرائيليون بالقرب من الحدود الدولية امس، وازدادت عمليات [الفدائيين] في الاسبوع الاخير بسبب تراخي قدرة الشيعة على اغلاق الطرقات في منطقتي صور والنبطية بوجه [الفدائيين]. فقد توجه معظم الشيعة الاعضاء في حركة (امل) الى منطقة بيروت». اضاف مراسل الاذاعة الاسرائيلية: «ضعفت قدرة الشيعة على اغلاق الطرقات بوجه [الفدائيين]. وكانت حركة (امل) تمنع، بنجاح ما، [الفدائيين] من الدخول الى الشريط الحدودي. وتوقع قادة (امل) في جنوب لبنان ان يؤدي ذلك الى حمل اسرائيل على حل "جيش لبنان الجنوبي"، ولكن عندما تبين لهم ان اسرائيل ليست في وارد هكذا رهان، مقابل اتفاق غير موقع معهم، قرروا تركيز جهودهم لحسم الصراع مع الفلسطينيين في منطقة بيروت. وادى توجه عناصر (امل) نحو بيروت الى ازالة حواجزهم في منطقة صور ومداخل النبطية في الآونة الاخيرة. وبات من السهل، بالتالي، ان تتوجه مجموعات [الفدائيين] الى الشريط الأمني. وتضم هذه المجموعات فلسطينيين وشيعة من حزب الله وشيوعيين وسُنّة وآخرين. وتمكنت بعض المجموعات من الدخول الى الشريط الامني حيث وصل بعضها الى مسافة تبعد مئات الامتار، فقط، عن الحدود الدولية. ووضع [الفدائيون] امس عبوة ناسفة بالقرب من قرية مجدل سلم التي تبعد ٤ كلم عن كيبوتس منارة. وقد وقعت ١٥ عملية [فدائية] داخل الشريط الحدودي منذ اسبوع، كما اطلق [الفدائيون] صواريخ كاتيوشا اصابت قيادة الحرس الوطني في بنت جبيل».

## وقائع الحرب ضد المخيمات

منتصف ليل الأحد ـ الاثنين (١٩ ـ ٢٠/٥/١٩٨٥)، اندلع القتال في مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة، شاملاً كل المناطق والاحياء المحيطة بها. وفي الساعات الاربع والعشرين الاولى، دارت معارك طاحنة، قد تكون الاعنف من بين جميع المعارك التي استمرت طيلة الشهر اللاحق. فقد ادرك المدافعون عن المخيمات، منذ الساعات الاولى، ان غزارة القصف المدفعي والصاروخي على المخيمات، وحجم القوات التي حشدتها حركة (امل) والجيش اللبناني، يؤكدان ان الخطة تقضي باقتحام المخيمات الثلاثة واحتلالها. وحاول المقاتلون الفلسطينيون، فور بدء القتال، باذلين كل طاقاتهم وجهودهم، منع المهاجمين من فصل المخيمات الثلاثة عن بعضها البعض، ومنع عملية إطباق الحصار حولها. وكان الهدفان يتطلبان نقل المعارك الى الاحياء المحيطة بالمخيمات، والسيطرة على عدد من المحاور والمباني الهامة، خاصة في المناطق التي تفصل بين مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة، وتلك التي تقع شمالي وغربي مخيمي صبرا وشاتيلا.

ففي الساعات الاولى من القتال، تمكن المهاجمون من تحقيق تقدم ووصلوا الى مداخل صبرا وشاتيلا، حيث ان الهجوم استهدف هذين المخيمين في البداية. وصرح «مصدر فلسطيني» ان «ميليشيات حركة (امل) تحاصر، تمـامـاً، المخيمـين الفلسطينيين» وأن «تعزيزات من الميليشيات الشيعية ارسلت الى مناطق الاشتباكات» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٩٨٥/٥/٢٠).

واشار مراسل غربي الى انه «مع اشتداد القتال انضمت وحدات الجيش اللبناني الى جانب (امل) وهذه الوحدات هي من اللواء السادس للجيش. وعندما زرت المنطقة كانت وحدات الجيش تسيطر على مدخل مخيم صبرا، وقالت هذه الوحدات انها مع ميليشيات (امل) شقت طريقها بالقوة الى داخل صبرا ومخيم شاتيلا المجاور وانها اخذت زمام السيطرة في معظم المنطقة (**الاذاعة البريطانية**، ١٩٨٥/٥/٢٠).

وفي وقت لاحق من نفس اليوم، شن المقاتلون الفلسطينيون هجمات معاكسة، وتمكنوا، بنتيجتها، من استعادة «سيطرتهم على مخيمات اللاجئين الثلاثة». وصرح مقاتل فلسطيني يتولى، مع زملائه، حراسة مدخل مخيم صبرا بقوله: «اننا نسيطر على المخيمات الثلاثة، كما نسيطر على الطريق الذي يربط برج البراجنة بمخيم شاتيلا والذي يبلغ طوله كيلومترين... بل اننا نسيطر على المدينة الرياضية في الغرب» (**وكـالـة الصحافـة الفرنسيـة**، ١٩٨٥/٥/٢٠).

المراسلون المحليون اوردوا انه بعد منتصف الليل «شهدت احياء مخيمي صبرا وشاتيلا والمنطقة المحيطة بهما ظهوراً مسلحاً ملحوظاً، خصوصاً في الطريق الجديدة ومحيط جامعة بيروت العربية والفاكهاني والملعب البلدي وارض جلول وشارع حمد. وشوهد مسلحو حركة (امل) والمسلحون الفلسطينيون يتخذون مواقع قتالية في ظل تبادل محدود لاطلاق النار، وراح الوضع يزداد تأزماً حتى الثانية والنصف فجراً عندما اندلعت اشتباكات عنيفة وتبادل الطرفان هجمـات في محـاولات للسيطرة على مواقع يعتبرها كل منهما استراتيجية، قبل حلول الصباح. وهاجمت عناصر فلسطينية مركز حركة (امل) في صبرا واستولت عليه، فيما هاجمت عناصر اخرى، في مخيم برج البراجنة، مركزين لـ (امل) في المهنية العاملية ومحلة المشنوق على طريق المطار واستولت عليهما، وعلى طريق المطار. وتقدمت عناصر اخرى نحو المدينة الرياضية والفاكهاني والجهة الجنوبية لجامعة بيروت العربية، مما اتاح للفلسطينيين السيطرة على بولفار كميل شمعون ـ السفارة الكويتية بعدما تقدمت نحوه مجموعات منهم، فضلاً عن سيطرتهم بالنيران على مستديرة الكولا وبعض الشوارع الداخلية للطريق الجديدة والملعب البلدي ومنها شارعا عفيف الطيبي والبغدادي. في غضون ذلك، اشتدت المعارك في مخيم برج البراجنة ومحيطه، بعدما احكم المسلحون الفلسطينيون السيطرة على الجهة الغربية منه، في محاولة منهم لتأمين خط الامدادات بينهم وبين مخيمي صبرا وشاتيلا عبر طريق المطار ـ مدرسة القتال» (**النهار**، ١٩٨٥/٥/٢١).

وذكرت مصادر حركة (امل) ان المقاتلين الفلسطينيين «تمكنوا، فجراً، من السيطرة على طريق المطار، وعلى مداخل المخيمات، وعلى المدينة الرياضية، الا ان مقاتلي حركة (امل) استعادوا هذه المواقع صباحاً، بعد معارك عنيفة، وعمليات اقتحام» (**السفير**، بيروت، ١٩٨٥/٥/٢١).

ومنذ الصباح الباكر، نشطت الاتصالات بين المعنيين للجم التدهور، فأعلن اتفاق اول لوقف اطلاق النار، لكنه لم يصمد وراحت الاشتباكات تعنف، وشمل القصف عمق المخيمات الفلسطينية. وفي التاسعة صباحاً، اعلن اتفاق ثان لوقف النار، على ان يفسح في المجال امام اللواء السادس للدخول الى مناطق الاشتباكات، الا ان هذا الاتفاق انهار بعد دقائق، واتسعت رقعة المعارك وتركزت على مناطق الطريق الجديدة والفاكهاني وبرج البراجنة وطريق المطار بين مستديرة السفارة الكويتية وقصر حمادة وحي فرحات حتى شاتيلا، ومن السفارة الكويتية نزولاً حتى مستديرة الكولا مروراً بالمدينة الرياضية (**النهار**، ١٩٨٥/٥/٢١).

واستهـدف قصف عنيف ومركز الاحياء والازقة داخل مخيمي صبرا وشاتيلا، وطال، ايضاً، المستشفيات القـائمـة في محيـطهما، فاصيب مستشفى غزة في صبرا بقذائف عدة اشعلت النار في طبقاته السابعة والثامنة والتـاسعة، ودمرت قذيفة خزانات المياه فيه، واصيب موظفون ومرضى داخل المستشفى بجروح، ثم وجهت ادارة المستشفى نداء لنقل الجرحى منه. كذلك أصيب مستشفى دار العجزة بقذائف عدة مما اضطر العاملين فيه الى نقل المـرضى الى الطبقـات السفـلى، واصابت قذيفة احدى طبقات مستشفى المقاصد الاسلامي فاوقعت فيه اضراراً (**المصدر نفسه**).

وعقد اجتماع في منزل رئيس حركة (امل)، نبيه بري، ضمه والوزير السابق مروان حماده ونائب رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، محسن دلول، وعضو قيادة الحزب، اكرم شهيب، والنقيب وليد سكرية، من اللواء السادس في الجيش اللبناني. واعلن، بنتيجة الاجتماع، اتفاق ثالث لوقف اطلاق النار. لكن (امل) والجيش اللبناني خرقا هذا الاتفـاق للمـرة الثالثة، وقال مسؤول عسكري في (امل): «سننهي الوضع هذا المساء، وسنستعيد السيطرة على

المخيمات، وينبغي ان يصبح الفلسطينيون عقلاء». واضاف احد زملائه: «سنجعلهم يدفعون ثمن كل قطرة دم تراق منا بثلاثة امثالها» (**وكالة الصحافة الفرنسية، ٢٠/٥/١٩٨٥**).

في هذه الاثناء، كانت العائلات القادرة على مغادرة صبرا وشاتيلا تغادرهما «وتحاول سيدات تحملن اطفالهن ويتبعهن ازواجهن الذين يحملون امتعتهم الوصول الى الاحياء اللبنانية المتاخمة للمخيمات». وهتفت احدى السيدات قالة: «لسنا يهوداً... ولسنا اعداءهم... فلماذا يقصفوننا؟» (**المصدر نفسه**).

واتهمت مصادر فلسطينية في بيروت (امل) بخرق الاتفاق الذي عقد في منزل نبيه بري، وبتكثيف حدة المعارك ومحاولة اقتحام المخيمات، الى جانب اللواء السادس «الذي قبل الفلسطينيون بانتشار جنوده». فاستغلت (امل) انتشارهم وقامت عناصرها بعمليات تفتيش واعتقالات في مخيم صبرا، كما اشعلوا النيران في عدد من المساكن، واعادوا فتح مقارهم ومكاتبهم العسكرية في صبرا وشاتيلا. اضافت نفس المصادر ان ميليشيات (امل) وقوات اللواء السادس واصلت تطويق مخيم برج البراجنة «وحالت دون وصول ست عربات اسعاف تابعة للصليب الاحمر اللبناني لاجلاء الجرحى» (**المصدر نفسه**).

وذكر ان أعنف الاشتباكات اندلعت بعد الظهر «وتركزت خصوصاً في منطقة السفارة الكويتية - طريق المطار - حي فرحات. وتمكنت حركة (أمل) من استعادة مراكزها في المهنية العاملية ومحلة المشنوق وسيطرت على طريق المطار، ووجهت (امل) انذاراً الى المسلحين الفلسطينيين لوقف النار ابتداء من الرابعة بعد الظهر واخلاء جميع مراكز الحركة التي كانوا احتلوها في صبرا وشاتيلا، الا ان الاشتباكات استمرت وازدادت عنفاً، وبلغت ذروتها في الثانية والنصف حين اشتد القصف بمدافع الهاون وراجمات الصواريخ، فغطت سحب الدخان سماء برج البراجنة ومخيمي صبرا وشاتيلا ومحيطهما، وتمكن الفلسطينيون من اعادة ربط مخيم صبرا بمخيم شاتيلا بعدما عززوا تمركزهم خلف المدينة الرياضية في مواجهة قوات حركة (امل) التي مشطت المنطقة الغربية للمدينة» (**النهار، ٢١/٥/١٩٨٥**).

وعند المساء، عقد اجتماع في مقر جامعة بيروت العربية، «حضره جميع المعنيين واتفقوا على تكليف اللواء السادس، دخول المخيمات». وصدر بيان عن المجتمعين جاء فيه ان دوريات هذا اللواء «تحركت اعتباراً من العاشرة مساء... لذا يطلب من جميع الاطراف التقيد بوقف اطلاق النار وسحب جميع المسلحين من الشوارع تحت طائلة المسؤولية والملاحقة» (**المصدر نفسه**).

وتباينت الارقام التي ذكرت عدد ضحايا اليوم الاول من القتال، ففيما ذكرت «النهار» (٢١/٥/١٩٨٥) ان «مصادر المستشفيات والطرفين المتقاتلين، افادت، في معلومات اولية، بان العدد زاد على ٧٩ قتيلاً و٤٧٨ جريحاً، افادت «السفير» (٢١/٥/١٩٨٥) بأن الاشتباكات اسفرت عن مقتل ٤٥ شخصاً واصابة ٣٨٢ بجراح حسب احصائيات المستشفيات.

كما تباينت، في الوقت نفسه، روايات الفريقين عن الاسباب المباشرة لاندلاع القتال، وعن وقائع اليوم الاول من الحرب. وقالت مصادر فلسطينية، في بيروت، ان الاشتباكات بدأت «على اثر حادث بين عنصر فلسطيني وآخر من حركة (امل) واعتقال احد وجهاء مخيم صبرا» (**النهار، ٢١/٥/١٩٨٥**). وقالت هذه المصادر الفلسطينية: «لم يتسن لنا الاتصال بقادة (امل) لوقف الاشتباكات، وقد اتصل اعضاء اللجان الشعبية في المخيمات بالمسؤولين السياسيين للتدخل مع حركة (امل) لوقف القتال» (**السفير، ٢١/٥/١٩٨٥**).

وعقد اجتماع في مخيم صبرا، ضم ممثلي كافة الفصائل الفلسطينية، وجهت على اثره «جبهة الانقاذ» والجبهة الديمقراطية نداء الى ما دعي بـ «القيادة الفلسطينية في دمشق»، جاء فيه: «ان ما يجري في المخيمات لا ابعاد سياسية له بالمعنى المتعارف عليه، وان القضية هي امن الشعب الفلسطيني والمخيمات، ولا افق، عسكرياً، لها». واوضحت مصادر فلسطينية ان «لا اتصالات مباشرة مع حركة (امل)، لكنها تتم عبر اطراف وسيطة» (**المصدر نفسه**).

اما المكتب العسكري لحركة (امل)، فقد اصدر بياناً ادعى فيه ان سيارة تموين عسكرية تابعة للحركة تعرضت لاطلاق نار من كمين مسلح في مخيم صبرا، مساء الاحد ١٩/٥/١٩٨٥، وان «ذيول الحادثة امتدت الى مخيم البرج وبدأ المسلحون العرفاتيون باطلاق النار على الآمنين، مما دفع مقاتلينا لشن حملات مضادة ادت الى تطهير بعض الجيوب...». لكن وكالة «رويتر» نقلت عن «ابراهيم، قائد احدى المجموعات العسكرية» في (امل) قوله: «بدأ المشكل لان الفلسطينيين يريدون ان يصبحوا اقوياء ويستعيدوا حرية العمل التي كانت لهم قبل الاجتياح الاسرائيلي. ورأت (امل) انهم يجلبون الاسلحة، فاوقفت ذلك وعندها بدأ القتال». وقال: «الفلسطينيون اقوياء جداً. لديهم جنود جيدون والذين غادروا لبنان خلال الاجتياح الاسرائيلي عادوا تدريجاً وتلقوا اسلحة ومدافع هاون. انهم قوة كبيرة ربما بلغت ١٠٠٠ رجل، ورجال عرفات والمعادون لعرفات هم الان قوة واحدة في المخيمات». وقال «مصدر امني» في حركة (امل): «بالنسبة لمخيم برج البراجنة، فلا قرار لدينا بدخوله... وقد جرى اتصال بمرابض مدفعيتهم في الجبل لتقصف

منطقة البرج، وتم ذلك فعلاً». واصدرت الجبهة الوطنية الديمقراطية توضيحاً جاء فيه: «تمعن وسائل الاعلام الكتائبية العميلة في محاولاتها تضليل الرأي العام بالنسبة لما يجري في بيروت من حوادث مؤسفة، مدعية ان احزاب الجبهة الوطنية الديمقراطية تشارك في القتال ضد حركة (أمل)، اخوتنا في النضال والسلاح. لذا، يهم الجبهة تكذيب هذه الاخبار جملة وتفصيلاً» (**المصدر نفسه**). وذكرت اذاعة الكتائب ان حواجز الحزب التقدمي الاشتراكي قطعت الطريق على مجموعات مسلحة من (أمل) كانت متوجهة الى بيروت، عند الدامور والسعديات، وسهلت مرور «جماعات ابو موسى» من الجبل والشحار باتجاه المخيمات (**اذاعة صوت لبنان**، بيروت، ٢١/٥/١٩٨٥).

وفي ليل ٢٠ ـ ٢١/٥/١٩٨٥ ساد مناطق القتال هدوء حذر، ولكن «ما خبأه الليل كشفه النهار، اذ استغل الطرفان الظلام وراح كل منهما يحصن مواقعه... ومع وضوح الرؤية في ساعات الصباح الاولى، تجددت المعارك» (**النهار**، ٢٢/٥/١٩٨٥).

وذكرت الانباء ان مقاتلي (أمل) شنوا هجوماً على مخيم برج البراجنة «لاكمال سيطرتهم عليه» و«تمكنوا من الاستيلاء على معظم الابنية في منطقة الاكراد» وحاولوا «التقدم، مجدداً، نحو مخيم برج البراجنة من المواقع الجديدة التي سيطروا عليها في منطقة الاكراد من دون ان يحققوا تقدماً» (**المصدر نفسه**).

وذكرت مصادر في حركة (أمل) ان المقاتلين الفلسطينيين «حاولوا، قرابة الظهر، فك الطوق عن المخيم من جهة العاملية فاشتبكوا مع الكتيبة ٦٧ التابعة للجيش بعدما فتحوا النار عليها واصيب ٦ عسكريين وعدد من السيارات العسكرية» (**السفير**، ٢٢/٥/١٩٨٥). ونقل عن مسؤول في (أمل) قوله: «ان كل انسان موجود داخل مخيم برج البراجنة يحاربنا، حتى الفتيات والنساء يرمين القنابل على عناصر الحركة». اضاف: «نحن على مسافة ٦٠ متراً من مواقع المقاتلين الفلسطينيين وهناك ما لا يقل عن ٦٠٠ مقاتل فلسطيني داخل المخيم» (**اسوشيتد برس**، ٢٢/٥/١٩٨٥).

وفي صبرا وشاتيلا، قام المقاتلون الفلسطينيون بشن هجوم مضاد، وتمكنوا من استعادة بعض المواقع «ومن معاودة ربط المخيمين احدهما بالآخر، فضلاً عن ربط صبرا بمحيط جامعة بيروت العربية عبر الاطراف الجنوبية لحي الفاكهاني القريبة من المدينة الرياضية والجهة الجنوبية لكلية الهندسة في الجامعة حيث مواقع (أمل)...» (**النهار**، ٢٢/٥/١٩٨٥). وسيطر المقاتلون الفلسطينيون «على بعض الابنية المرتفعة في الفاكهاني المشرفة على بعض المفترقات والشوارع التي يسيطر عليها مقاتلو (أمل)، وتركزت الاشتباكات على محيط تعاونية صبرا ومحطة الدنا بعدما احرز الفلسطينيون بعض التقدم داخل المخيم بمؤازرة عناصر مسلحة اخرى غير فلسطينية ظهرت في تلك المنطقة» (**المصدر نفسه**). وقال مصدر في حركة (أمل) ان عناصر من «حركة ٦ شباط (فبراير)» شاركت في القتال الى جانب الفلسطينيين (**السفير**، ٢٢/٥/١٩٨٥). وبعد معارك عنيفة في هذه المنطقة، اضطر المقاتلون الفلسطينيون الى التراجع عن «بعض المواقع، خصوصاً في بعض احياء صبرا القريبة من سينما الشرق ومستشفى غزة»، وبدأت ميليشيات (أمل) عملية «تمشيط» لمناطق الطريق الجديدة والملعب البلدي والفاكهاني ومحيط جامعة بيروت العربية وشارع حمد «من عناصر مسلحة دخلت على الخط، لكنها واجهت صعوبات جمة في هذه العملية نظراً الى تحصن المقاتلين الفلسطينيين في مواقع تشرف، عسكرياً، على تلك المناطق» (**النهار**، ٢٢/٥/١٩٨٥). وذكر «مصدر امني» انه بعد ساعات المساء الاولى، تمكنت (أمل) من «استعادة السيطرة على المواقع الاستراتيجية في هذه الاحياء، وانحصرت الجبهة بينهم وبين الفريق الآخر بالفاكهاني وكلية الهندسة والمدينة الرياضية»، وتمكنت من «تطهير الجيوب التي استحدثها الفلسطينيون والاطراف الآخرون خصوصاً في الطريق الجديدة والملعب البلدي وشارع حمد وحي السبيل» (**المصدر نفسه**).

وصرح «مسؤول فلسطيني» بان «مقاتلي (أمل) استغلوا انتشار اللواء السادس لاستعادة بعض المواقع حول المخيمات وفتحوا ثغرة غربي مخيم صبرا» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٢١/٥/١٩٨٥).

ونقل عن مصادر فلسطينية قولها، مساء، ان المقاتلين الفلسطينيين «استعادوا مستشفى غزة وبناية من عشر طبقات خارج مخيم صبرا، كما استعادوا مواقع في الفاكهاني تشرف على ساحة المعركة» (**المصدر نفسه**). وعند المساء، ايضاً، صرح «مصدر امني» في حركة (أمل) بأن الوضع «سيحسم في غضون ساعات»، وان «الحركة تسيطر، سيطرة تامة، على منطقة صبرا، في حين يسيطر الفلسطينيون على مستشفى حيفا، وتسيطر الحركة، ايضاً، على كلية الهندسة في جامعة بيروت العربية». وقالت مصادر اخرى في (أمل) ان «الحركة باتت تحكم قبضتها على ٩٠ في المئة من مخيم صبرا، وهناك بعض جيوب القنص يجري التعامل معها بما يناسب، وهي تسيطر، ايضاً، على ٩٠ في المئة من مخيم شاتيلا، فضلاً عن انها تسيطر على مناطق في مخيم برج البراجنة وجواره وتحاصره، وقد انذرت العناصر الفلسطينية الموجودة فيه بوجوب تسليم أسلحتها» (**النهار**، ٢٢/٥/١٩٨٥).

كما نقل عن عضو المكتب السياسي في (أمل)، غسان السبلاني، قوله: «اننا نحاول الفصل بين المخيمات الثلاثة

كي لا يخرج مقاتلوها منها ويخلقوا مشكلات اخرى، وسنمنع دخول اي نوع من السلاح الى المخيمات» (رويتر، ٢٢/٥/١٩٨٥). وقال ضابط في اللواء السادس ان «هناك بين ٢٠٠ و٣٠٠ مقاتل في صبرا وشاتيلا بينما يوجد حوالي ٣٠٠ مقاتل في برج البراجنة» (**السفير**، ٢٢/٥/١٩٨٥).

وشهد هذا اليوم تطوراً فلسطينياً هاماً، حيث أُعلن عن تشكيل «القيادة المشتركة للقوات الفلسطينية»، وافادت وكالة الصحافة الفرنسية بان هذه القيادة «شُكلت اثناء المعارك»، اما مناسبة الاعلان عنها، فقد كانت النداء الذي وجهته الى الرئيس السوري حافظ الاسد، «طالبته التدخل لمنع دخول المخيمات الفلسطينية وحصول تجاوزات ضد السكان المدنيين». واتهمت القيادة المشتركة، في ندائها، حركة (امل) بالقيام «بمذابح في المخيمات وعدم احترام اتفاقيات وقف اطلاق النار ورفض دخول سيارات الاسعاف التابعة للجنة الدولية للصليب الاحمر لنقل المصابين». (**المصدر نفسه**). وعن ضحايا اليوم الثاني للقتال، ذكر ان المعارك «حصدت حسب معلومات اولية ٢٦ قتيلاً و٢٨١ جريحاً» (**النهار**، ٢٢/٥/١٩٨٥)، فيما كتبت «السفير» (٢٢/٥/١٩٨٥) انه «أحصي ١٢ قتيلاً و١٥٤ جريحاً». وفي هذا النطاق، صرح مصدر عسكري لبناني، فذكر ان «حصيلة الاشتباكات بين (امل) والفلسطينيين بلغت ٨٨ قتيلاً و٤٠٠ جريح من دون احصاء القتلى والجرحى الفلسطينيين داخل المخيمات»، بينما اكد مصدر فلسطيني «ان الحصيلة المؤقتة للضحايا في المخيمات الثلاثة بلغت حوالي ٣٨ قتيلاً و١٠٥ جرحى بينهم ١٦ قتيلاً و٦٠ جريحاً في مخيم برج البراجنة» (**وكالة الصحافة الفرنسية و السفير**، ٢٢/٥/١٩٨٥). واصدرت جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني بياناً جاء فيه: «تستغيث جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني جميع الاخوة المتقاتلين ان يسمحوا لسيارات الاسعاف التابعة للصليب الاحمر الدولي والصليب الاحمر اللبناني وبقية المؤسسات الانسانية باجلاء جميع الجرحى في كل مكان ومنها مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة وخاصة الجرحى الذين يموتون تدريجياً لعدم وجود اية وسيلة للاسعاف، كما تتوجه الجمعية الى جميع الفعاليات السياسية والوطنية والاسلامية لأن تضم صوتها الى هذه الاستغاثة الانسانية في هذه الايام المباركة من شهر رمضان التي يحرم فيها على مسلم ان يقاتل اخاه المسلم» (**اذاعة صوت الجبل**، بيروت، ٢١/٥/١٩٨٥).

وعلى هامش الحرب ضد مخيمات بيروت، تعرض مخيم عين الحلوة لاطلاق قذائف آر.بي.جي. ورشقات من اسلحة رشاشة متوسطة، مصدرها ــ حسب مصادر فلسطينية ــ «مراكز حركة (امل) على تلال زغداريا (شرقي المخيم)». وأكدت هذه المصادر «ان مقاتلي المخيم لم يردوا على النار، وانما اتخذوا احتياطات وقائية» (**النهار**، ٢٢/٥/١٩٨٥).

وفي هذا الوقت، عقد اجتماع في منزل رجل الدين الشيعي محمد حسين فضل الله، في بئر العبد، ضمه وممثلين لحركة (امل) و«جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية»، جرى الاتفاق فيه على وقف اطلاق النار اعتباراً من الساعة الحادية عشرة ليل الثلاثاء ــ الاربعاء، ولكن «بقي الوضع في المخيمات، ومحيطها، مترجرجاً بعض الوقت، وهدأ في الثانية عشرة منتصف الليل في مخيم برج البراجنة ومحيطه، لكنه ظل على ترجرجه في مخيمي صبرا وشاتيلا ومحيطهما، فيما رصدت المراجع الامنية تحركات عسكرية للفريقين المتنازعين استعداداً لجولة جديدة على الرغم من "الجو الودي والحميم والتفاؤلي الذي ساد الاجتماع الاطفائي" ــ كما وصفه مصدر قريب من العلامة فضل الله» (**النهار**، ٢٣/٥/١٩٨٥). وفجر الاربعاء (٢٢/٥/١٩٨٥) تجددت المعارك، لكنها كانت «اقل عنفاً» مما مضى. وتركز القتال على المحاور المحيطة بمخيمي صبرا وشاتيلا من جميع الجهات، بينما شهدت جبهة مخيم برج البراجنة اشتباكات متقطعة. وعند منتصف النهار، تدخلت راجمات صاروخية ومدافع ميدان، من مواقعها في منطقة الجبل، «فقصفت مناطق الشياح وبرج البراجنة والاوزاعي والجناح ومحيط فندق سمرلند والسفارة الكويتية وحي فرحات وحي ماضي والرمل العالي وبئر العبد فضلاً عن قذائف سقطت داخل المخيمات الثلاثة» (**المصدر نفسه**). واوضحت مصادر امنية أن «مرابض المدفعية الفلسطينية في الجبل قصفت من شملان وبخشتيه ومنصورية بحمدون وبحمدون وضهور العبادية، الا ان راجمات الصواريخ كانت تتنقل بحيث تعذر تحديد المواقع». وان الراجمات الفلسطينية «قصفت ضواحي مخيم برج البراجنة، خصوصا الاماكن التي يتمركز فيها مقاتلو (امل)، وركزت على شوارع عبد النور وبعجور والمهنية»، وفي الوقت نفسه، تعرضت مناطق الطريق الجديدة ومحيط جامعة بيروت العربية والفاكهاني وبئر حسن والمدينة الرياضية والدنا وارض جلول لقصف مركز اوقع عدداً من الاصابات واضراراً جسيمة، فيما كانت تدور في المنطقة معارك عنيفة بين مقاتلي (امل) والمقاتلين الفلسطينيين، خصوصاً على محور كلية الهندسة في جامعة بيروت العربية والمدينة الرياضية والفاكهاني وصبرا، وسقطت قذيفة قرب القاعدة الجوية في مطار بيروت الدولي (**المصدر نفسه**).

وفيما اعتبرت وكالة الصحافة الفرنسية التدخل من جانب المدفعية الفلسطينية «تطوراً هاماً في القتال»، وزعت الوكالة نفسها، بياناً أصدرته المنشقون عن حركة (فتح) في طرابلس شمال لبنان، اعلنوا فيه مسؤوليتهم عن قصف

مواقع حركة (امل) «لكي تتوقف عن قصف المخيمات، ولما لم تأخذ بهذا الانذار شغلنا بطاريات الصواريخ والمدفعية الثقيلة التابعة لنا، الامر الذي سمح بتعزيز مواقع مقاتلينا داخل المخيمات». ونقل عن سعيد موسى (ابو موسى)، قوله، في طرابلس ايضاً، ان حركته «لا يمكن ان تكتفي بالتنديد بالقصف وبتطويق المخيمات وتدميرها، بل يجب ان نتحرك للدفاع عن شعبنا ضد اطراف مشبوهين داخل حركة (امل)» **(وكالة الصحافة الفرنسية، ٢٢/٥/١٩٨٥)**.

وعند المساء، ادعى «مصدر امني» في حركة (امل) بأنه «تمت السيطرة التامة على مخيمي صبرا وشاتيلا، وتم وصل جميع الاطراف فيما بينها»، وطالب اهالي المخيمين «بتسليم ما في حوزتهم من اسلحة حفاظاً على سلامتهم وعدم التجول وافساح المجال امام الدفاع المدني والصليب الاحمر لاجلاء المصابين». وقالت مصادر (امل) ان مقاتليها في برج البـراجنة «ما زالوا يطوقون المخيم، وفي استطاعتهم اقتحامه في اي وقت، لكن وجود نسبة كبيرة من الرجال والنساء والاطفال فيه تمنعهم من ذلك، و(امل) تريد ان تحفظ سلامتهم من خلال ضغطها على المقاتلين الفلسطينيين لتسليم اسلحتهم». لكن مصدراً فلسطينياً في بيروت نفى هذه الادعاءات، وقال انها «تستهدف خفض الروح المعنوية لدى المقاتلين الذين يواصلون مقاومتهم»، وقال ان «مستشفى غزة، وحده، عند المدخل الشمالي لمخيم صبرا، قد سقط بين يدي حركة (امل)»، وان «حياة ستين جريحاً معرضة للخطر على اثر فرار افراد الطاقم الطبي من المستشفى الذي استولت عليه حركة (امل) للمرة الثانية خلال يومين». وقال هذا المصدر ان ميليشيات (امل) وجنود اللواء السادس «يهـاجمـون مخيمي صبرا وشاتيلا على محورين متعامدين في محاولة للوصل بين المخيمين المتجاورين من الغرب والشمـال»، وانه «تم تدمير دبابتين ومدرعة للجيش على المحور الشمالي تجاه مستشفى غزة وتدمير ناقلتي جنود مزودتـين بمدافـع مضـادة للطائـرات في الغـرب بالقـرب من المـدينة الرياضية» **(وكالة الصحافة الفرنسية، ٢٢/٥/١٩٨٥)**. وعن مخيم برج البـراجنـة، اوردت الانبـاء انـه بعـد ثلاثة ايام من المعارك «لم يعد المقاتلون الفلسطينيون يسيطرون سوى على مساحة كلم مربع لم تستطع حركة (امل) اقتحامه حتى الان، وذلك بسبب ضيق الطرقات والقناصة المختبئين داخل المنازل» **(المصدر نفسه)**. وكان مراسل الوكالة يرد بذلك على تذرع (امل) بان عدم اقتحام مخيم برج البراجنة سببه وجود المدنيين الفلسطينيين باعداد كبيرة داخل المخيم. وعن مخيمي صبرا وشاتيلا نقل المراسل نفسه عن «احد المصورين» قوله ان (امل) نجحت، قبيل المساء، في السيطرة على الطريق الرئيسي الذي يربط المخيمين «مما يضع المقاتلين الفلسطينيين في موقف عسكري هش». ونسب الى «مسؤولين فلسطينيين رفضوا ذكر اسمائهم» اعترافهم بسيطرة (امل) على بعض المواقع في المخيمين. «الا انهم نفوا سيطرتها تماماً عليها». وقال احدهم في مكالمة هاتفية: «ان رجالنا ما زالوا يقاتلون بعد معارك متواصلة استمرت ٥ ساعات» **(اسوشيتد برس و السفير، ٢٣/٥/١٩٨٥)**.

وفيما ذكر ان القتال حصد في يومه الثالث «اكثر من ١٠ قتلى و١٩٠ جريحاً حسب معلومات اولية» **(النهار، ٢٣/٥/١٩٨٥)**، تحدثت معلومات اخرى عن «سقوط ١٨ قتيلاً و١٦٧ جريحاً» **(السفير، ٢٣/٥/١٩٨٥)**. وعن مجمل الاصابات، منذ بدء القتال، اشارت احصاءات اولية منقولة عن مصادر امنية ومصادر المستشفيات «الى ان ١٠٠ شخص، على الاقل، قتلوا واكثر من ٥٩٠ شخص اصيبوا بجروح، لكن هذه الارقام لا تشمل القتلى والجرحى المعزولين داخل المخيمات» **(النهار، ٢٣/٥/١٩٨٥)**. وصرح ناطق باسم الصليب الاحمر «بأن استمرار اطلاق النار يمنع اجلاء الجرحى من المخيمات الثلاثة. ان رجال الصليب الاحمر انقذوا فجر اليوم الاربعاء ٢٣ جريحاً من مخيم برج البراجنة، لكنهم تعرضوا لاطلاق نيران غزيرة، وتركوا المنطقة بعدما اصيبت احدى سيارات الاسعاف. ان خمس سيارات اسعاف من قافلة تتألف من ١٤ سيارة تابعة للصليب الاحمر اللبناني واللجنة الدولية للصليب الاحمر تمكنت من دخول المخيم في الرابعة والدقيقة الخامسة والاربعين فجر الاربعاء اي بعد اربع ساعات من بدء وقف النار، لكنها اضطرت الى الانسحاب بعد ١٥ دقيقة. وهناك مزيد من الجرحى في المخيم، ولكن لم يكن لدينا وقت لاجراء مسح شامل، وبالتالي لا نستطيع تقدير عددهم» **(رويتر، ٢٢/٥/١٩٨٥)**. واصدرت هيئة الاسعاف الشعبي بياناً جاء فيه انه بينما «كانت احدى سيارات هيئة الاسعاف الشعبي تلبي نداء مستشفى دار العجزة الاسلامية لنقل احـدى الحـالات الخـطرة، اعتـرضها حاجز مسلح محلي قرب المدينة الرياضية حيث صادرها واعتقل المسعفين والمرضين الذين كانوا فيها» **(النهار، ٢٣/٥/١٩٨٥)**. وكشفت اللجنة الشعبية لمخيمي صبرا وشاتيلا النقاب عن ان «نحو مائة جريح يرقدون دون علاج ويصارعون الموت دون اي رعاية طبية في مسجد المخيم». كما اكد الصليب الاحمـر اللبنـاني ان قوافله منعت مرتـين من دخـول مخيمي صبـرا وشـاتيـلا **(وكـالة الصحافة الفرنسية، ٢٢/٥/١٩٨٥)**. واستمر نزوح الاهالي من مخيمي صبرا وشاتيلا، وغادرت «مئات الاسر هذين المخيمين اللذين اشتعلت النـيران في اجـزاء منهما، ولجأوا الى الحي الذي يسيطر عليه الحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط» **(المصدر نفسه)**. وذكر شهود عيان ان ميليشيات (امل) كانت «تفتش الفلسطينيين لدى خروجهم من المخيمين والقت القبض على فلسطينيين غير مسلحين لدى خروجهم مع أسرهم» و«ظهرت، فجأة، امرأة فلسطينية وهي

تحمل طفلاً رضيعاً بين يديها، بينما التصق طفلاها الآخران اللذان بدا عليهما الفزع بثوبها. وطلبت منها الميليشيات معرفة مكان زوجها، وحمل اثنان من الميليشيات اطفالها وساعداهم على الهرب» (المصدر نفسه).

ومع اليوم الثالث للحرب ضد المخيمات الفلسطينية، اتضحت جملة من المسائل الهامة. وعلى الارض، تبلورت وقائع وحقائق توصل المراقب الى عدد من الاستنتاجات، بعيداً عن اجتهادات الصحف وآرائها، وعن البيانات والتصريحات التي قيلت ونشرت، وهي تكاد لا تعد ولا تحصى. بعض هذه الاستنتاجات:

اولاً: الشراكة الكاملة بين ميليشيات حركة (أمل) وجيش السلطة اللبنانية في القتال ضد المخيمات الفلسطينية، وما اتضح حول هذه المسالة، وما قد يتضح مستقبلاً. حسبنا، الآن، ايراد ملاحظة كتبها مراسل وكالة الصحافة الفرنسية في بيروت، اثناء جولة ميدانية قام بها في مخيمي صبرا وشاتيلا، حيث رأى، بأم عينه، كيف انه لم يكن من اليسير التمييز بين عناصر ميليشيات (أمل) من جهة، وجنود الجيش اللبناني من جهة ثانية، لولا رشاشات كلاشنكوف التي تستخدمها الميليشيات، ورشاشات م - ١٦ التي تستخدمها عناصر الجيش (وكالة الصحافة الفرنسية، ٢٢/٥/١٩٨٥).

ثانياً: التفاوت الكبير في عديد وعدة كل من المهاجمين والمدافعين عن المخيمات الثلاثة، حيث كان «يشترك في معركة السيطرة على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ما يتراوح بين ٦٠٠ و٧٠٠ مقاتل فلسطيني مزودين بالاسلحة الاوتوماتيكية والصواريخ المضادة للدبابات (ب ٧) في مواجهة ما يقرب من الفين من افراد ميليشيات حركة (أمل) يعززهم اللواء السادس في الجيش اللبناني. كما تستطيع ميليشيات (أمل) ان تعتمد على مدفعية اللواء السادس للجيش اللبناني المكلف بالمحافظة على الامن في بيروت الغربية، والذي يملك مدفعية ثقيلة ودبابات» (المصدر نفسه).

ثالثاً: في مقابل مشاركة الجيش اللبناني الى جانب (أمل) في هذه الحرب، امتنع حلفاؤها عن هذه المشاركة و«اصبحت حركة (أمل) تخوض، بمفردها، الحرب ضد المخيمات الفلسطينية. فقد امتنع الحزب التقدمي الاشتراكي والاحزاب اليسارية اللبنانية المتحالفة مع سوريا عن التدخل الى جانب حركة (أمل) كما سبق ان فعلوا منذ شهر مضى عندما اشتركوا في القتال ضد ميليشيات "المرابطون" الناصرية». (المصدر نفسه). واكثر من هذا، فان حلفاء (أمل) لم يضعوا انفسهم في موقع الحياد في هذه الحرب. وبالاضافة الى تدخل الدفعية الفلسطينية المتواجدة في الجبل، «في مواقع تخضع لسيطرة الحزب التقدمي الاشتراكي»، وقع قتال بين ميليشيات (أمل) والمقاتلين الفلسطينيين في بلدة الجية الساحلية، ونجح المقاتلون الفلسطينيون «في احتلال المكاتب الخمسة لحركة (أمل) في هذه البلدة»، اي على الطريق الساحلي الذي يربط بيروت بالجنوب اللبناني، حيث «تتمتع الاحزاب اليسارية بتواجد كثيف وتستطيع ان تعرقل وصول التعزيزات من الجنوب حيث يقطن عدد كبير من انصار حركة (أمل)» (المصدر نفسه).

رابعاً: عدم نجاح رهان الحكم السوري على المنظمات الفلسطينية المناوئة لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس لجنتها التنفيذية ياسر عرفات، وسبق ان عاينا، في هذا التقرير، مدى جدية هذا الرهان، ضمن ما كتبته صحيفة «النهار». والحال، فان «رهان سوريا الذي يعتمد على انشقاق داخل الحركة الفلسطينية في بيروت ينطوي على مخاطرة. ففي الواقع انه في مواجهة هجمات حركة (أمل) اتحدت، حتى الآن، جميع المنظمات المؤيدة او المعادية لياسر عرفات في القتال». ويشار في هذا المجال الى ان هذه الوحدة التي ظهرت في صفوف الفلسطينيين، لم تكن بنت لحظة نشوب الحرب على المخيمات، فبعد شباط (فبراير) ١٩٨٤، اقامت (أمل) مراكز تفتيش عند المداخل وداخل المخيمات، وقد «اشتكى الفلسطينيون في مناسبات كثيرة من انهم يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية. ومنذ ستة عشر شهراً وقعت اشتباكات كثيرة في المخيمات، وفي كل مرة كانت المنظمات الفلسطينية تتغاضى عن خلافاتها لتكون جبهة واحدة» (المصدر نفسه).

خامساً: اذا كان القتال قد اندلع في بيروت، ضد مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة، فان «الحملة» كانت تطال كافة المخيمات الفلسطينية في لبنان. ففي الجنوب اللبناني، على سبيل المثال، ومنذ انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي من منطقة صور، في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٨٥، مارست حركة (أمل) مراقبة صارمة على المخيمات الفلسطينية الثلاثة، الرشيدية والبص وبرج الشمالي. ووجه داود داود، مسؤول حركة (أمل) في الجنوب، خلال الاسابيع القليلة التي تفصل بين الانسحاب الاسرائيلي من صور والحرب على مخيمات بيروت، «انذاراً متكرراً اكد فيه ان الفلسطينيين إذا عادوا الى هذه المنطقة فانه سيكون هنا لمعاقبتهم ومحاكمتهم» (المصدر نفسه).

في اليوم الرابع للحرب، الخميس ٢٣/٥/١٩٨٥، كثر الحديث عن رجحان كفة القتال لصالح (أمل) وشركائها. وقيل ان «المقاتلين الفلسطينيين، بعد اربعة ايام من الاشتباكات، اصبحوا في موقف يائس» وان «حركة (أمل) الشيعية تسيطر، فعلاً، على مخيمي صبرا وشاتيلا اللذين لا يزال يوجد فيهما بعض جيوب المقاومة. اما في مخيم برج البراجنة، فلا يزال الفلسطينيون يقاومون، بشدة، الميليشيات الشيعية في الجزء الاخير الذي تبلغ مساحته كيلومتر مربع واحد» (وكالة الصحافة الفرنسية، ٢٣/٥/١٩٨٥). وترافق هذا الكلام مع تأكيدات مستمرة من قبل قيادة

حركة (أمل) مفادها انها «تسيطر تماماً» على مخيمي صبرا وشاتيلا (المصدر نفسه). لكن مصادر الاخبار والمعلومات، كانت تكشف وتعلن، في الوقت نفسه، ما لا يتفق مع هذه الصورة الميدانية عن الوضع. فقد قام المقاتلون الفلسطينيون، مساء اليوم الرابع للقتال، بشن هجوم مضاد في «قطاع مستشفى غزة»، عند المدخل الشمالي لمخيم صبرا، وفي حي الداعوق القريب. واكد مصدر فلسطيني ان الجانبين «يحتفظان بمواقعهما التي كانا عليها»، وواصلت المدفعية الفلسطينية «ولليوم الثاني على التوالي، عمليات قصف الضاحية الجنوبية لبيروت، في الوقت الذي كان فيه المقاتلون الفسطينيون في صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة يخوضون معركة يائسة» (المصدر نفسه). وعنُف القصف المدفعي من الجبل، على الضاحية الجنوبية، عند المساء، «وسُمع دوي القذائف في جميع انحاء العاصمة. وعند المدخل الجنوبي لبيروت، شوهدت سيارة نصف نقل مشتعلة، في الوقت الذي قام فيه بعض المدنيين برفع جثتين، ولاذ السكان بالفرار نحو وسط العاصمة» (المصدر نفسه). وذكرت مصادر امنية لبنانية رسمية ان «ما يقرب من ٣٠٠ قذيفة سقطت على المناطق الآهلة بالسكان الشيعة»، بينما اعلنت اذاعة لبنان الرسمية ان «اكثر من ٥٠٠ صاروخ من طراز غراد سقطت على الضاحية الجنوبية وعلى بعض احياء بيروت الغربية، بالاضافة الى قذائف المدفعية بعيدة المدى» (المصدر نفسه). في هذا الوقت، اكد بيان فلسطيني صدر في تونس، ان مخيمي صبرا وشاتيلا «ما يزالان تحت سيطرة القوات الفلسطينية التي طردت منهما قوات (أمل) الخائنة» (وفا، ١٩٨٥/٥/٢٣). واوضحت الوكالة الفلسطينية ان مراسلها في قبرص «اتصل مع المسؤولين الفلسطينيين في هذين المخيمين فاكدوا له، بعد ظهر اليوم، انهم يسيطرون على جميع مناطق هذين المخيمين» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٣).

وبعد بضع ساعات من حلول الليل، توقف القصف العنيف على الضاحية الجنوبية لبيروت، وافاد «بيان أول اوردته مصادر المستشفيات»، بأن هذا القصف «اسفر عن سقوط ١٥ قتيلاً وعشرات المصابين» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٢). وذكر مصدر وثيق الصلة بحركة (أمل) ان «مشكلة القصف الصادر من مواقع المنشقين عن (فتح) في الجبل قد سويت بعد تدخل وليد جنبلاط شخصياً». كما تحدث المصدر نفسه، عن «اتفاق مبدئي» لوقف اطلاق النار بين حركة (أمل) و«جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية»، عرضه نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدام، ووافق عليه رئيس (أمل)، نبيه بري، وقبلته «جبهة الانقاذ...» من حيث المبدأ. وينص الاتفاق على وقف لاطلاق نار «حقيقي ونهائي» و«تسليم المقاتلين الفلسطينيين اسلحتهم الى اللواء السادس الذي سيتكفل بامن مخيمات اللاجئين، في اطار خطة امنية شاملة للقطاع الغربي من بيروت»، و«عقد اجتماع في دمشق بين 'جبهة الانقاذ' وحركة (أمل) والجبهة الوطنية الديمقراطية» (المصدر نفسه). وقال المصدر ان هذه الاطراف الثلاثة منحت قادة دمشق «تفويضاً بالقرار بغية وضع حد للمعارك الطاحنة». وتحدث المصدر نفسه عن اقتراح آخر لوقف اطلاق النار طُرح على نبيه بري «من اجل اتاحة الفرصة للمقاتلين الفسطينيين لتسليم اسلحتهم الى طرف تثق فيه حركة (أمل)». وقال مصدر فلسطيني ان ثمة اقتراحاً طُرح على بري «من اجل ابرام اتفاق ينص على دخول قوات الجبهة الوطنية الديمقراطية التي تضم الحزب التقدمي الاشتراكي واحزاب اليسار اللبناني الى المخيمات الفلسطينية» (المصدر نفسه).

وفي اليومين التاليين، الجمعة ـ السبت ٢٤ ـ ١٩٨٥/٥/٢٥، شهدت محاور القتال انخفاضاً في حدة المعارك، بالقياس مع الايام الاربعة الاولى. ومع الهدوء النسبي الذي شهدته مناطق المخيمات ومحيطها، كثر الحديث عن مشاريع اتفاقات لوقف القتال. وفي الوقت نفسه، انطلق مسؤولو حركة (أمل) واجهزة الاعلام التابعة لهم في حملة «توضيح ودعم واسناد»، سياسية واعلامية، للحرب التي بدأوها ضد المخيمات الفلسطينية. وكان من الواضح ان هذه الحملة، انما يستدعيها اتضاح عدم دقة ادعاءات (أمل) ومصادرها الامنية والسياسية حول واقع الحال على محاور القتال، وتُحتمها، في الوقت نفسه، الخسائر البشرية الكبيرة التي مني بها المهاجمون من (أمل) والجيش اللبناني، وكذلك الخسائر البشرية التي نجمت عن القصف المدفعي من الجبل على احياء الضاحية الجنوبية لبيروت. بالنسبة للوضع العسكري، لاحظ مراسل وكالة الصحافة الفرنسية، انه بعد مضي ستة ايام على بدء الحرب، لم تتمكن (أمل) واللواء السادس من السيطرة «على الوضع الذي ما زال يكتنفه الغموض». وبعد ظهر السبت (١٩٨٥/٥/٢٥) التقى مراسل آخر لنفس الوكالة، في حي الداعوق «الذي كان تحت سيطرة الجيش اللبناني»، عند الصباح، «بمقاتلين فلسطينيين يتسللون بين المباني او يدخلون سراديب». ونقل هذا المراسل عن ضابط في اللواء السادس قوله: «اننا نسيطر على المخيم (صبرا) على السطح، الا ان هناك كثيرين من الفلسطينيين تحت الارض. فهم يقيمون في سراديب مضاءة بالكهرباء. ونحن الان في سبيلنا لاستكمال المرحلة الاخيرة من العملية، [إذ] نقوم بنسف جميع مداخل السراديب التي نعرفها ولكننا نجهل الكثير منها». وقال احد المسؤولين في القوات الفلسطينية ان المقاتلين الفسطينيين ما زالوا يسيطرون على الجزء الاوسط من مخيم صبرا وقدر مساحته باقل من كيلومتر مربع (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٥).

وتحدث مصدر «امني» في (امل) عما اسماه «شبكة الانفاق» في مخيم شاتيلا، فقال: «انها مدينة كاملة تحت الارض» (**السفير**، ٢٦/٥/١٩٨٥). وفي حديث لمسؤول اعلامي في (امل) يدعى «ابو جعفر»، قال: «لم يعد هناك مقاتلون فلسطينيون في مخيم شاتيلا، الا ان المدنيين الفلسطينيين الذين ظلوا في المخيم قد يكونون خطيرين لان عرفات نجح في بذر الكراهية بين الفلسطينيين وبيننا». وقال «ابو جعفر»: «لقد خرجت سيدة من احد المخابىء، مساء امس، والقت قنبلة على مجموعة من العناصر مما ادى الى اصابة ٣ منهم» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٢٥/٥/١٩٨٥). واتهمت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في بيان صدر في بيروت، سلاح الطيران اللبناني بالمشاركة في الاشتباكات، نافية سقوط مخيمي صبرا وشاتيلا. وجاء في البيان ان محاولة للتقدم جرت صباح السبت «فدمرت ٤ دبابات للواء السادس في محور حي فرحات في مخيم شاتيلا وسيارة تنقل مدفعاً لحركة (امل) في ساحة صبرا» (**المصدر نفسه**). وذكر انه في اليوم السادس من القتال سقط قتيلان وخمسة واربعون جريحاً، وأن القصف المدفعي من الجبل على احياء الضاحية الجنوبية، اسفر «في اليومين الاخيرين عن سقوط ٣٤ قتيلاً ومائة مصاب» كما «سقطت عشرات القذائف على القطاع الذي يقع فيه منزل نبيه بري زعيم حركة (امل)» (**السفير**، ٢٦/٥/١٩٨٥).

واصدرت حركة (امل) بياناً يوم ٢٤/٥/١٩٨٥، اتهمت فيه «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية» بانها «سقطت في الفخ الذي نصبه عرفات». واعرب البيان عن الاسف «لعمليات القصف ضد بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية... [إذ] ان هذا القصف جعلنا نقف امام الفلسطينيين بعد ان نجح عرفات في تعبئتهم ضدنا». ونصّ البيان على «اننا نعتقد ان اخواننا في 'جبهة الانقاذ...' قد استخلصوا درس فشل عرفات المحظورة عودته تماماً الى لبنان... ولذلك ينبغي ان ينزع سلاح المخيمات وان يسيطر عليها الجيش اللبناني» (**المصدر نفسه**). ويوم السبت ٢٥/٥/١٩٨٥، عقد رئيس حركة (امل)، نبيه بري، مؤتمراً صحافياً، قال فيه: «لقد قدمت اقتراحات بوقف اطلاق النار والبحث بباقي الامور وقد ارسلنا جواباً بالنقاط التالية: وقف اطلاق النار واجلاء الجرحى. يتسلم اللواء السادس امن المخيمات والاسلحة. ينسحب كل عنصر فلسطيني عن طريق الساحل فتنسحب [قوات] (امل) من مخيمي صبرا وشاتيلا ولا تدخل مخيم برج البراجنة. بعد ذلك، يصار الى عقد اجتماع بين القوى الوطنية والقوى الفلسطينية». وعقب بري على القصف المدفعي من الجبل: «نقول لهؤلاء، لقد قدمتم البرهان الواضح [على] انكم تلاميذ ابو عمار النجباء واستطعتم، في فترة قصيرة جداً، ان تجعلوا لكم في قلوب اللبنانيين، كل اللبنانيين، ذات المعزة التي يكنونها لابو عمار» (**اذاعة لبنان «الرسمية»**، ٢٥/٥/١٩٨٥). ورفض مسؤول لجنة الاعلام في «جبهة الانقاذ...» خالد عبد المجيد، في بيان وزع على صحف بيروت مساء السبت، الشروط التي وضعها نبيه بري لوقف اطلاق النار، كما لاحظ مراسلو وكالة الصحافة الفرنسية في بيروت ان مشروعات الطرفين لوقف الحرب، «تتعثر، أساساً، حول تحديد الطرف الذي يتعين ان يتولى مهمة الامن في المخيمات» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٢٥/٥/١٩٨٥).

وصرح ناطق باسم «جبهة الانقاذ...» في بيروت بالقول: «نعلن امتنان شعبنا، بنسائه واطفاله وشيوخه ورجاله، للموقف الانساني والوطني الذي يقفه الحزب التقدمي الاشتراكي تجاه تأمين المأوى والطعام والعناية الطبية لجماهير شعبنا المنكوبة» (**السفير**، ٢٦/٥/١٩٨٥). واصدرت الاحزاب الشيوعية والعمالية في المشرق العربي بياناً اليوم (السبت) ناشدت فيه الاطراف جميعاً «الالتزام بوقف اطلاق النار ورفع الحصار عن المخيمات وتسهيل عمليات نقل الجرحى والمصابين الى المستشفيات». وذكر أن الحزب الشيوعي اللبناني «رفض التوقيع على البيان، مشترطاً أمرين: الاول عدم ادانة حركة (امل) بسبب المعارك الاخيرة، والثاني ادانة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، وتحميله مسؤولية اندلاع هذه المعارك» (**المصدر نفسه**). ونقل عن «مصادر مطلعة» ان «رفض الحزب الشيوعي اللبناني دفع الاحزاب الاخرى الى نشر البيان من دون ايراد اسماء الاحزاب المشاركة في صياغته» (**المصدر نفسه**).

وعنُف القتال، مجدداً، يوم ٢٦/٥/١٩٨٥، وتعرض مخيم برج البراجنة لقصف مدفعي وصاروخي عنيف. وصرح ناطق عسكري فلسطيني بأن مخيم «البرج» صامد «وتم صد كافة محاولات اقتحامه من قبل قوات (امل) واللواء السادس». وقال الناطق أن المقاتلين الفسلطينيين «شنوا خمس عمليات هجومية خلال الليل على مواقع (امل) واللواء السادس حول المخيمات وقتلوا وجرحوا ٢٥ عنصراً منهم على الاقل». وصرح الناطق العسكري باسم الجبهة الديمقراطية بأن المقاتلين الفلسطينيين «ما زالوا صامدين في مواقعهم في مخيمات الداعوق وشاتيلا وفي المنطقة الممتدة من مسجد المخيم وحتى موقع الكلية العسكرية» (**القبس**، **الكويت**، ٢٧/٥/١٩٨٥). واعربت «جبهة الانقاذ...» عن اعتقادها بأن «الهجوم الحالي لحركة (امل) يهدف الى اقتحام المخيمات ونزع سلاحها دون التمييز بين انصار عرفات او انصار 'جبهة الانقاذ' او أي منظمات فلسطينية اخرى» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٢٦/٥/١٩٨٥).

وشهد يوم الاثنين (٢٧/٥/١٩٨٥) معارك متقطعة في المخيمات الثلاثة، تخللها وقف لاطلاق النار، سمح

الصليب الاحمر الدولي بنقل ١٥ جريحاً فلسطينياً من مخيم برج البراجنة. وعادت الصحف المحلية الى الحديث عن «اختباء» المقاتلين الفلسطينيين في «انفاق تحت الارض». وذكر في هذا المجال، انه قرابة التاسعة صباحاً «وقع اشتباك في محيط مسجد شاتيلا... فتم تدمير الموقع الفلسطيني وهو بناء يقوم على احد مداخل شبكة الانفاق تحت الارض» (**النهار، ٢٨/٥/١٩٨٥**). ونقل عن ضابط في الجيش اللبناني، برتبة ملازم، قوله: «ان تفاصيل الانفاق التي بنيت قبل سنوات في المخيمات، والتي تستطيع مواجهة الحصار والغارات الجوية، عرفت من اسرى فلسطينيين جرى التحقيق معهم. ولا يزال المقاتلون الفلسطينيون يستعملون هذه الانفاق» (**المصدر نفسه، نقلا عن رويتر**). وعند منتصف النهار، اعلن اتفاق لوقف اطلاق النار، بعد مساع بذلها الحزب التقدمي الاشتراكي واللجنة الدولية للصليب الاحمر، من اجل السماح باجلاء الجرحى من المخيمات. وفي الساعة الثانية تمكنت مجموعة من خمس سيارات، تتقدمها سيارة للحزب التقدمي من دخول المخيم واجلاء ١٥ جريحاً، وشارك في الاشراف على العملية اعضاء وفد جزائري كان يزور بيروت في ذلك اليوم. وكان الاتفاق يقضي بنقل جرحى مخيم برج البراجنة اولاً، ثم اجلاء الجرحى من مخيمي صبرا وشاتيلا، لكن ممثلي حركة (امل) اعلنوا بعد دخول طليعة قافلة السيارات الى مخيم البرج، «ان لدى الفلسطينيين في المخيم خمسة مخطوفين من الحركة، وانهم يعارضون اكمال عملية الاجلاء ما لم يفرج الفلسطينيون عنهم، وكان الرد الفلسطيني انهم ملتزمون بالاتفاق، وهو لا ينص على تبادل المخطوفين، انما يقتصر على اجلاء القتلى والجرحى. لكن ممثلي الحركة اصروا على اطلاق المخطوفين قبل اكمال العملية. وعلى هذا توقفت» (**المصدر نفسه**). وذكر ان مسلحي (امل) فتشوا السيارات الخمس لدى دخولها المخيم «التاكد من عدم وجود آلات للتصوير، كما فتشوها لدى خروجها للتاكد من عدم نقلها مقاتلين فلسطينيين» (**وكالة الصحافة الفرنسية، ٢٧/٥/١٩٨٥**). ونقل الجرحى الى «مستشفى كمال جنبلاط» في الشويفات. وقال عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ممدوح نوفل، الذي قدم من البقاع لتفقد الجرحى في المستشفى، ان «الاتفاق كان يقضي بنقل ١٢٠ جريحاً، لكن العملية لم تنجح بسبب تعرض قافلة الصليب الاحمر داخل مخيم 'البرج' لاطلاق نار» (**النهار، ٢٨/٥/١٩٨٥**). وبعد فشل عملية اجلاء الجرحى، عاد القتال واشتد في المخيمات الثلاثة، وتعرض مخيم البرج لقصف عنيف، و«في معلومات عسكرية ان المعارك داخل مخيمي صبرا وشاتيلا تركزت على ٣ جيوب يتحصن فيها المقاتلون الفلسطينيون في منطقة الداعوق» (**المصدر نفسه**). وصدر في بيروت بيان حمل الرقم ٢، عن «قوات شهداء صبرا وشاتيلا»، تضمن تعداداً لعمليات عسكرية ضد دوريات لحركة (امل) والجيش اللبناني في عدة احياء من بيروت الغربية. وكتبت صحيفة «العمل» الكتائبية: «كشفت مصادر امنية مطلعة ان الفلسطينيين استطاعوا، بفضل التنسيق مع الحزب الجنبلاطي، نقل المزيد من التعزيزات العسكرية، عدة وعدداً، الى منطقة المعسكرات بغطاء امني من الحزب الجنبلاطي، واكدت ان محاولة الحزب المذكور رعاية عملية نقل الجرحى والقتلى الفلسطينيين من المعسكرات الى الشويفات والجبل كانت تخفي نيّة نقل المزيد من المقاتلين الفلسطينيين بلباس الحزب الى عمق المعسكرات، مشيرة الى ان نحو ١٥٠ مسلحاً فلسطينياً دخلوا عمق معسكر برج البراجنة في الايام الثلاثة الماضية» (**العمل، ٢٨/٥/١٩٨٥**).

وذكرت ان عدد ضحايا معارك اليوم بلغ ٦ قتلى و٧ جرحى، فيما نقل عن مصادر امنية قولها ان عدد ضحايا الايام الثمانية من القتال «تجاوز ٣٦٨ قتيلاً واكثر من ١٦٩٣ جريحاً من المدنيين والعسكريين، وقالت مصادر اخرى ان (امل) فقدت نحو ١٣٥ قتيلاً واكثر من ٢٥٠ جريحاً» (**النهار و العمل، ٢٨/٥/١٩٨٥**).

وبثت وكالة «رويتر» نقلاً عن مراسلها في بيروت، انه قام بجولة في مخيم صبرا ومستشفى غزة مع جنود من اللواء السادس ومقاتلين من (امل)، وان هؤلاء لم يسمحوا له بدخول براد المستشفى، الذي كتب على مدخله: «الى الفلسطينيين وابو عمار واسرائيل». وافاد بان المقاتلين منعوه، ايضاً، من الدخول الى مخيم شاتيلا، وقال احدهم: «لم يات الصليب الاحمر الى المخيمين. لماذا لا ياتون فالأمن مستتب هنا!». اضاف المراسل: «كانت معظم مباني مخيم صبرا مليئة بالفجوات والثقوب، وتكومت الجدران مثل اوراق اللعب... وكان السيد احمد زيداني (لبناني)، وهو بائع حلويات عمره ٦٧ سنة، يضع بطانيات وحقائب في سيارته... وقال: عشت هنا ٤٠ سنة، ولكن علي الذهاب الان. لا يستطيع اللبنانيون والفلسطينيون العيش معاً بعد هذا. لقد انتهى الأمر بيننا» (**النهار، ٢٨/٥/١٩٨٥**). وذكر انه لم يبرز جديد اليوم على صعيد مشاريع الحلول المقترحة، «فالفريقان المعنيان ابدى كل منهما تمسكه بمقترحاته» (**المصدر نفسه**). ونقل عن مصدر مسؤول في (امل) قوله ان اجواء الاتصالات اليوم كانت «ناشفة»، وان قضية جمع السلاح «لا تزال عالقة»، وتأكيده ان حركته «ترفض رفضاً قاطعاً اي امن خاص للمخيمات، لان ذلك يعني تكريس دولة في قلب دولة». و«كشف المصدر ان الامين العام لجامعة الدول العربية، السيد الشاذلي القليبي، تفهم الموقف جيداً، وتبين له ان هناك تضخيماً في المعلومات التي تلقاها... وكذلك اشار [المصدر] الى ان الوفد الجزائري الذي يزور بيروت حالياً فوجيء، ايضاً، بالتضخيم المصطنع للاحداث...» (**المصدر نفسه**). كما نقل عن «مصدر

حزبي» قوله ان نبيه بري اضاف، اليوم، اقتراحاً جديداً الى بورصة المقترحات المتداولة، وهو اشراف ضباط من الجيش السوري، بصفة مراقبين، على سحب الاسلحة وتجميعها بحيث يتأمن ضمان سوري لأمن المخيمات». واشار هذا المصدر الحزبي الى ان «وجهة النظر السورية، بالنسبة الى امن المخيمات في بيروت، هي ان هذه المخيمات يجب ان تكون مثلها مثل اي مخيمات في اية عاصمة عربية من حيث التجانس امنياً مع محيطها. اما مسألة تحرير فلسطين، فانها مسألة قومية لا تتوقف على أمن مخيم».

واوضح هذا المصدر، ان المسؤولين السوريين لا يعيرون اهتماماً مميزاً للوفود العربية التي تتدفق عليهم للبحث في الوضع الفلسطيني في لبنان. وقال ان نائب الرئيس السوري، السيد عبد الحليم خدام، سأل الوفد المغربي الذي زار دمشق اخيراً: متى انتهى المؤتمر اليهودي في المغرب؟ ومتى انقطعت زيارة الوفود الاسرائيلية للعاصمة المغربية؟» **(المصدر نفسه)**.

من جهة اخرى، قال رجل الدين الشيعي اللبناني، محمد حسين فضل الله: «ان اسرائيل وعملاءها هم المستفيدون من حرب المخيمات». وتحدث فضل الله عن «اولئك الذين يستبيحون اي شيء ضد الفلسطينيين نتيجة تحميلهم مسؤولية بعض التجاوزات التي كانت تقوم بها بعض المنظمات الفلسطينية ضد الناس في الجنوب، اونتيجة الدعاية التي حاولت اجهزة، هنا وفي الخارج، ان تثير الناس ضد الفلسطينيين على اساس انهم هم السبب في المشكلة اللبنانية وفي الكثير من المشاكل التي حدثت في المنطقة» **(السفير، ٢٨/٥/١٩٨٥)**.

وفي اليوم التاسع للحرب (الثلاثاء، ٢٨/٥/١٩٨٥)، دارت معارك عنيفة، خصوصاً في مخيمي صبرا وشاتيلا. وفي الساعات الاولى من هذا اليوم، شن المقاتلون الفلسطينيون هجوماً على مبنى مستشفى دار العجزة الاسلامية، الذي كانت ميليشيات (امل) وعناصر اللواء السادس تتحصن داخله، وتمكنوا من السيطرة على المبنى قبيل ساعات الصباح الاولى، بعد معركة عنيفة أعترف «مصدر مسؤول» في حركة (امل)، بأنها ادت الى مقتل عشرة جنود من اللواء السادس واحد عشر عنصراً من (امل) **(النهار، ٢٩/٥/١٩٨٥)**. لكن رئيس المكتب السياسي لحركة (امل)، عاكف حيدر، ادعى، في مؤتمر صحافي، بأن بعض الفلسطينيين تسربوا الى داخل المستشفى، «وعند الفجر، قرابة الثالثة من صباح هذا اليوم، قدموا الشاي المخدر الى الاخوة الحركيين في المستشفى والى عناصر من اللواء السادس، ثم ذبحوهم كالخراف...» **(المصدر نفسه)**. لكن تقارير الصحف المحلية حول المعركة، ناقضت ادعاءات مسؤولي (امل)، فتحدثت «النهار» عن «معارك عنيفة»، وعن «تطورات عسكرية جديدة تمثلت بتسلل مجموعة فلسطينية الى مستشفى دار العجزة الاسلامية، شرقي المدينة الرياضية، وسيطرتها عليه بعدما قتلت عدداً من رجال (امل) واللواء السادس» **(المصدر نفسه)**. وفي التاسعة والنصف صباحاً «شنت وحدات مدرعة من اللواء السادس ومن الحركة هجوماً عنيفاً على المواقع الفلسطينية في مستشفى دار العجزة والمباني المجاورة له لجهة حي الداعوق بين صبرا وشاتيلا، واستمر الهجوم حتى الحادية عشرة والنصف، تمكن على اثره مقاتلو (امل) وجنود اللواء السادس من استعادة المواقع في المستشفى ومحيطه» **(المصدر نفسه)**.

ونقلت وكالة الاسوشيتد برس عن مسؤول فلسطيني اتصل بها هاتفياً وطلب عدم ذكر اسمه، نفيه لما رددته (امل) حول المعركة، وقوله: «لماذا نقتلهم؟ كنا اخذناهم اسرى وبادلناهم بالوف الفلسطينيين المحتجزين لدى (امل). لقد قتلوا في اثناء المعركة للسيطرة على المستشفى» **(المصدر نفسه)**. وفي مخيم برج البراجنة، دارت معارك عنيفة طيلة الليل والنهار، «الا ان أياً من الطرفين لم يحرز تقدماً» **(المصدر نفسه)**. وقال مصدر فلسطيني ان المقاتلين الفلسطينيين في صبرا أعتقلوا خمسة عشر عنصراً من (امل) واللواء السادس **(وكالة الصحافة الفرنسية، ٢٨/٥/١٩٨٥)**. ونقل عن «مصادر امنية» في بيروت الغربية قولها ان النقيب في اللواء السادس، وليد سكرية وبعض اتباعه «سهلوا دخول الفلسطينيين بألبسة الجيش». وان النقيب سكرية «نقل الى غرفة العمليات الفلسطينية في برج البراجنة معلومات تفصيلية عن الموجات اللاسلكية التي يستخدمها اللواء السادس لتسهيل اكتشاف تحركاته عسكرياً ولوجستياً» **(العمل، ٢٩/٥/١٩٨٥)**.

وقال احد سكان مخيم برج البراجنة الذي استطاع الخروج: «ان ١٥٠ جريحاً ينتظرون، في ظروف صعبة، اجلاءهم من مستشفى حيفا الذي تنقصه المواد الطبية، وهناك ٣٦ جثة في المستشفى» **(وكالة الصحافة الفرنسية، ٢٨/٥/١٩٨٥)**.

وذكر ان مجموع ضحايا معارك هذا اليوم بلغ ١٣ قتيلاً و٤١ جريحاً.

على الصعيد السياسي، تلقى رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، وليد جنبلاط، اتصالاً من الرئيس الليبي معمر القذافي فأبلغه جنبلاط ان الحل «بات قريباً» **(النهار، ٢٩/٥/١٩٨٥)**. وتقدمت الجبهة الوطنية الديمقراطية بمشروع حل يقضي بوقف اطلاق النار وعدم اقتحام المخيمات وضمان امنها بالتعاون بين «القوى الوطنية» و«جبهة الانقاذ...»، وتجميع السلاح في المخيمات باشراف لجنة من هذه الجبهة و«الانقاذ...» و(امل)، على ان يحظر استخدام هذا

السـلاح «قبـل التوصل الى حل شامل للازمة اللبنانية» و«ان يسحب من المخيمات بعد الوصول الى هذا الحل» (**المصدر نفسه**). وتوقعت مصادر تشارك في الاتصالات ان «يتبلور الحل المطلوب في الساعات الثماني والاربعين المقبلة... ومـا يؤخر اخراج الحل الى النور هو الخلاف على الاداة التي ستتولى امن المخيمات، اما الخلاف على موضوع تجميع السلاح فقد اصبح في الدرجة الثانية او الثالثة، او ربما تمت تسويته» (**المصدر نفسه**). وصرح مصدر مسؤول في الحزب التقدمي الاشتراكي بـ: «مع التاكيد على ضرورة اقفال ملف الازمة اللبنانية، لا بد من الاشارة الى انه لا يمكن فصل القضية اللبنانية عن القضية الفلسطينية». ونفذ تجمع العلماء المسلمين اعتصاماً في مسجد المصيطبة احتجاجاً على الحرب ضد المخيمات الفلسطينية، والقى السيد محمد حسين فضل الله كلمة في المعتصمين حذر فيها من الوقوع «في خدعة شعارات الحرب التي لا يشجعها الاسلام». واصدرت قيادة حزب «حراس الارز» في الجنوب بياناً ايدت فيه «حصار المخيمات لمنع انتشار الفوضى الفلسطينية وعودتها الى ما كانت عليه قبل العام ١٩٨٢» (**المصدر نفسه**).

وكشف النقاب عن مجزرة ارتكبت يوم الاربعاء (٢٢/٥/١٩٨٥)، بعد استيلاء (امل) على مستشفى غزة. ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن شهود عيان قولهم ان عدداً من الرجال اقتيدوا «الى ارض للعب امام المستشفى حيث قتلوا ثم القيت جثثهم في حفرة مشتركة». وقد صرحت احدى المرضات بانها شاهدت اعدام ٥٥ شخصاً من بينهم عدد من الجرحى، في حين ذكر لبناني من سكان الحي انه رأى [عملية] قتل ١٥ شخصاً». واوردت الوكالة عن هذه المجزرة انها «اعلان احكام الاعدام بلا محاكمة لعشرات من الفلسطينيين». واضافت ان عاكف حيدر قال، تعقيباً على هذه الانباء: «ان اعضاء ميليشياتنا ليسوا قديسين. فمثلاً اذا رأى احدهم احد زملائه مذبوحاً فقام تحت وطأة الغضب او التـوتـر بقتل فلسطيني فاننا لا نبرر ذلك، ولكنه يحدث في كل مكان. فهذه هي الحرب» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٢٨/٥/١٩٨٥).

وكتبت صحيفة «لوموند» الفرنسية عن هذه الحرب، فذكرت ان قوات الحزب التقدمي الاشتراكي المتمركزة على الطريق الساحلي «منعت وحدات من (امل)، قادمة من الجنوب، من التوجه الى بيروت لتعزيز القوات التي تهاجم المخيمات الفلسطينية ... اما دمشق، التي تبنت قضية حركة (امل) فاستدعت وليد جنبلاط لتوبيخه وطلبت منه الحفاظ على تحالفه مع (امل)». ورأت الصحيفة «ان المعارك التي تدور رحاها حول المخيمات الفلسطينية الثلاثة هدفها التخلص من ياسر عرفات بصورة نهائية، واستبدال منظمة التحرير الفلسطينية بمنظمة اخرى باسم جبهة الخلاص الوطني الفلسطيني» (**القبس**، ٢٨/٥/١٩٨٥).

يوم الاربعاء (٢٩/٥/١٩٨٥)، شهد الوضع ارتفاعاً في حدة المعارك، في المخيمات الثلاثة، كما عنف القصف المدفعي والصاروخي على المخيمات، ومن الجبل على مواقع (امل) واللواء السادس. وقام المقاتلون الفلسطينيون، في مخيم صبرا، بهجوم جديد ضد مواقع (امل) واللواء السادس في مستشفى دار العجزة، حيث دارت معركة عنيفة، اعترف «مصدر عسكري» على اثرها بمقتل جندي وفقد آخر واصابة ثمانية بجراح (**النهار**، ٣٠/٥/١٩٨٥). وقال مصدر في غرفة عمليات (امل) ان «مجموعات الحركة شنت، في العاشرة صباحاً، هجوماً واسعاً تمكنت خلاله من تطهير منطقة الداعوق ومحيط دار العجزة ومسجد الدنا... وتقدمت، بعد الظهر، الى الازقة الضيقة في مخيم شاتيلا... وكان هذا اليوم الفاصل في معركة الداخل في شاتيلا» (**السفير**، ٣٠/٥/١٩٨٥). وطال قصف المدفعية الفلسطينية من الجبل، الذي استمر ساعات طويلة، مناطق: الرمول، طريق المطار، مستديرة السفارة الكويتية، حي فرحات، محيط قصر حماده، الغبيري، حارة حريك، محيط مخيم برج البراجنة، محيط مخيمي صبرا وشاتيلا، جامعة بيروت العربية، منطقة مستشفى دار العجزة، ارض جلول، شارع ابو سهل وحرج قصقص (**النهار**، ٣٠/٥/١٩٨٥). وعن القصف على مخيمي صبرا وشاتيلا، تحدث مراسلون اجانب عن انه لم يتبق من العديد من منازل المخيمين «سوى كومة من الركام والانقاض». واكد بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين انه «تم التصدي لعدة محاولات اختراق في قطاع صبرا» وان «الجانب المعادي استمر في احراق وتدمير المساكن على مشارف المخيم». واشار البيان الى ان (امل) واللواء السادس ارسلا تعزيزات تجاه المدخلين، الجنوبي والشرقي، لمخيم شاتيلا بهدف «شن هجوم جديد» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٢٩/٥/١٩٨٥). ومن جهة اخرى، افرجت حركة (امل) هذا اليوم عن ١٠٥ معتقلين فلسطينيين من بينهم ٤٥ معتقلاً كانوا محتجزين في منطقة سبينس و٦٠ آخرون في مبنى برج المر. وذكر مصدر في (امل) انه «سيتم اخلاء سبيل معتقلين آخرين على دفعات، وذلك بناء على الاجراءات التي وعد بها نبيه بري وفد جبهة التحرير الوطني الجزائرية الذي زاره اليوم (**النهار و السفير**، ٣٠/٥/١٩٨٥). وكتب مراسل «رويتر»، اليستير ليون، ان (امل) «تستعمل برج المر سجناً مؤقتاً لبضع مئات من الفلسطينيين الذين اسروا في الايام العشرة الماضية، وأنزل ٣ منهم من سيارة عسكرية واوقفوا الى جانب جدار فيما كان ٨ آخرون يملأون اكياس الرمل». ونقل المراسل عن مصدر في (امل) قوله: «لدى الحركة ٢٠٠٠ اسير فلسطيني، يوجد ٦٥٠ منهم في برج المر»، ووصف المصدر

المعتقلين بانهم «مقـاتلون حقيقيـون». وقـال معتقل عمره ١٧ سنة «لقد اخذوني مع اخي الاصغر من منزلنا في الفاكهاني. انا لست مقاتلاً، انني تلميذ مدرسة» (**السفير**، ١٩٨٥/٥/٣٠). وذكر «ان معارك هذا اليوم اوقعت ٦ قتـلى و٦٣ جريحـاً (**النهـار**، ١٩٨٥/٥/٣٠)، وافيـد انـه احصي في المستشفيات ٧ قتلى و٧٤ جريحاً (**السفير**، ١٩٨٥/٥/٣٠). ونشر بلاغ صادر عن قسم المراسلين في المكتب الاعلامي لحركة (أمل) جاء فيه: «يجمد العمل بكل البطاقات والتصاريح الصحافية الخاصة بالمراسلين والمصورين الاجانب والعرب المحليين ابتداء من ١٩٨٥/٥/٢٩ وحتى اشعار آخر. وستصدر اذونات خاصة لفترة معينة» (النهار و السفير، ١٩٨٥/٥/٣٠). وعلى صعيد اجلاء الجرحى من المخيمات، فشلت اليوم الجهود التي بذلتها اللجنة الدولية للصليب الاحمر في هذا الصدد. (**المصدر نفسه**).

واستمرت المعارك عنيفة طيلة يوم الخميس (١٩٨٥/٥/٣٠). وعادت مصادر حركة (أمل) الى التأكيد، بعد ظهر هذا اليوم، انها شنت هجمات على حي الداعوق وتمكنت من السيطرة عليه. ولكن مراسلاً اجنبياً في بيروت كتب انه «برغم اعلان (أمل) عن نجاحها فانه من الصعب معرفة ما اذا كانت الميليشيات الشيعية تسيطر على هذا المعقل الذي سقط عدة مرات ثم استرده الفلسطينيون تحت جنح الظلام» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٩٨٥/٥/٣٠). وذكر ان عمليات تسلل جديدة للمقاتلين الفلسطينيين نحو مستشفى دار العجزة، ومحيطه، بدأت منذ الثانية فجر اليوم، ودارت على اثرها معارك عنيفة (**النهار**، ١٩٨٥/٥/٣١). وذكر مصدر في (أمل)، ليلاً، انه «سقط آخر معقل فلسطيني في صبرا بعد معركة استسلم فيها ٢٠ مقاتلاً فلسطينياً كانوا يتحصنون في المنطقة» (**المصدر نفسه**). وحول الوضع في مخيم برج البراجنة، فقد تعرض المخيم لقصف عنيف بقذائف من عيار ١٥٥ ملم «مما ادى الى سقوط ضحايا جدد بين صفوف اللاجئين». وتحدث مراسلون اجانب عن ان «عدداً كبيراً من الجرحى يتعرضون [في مخيم البرج] لخطر الموت نظراً لعدم امكانية اجراء عمليات جراحية» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٩٨٥/٥/٣٠).

ونسبت وكالة اسوشيتد برس الى عضو المكتب السياسي في الجبهة الديمقراطية، ممدوح نوفل، قوله، وهو يجول على مواقع الفلسطينيين غرب بيروت، ان «حركة (أمل) والجيش اللبناني مصممان على تدمير المخيمات وتشريد سكانها»، وقال: «سنقاتل دفاعاً عن مخيماتنا وعن بقائنا، ولن يمنعنا احد من حقنا في اقتناء السلاح للدفاع عن وجودنا... وسنقاتل، ايضاً، لاستعادة ما خسرناه» (**النهار**، ١٩٨٥/٥/٣١). واصدرت اللجنة الشعبية في مخيم شاتيلا بياناً ناشدت فيه كبار رجال الدين المسلمين العمل «على وقف اطلاق النار وفك الحصار عن المخيم رأفة بالاطفال والنساء والشيوخ لان مقومات الحياة لم تعد متوافرة، من ماء وغذاء ودواء، ورحمة بالجرحى الذين يموت الكثيرون منهم». واكد البيان استمرار الدفاع عن المخيم «ولو ادى ذلك الى استشهاد الجميع لان الدفاع عن النفس حق مشروع» (**المصدر نفسه**). من جهة اخرى، نقلت وكالة الانباء الصحافية بياناً عن ناطق عسكري باسم «قوات المرابطون» جاء فيه أن «وحدة الحسين بن علي العاملة في المقاومة السرية نفذت ثلاث عمليات عسكرية ضد مواقع ودوريات تابعة لحركة (أمل) واللواء السادس في احياء بيروت الغربية». واكد البيان على مواصلة العمليات «حتى يتم خروج اللواء السـادس و(أمل) من سيدة العواصم العربية» (**المصدر نفسه**). وافيد بأن القتال هذا اليوم اوقع ٤ قتلى و٦٠ جريحاً. وعلى صعيد الاتصالات السياسية، رفض رئيس (أمل)، نبيه بري، مشروع حل، نقل اليه من دمشق، ويقضي بجمع السلاح داخل المخيمات ووضعه تحت اشراف لجنة مراقبين من الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب السوري القـومي الاجتمـاعي وقوى الامن الداخلي «على ان تبتعد قوات حركة (أمل) عن المخيمات مسافة تحددها لجنة المراقبين» (**المصدر نفسه**).

ويوم الجمعة (١٩٨٥/٥/٣١) وقعت معارك في المخيمات الثلاثة، لكنها كانت اشد عنفاً في مخيم صبرا، خاصة في فترة ما قبل الظهر. وكتبت «السفير» (١٩٨٥/٦/١)، ان مقاتلي (أمل) انهوا عند الصباح «تمشيط منطقة الداعوق بشكل نهائي، في معركة عنيفة استمرت حتى الظهر». اما وكالة الصحافة الفرنسية، فذكرت ان (أمل) «تسيطر على كل مخيم صبرا وعلى جزء كبير من مخيم شاتيلا... فيما يحتفظ الفلسطينيون بمربع صغير من مخيم شاتيلا». ونقلت الوكالة عن مسؤول في الجبهة الديمقراطية قوله «ان القيادة فقدت الاتصال بمخيم صبرا». وفي طرابلس، اصدرت القيادة العسكرية للجبهة الديمقراطية بياناً جاء فيه ان المقاتلين الفلسطينيين، بعد ١٢ يوما من القتال في مخيم الداعوق، اتخذوا «قراراً باخلاء المخيم، وقامت عدة مجموعات بهجوم مضاد للخروج من الطوق المضروب على المخيم، ودارت اشتباكات، وجهاً لوجه وبالسلاح الابيض، وتمكن مقاتلون من كسر الطوق والخروج من الحصار بينما سقط عدد من الشهداء والجرحى في هذه العملية». اضاف البيان: «اننا نحمل (أمل) واللواء السادس مسؤولية المساس بحياة الجرحى والاسرى ومسؤولية سلامة العائلات» (**السفير**، ١٩٨٥/٦/١). واصدرت (أمل) بياناً، بعد اجتماع مكتبها السياسي، جاء فيه: «بناء على رغبة الرئيس حافظ الاسد وسوريا الشقيقة، يؤكد المكتب السياسي على جميع الحركيين تثبيت وقف اطلاق النار والالتزام به... ريثما يتبلور الحل النهائي الذي ترعاه سوريا» (**المصدر نفسه**).

وصرح ناطق باسم «جبهـة الانقاذ...» معلناً الالتزام بوقف اطلاق النار، واوضح ان الاتفاق بشأنه تم بين الوفد الجزائري الذي زار بيروت ونبيه بري. وحذر الناطق من استغلال وقف النار لتحسين المواقع العسكرية. ورحب الوزير سليم الحص بقـرار (أمل) وقف اطلاق النار «الذي يجب ان يقترن بقوة فصل بين المتقاتلين» واكد ان «المؤازرة السورية ملحة». وقال الشيخ محمد حسين فضل الله ان «كل القضايا، من تجميع السلاح الى أمن المخيمات الى امور اخرى لن تحل لبنانياً ولن يستطيع اي فريق ان يحلها لانها قضايا اقليمية ودولية» (**المصدر نفسه**). من جهة اخرى، قام وفد من (أمل) في الجنوب اللبناني، تراسه داود داود، بزيارة مخيم الرشيدية، والقى داود في المخيم كلمة، جاء فيها: «من يريد ارجاع الحالة الى ما كانت عليه فسنمنعه ونحن اقوياء جداً، فمن عليه ان يكون معنا على هذا الاساس فاهلاً وسهلاً به ومن لا يقبل فبيننا وبينه الحرب» (**المصدر نفسه**).

ويوم السبت (١/٦/١٩٨٥)، ساد المخيمات هدوء نسبي، واقتصر القتال على مناوشات بالاسلحة الرشاشة. وتمكنت اللجنة الدولية للصليب الاحمر من ادخال ست سيارات اسعاف الى مخيم برج البراجنة، نقلت ٣٢ جريحاً فلسـطينيـاً الى «مستشفى كمـال جنبـلاط» في الشـويفات. وذكر انه امكن نقل ٤٠ جثة و١٨ جريحاً آخرين الى مستشفيـات العاصمة (**النهار**، ٢/٦/١٩٨٥). وقال ناطق باسم «جبهة الانقاذ...»: «وردتنا معلومات من مخيم شاتيلا تفيد بوفاة ١٢ طفلاً بنتيجة مرض لم يتم تحديده بعد. كما توفيت ثلاث من أمهات هؤلاء الاطفال. وسجلت خمس وفيات بين الجرحى نتيجة النزف وعدم توافر الادوية» (**المصدر نفسه**). وعقد مؤتمر صحافي في مبنى «المجلس السياسي للحركة الوطنية» في بيروت، كان من بين الذين تحدثوا فيه مقاتل فلسطيني، قال: «هل ينتظرون انفجاراً فلسطينياً في كل لبنان؟ لقد فعلوا ما لم تفعله اسرائيل. اطلقوا الرصاص على الجثث في براد المستشفى» (**المصدر نفسه**).

وفي الجنـوب، اطلقت ثلاث قذائف مدفعية على مخيم عين الحلوة، «وافادت معلومات من المخيم ان سكانه يقيمون تحصينات داخله وفي محيطه، وان جرافات تتولى رفع سواتر ترابية» (**المصدر نفسه**). وفي بيروت، نظم اتحـاد المـراة الفلسـطينيـة مسيرة نسائية طافت كورنيش المزرعة وتوجهت الى السفارتين السوفياتية والايرانية (**السفيـر**، ٢/٦/١٩٨٥). وفي عمان، صرح متحدث باسم الجبهة الديمقراطية بأن عضو المكتب السياسي في الجبهة صالح زيدان، وقع اسيراً لدى حركة (أمل) واللواء السادس وانه محتجز في ثكنة هنري شهاب. واشار المتحدث الى ان زيدان عضو في المجلس الوطني الفلسطيني، محملاً (أمل) والدولة اللبنانية المسؤولية كاملة عن حياته ومصيره (**وكـالة الصحـافة الفرنسية**، ١/٦/١٩٨٥). ومن جهة اخرى، عقد نبيه بري مؤتمراً صحافياً اكد فيه رفضه «العودة بالاوضاع الى ما قبل العام ١٩٨٢، وبقاء السلاح في المخيمات». وقال ان لدى (أمل) «نحو ٥٠٠ معتقل من المقاتلين، وبينهم قيادات فلسطينية» (**النهار**، ٢/٦/١٩٨٥).

ويوم الاحد(٢/٦/١٩٨٥)،وبعد هدوء دام ٢٤ ساعة، تجددت الاشتباكات مساءً في المخيمات الثلاثة. وصرح ناطق فلسطيني لوكالة اسوشيتدبرس انه «لم تحصل معارك مهمة يوم الاحد، لكنهم يحاولون التقدم نحو مواقعنا شيئاً فشيئاً، تحت غطاء نيران الاسلحة الاوتوماتيكية والقنابل» (**المصدر نفسه**). وبعد الظهر تم اجلاء ٢٩ جريحاً من مخيم برج البراجنة الى الشويفات، وذكرت الاسوشيتدبرس ان مقاتلين من (أمل) انزلا اثنين من الجرحى من احدى سيارات الاسعاف ونزعوا ضماداتهما «ليتأكدوا هل هما جريحان ام انهما مقاتلان ويحاولان الفرار» (**المصدر نفسه**).

وقالت ناطقة بلسان الصليب الاحمر انه ما يزال في برج البراجنة اكثر من مائة اصابة تنتظر الاجلاء. وبعد تفقده الجرحى في الشويفات، قال ممدوح نوفل، ان معظمهم «في حال خطرة» وانهم يؤكدون ان المخيم «يعاني من نقص في المـواد التمـوينيـة والميـاه، وان الحصار محكم وتجري محاولة ابتزاز لمخيم برج البراجنة لفرض شروط الاستسلام». واتهم نوفل حركة (أمل) بنسف مبنى في منطقة الداعوق، كان فيه ٢٠٠ جريح «ونحن نتحدى نبيه بري وحـركة (أمل) ان يسمحا للصحافيين بتفقد محلة الداعوق والوصول الى البناء الذي نسف، وقد مهدت الارض بالجرافات» (**المصدر نفسه**). اما اللجنة الشعبية في مخيم شاتيلا، فقد دعت المبعوث الايراني، آية الله كروبي، الذي يزور لبنـان، الى زيـارة المخيم «للاطلاع على اوضـاع سكانه المسلمين المظلومين ومشاهدة حال الاطفال والنساء والشيوخ ومعاناتهم نتيجة فقدان الماء والمواد الغذائية والطبية ووفاة الكثير من الجرحى». وكشفت اللجنة، في بيانها، النقاب عن ان مسجد مخيم شاتيلا تم تحويله الى مقبرة جماعية (**المصدر نفسه**). وعلى الصعيد السياسي، قال الرئيس الأسبق للحكومة اللبنانية، تقي الدين الصلح، ان السلاح الفلسطيني في لبنان «يختلف نوعاً عن سلاح الفئات اللبنانية، لان لهذا السلاح الفلسطيني قضية مختلفة هي تحرير ارض فلسطين المحتلة، وهو يستند الى شرعية معينـة، لذلك تقتضي له معـالجـة مختلفـة ايضـاً، تؤمن، من جهـة، حصر السلاح في يد الشرعية اللبنانية وحق الفلسطينيين في متابعة نضالهم في صيغة عربية شاملة يشترك فيها لبنان وسوريا وبقية العرب ومعهم منظمة التحرير»

(المصدر نفسه).

وظل الوضع في المخيمات يتراوح بين العنف والهدوء طيلة يوم الاثنين (١٩٨٥/٦/٣). وشاركت المدفعية الفلسطينية، من الجبل، في المعارك، فقصفت، بشكل مركز، مواقع (امل) واللواء السادس في عدة مناطق. وحاول المقاتلون الفلسطينيون فك الطوق المحكم المفروض، فشنوا عدة هجمات، تحت تغطية من مدفعية الجبل «الا ان شيئاً لم يتغير في المواقع على الارض» (النهار، ١٩٨٥/٦/٤).

وكثفت حركة (امل)، اليوم، عمليات نسف المنازل في مخيم شاتيلا، بحجة «تفجير بعض منافذ الانفاق التي يتحصن فيها المقاتلون الفلسطينيون» (المصدر نفسه). وصرح ضابط في اللواء السادس بأنه «لم يبق في مخيم شاتيلا المحاصر اكثر من ٣٠٠ مقاتل يعملون في رقعة تتراوح بين ١٥٠ متراً و ٤٠٠ متر، وهناك عدد كبير من القتلى والجرحى» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٦/٣). واصدرت الجبهة الديمقراطية بياناً اتهمت فيه (امل) واللواء السادس بمحاولة «تحسين مواقعهما في مخيم برج البراجنة الا ان المحاولة فشلت». وأكد البيان عمليات «هدم المنازل بالجرافات وشق الطرق لتقدم الدبابات» في مخيم شاتيلا. كما اعلن ان «قوات صبرا وشاتيلا» نفذت هذا اليوم «٨٥ عملية ناجحة ضد قوات (امل) واللواء السادس في المناطق المحيطة بالمخيم» (النهار، ١٩٨٥/٦/٤). ونسب الى مقاتل فلسطيني «تمكن من التسلل من مخيم شاتيلا» قوله «ان في المخيم عدداً كبيراً من الجرحى منهم ٧٢ في الجامع الذي دمر معظمه». واضاف المقاتل: «ان ٤٠ شخصاً بينهم ٢٠ طفلاً اعمارهم دون الـ ١٣ دفنوا الاحد الماضي في الطبقة السفلى لمسجد شاتيلا» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٦/٣). اما وكالة «رويتر»، فنقلت عن جريح فلسطيني، اسمه اسامة ابو الموت (٢٣ عاما)، قوله، في الشويفات، ان «٢٠٠ مقاتل فقط» يدافعون عن مخيم برج البراجنة (النهار، ١٩٨٥١٦/٤). وصرح مفتي جبل لبنان الشيخ محمد علي الجوزو، ان جرف البيوت وهدمها نهائياً في صبرا وشاتيلا والداعوق «يوضع في حساب مخطط الدولة اللبنانية لازالة المخيمات من بيروت». ودعا الجوزو قادة (امل) الى «انقاذ تاريخها قبل أن يسقط نهائياً» (المصدر نفسه). وجاء في صحيفة «العمل» ان «المناطق الشرقية» قدمت ٦٠٠ وحدة دم الى مستشفيات غرب بيروت، «لسد الحاجة الملحة اليها نتيجة الحوادث الاخيرة بين حركة (امل) والفلسطينيين». وان مستشفيات بيروت الشرقية «استقبلت عدداً من الجرحى العسكريين والحزبيين الذين اصيبوا في الاشتباكات». و «تركت هذه الخطوات وقعاً ايجابياً على صعيد مستقبل العلاقات بين الاطراف اللبنانيين»(العمل، ١٩٨٥/٦/٤). على صعيد آخر، قال المبعوث الايراني آية الله كروبي، في بيروت، ان الحرب على المخيمات «هي من صنع مؤامرة اجنبية ادخلوا فيها بعض الاطراف اللبنانيين، بعضهم عن وعي وبعضهم من دون وعي » (النهار، ١٩٨٥/٦/٤). وكُتب في «النهار» (١٩٨٥/٦/٣) ان عودة القوات السورية الى لبنان «تنتظر استيعاب عدة قوى» تعرقل «الحل السوري»، من بينها «١ ـ الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، وتحديداً في بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية وفي الجنوب؛ ٢ ـ التيارات الدينية المتطرفة التي تشكل عقبة في وجه الحل، ومن هنا التعاطف الضمني مع الفلسطينيين الذي ظهر عندهم غير مرة من خلال رفض الاقتتال بين المسلمين».

ويوم الثلاثاء (١٩٨٥/٦/٤)، شن مقاتلو (امل) ثلاث هجمات على مخيم شاتيلا. واعلن ناطق فلسطيني لوكالة اسوشيتدبرس أن المدافعين عن المخيم تمكنوا من صدها، وان «المحاولات نفذت من المداخل الثلاثة للمخيم تحت غطاء من القصف المدفعي الكثيف والاسلحة الرشاشة، والتحم المقاتلون الفلسطينيون، احياناً، في بعض الشوارع، مع مقاتلي الحركة واللواء السادس». وذكرت الوكالة ان (امل) رفضت التعليق على هذه المعارك (النهار، ١٩٨٥/٦/٥). وتخلل معارك اليوم تدخل محدود من المدفعية الفلسطينية في الجبل (المصدر نفسه). واتهمت الجبهة الديمقراطية (امل) واللواء السادس بمواصلة الاعتداءات ضد المخيمات الثلاثة، وان القصف على مخيم برج البراجنة هذا اليوم ادى الى اصابة ١٢ شخصاً بجراح، كما جددت اتهامها لهذين الطرفين، بمواصلة اعمال نسف المنازل وجرفها، في محيط مخيم شاتيلا، وبمنع الصليب الاحمر والمؤسسات الانسانية من دخول المخيمات لنقل الجرحى (المصدر نفسه). وفي هذا اليوم، تم سحب ١٢ جثة من مستشفى غزة في صبرا، كانت موجودة في براد المستشفى المعطل (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٦/٤)، وذكر ان ثماني جثث سحبت ايضاً من مستشفى دار العجزة الاسلامية (العمل، ١٩٨٥/٦/٥). وبثت وكالة الصحافة الفرنسية (١٩٨٥/٦/٤) ان حركة (امل) تحاول، منذ عدة ايام، «تحسين صورتها التي افسدها هجومها على المخيمات الفلسطينية في بيروت وعلى اثر الاتهامات التي وجهها اليها مراسلو الصحف العالمية ومندوبو المنظمات الانسانية». ونقلت الوكالة عن احد مستشاري نبيه بري اعترافه بان «المعارك كانت عنيفة وخسائر حركة (امل) كانت كبيرة بالدرجة التي جعلت قيادة (امل) تجد صعوبة في السيطرة على رجالها على ارض المعركة في بعض الاحيان». على الصعيد السياسي، اجتمع هذا اليوم السفير السوفياتي في بيروت، الكسندر سولداتوف، مع رئيس (امل) نبيه بري، وصرح: «نحن نرى الا يكون تنازع بين العرب، وأن يعززوا وحدتهم ونحن ندعم ذلك» (العمل، ١٩٨٥/٦/٥).

واستمرت الاشتباكات متقطعة يوم الاربعاء (٥/٦/١٩٨٥). وازدادت، بشكل ملحوظ، العمليات العسكرية ضد مواقع ودوريات (امل) واللواء السادس في احياء بيروت الغربية. وشهد مخيم برج البراجنة اشتباكات عنيفة بالرشاشات والقذائف الصاروخية. وادعى مصدر في غرفة عمليات (امل) بان المقاتلين الفلسطينيين «حاولوا التقدم من مخيم شاتيلا الى المدينة الرياضية فتصدت لهم مجموعات (امل) واللواء السادس واشتبكت معهم واحبطت محاولتهم»، بينما اتهم بيان للجبهة الديمقراطية، صدر في طرابلس، (امل) واللواء السادس بمحاولة التقدم الى صبرا وشاتيلا. (السفير، ٦/٦/١٩٨٥). وقام المدير العام لشؤون الافتاء، الدكتور حسين القوتلي، هذا اليوم، بزيارة مخيمي صبرا وشاتيلا ومنطقة الداعوق، بتكليف من مفتي الجمهورية، الشيخ حسن خالد، وصرح: «هالني ما شهدته من دمار وخراب للبيوت في مناطق الداعوق وصبرا وشاتيلا، والتي كان يسكنها اكثر من مئة الف من اللبنانيين والفلسطينيين ... وما زالت بعض الجثث التي مر اكثر من اسبوع عليها مرمية هنا وهناك....» (المصدر نفسه).

واعلنت مصادر وكالة (الاونروا) ان ١٥ الف فلسطيني غادروا مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة نتيجة القتال الدائر، وان ١٦٠٧ عائلات، يبلغ عدد افرادها ٨٢٧٨ شخصاً، من المخيمات الثلاثة، لجأت الى ٣٥ مركزاً يتولى الحزب التقدمي الاشتراكي حمايتها. ولجأت نحو ٧٤٧ عائلة الى صيدا و ٢٤٢ عائلة الى مخيمات صور، فضلاً عن ١٤٦ عائلة عادت الى صور بعدما كانت غادرتها في اثناء الاجتياح الاسرائيلي. ولجأت نحو ١٨٤ عائلة الى مخيمات الشمال. واشارت مصادر الوكالة الدولية الى انه يقطن في مخيمات بيروت نحو ٤٠ الف فلسطيني، وان مجموع الذين غادروا منها، بسبب الاشتباكات، يبلغ ١٤٩١٥ فلسطينياً، اي بنسبة ٤٠ في المئة (النهار، ٦/٦/١٩٨٥، نقلا عن وكالة الصحافة الفرنسية) ونسب مراسل صحيفة «نيويورك تايمز» الى مصدر في (الاونروا) قوله ان اكثر المنازل في صبرا لا تصلح للسكن (اذاعة صوت اميركا، ٥/٦/١٩٨٥).

وعلى صعيد العمليات ضد مراكز ودوريات (امل) واللواء السادس، ذكر ان هذا اللواء اعلن «حالة الاستنفار العامة بعد سلسلة الاعتداءات التي تعرضت لها مراكزه خلال اليومين الماضيين» (السفير، ٦/٦/١٩٨٥)، وان خمس عمليات قد نفذت ضد مواقع الجيش و (امل) في ليل الثلاثاء - الاربعاء ٤ - ٥/٦/١٩٨٥، تبع بعضها اشتباكات في عدد من احياء بيروت، بين منفذي العمليات وانصار لهم من جهة، وعناصر (امل) والجيش من جهة ثانية (النهار، ٦/٦/١٩٨٥). وذكر ان وزير الدفاع، عادل عسيران، تبلغ من «مراجع مسؤولة» بان اللواء السادس، فقد في الحرب على المخيمات ٣٥ قتيلا واصيب ١٨٠ من جنوده بجراح، فضلاً عن خسائر الآليات والعتاد. و «اشارت هذه المراجع الى اشكال قانوني سببه ان اللواء السادس نفذ كل عملياته العسكرية من دون ان تكون لديه اي اوامر مهمة او اي مستندات رسمية تخوله القيام بهذه العمليات او المشاركة فيها وتتواصل مساع ومشاورات لايجاد تسوية على الصعيد القانوني والرسمي تغطي المسؤولين عن اللواء السادس وتبرر مشاركتهم في القتال الدائر لرصد المبالغ اللازمة لمعالجة الجرحى والتعويض على اهالي القتلى وشراء عتاد جديد للواء» (العمل، ٦/٦/١٩٨٥).

على الصعيد السياسي، ادعى «مكتب العلاقات الخارجية» في (امل) ان الحركة «لا تريد نزع سلاح الفلسطينيين.. غير انها تريد ان يكون السلاح لقتال اسرائيل»، لكن رئيس الهيئة التنفيذية في (امل)، حسن هاشم، صرح، في اليوم نفسه: «ان المطلوب هو جمع السلاح من المخيمات، اذ ان اللبنانيين يستعدون لجمع سلاحهم ايضا». وشدد هاشم على «وجوب اقفال الملف العسكري الفلسطيني نهائياً»، وقال: «كان من الاجدى لـ 'جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني' ان تهتم بالنواحي الحياتية لسكان المخيمات» (النهار، ٦/٦/١٩٨٥).

وفي يوم الخميس (٦/٦/١٩٨٥)، شهدت محاور مخيم برج البراجنة قتالاً عنيفاً، شاركت فيه المدفعية الفلسطينية من الجبل. وتقطعت الاشتباكات في محيط مخيم شاتيلا، وتركزت على المناطق المحيطة بمسجد المخيم. اما في بيروت الغربية، فقد اطلقت خمس قذائف ب - ٧ على مبنى القنال ٧ في تلفزيون لبنان، في محلة تلة الخياط، والمبنى تحرسه وحدة من اللواء السادس. واطلقت القذائف في الوقت الذي كان المذيع في التلفزيون يبث نشرة الاخبار المسائية، وانقطع البث لبعض الوقت، ثم عاد المذيع ليعلن ان مسلحين هاجموا المبنى، ودار اشتباك بينهم وبين جنود اللواء السادس. واعلن متحدث مجهول باسم «قوات بيروت الوطنية» المسؤولية عن الحادث (النهار، ٧/٦/١٩٨٥) ونقلت وكالة الانباء المركزية عن «مصادر امنية مطلعة» قولها ان الفلسطينيين «بدأوا تنفيذ خطة عسكرية وفق تكتيك جديد بالتنسيق مع تنظيمات بيروتية محلية، لاخراج الحرب من نطاقها المحصور في المخيمات». اضاف المصدر ان دوريات ومراكز (امل) واللواء السادس تعرضت لعشرات الكمائن والهجمات، وانها اعدت «خطة عسكرية مضادة» باشرت بتنفيذها «ودهمت منازل في الحمراء وفردان والرملة البيضاء والرمل الظريف ومحيط ثكنة الحلو والمزرعة، حيث اعتقلت عدداً من المشبوهين وفق معلومات سابقة ولوائح اسمية، في وقت شددت الرقابة على بعض المراكز الاساسية» (العمل، ٧/٦/١٩٨٥).

على صعيد المعتقلين الفلسطينيين، افرجت (امل)، هذا اليوم، عن ٤٠ معتقلاً كانوا موقوفين في احد مراكزها

في بئر حسن. وذكر ان عدد المعتقلين الفلسطينيين الذين اطلقوا بلغ ١٨٥ شخصاً، وان الهلال الاحمر الفلسطيني يقدر عدد المعتقلين باكثر من الف، في حين تعترف مصادر (امل) بوجود ٥٠٠ معتقل فقط. (العمل، ١٩٨٥/٦/٧).

وعلى صعيد الوضع داخل مخيم شاتيلا، قال طبيب داخل المخيم، في حديث لاسلكي مع وكالة الصحافة الفرنسية، أن بين الفلسطينيين المحاصرين ١٨٠ مصاباً ومريضاً و «ليس لدينا ادوية ولا مواد تخدير ولا اجهزة». اضاف: «كثير من الاطفال يعانون الاسهال وسوف يموتون في غضون يومين اذا لم يتلقوا علاجاً». واشارت الوكالة الى انه بقي في مخيم شاتيلا ٦٠ مقاتلاً فلسطينياً ومعهم ٣٠٠ عائلة في جيب صغير.

واليوم، جرى دفن ٨٣ جثة لضحايا فلسطينيين، كانت مودعة في براد مستشفى الجامعة الاميركية. ودفنت جثث الضحايا في مقبرة جماعية في مخيم شاتيلا. ونقلت الاسوشيتدبرس عن مسؤولة في اللجنة الدولية للصليب الاحمر، رفضت اعطاء اسمها، «ان بين الضحايا ٤ نساء و ٣ اطفال، وان بين الاطفال واحداً عمره بضعة اشهر». واوضح مسؤول في الدفاع المدني لوكالة «رويتر» ان «معظم الضحايا قضى نتيجة الانفجارات والشظايا». وتوقع مسؤول في الصليب الاحمر «انتشال مزيد من الضحايا من مستشفى غزة» (النهار، ١٩٨٥/٦/٧). من جهة ثانية، وجه اطفال ونساء وشيوخ المخيمات الفلسطينية، رسالة مكتوبة بالدم، «ومفتوحة كالجروح النازفة»، الى الرئيس السوري حافظ الاسد، لفتوه فيها الى أن «الذبح مستمر والتدمير مستمر والتهجير مستمر والاعتقال مستمر والحصار مستمر». ودعت الرسالة الاسد الى التحرك «قبل ان يصلكم سيل دمائنا، فويل لفلسطين من دوننا، وويل لامتنا من دون فلسطين، سنهزها من المحيط الى الخليج» (المصدر نفسه). على الصعيد السياسي، اجتمع السفير السوفياتي، الكسندر سولداتوف، مع رئيس الحكومة رشيد كرامي، وصرح، رداً على سؤال حول موقف بلاده من الحرب على المخيمات، بـ: «نحن ابدينا راينا في هذا الموضوع بعد مقابلة الوزير نبيه بري. واننا قلقون من هذه الاحداث، ونرى وجوب الانتهاء، في اسرع ما يمكن، من الاقتتال بين الاخوة، كما نرى من الواجب توفير ظروف ملائمة للجرحى ولسكان المخيمات، والاهم وقف النزاع فوراً» (المصدر نفسه).

وفي صباح يوم الجمعة (١٩٨٥/٦/٧)، ساد الهدوء على محاور القتال في المخيمات الثلاثة، بعد معارك عنيفة اشتدت طيلة الليل، وخاصة في مخيم برج البراجنة. ولم تؤد هذه المعارك الى اي تغيير يذكر في مواقع المهاجمين والمدافعين عن المخيمات. وعلى الصعيد السياسي، اصر ممثلو حركة (امل)، في الاجتماعات التي عقدت في العاصمة السورية، على شرطهم بأن يتولى اللواء السادس جمع الاسلحة من المخيمات الفلسطينية، والمهام الامنية داخل هذه المخيمات. وفي بيروت الغربية، نفذت عدة عمليات عسكرية ضد عدد من مراكز (امل) ومواقع اللواء السادس، اعقبتها اشتباكات متقطعة في احياء الحمراء والجامعة العربية وتلة الخياط. وحاولت هذا اليوم قافلة من شاحنات وكالة الغوث (الاونروا) نقل مواد غذائية الى مخيم برج البراجنة، باشراف سفير النمسا في لبنان، جورج زيندار يتش، ومسؤول في الوكالة هو الكندي روبرت. وعند احد المداخل المؤدية الى المخيم عن طريق المطار، اجبر مسلحو حركة (امل) الدبلوماسيين، بالقوة، على الدخول لوحدهما الى المخيم «من اجل الضغط على الفلسطينيين» كي يفرجوا عن «ستة من افراد ميليشيات (امل) يعتقلهم المقاتلون الفلسطينيون داخل المخيم». و «لم تلبث القافلة ان عادت ادراجها». وتمكن الدبلوماسيان من مغادرة المخيم عند المساء، «بعد ان قاما باتصال بالراديو من سيارة الامم المتحدة التي كانا يستقلاها مع نبيه بري» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٦/٧).

ومنذ الساعات الاولى ليوم السبت (١٩٨٥/٦/٨)، عنفت الاشتباكات على محاور القتال في المخيمات الثلاثة، وظل القتال مستمراً حتى الظهر، حين وصلت الى احد مداخل مخيم البرج قافلة تحمل مساعدات غذائية وطبية، قدمتها احدى الجمعيات الخيرية النمساوية. وبدات اتصالات ميدانية لوقف اطلاق النار من اجل السماح بدخول القافلة المؤلفة من ١١ سيارة، بينها ٥ شاحنات تحمل مواد غذائية تكفي لثلاثة ايام، وصهريجان للمياه، واربع سيارات لوكالة (الاونروا) (النهار، ١٩٨٥/٦/٩). واثناء اجراء الاتصالات، سقطت ثلاث قذائف هاون داخل المخيم، فلم تنفجر منها سوى واحدة. وذكرت «رويتر» ان هذه القذائف اطلقت من مواقع حركة (امل) خارج المخيم (المصدر نفسه). ودخلت القافلة برفقة سفير النمسا في لبنان ومدير (الاونروا). ولدى عودته من المخيم، ابلغ سفير النمسا الصحافيين «بان هذه القذيفة التي انطلقت بينما كنا واقفين خارج المخيم، أصابت مجموعة من ١٣ شخصاً فقتلت ٥ أطفال، وقد شاهدنا الجثث، واصابت ٨ آخرين بجروح بالغة، وهم يحتاجون في سرعة الى قافلة للصليب الاحمر لاخراجهم من المخيم». وقال السفير «إنه في مستشفى حيفا، داخل المخيم، طبيب واحد، والمرضى يحشرون كل أثنين في سرير واحد، والفلسطينيون طلبوا امدادات من العقاقير المسكنة للآلام» (المصدر نفسه).

من جهة اخرى، كثف اللواء السادس وحركة (امل) تدابيرهما الامنية المشتركة في احياء بيروت الغربية، بعد تزايد العمليات العسكرية ضد مواقعهما ودورياتهما، التي تعرضت هذا اليوم لخمس عمليات (المصدر نفسه).

وذكر في هذا الصدد، أن اتصالات تجري بين حركة (امل) والحزب التقدمي الاشتراكي، «تنصب على ضرورة

ضبط الوضع في بيروت الغربية، بالتعاون مع القيادات الوطنية والاسلامية كافة، انطلاقاً من تسوية موضوع المخيمات الفلسطينية» (**السفير**، ٩/٦/١٩٨٥). وصرح امين منظمة حزب البعث التابعة لسوريا، عاصم قانصوه، ان استمرار هذه الحرب «بدأ يهدد بايام سود، بدءاً ببيروت ومروراً بصيدا وعين الحلوة وصولاً الى صور» (**النهار**، ٩/٦/١٩٨٥). وفي بيان بمناسبة الذكرى الثالثة للاجتياح الاسرائيلي، قال رئيس «المرابطون» ابراهيم قليلات، ان «حرب المخيمات تستهدف تصفية القضية الفلسطينية وتشتيت الشعب الفلسطيني وتهجيره». وقال ان حركته «في صراعها مع حركة (امل) تواجه تجميعاً لفئة من الطائفة الشيعية المضللة وكل من يقدم لها الدعم» (**المصدر نفسه**).

وفي يوم الاحد (٩/٦/١٩٨٥)، دارت اشتباكات متقطعة على محاور القتال، خاصة في برج البراجنة، حيث تعرض المخيم لقصف عنيف بالمدفعية والصواريخ، تبعه قصف من الجبل على مواقع وتجمعات (امل) واللواء السادس المحيطة بالمخيم، في المريجة وبئر العبد والرويس وصفير وحارة حريك. كما دارت اشتباكات في محيط مسجد مخيم شاتيلا (**النهار**، ١٠/٦/١٩٨٥). وقال مصدر «موثوق به» ان اللجنة الدولية للصليب الاحمر باشرت اتصالات مع حركة (امل) لاجلاء المدنيين الفلسطينيين من مخيم شاتيلا (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٩/٦/١٩٨٥). وفي بيروت، «انشغلت قيادتا اللواء السادس و(امل) في التصدي للهجمات التي تتعرض لها مواقعها في المنطقة الغربية» (**النهار**، ١٠/٦/١٩٨٥). وبالاضافة الى خمس عمليات نفذت ضد مواقع ودوريات الطرفين، دارت ليلاً اشتباكات بينهما «وبين مجموعات مسلحة، امتدت من الاونيسكو الى الرملة البيضاء ومستديرة الكولا وكورنيش المزرعة ووطى المصيطبة، تخللها اطلاق قذائف صاروخية» (**المصدر نفسه**). واشار مصدر عسكري في قوات «المرابطون»، الى «انتشار سيل في وسائل الاعلام لاسماء وتجمعات وهمية ليست قائمة على الارض، تنسب الى نفسها القيام بالعمليات ضد (امل) واللواء السادس». وتوجه الناطق الى الصحافة ووسائل الاعلام «لأن تتوخى الحقيقة والموضوعية في نسبة الواجبات التي تقوم بها قوات 'المرابطون' » (**المصدر نفسه**).

يوم الاثنين (١٠/٦/١٩٨٥)، شهدت محاور المخيمات اشتباكات عنيفة جداً، خصوصاً على جبهة برج البراجنة، حيث تعرض المخيم لاعنف عمليات قصف منذ ايام القتال الاولى، تدخلت على اثرها المدفعية الفلسطينية من الجبل، وقصفت مواقع (امل) واللواء السادس في المنطقة. لكن «مصدراً امنياً» لبنانياً قال: «ان راجمات الصواريخ والمدفعية الفلسطينية المركزة في ضهور الشويفات قصفت محيط مخيم برج البراجنة لتغطية هجوم شنه المقاتلون الفلسطينيون على مواقع حركة (امل) في المهنية العاملية» (**النهار**، ١١/٦/١٩٨٥). وبعد الظهر، شنت (امل) هجوماً على مواقع المقاتلين الفلسطينيين في شاتيلا ارفقته بقصف مدفعي، فتعرضت مواقعها القريبة من المخيم الى قصف من الجبل. وقال مصدر عسكري في (امل) ان «الفلسطينيين تمكنوا من ادخال ١٥ مقاتلاً الى مخيم شاتيلا عن طريق تزوير شارات الحركة، وتم اعتقال احدهم في آخر لحظة» (**المصدر نفسه**). وقال ناطق باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ان هجمات (امل) واللواء السادس على المخيمات الثلاثة، باتت «لا تتعدى محاولات التسلل وردود الفعل الانتقامية والقصف الهمجي والوحشي اسلوباً وحيداً امام صمود المخيمات» (**المصدر نفسه**). واشارت وكالة الصحافة الفرنسية (١٠/٦/١٩٨٥)، الى ان المعارك تواصلت هذا اليوم ضد المخيمات الفلسطينية الثلاثة، رغم نداء مجلس جامعة الدول العربية «بوقف اطلاق النار على نحو فوري وكامل». ونقلت الوكالة عن متحدث باسم الجبهة الديمقراطية قوله ان (امل) واللواء السادس «سعوا الى فتح ثغرة عند المدخل الشرقي لمخيم برج البراجنة... وبعد اربع ساعات من المعارك العنيفة نجح المناضلون الفلسطينيون في صد العدوان واحتلوا عدداً من المباني التي كان يتمركز فيها المهاجمون في هذا المحور» (**المصدر نفسه**).

وفي بيروت، طرأ تطور جديد ليل هذا اليوم، عندما شنت ميليشيات (امل) هجوماً على مراكز للحزب التقدمي الاشتراكي، في منطقة وطى المصيطبة، اي حيث يتواجد الالاف من ابناء المخيمات النازحين، فتصدى لها مقاتلو الحزب التقدمي، ووقع اشتباك دام ساعة (**المصدر نفسه**). وذكر ان (امل) ترتاب «في اختباء المجموعات المسلحة التي تهاجم مواقعها منذ بضعة ايام، داخل المناطق الواقعة تحت اشراف الحزب التقدمي الاشتراكي» (**المصدر نفسه**). وصرح ناطق باسم الجبهة الديمقراطية بأن القصف ازداد عنفاً على المخيمات الفلسطينية، بعد فشل الهجوم الذي قامت به (امل) واللواء السادس على مقر الحزب التقدمي الاشتراكي، وآخر للمجلس السياسي في بيروت، «حيث تتجمع مئات العائلات الفلسطينية المهجرة من منازلها، وذلك الهجوم اسفر عن خسائر كبيرة في المعدات والارواح في صفوف المهاجمين» (**النهار**، ١١/٦/١٩٨٥). وقرب هذه المنطقة، عند مستديرة الكولا، دار اشتباك بين مجموعة فلسطينية ودورية من (امل)، استمر نصف ساعة، تدخل اللواء السادس على اثره «ومشط المنطقة بالرشاشات الثقيلة» (**المصدر نفسه**). وفي أحياء بيروت، نُفذت هذا اليوم ست عمليات ضد مواقع ودوريات لـ (امل) واللواء السادس (**المصدر نفسه**).

في يوم الثلاثاء (١١/٦/١٩٨٥)، اشتدت المعارك وعمليات القصف في برج البراجنة وشاتيلا على السواء،

ولوحظ ان عنف الاشتباكات «رافق معلومات عن حل مرتقب لهذه الحرب قد يتبلور في الساعات الثماني والاربعين المقبلة» (النهار، ١٢/٦/١٩٨٥). وشهد مخيما برج البراجنة وشاتيلا تساقطاً غزيراً للقذائف والصواريخ استمر طيلة اليوم، فيما شهدت المحاور هجمات متبادلة، وحاول المقاتلون الفلسطينيون، عند المدخل الجنوبي لمخيم برج البراجنة، التقدم في اتجاه مواقع (امل). وشاركت المدفعية الفلسطينية بشكل محدود في معارك اليوم (المصدر نفسه). وقال ناطق عسكري فلسطيني: «ان ٥٠ مقاتلاً فلسطينياً دخلوا باسلحتهم ليل الاثنين ـ الثلاثاء الى مخيم شاتيلا». وافاد المصدر «بان خمسة اشخاص قتلوا في مخيم شاتيلا، وان ٦٠ شخصاً جرحوا في مخيم برج البراجنة، ٢٥ منهم حالتهم خطرة» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١١/٦/١٩٨٥). وفي بيروت الغربية، نُفذت ست عمليات جديدة ضد مواقع ودوريات تابعة لـ (امل) واللواء السادس. كما نشبت معارك عنيفة بين (امل) والحزب التقدمي الاشتراكي، شملت مناطق الصنائع وكليمنصو والحمراء والقنطاري وبرج المر. وذكرت مصادر طبية، ان ثلاثة اشخاص، على الاقل، لقوا مصرعهم واصيب ٤٨ آخرون في هذه المعارك (المصدر نفسه). وقبل ظهر اليوم، خطف مسلحون من مطار بيروت طائرة تابعة لشركة عالية الاردنية احتجاجاً على اجتماع مجلس الجامعة العربية والقرارات التي اصدرها بشأن وقف الحرب الدائرة ضد المخيمات. ويوم الاربعاء (١٢/٦/١٩٨٥) راوحت المعارك بين العنف والهدوء النسبي، لكنها تميزت بازدياد الهجمات المتبادلة «دون ان يطرأ اي تغيير في المواقع على الارض» (النهار، ١٣/٦/١٩٨٥). وتدخلت المدفعية الفلسطينية من الجبل، فقصفت محيط مخيم برج البراجنة ومناطق الغبيري، حارة حريك، محيط طريق المطار، السفارة الكويتية، صبرا وشاتيلا وقصقص (المصدر نفسه). وقال ناطق فلسطيني ان مقاتلي (امل) والجيش حاولوا التقدم في اتجاه مخيم شاتيلا من منطقة قصر حماده ـ حي فرحات ـ مدرسة أريحا و«دحر هذا الهجوم بعد تكبيد المهاجمين خسائر فادحة». اضاف الناطق انه جرت «محاولة تسلل على محور العنان تم صدها وقتل وجرح معظم الذين قاموا بها» (المصدر نفسه). وفي بيروت، نُفذت اليوم، ايضاً، ست عمليات عسكرية ضد (امل) واللواء السادس، وقال ناطق باسم «قوات بيروت الوطنية»، في معرض بيانه عن هذه العمليات، ان عملية خطف الطائرة الاردنية هي «من تاليف نبيه بري واخراجه»، وعاهد البيان على مواصلة العمليات حتى اخراج «زمر نبيه بري ولوائه الطائفي» من بيروت (المصدر نفسه). وعلى صعيد العلاقات بين (امل) والحزب التقدمي الاشتراكي، ذكرت مصادر امنية ان الطرفين اتفقا على جملة تدابير «منها الدوريات المشتركة وسحب نحو ٥٠٠ فلسطيني خرجوا من المخيمات ولجأوا الى منطقة وطى المصيطبة ومخيم مار الياس ووقف امدادات الفلسطينيين عبر مناطق الجبل، فضلاً عن وقف القصف المدفعي الفلسطيني من تلك المناطق». وذكر انه «تنفيذاً لهذه التدابير سحب نحو ١٠٠ فلسطيني في باصات الى البقاع بمواكبة من الحزب والحركة حتى خلدة» (المصدر نفسه). وقال مصدر فلسطيني ان الذين تم نقلهم تقل اعمارهم عن ١٣ عاماً، وان الحزب التقدمي وافق على هذا القرار بسبب الضغوط التي مورست ضده، ويعتبر الفلسطينيون ان هذا العمل لا يعبر عن تغيير اساسي في موقف الحزب» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٢/٦/١٩٨٥). وكتبت صحيفة «العمل»: «ان القضية اللبنانية لن تحل الا متى حلت عقدة السلاح في المخيمات الفلسطينية، بل عقدة عرفات، في هذه المخيمات. ومعنى ذلك ان علينا ان ننتظر... وان نتمنى، ايضاً، نجاحاً لدمشق في هذه التجربة لا فشلاً» (العمل، ١٢/٦/١٩٨٥).

في يوم الخميس (١٣/٦/١٩٨٥) شهدت المخيمات تصعيداً للعمليات العسكرية. وبدات المعارك تعنف منذ ساعات الصباح الاولى، وقصفت (امل) واللواء السادس مخيمي برج البراجنة وشاتيلا بكثافة، كما تدخلت راجمات ومدفعية الجبل الفلسطينية اكثر من مرة «حيث قصفت بشدة مواقع حركة (امل) حول المخيمات الفلسطينية وفي الضاحية الجنوبية من بيروت» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٣/٦/١٩٨٥).

وبعد هدوء نسبي شهدته محاور القتال يوم الجمعة (١٤/٦/١٩٨٥)، عنُفت المعارك، مجدداً، يوم السبت (١٥/٦/١٩٨٥)، واشتد القصف من جديد على مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة. وشهد محيط مسجد مخيم شاتيلا اعنف المواجهات، حيث صد المقاتلون الفلسطينيون عدة هجمات شنتها (امل) تحت غطاء قصف مدفعي وصاروخي عنيف، فيما ادعت «مصادر امنية» ان مجموعة من المقاتلين الفلسطينيين «تقدمت باتجاه بناية ايتلا مقابل المسجد ودخلتها مما دفع مقاتلي (امل) الى التعامل معهم لاخراجهم من البناية» (السفير، ١٦/٦/١٩٨٥).

واستخدمت (امل) مدفعية الدبابات بكثافة في هذه المعارك، بينما شاركت مدفعية الجبل وقصفت عدداً من مواقع (امل) واللواء السادس في محيط المخيمات (المصدر نفسه). وقال ناطق باسم «جبهة الانقاذ...»، انه تقرر وقف اللقاءات والمفاوضات مع (امل) حتى يتم الالتزام بوقف اطلاق النار، والانسحاب من حول المخيمات، ونقل الجرحى وادخال الغذاء والماء والدواء الى المخيمات (المصدر نفسه).

وفي يوم الاحد (١٦/٦/١٩٨٥)، استمر القتال وازداد التركيز على القصف المدفعي والصاروخي. وبينما كثفت (امل) واللواء السادس قصفهما لبرج البراجنة وشاتيلا بمدفعية الدبابات والمدفعية المباشرة، تدخلت المدفعية

الفلسطينية في الجبل بكثافة ايضاً، وقصفت، بتركيز، مواقع (أمل) واللواء السادس في محيط المخيمات ومعظم احياء الضاحية الجنوبية. وذكرت مصادر من (أمل) ان مصدر هذا القصف مرابض في شملان وعيتات وضهور الشويفات (النهار، ١٧/٦/١٩٨٥).

واعلنت الجبهة الديمقراطية، في بيان، انه «خلال الايام الثلاثة الماضية تلقت حركة (أمل) اسلحة وذخائر من بيروت الشرقية، وجرى تعزيز قواتها وقوات اللواء السادس بمئات من جنود اللواء الثامن الذين تمركزوا في محيط مخيمي برج البراجنة وشاتيلا». وحذرت الجبهة من ان (أمل) قد «تقدم، في الايام الثلاثة المقبلة، على محاولة لحسم الوضع في المخيمات عبر عملية عسكرية واسعة...» (المصدر نفسه). وفي بيروت، تواصلت العمليات العسكرية ضد دوريات اللواء السادس ومراكز حركة (أمل)، وتعددت الجهات التي تعلن مسؤوليتها عن هذه العمليات، من خلال وسائل الاعلام المحلية (المصدر نفسه).

وفي يوم الاثنين (١٧/٦/١٩٨٥)، ورغم تزايد الحديث في الوسطين السياسي والاعلامي عن قرب التوصل الى اتفاق لوقف القتال، وقعت معارك ضارية على محاور المواجهة. وتركزت هجمات مسلحي (أمل) ووحدات الجيش على مخيم شاتيلا. واوضح ناطق باسم الجبهة الديمقراطية، انه «تحت غطاء مدفعي كثيف حاولت قوات (أمل) والجيش استرداد المواقع التي خسرتها على قاطعي مخيم شاتيلا الشرقي والجنوبي... وزجت بقواتها، بطريقة مجنونة، على هذه المحاور مما اوقع في صفوفها خسائر بشرية عالية، وتم تدمير ٣ دبابات وعدد من الآليات ولا زال المدافعون الفلسطينيون يسيطرون على الموقف» (السفير، ١٨/٦/١٩٨٥). وذكر ان معارك هذا اليوم ادت الى مقتل ١٢ شخصاً واصابة ٥٢ آخرين بجروح (المصدر نفسه).

على الصعيد السياسي، وفي ساعة متأخرة من ليل الاثنين ـ الثلاثاء (١٧ ـ ١٨/٦/١٩٨٥)، اعلن في دمشق عن ما سمي بـ «اتفاق بشأن المخيمات» وقعته حركة (أمل) و«جبهة الانقاذ...» والجبهة الوطنية الديمقراطية. ونهار الثلاثاء (١٨/٥/١٩٨٥)، ورغم توقيع «الاتفاق»، استمرت الاعتداءات ضد المخيمات الفلسطينية، بمختلف انواع الاسلحة. لكن نبيه بري صرح: «شاء القدر ان تبدأ حرب المسلمين، او حرب رمضان، في مستهل شهر رمضان وتنتهي بانتهائه» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٨/٦/١٩٨٥). ولم تنعم المخيمات الفلسطينية ببعض الهدوء، الا في الساعات الاولى من صباح يوم الاربعاء، ١٩/٥/١٩٨٥ (المصدر نفسه).

(لمزيد من التفاصيل، تابع التحرك الفلسطيني السياسي في «شهريات: المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً»؛ وردود الفعل العربية في «شهريات: المقاومة الفلسطينية ـ عربياً»).

يوسف فرج الله

# بيان عن المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية حول احداث لبنان

بحث المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، في اجتماعه المنعقد في تونس من ٦ ـ ٩ رمضان المبارك العام ١٤٠٥ هـ. الموافق من ٢٦ ـ ٢٩ ايار (مايو) ١٩٨٥ م.، الاعتداء على مخيمات شعبنا في صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة، التي يقوم بها بعض قيادات حركة (أمل) ووحدات من الجيش اللبناني والوحدات السورية الخاصة. ويسجل المجلس اعتزاز الشعب الفلسطيني والجماهير العربية والاحرار في العالم بالصمود البطولي والروح القتالية العالية التي تجلى بها ابناء شعبنا في المخيمات، وخاصة وقوفهم واخوانهم الوطنيين اللبنانيين والقوى الاسلامية اللبنانية، فسطروا، بذلك، صفحة من انصع الصفحات النضالية في تاريخ شعبنا وامتنا، وبددوا، بوحدتهم الفلسطينية واللبنانية القتالية، اوهام اولئك الذين ظنوا انهم نجحوا في تمزيق وحدة النضال الفلسطيني ووحدة النضال الفلسطيني ـ اللبناني وفي ابعاد التفاف شعبنا حول منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وفي الوقت ذاته، فان هذا الصمود البطولي لهو الرد الحاسم والفعال على النظام السوري ومن يقف معه ممن يرفعون شعارات النضال والتحرير والوحدة، بينما يمارسون، من خلال ذبح الفلسطينيين ونزع سلاحهم، سياسة التجزئة وفرض الكانتونات الطائفية والاستسلام للمخططات الاميركية والصهيونية.

وهنا، يحيي المجلس المركزي، باجلال واكبار، جميع الشهداء الابرار الذين سقطوا، ويسقطون في لبنان، وفي مخيماتنا الفلسطينية الاخرى، ضحايا للغدر والتآمر دفاعاً عن شرف نضال شعبنا وامتنا، ويحيي اصرارهم العنيد على مواجهة هذه الهجمة الشرسة التي تستهدف ابناء شعبنا في لبنان وقضية فلسطين ومستقبل لبنان وشعبه والامة العربية باسرها.

ان المجلس المركزي ليعلن، الى شعبنا الفلسطيني والى امتنا العربية، ما يلي:

١ ـ ان منظمة التحرير الفلسطينية من واجبها، ومن حقها، ان تدافع عن الوجود الفلسطيني في كل مكان، ومن واجبها، ومن حقها، ان تدافع عن كل فلسطيني وتحميه اينما وجد، وانها ستستمر في ممارسة هذا الحق، والنهوض بهذا الواجب، بالوسائل التي تراها مناسبة. وبهذا الصدد، فان منظمة التحرير الفلسطينية تؤكد على مسؤولية الجماهير العربية واحزابها ومنظماتها وقياداتها ودولها، وفي المقدمة القوى الوطنية والاسلامية اللبنانية، الدفاع عن الشعب الفلسطيني امام المجزرة البشعة التي تتعرض لها المخيمات الفلسطينية في لبنان.

٢ ـ ان المجلس المركزي يؤكد على حق منظمة التحرير الفلسطينية في تنظيم جماهيرها وتعبئتها اينما وجدت في مواجهة الاحتلال الصهيوني.

٣ ـ ان مفهوم المجلس المركزي للالتزام القومي هو الالتزام الفعلي بالقضية الفلسطينية، وهذا الالتزام الذي يُعبَّر عنه بتمكين منظمة التحرير الفلسطينية من النهوض بواجباتها ومسؤولياتها نحو قضيتها وشعبها، ومن حماية ابناء الشعب الفلسطيني وتوفير الظروف الملائمة التي تمكنه من العيش بكرامة، ومن مواصلة نضاله، جنباً الى جنب، مع اخوته ابناء الامة العربية في مواجهة الخطر الصهيوني ـ الامبريالي، ويعبر عنه، ايضاً، بالمواقف الجدية الفاعلة من قبل جميع القوى والدول العربية، والقوى الصديقة، في

مواجهة مخططات الاعداء وذيولهم في المنطقة العربية، لصالح القضية القومية العربية وقضيتها المركزية - القضية الفلسطينية.

٤ - ان المخطط الحالي الذي يتعرض له شعبنا الفلسطيني، واللبناني، في لبنان، والذي ينفذه النظام الطائفي السوري من خلال قواته الخاصة وبعض قيادات حركة (امل) ووحدات من الجيش اللبناني، انما هو استكمال للاهداف التي فشل العدو الصهيوني في تحقيقها في عدوانه العام ١٩٨٢. ان الذي يريد ان يحرر الاراضي العربية المحتلة لا ينتهج سياسة هدفها ضرب البندقية الفلسطينية وابعاد المقاتلين الفلسطينيين عن خطوط المواجهة مع العدو وتقتيل ابناء الشعب الفلسطيني وتهجيره ومحاولة تمزيق وحدته الوطنية. والنظام الذي يسير في هذا المخطط هو النظام الذي يسير في الحلول الاستسلامية، مهما كانت الشعارات المضللة التي يرفعها.

٥ - ان المجلس المركزي يرفض، رفضاً قاطعاً، محاولة تهجير ابناء شعبنا من مناطق نفوذهم، كما يرفض، وبحزم، مؤامرة الفرز الطائفي السكاني لشعب لبنان، وستقاوم منظمة التحرير الفلسطينية هذه المحاولات بكل الوسائل باعتبارها مؤامرة اميركية - صهيونية تورطت فيها بعض الاطراف العربية.

ويدعو المجلس الحكومات العربية والجماهير العربية إلى التصدي لهذه المؤامرة التي يتبناها النظام الطائفي السوري ويحاول تنفيذها بالدبابات والارهاب والاساليب الاخرى التي اتبعها العدو الصهيوني، واتفق فيها مع النظام السوري وحركة (امل) من خلال ما تم الاتفاق عليه بين [ريتشارد] مورفي وحافظ اسد بهدف تنفيذ مشروع توطين جديد للفلسطينيين، مدمراً بذلك حقهم في العودة وتقرير المصير.

٦ - ان المجلس المركزي ينبه، مرة اخرى، الى خطر الصراع الطائفي على لبنان والوطن العربي كله، ويدين هذا النهج الذي يغذيه النظام الطائفي السوري ويسعى الى تنفيذه. ويدعو المجلس المركزي الدول العربية والقوى الوطنية، في جميع ارجاء الوطن العربي وخاصة في سوريا، الى مقاومة هذا النهج بكل قوة، حفاظاً على وجود الامة العربية ووحدة الوطن الواحد وحرية ابنائه. ويشير المجلس الى الدور الفعال الذي قامت به الثورة الفلسطينية في مقاومة المخطط الطائفي في لبنان والى ان مقاومة اخراجها من لبنان هو احد جوانب تفشيل هذا المخطط.

٧ - يؤكد المجلس المركزي ان القوى الوطنية والاسلامية والتقدمية في لبنان لا يمكن ان تقبل بحل قضية لبنان على حساب الشعب الفلسطيني وقضيته، انطلاقاً من وحدة النضال الذي عمّده الشهداء اللبنانيون والفلسطينيون بدمائهم الزكية. ويؤكد المجلس المركزي حرص منظمة التحرير الفلسطينية على وحدة لبنان وحريته، شعباً وارضاً، كما يؤكد حق الفلسطينيين في الدفاع عن انفسهم في مخيماتهم، وان موضوع الامن داخل المخيمات ينطلق من انه امن الفلسطينيين، وان اللبنانيين وحدة لا تتجزأ مع حرص منظمة التحرير الفلسطينية على سيادة لبنان، خاصة وان هذه المخيمات تعرضت، ولا تزال [تتعرض]، لمجازر تستهدف وجود ابنائها وحقهم الطبيعي والانساني بالعيش بأمن وكرامة بعيداً عن اي تهديد او تدخل منهم في الشؤون اللبنانية.

ان المجلس المركزي ليحيي ارادة الشرفاء في لبنان من جميع القوى الوطنية والاسلامية والتقدمية اللبنانية وكل القوى المناضلة في وطننا العربي، وخارجه، الذين يقفون الى جانب الشعب الفلسطيني في مواجهة هذه الهجمة البربرية على مخيمات عانت من المجازر الصهيونية من قبل، ويؤكد لهم ان هذه المجازر لن تؤدي الى تيئيس شعبنا الفلسطيني ولا الى استسلامه كما يطمح النظام السوري، وان تزيد شعبنا وجماهيرنا الا قوة واصراراً وثباتاً في مواجهة المؤامرة الصهيونية - الاميركية وعملائها في المنطقة.

ان شعب فلسطين، بكل طوائفه الاسلامية والمسيحية، يبني علاقاته من منطلق قومي، وينظر الى اخواننا الشيعة في لبنان نظرة اجلال واكبار باعتبارهم رفاق الجهاد والخندق الواحد، ويعتبر ان موقف بعض قيادات (امل)، بعد غياب الامام الصدر، لا يمثل موقف الشيعة وقياداتهم الوطنية الشريفة المناضلة.

ويتوجه المجلس المركزي الى كافة الهيئات الدولية والانسانية وكل احرار العالم، لنجدة الفلسطينيين في المخيمات للمساهمة في اعادة الامور الى وضعها الطبيعي وتقديم العون الانساني اللازم لانقاذ الجرحى، ونقل صورة ما يجري الى الرأي العام العالمي.

# مشروع عمل مشترك (*)

انطلاقاً من روح قرارات قمة فاس، المتفق عليها عربيـاً، وقـرارات الامم المتحـدة المتعلقـة بقضيـة فلسـطين، وتمشياً مع الشرعية الدولية، وانطلاقاً من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعب الاردني والفلسطيني، اتفقت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومنـظمـة التحرير الفلسطينية على السير، معاً، نحو تحقيق تسـوية سلمية عادلة لقضية الشرق الاوسط ولانهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، وفق الاسس والمبادىء التالية:

١ ـ الارض مقـابـل السلام: كما ورد في قرارات الامم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الامن.

٢ ـ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني: يمارس الفلسـطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير، عندما يتمكن الاردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن اطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي انشاؤه بين دولتي الاردن وفلسطين.

٣ ـ حل مشكلة اللاجئـين الفلسـطينيـين حسب قرارات الامم المتحدة.

٤ ـ حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

٥ ـ وعلى هذا الاساس تجرى مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وسائر اطراف النزاع بما فيها منـظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك.

**التعديل الاخير الذي تم الاتفاق عليه يوم ١٩٨٥/٣/٤**

البند الثاني: حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في دولة فلسـطينيـة متحـدة كونفـدرالياً مع المملكة الاردنية الهاشمية.

البنـد الخـامس: وعـلى هذا الاسـاس تجـرى مفاوضات السلام في اطار مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وسائر اطراف النـزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وتشـارك في هذا المؤتمر الاطراف العربية المعنية ويكون من بينها وفد اردني ـ فلسطيني مشترك يضم، بالتسـاوي، ممثلين عن حكـومـة المملكـة الاردنيـة الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

---

(*) وزّع اثناء انعقاد جلسات المجلس المركزي في تونس بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٨.

---

# موافقـة المجلس المـركزي لـ م.ت.ف. على الاتـفـاق الفلسطيني ـ الاردني

ناقش المـجلس المـركـزي التحـرك السيـاسي الفلسـطيني منـذ اجتمـاع المجلس الوطني بدورته السابعة عشرة في عمان، واستمع الى تقارير تفصيلية من الاخ القائد العام رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واعضاء اللجنة التنفيذية، حول الموقف السياسي والاتفاق الفلسطيني ـ الاردني.

وبعـد منـاقشـة ذلك، وافق المجلس على الاتفاق بمقتضى الالتـزام بالثـوابت التي اقـرتهـا المجـالس الوطنية وتضمنهـا بيـان اللجنة التنفيذية الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٨، كما دعا اللجنة التنفيذية الى مواصلة التحـرك السيـاسي لتحقيق اهـداف شعبنا واستعادة حقوقه الوطنية.

تونس، ١٩٨٥/٥/٢٩

## المقاومة الفلسطينية ـ سياسيا

# تحرك على خطين:
# المخيمات، والوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك

تركز النشاط الفلسطيني خلال الفترة ما بين ١٥ ايار (مايو) الماضي وحتى ١٥ تموز (يوليو) حول موضوعين اساسيين، كانا المحور الاساسي للتحرك الفلسطيني السياسي على مختلف الاصعدة. وهما: الحرب ضد المخيمات، وتحرك الوفد الفلسطيني ـ الاردني المشترك.

### الحرب ضد المخيمات

دانت فصائل المقاومة الفلسطينية الهجوم على مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة، وان تفاوتت درجة الادانة، الا ان مجمل البيانات الصادرة عن مختلف الفصائل، وخاصة في بداية الهجوم، اعتبرت ان المستهدف هو الشعب الفلسطيني وان ذلك لا يخدم سوى اسرائيل.

ويلاحظ ان التباين في موقف هذه الفصائل، يكمن في الموقف من الدور السوري في هذه الحرب، في حين حملت منظمة التحرير الفلسطينية الرئيس السوري حافظ الاسد، مسؤولية الاحداث الدامية التي تنفذها مجموعات من حركة (امل) واللواء السادس التابع للجيش اللبناني ضد مخيمات بيروت (الوطن، الكويت، ٢٣/٥/١٩٨٥).

واعتبر ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في نداء موجه الى «اهلنا» في المخيمات الفلسطينية في لبنان، «حماية المخيم وصون كرامة اهله، مهمة كل الاحرار والشرفاء اللبنانيين والفلسطينيين الذين صنعوا، معاً، مجد صمود بيروت في وجه الغزو الصهيوني الشامل العام ١٩٨٢».

اضاف: «ان شعبنا العربي الفلسطيني المقيم على ارض لبنان العربي، له قضيته الوطنية التي لا يمكن ان يحيد عنها، وهي قضية فلسطين، وله عدو واحد محدّد، هو العدو الصهيوني واسياده الامبرياليون وعملاؤهم، دون الالتفات الى من يحاول جرّه الى معارك جانبية، أو من يحاول الايقاع به في كمائن منصوبة، تقتضيها المؤامرة الكبرى التي تستهدف لبنان وفلسطين معاً، والتي كان الاجتياح الاسرائيلي، العام ١٩٨٢، محطة على طريقها الطويل ومفصلاً من مفاصلها الكبرى». واتهم عرفات، في مؤتمر صحافي عقده في عمان، ميليشيات حركة (امل) بمحاصرة المخيمات الفلسطينية. وقال: «ان مسلحي (امل)، بمساندة اللواء السادس في الجيش اللبناني وكتيبة اسد السورية، تحاول سحق المخيمات منذ اربعة ايام». واشاد عرفات بالحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني وبجماعة حزب الله قائلا انهما لم يشاركا في القتال (وفا، تونس، ٢٣/٥/١٩٨٥).

في نفس اليوم، عقد صلاح خلف (ابو اياد)، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، مؤتمراً صحافياً في تونس، اتهم فيه سوريا بأنها «موّلت الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية في بيروت، من أجل تصفية الوجود الفلسطيني في لبنان». وذكر خلف ان «نبيه بري، مسؤول حركة (امل)، هو الاداة المنفذة لخطة اميركية ـ اسرائيلية ـ سورية، ترمي الى طرد الفلسطينيين من لبنان»، واوضح ان هذه الخطة «تستهدف احتلال المخيمات الفلسطينية في بيروت وجنوب لبنان وتجريد الفلسطينيين من السلاح وطردهم الى شمال لبنان، حيث يصبحوا محاصرين،

دون ان يتمكنوا من مواصلة النضال ضد العدو الاسرائيلي». واشار الى ان الهدف النهائي لهذه المؤامرة هو ابعاد المقاتلين الفلسطينيين عن الاراضي المحتلة، لمنعهم من مواصلة نضالهم المشروع ضد العدو وذلك مقابل تعهد اسرائيل بسحب قواتها من لبنان (وكالة الصحافة الفرنسية و وفا، ١٩٨٥/٥/٢٣).

وفي بيانها الاول، ادانت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين هذه الاعتداءات، واكدت حرصها على وحدة النضال بين فصائل الثورة الفلسطينية، وكل القوى الوطنية والاسلامية اللبنانية، وعلى استمرار تركيز الجهود ضد العدو الصهيوني - الانعزالي. وناشدت «الاخوة في قيادة حركة (أمل) وكل القيادات الوطنية الاسلامية اللبنانية ان تعمل، فوراً، لوقف الاعتداءات على المخيمات، واحباط كل ما يسيء للعلاقة النضالية الفلسطينية - اللبنانية»، وطالبت الجبهة الحكومة اللبنانية بأن تتحمل مسؤوليتها في الحفاظ على أمن المخيمات وسلامة اهلها. (الحرية، نيقوسيا، ١٩٨٥/٥/٢٦).

وأهاب بيان آخر، صدر عن المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، بعد ثلاثة أيام من شن الحرب ضد المخيمات، بضرورة «وضع حد لاقتتال الاخوة وصيانة النضال الموحد الوطني اللبناني - الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني وعملائه» (المصدر نفسه). وناشد نايف حواتمة، الامين العام للجبهة، الرئيس السوري حافظ الاسد للتدخل لوقف المذابح (السفير، بيروت، ١٩٨٥/٥/٢٣).

من جهته، شجب «التحالف الديمقراطي»، «استمرار الاعتداءات المسلحة على مخيمات الشعب الفلسطيني الصامد في بيروت، ودعا الى الوقف الفوري لهذه الاعمال». وناشد جميع القوى الحليفة والصديقة «ان تبذل أقصى الجهود لوقف هذا النزيف الدامي في جسد الصف الوطني الواحد» (المصدر نفسه). واصدر المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بياناً شجب فيه الاعتداءات الدموية وحذر الاتجاهات المشبوهة التي تقف وراء عملية التصفية (المصدر نفسه)، في حين اتهم بسام أبو شريف، المتحدث باسم الجبهة، «بعض الاطراف المأجورة داخل (أمل) واللواء السادس في الجيش اللبناني بأنها مسؤولة عن المعارك الدائرة في الوقت الراهن» وقال: «ان هذه المصادمات الخطيرة والمؤلمة والمؤسفة، انطلقت لمحاولة نزع الاسلحة من مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة» (الوطن، ١٩٨٥/٥/٢٢).

واعربت «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية» عن اسفها للقتال الذي دار في بيروت. ودعت الى «اليقظة والحذر من المحاولات الجارية من جانب القوى المعادية والمشبوهة، لاستغلال ما يجري في بيروت» (السفير، ١٩٨٥/٥/٢٣).

وقال سعيد موسى (ابو موسى)، احد قادة الانشقاق عن حركة (فتح): «اننا، من موقع المسؤولية تجاه شعبنا واهلنا في المخيمات، لن نكتفي بمواقف المناشدة والادانة والشجب والاستنكار التي لن توقف القذائف على رؤوس اطفالنا، بل اننا لن نقف مكتوفي الايدي تجاه ما يجري، فالصمت لم يعد ممكناً وسندافع عن اهلنا وشعبنا» (المصدر نفسه).

ومع بدء الهجوم على مخيمات بيروت، نشطت مساعي قادة الثورة الفلسطينية في اتجاهات مختلفة، بغرض وضع حد للقتال. واثر اجتماع عقدته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، برئاسة عرفات، في عمان، ناشدت اللجنة مجلس الامن الدولي «التدخل الفوري لوقف الاعتداءات الغادرة التي تتعرض لها مخيمات الفلسطينيين وسكانها المدنيون في بيروت» (الوطن، ١٩٨٥/٥/٢١، والسفير، ١٩٨٥/٥/٢٣). وبعث عرفات برسائل الى كل من الملك المغربي الحسن الثاني ورئيس وزراء الهند، راجيف غاندي، الذي يرئس مجموعة عدم الانحياز، والى الرئيس التانزاني جوليوس نيريري، بصفته رئيساً لمنظمة الوحدة الافريقية، طالبهم فيها «بالتحرك السريع لوضع حد لمعاناة الفلسطينيين في المخيمات نتيجة الاعتداءات الآثمة التي يتعرضون لها»، واهاب بالزعماء الثلاثة باعتبارهم رؤساء لمنظمة المؤتمر الاسلامي ودول حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية، «ببذل الجهود الخيرة لدى الاطراف المعنية، وبوجه خاص لدى الحكومة السورية، لوقف هذه المجازر الدموية الوحشية التي ترتكب ضد شعبنا في مخيماته ومساعدة جماهيرنا المكافحة، في الحياة، على ارض لبنان، بأمن واستقرار وطمأنينة، الى ان يعود هذا الشعب المكافح الى وطنه، في ظل سلام عادل ودائم في المنطقة» (السفير، ١٩٨٥/٥/٢٣).

وضمن هذا التحرك، اجتمع عرفات مع رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية، المعتمدين في عمان، واطلعهم على الوضع في المخيمات الفلسطينية في بيروت. ودعا الدول العربية الى التدخل بسرعة لحماية سكان هذه المخيمات ووقف ما تتعرض له من اعتداءات (الوطن، ١٩٨٥/٥/٢١). واجرى عرفات، من عمان، سلسلة اتصالات هاتفية مع عدد من الزعماء العرب، وكشف عن انه تلقى تعهداً من الملك فهد، ملك السعودية، للتحرك لدى الرئيس حافظ الاسد، من اجل مطالبته بالتدخل لوقف «المجزرة

ضد الفلسطينيين في لبنان» (النهار، بيروت، ١٩٨٥/٥/٢٦).

واضافة الى الاتصالات المكثفة، قام عرفات بزيارات شملت الاردن والكويت والجزائر والمغرب بغرض الحصول على موافقة هذه الدول على طلب م. ت. ف. عقد اجتماع طارىء لمجلس جامعة الدول العربية. ولوحظ، في مجال تحرك المنظمة، ان الجزائر والمغرب، كانتا مركزين لهذا التحرك، سواء كان ذلك من قبل رئيس م. ت. ف. واعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة او اللجنة المركزية لحركة (فتح) او قادة الفصائل الاخرى، وعلى وجه التحديد الجبهتان الشعبية والديمقراطية.

وبعد ان التقى عرفات الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، بحضور صلاح خلف (ابو اياد) وفاروق القدومي (ابو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية في م. ت. ف. (النهار، ١٩٨٥/٦/١٢)، اشاد عرفات بالجزائر «التي وقفت بصمود الى جانب المقاومة الفلسطينية في جميع الظروف» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٦/١١). وقال هايل عبد الحميد (ابو الهول)، عضو اللجنة المركزية لحركة (فتح): «ان محادثات عرفات في الجزائر كانت ايجابية جدا، وان وجهات النظر كانت متطابقة تماما، على صعيد تحليل الوضع السياسي والعسكري في لبنان وبقية الساحات العربية» (القبس، الكويت، ١٩٨٥/٦/١٣).

والى المغرب وصل عرفات، قادماً من الجزائر، والتقى مع الملك الحسن الثاني، ودار البحث حول تطورات الوضع في لبنان، وفي بيروت بشكل خاص. وجرى البحث في الدعوة التي وجهها الملك الحسن الثاني الى عقد قمة عربية طارئة (وفا، ١٩٨٥/٦/١٣). وابلغ عرفات الملك المغربي، كرئيس للقمة العربية المقترحة، تفاصيل جديدة عن مواقف الدول العربية تجاه مسألة الدعوة لعقد القمة العربية (القبس، ١٩٨٥/٦/١٣).

وفي اطار الاتصالات الفلسطينية، قام جورج حبش، الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بجولة زار فيها كلاً من جمهورية اليمن الديمقراطية، ودولة الكويت، ودولة الامارات العربية، وليبيا. وصرح، قبل مغادرته عدن، بانه التقى بالرئيس اليمني علي ناصر محمد، واتفق معه على خطة عمل، في محاولة لوضع حد للمجازر التي يتعرض لها الفلسطينيون في بيروت وجنوب لبنان (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٦/٨). وفي الكويت، التقى حبش بأمير الكويت، جابر الاحمد الصباح، وعرض معه تطورات الموقف في المخيمات، وطلب منه المساعدة على اعادة الوحدة بين الفصائل الفلسطينية (السفير، ١٩٨٥/٦/١٠). وفي ابو ظبي اجتمع برئيس دولة الامارات العربية، زايد بن سلطان، وصرح بسام ابو شريف بان البحث «تناول الاعتداءات البربرية على المخيمات الفلسطينية في بيروت والتي تهدف الى الغاء البندقية الفلسطينية والوجود الوطني الفلسطيني في لبنان» (المصدر نفسه).

وفي مجال العلاقات الفلسطينية ـ الليبية، حدثت تطورات مفاجئة، وتمت اتصالات عديدة بين القيادة الفلسطينية والقيادة الليبية. وكما فهم من مصدر فلسطيني في عمان، فان رئيس م. ت. ف. اتصل، هاتفياً، بالرئيس الليبي معمر القذافي، ليشكره على دعمه ومساندته لسكان مخيمي صبرا وشاتيلا. وهذا الاتصال هو الاول من نوعه بعد حصار الجيش الاسرائيلي لبيروت في حزيران (يونيو) العام ١٩٨٢ (اذاعة مونت كارلو، ١٩٨٥/٥/٢٢). ودعا عرفات، الرئيس الليبي الى القيام بمبادرة من اجل وقف اراقة الدماء في المخيمات الفلسطينية في بيروت، وذلك في برقية وجهت الى القذافي بمناسبة الذكرى الـ ١٥ لازالة القواعد الاميركية من ليبيا (النهار، ١٩٨٥/٦/١٢). كذلك، اعرب صلاح خلف (ابو اياد)، في برقية مماثلة، عن تقديره «للموقف الشجاع الذي اتخذته ليبيا في مواجهة المؤامرة التي تنفذها حركة (امل) ضد الشعب الفلسطيني» (المصدر نفسه).

وتلقى عرفات رسالة عاجلة، نقلها عبد الله الحراري، المندوب الليبي في تونس، وطلب عرفات من المندوب الليبي ان ينقل تقديره وتقدير القيادة الفلسطينية للعقيد معمر القذافي على موقفه وموقف الشعب الليبي الداعم للشعب الفلسطيني في كفاحه وتعزيز صموده وموقفه ضد اعتداءات حركة (امل)، واكد له ان جهوداً كبيرة لا بد من بذلها لافشال هذا المخطط ضد القضية الفلسطينية، وضد نضال الشعب الفلسطيني وضد مصير الامة العربية (وفا، ١٩٨٥/٦/١١).

وحصل تطور آخر في علاقة المنظمة مع ايران. وثمنت القيادة الفلسطينية، عالياً، المواقف المبدئية التي اتخذها اية الله منتظري ازاء الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٥/٢٩). واوفد عرفات غازي الحسيني، عضو المجلس الثوري لحركة (فتح)، لمقابلة آية الله عظمى، في النجف الاشرف، ناقلاً رسالة من رئيس م. ت. ف. (المصدر نفسه). وفي مجال التحرك الفلسطيني دولياً، لوحظت كثافة الاتصالات الفلسطينية ـ السوفياتية. وقد نقل السفير السوفياتي في عمان رسالة عاجلة من عرفات الى القيادة

السوفياتية. واطلع السفير السوفياتي عرفات، على الجهود التي تبذلها القيادة السوفياتية مع دمشق، لوقف اطلاق النار على المخيمات الفلسطينية في بيروت والتي كان آخرها رسالة القيادة السوفياتية الموجهة الى الرئيس السوري بهذا الصدد (وفا، ١٩٨٥/٥/٣١). وذكر مصدر فلسطيني ان عضو اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف.، محمود عباس (ابو مازن)، توجه الى موسكو لاجراء مباحثات لها علاقة بالوضع حول المخيمات الفلسطينية في بيروت وخاصة موقف دمشق (الشرق الاوسط، لندن، ١٩٨٥/٦/١٢).

وبدعوة من قيادات الاحزاب في كل من الاتحاد السوفياتي وبلغاريا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا واليمن الديمقراطي والجزائر، قام وفد من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين برئاسة نايف حواتمة، في الفترة ما بين ١٩٨٥/٥/٢٦، و١٩٨٥/٦/٢٩، بزيارة الى هذه البلدان، لاجراء مباحثات تناولت العدوان الذي تتعرض له المخيمات الفلسطينية (الحرية، ١٩٨٥/٦/٣٠).

وفي ظل استمرار الهجوم على المخيمات الفلسطينية في بيروت، عقد المجلس المركزي لـ م. ت. ف.، دورة اجتماعات، في تونس، هي الأولى، منذ انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان. واستمرت هذه الاجتماعات ثلاثة ايام، عقدت خلالها ست جلسات، خصصت ثلاث منها لبحث «المؤامرة الكبرى لتهجير الفلسطينيين من لبنان». وفي هذا المجال، اكد المجلس حق الفلسطينيين في التواجد فوق الارض العربية، وفي لبنان، «حيث لا يمكن ان تسمح القوى الوطنية والتقدمية اللبنانية، بان يتحول لبنان الى مقبرة للفلسطينيين وبتحويل الجنوب اللبناني الى قلعة لحراسة الاحتلال». وعبر المجلس عن تقديره واكباره «لوحدة شعبنا الفلسطيني في مخيماتهم، وللوحدة الرائعة التي تجلت بين ابناء شعبينا اللبناني والفلسطيني، المدافعين عن صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة». وأكد المجلس أن وحدة المقاتلين ووحدة الجماهير هي الاساس الراسخ لوحدة القوى والفصائل في اطار م. ت. ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وكلّف المجلس اللجنة التنفيذية للمنظمة تقديم الدعم الكامل لجماهير المخيمات في الشتات، والقيام بحملة عربية وعالمية لمنع تهجير وتشريد الفلسطينيين للمرة الرابعة من مخيماتهم في لبنان. ورفض المجلس، مجدداً، فكرة الوطن البديل، واصر على استمرار النضال من أجل انتزاع حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ارضه، فلسطين. وناقش المجلس المركزي، اوضاع الفلسطينيين في الارض المحتلة، حيث قدم محمد ملحم، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، تقريرا حول الظروف اللاانسانية، التي يعاني منها الفلسطينيون في ظل الاحتلال. وتقرر وضع الخطط والمشاريع التي تمكن الشعب الفلسطيني من التشبث والبقاء في الارض، امام الهجمة الاستيطانية التي تقوم بها الحكومة الاسرائيلية.

وعلى الصعيد السياسي، ناقش المجلس المركزي التحرك السياسي الفلسطيني، منذ دورة المجلس الوطني الاخيرة. واستمع الى تقارير تفصيلية من رئيس، واعضاء، اللجنة التنفيذية للمنظمة، حول الموقف السياسي والاتفاق الفلسطيني ـ الاردني. وبعد مناقشة ذلك، وافق المجلس على الاتفاق، بمقتضى الالتزام بالثوابت التي اقرتها المجالس الوطنية وتضمنها بيان اللجنة التنفيذية الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٨، ومقررات قمتي الرباط وفاس. وبعد مناقشة المجلس لاوضاع الفلسطينيين في الاقطار العربية، قرر مواصلة الاتصالات مع الاقطار العربية المضيفة لتوفير العمل للفلسطينيين ومعاملتهم معاملة انسانية دائمة. وادان المجلس «الدور اللاقومي واللاوطني المتواطيء مع اسرائيل، الذي يقوم به النظام السوري ضد الفلسطينيين في لبنان» (وفا، ١٩٨٥/٥/٢٩).

وذكر المراقبون ان المجلس المركزي الفلسطيني عقد هذه الدورة برئاسة عرفات، دون اكتمال عدد اعضائه. وقد حضر الاجتماع حوالي اربعين عضوا، مؤيدين لعرفات (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٢٧).

## الوحدة الوطنية الفلسطينية

شكل دفاع المقاتلين الفلسطينيين المشترك عن المخيمات، وبمختلف انتماءاتهم لفصائل الثورة، اساساً للدعوات التي تكاثرت من اجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية. وكانت هذه القضية احدى القضايا الهامة التي درسها المجلس المركزي الفلسطيني واوصى اللجنة التنفيذية بمتابعة الجهود في سبيل الوحدة الوطنية، واعتبر ان الفرصة متاحة امام الامناء العامين للحوار والعودة الى م. ت. ف.

وقال عرفات، لدى وصوله الى عمان قادماً من تونس، اثر انتهاء دورة اجتماعات المجلس المركزي، ان المجلس طلب من اللجنة التنفيذية، العمل على احياء لجنة الوحدة الوطنية المنبثقة عن المجلس الوطني الفلسطيني (اذاعة مونت كارلو، ١٩٨٥/٥/٢٩). وفي هذا المجال، ورغم انتقاد

الجبهتين الشعبية والديمقراطية لما اعتبرتاه موافقة من المجلس المركزي على الاتفاق الفلسطيني - الاردني، فقد استمرتا في الدعوة الى تحقيق الوحدة الوطنية. ووجه بسام ابو شريف، المتحدث باسم الجبهة الشعبية، نداء من اجل اعادة الوحدة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، مشيرا الى «ان الوحدة التي تحققت بين المقاتلين الفلسطينيين، على اختلاف اتجاهاتهم، في صبرا وشاتيلا، يجب ان تكون مثالاً لزعمائهم ودافعاً للمنظمات الفلسطينية على توحيد صفوفها». (**السفير**، ٣/٦/١٩٨٥).

ودرس المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، بارتياح، المؤشرات الايجابية التي برزت مؤخراً لتحسين العلاقات بين سائر فصائل الثورة والقوى الوطنية الفلسطينية، ورحبت بهذه البوادر الايجابية، ولكنها، في الوقت نفسه، اكدت ان استعادة الوحدة الوطنية في اطار م. ت. ف. تتطلب الالتزام الدقيق ببرنامج الاجماع الوطني المتمثل بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورتيه الرابعة عشرة والسادسة عشرة. واعتبرت الجبهة الغاء اتفاق عمان، المدخل الواقعي الوحيد لاستئناف الحوار، من اجل استعادة وحدة م. ت. ف. على اساس قرارات الدورة ١٦ واتفاقية عدن (**الحوية**، ١٦/٦/١٩٨٥). ودعا «التحالف الديمقراطي» كل الاطراف الوطنية الفلسطينية، دون استثناء، الى العمل على استعادة وحدة م. ت. ف. انطلاقاً من الالغاء الفوري لاتفاق عمان ووقف كل الممارسات والنشاطات المستندة اليه (**المصدر نفسه**) اما «جبهة الانقاذ...»، الخاضعة لسوريا، فقد اعتبرت ان عرفات «ينفذ مجزرة سياسية، عبر موافقة المجلس المركزي على اتفاق عمان» (**السفير**، ٣/٦/١٩٨٥). في هذه الاثناء، عقدت اللجنة المركزية لحركة (فتح) اجتماعا لها في تونس. وفي معرض تناولها للوضع الفلسطيني، دعت كل فصائل المقاومة الى التعالي على الخلافات والجراحات والى اتحاد واجتماع على اساس قرارات المجالس الوطنية والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وضمن جدول اعمال مفتوح.

ونقلت صحيفة «الشرق الاوسط» (٦/٦/١٩٨٥) عن اوساط قولها، في معرض تقييمها لما يجري على الساحة الفلسطينية والعربية، ان الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، ورئيس اليمن الديمقراطي، علي ناصر محمد، يقومان، الآن، بدور الوساطة بين الفصائل الفلسطينية، للعودة الى الحوار مجدداً على اساس اتفاقية عدن - الجزائر. وبهذا الصدد، نفى مصدر مسؤول في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، من الجزائر، ان تكون هناك اتصالات بين قيادات الجبهة التي تزور الجزائر حالياً وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (**السفير**، ٣/٦/١٩٨٥).

ويتضح على هذا الصعيد، عدم حدوث تقارب حقيقي في وجهات نظر مختلف الفصائل من القضايا الفلسطينية المختلف عليها، وان كان الوضع في المخيمات الفلسطينية في لبنان، وحتى الآن، يشهد حالة متميزة، على صعيد العمل الفلسطيني الموحد، حيث تشارك الفصائل الفاعلة هناك، وعبر لجان المخيمات الشعبية، بادارة اوضاعها بشكل جماعي.

## اضطهاد الفلسطينيين في سوريا

انعكس الخلاف او التباين، بين النظام السوري ومعظم فصائل المقاومة الفلسطينية، سلباً، وبشكل محدود في الظاهر، على العلاقات التي تربط دمشق مع بعض فصائل المقاومة. وتعرضت الجبهة الديمقراطية، بشكل خاص، الى اجراءات معينة، حيث منع النظام السوري قادة هذه الجبهة من مغادرة دمشق وشرعت في اعتقال المئات، كما اكد مصدر قريب الصلة من الجبهة الديمقراطية (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٢/٦/١٩٨٥).

واعتقلت قوات الامن السورية، خلال الاسابيع الاخيرة، من المخيمات الفلسطينية، وخاصة مخيمات اليرموك وحلب وحمص، اكثر من ١٨٠٠ شخص بينهم عدد كبير من المناضلين السوريين الذين وقفوا ضد هذه المجزرة (**وفا**، ١٢/٦/١٩٨٥). واهابت م. ت. ف. في بيان لها، بكافة المنظمات العربية والدولية، الحقوقية والانسانية، «فضح هذا الدور الخطير والمشبوه، الذي يمارس حملات التصفية والارهاب على محورين، ضد مخيماتنا في بيروت وضد شعبنا في سوريا، وضد جماهير الشعب السوري الشقيق ومنظماته الجماهيرية البطلة ورموزها المناضلة» (**وفا**، ١٢/٦/١٩٨٥).

وفي هذا الأطار، ابلغت السلطات السورية جميع اعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، بما في ذلك ياسر عبد ربه، الامين العام المساعد للجبهة، انه لا يمكنهم مغادرة دمشق وسوف يتم اعتقالهم اذا ما حاولوا الخروج من سوريا. وذكر ان السلطات السورية اتخذت اجراءات متعددة تستهدف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية - القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، واغلقت مكاتب مجلتي «الحرية» و«الهدف». (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٢/٦/١٩٨٥)

وعلى الصعيد الجماهيري، حدثت مصادمات عديدة مع قوات الامن السورية، التي فتحت النار

وقتلت ٣٠ فلسطينيا، وجرحت ٧ آخرين، وقيدت دخول الفلسطينيين الى الاراضي السورية وحركتهم فيها، واصبح الدخول مغلقا الى الاراضي السورية امام جميع الفلسطينيين، حتى بالنسبة للذين يحملون جوازات سفر اردنية (**القبس**، ١٩٨٥/٦/١٤).

## عشية «اتفاق دمشق» وما بعده

دعا قرار مجلس الجامعة العربية، الذي انعقد في تونس يومي الثامن والتاسع من حزيران (يونيو) الماضي، الى الوقف الفوري والشامل لاطلاق النار، وفك الحصار المضروب حول المخيمات الفلسطينية والانسحاب الفوري للقوات المحاصرة من المناطق المحيطة بالمخيمات (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٥/٦/١٥). ولم يتم التقيد بقرار الجامعة، واستمر القتال حول المخيمات، في الوقت الذي تعثرت فيه الجهود الرامية الى التقريب بين وجهتي نظر جبهة «الانقاذ الوطني الفلسطينية» وحركة (امل) حول الوصول الى اتفاق بشأن الوضع في المخيمات (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٦/٦). بينما تقدمت «جبهة الانقاذ...» بمشروع من ٣ مراحل، تقوم «الجبهة»، بمقتضاه، بتولي شؤون المخيمات بالتنسيق مع لجنة عليا للامن برئاسة رشيد كرامي (**السفير**، ١٩٨٥/٦/٦). واعتبر خليل الوزير (ابو جهاد) مشروع الحل هذا، حيلة من تدبير سوريا لنزع سلاح المخيمات (**وكالة الانباء الفرنسية**، ١٩٨٥/٦/٥).

وكانت «جبهة الانقاذ...» قد رفضت مشروعاً لنزع سلاح الفلسطينيين داخل المخيمات، وطالبت بعقد اجتماع للاطراف المتنازعة تشرف عليه سوريا لايجاد حل للنزاع (**القبس**، ١٩٨٥/٥/٢٧). وطالب خالد الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة (فتح)، بان تلتزم «جبهة الانقاذ...» بما يقرره سكان المخيمات (**السفير**، ١٩٨٥/٦/٢).

في هذه الاثناء، اعتبرت «جبهة الانقاذ...» ان المخطط الجاري تنفيذه له علاقة وثيقة بالترتيبات الامنية الاسرائيلية، وان ما تنفذه حركة (امل) يتم بموافقة من اطراف محليين واقليميين ودوليين ومباركتهم (**النهار**، ١٩٨٥/٦/١٠). وحذرت «جبهة الانقاذ...» والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في بيان مشترك، حركة (امل) واللواءين السادس والثامن ومن يساندها من الاستمرار في هذه المجزرة (**المصدر نفسه**). وكان صلاح خلف (ابو اياد) قد اعلن ان سوريا تمارس الضغط على «جبهة الانقاذ...» لقبول حل يلغي اتفاقية القاهرة وملحقاتها بين منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان، ولتوقيع اتفاق جديدة بين «جبهة الانقاذ...» وحركة (امل) تباركه سوريا والدولة اللبنانية (**القبس**، ١٩٨٥/٦/٧). وحذرت منظمة التحرير الفلسطينية من خطورة الدور الذي ينفذه «نظام الاسد الطائفي» في بيروت ولبنان، داعية «كافة القوى الوطنية اللبنانية، والشريفة، الى التصدي لهذا الدور وفضحه ومقاومته بكل الوسائل والسبل لمنع تنفيذ مؤامرة التقسيم والبلقنة» (**وفا**، ١٩٨٥/٦/٧). وحملت المنظمة «السلطة اللبنانية والجيش اللبناني وميليشيات (امل) ونظام حافظ الاسد المسؤولية الكاملة، إزاء الجرائم التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني في مخيماته»، ودعت الى التدخل لوقف القتال وفك الحصار (**المصدر نفسه**). واعتبرت المنظمة «ترحيل ١٠٠ شخص من منطقة المصيطبة الى منطقة الشويفات والجبل خارج بيروت، ومحاولات نقل آخرين، جريمة جديدة ذات ابعاد خطيرة جدا من المؤامرة التي تستهدف ابعاد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، من بيروت والجنوب كله الى مناطق البقاع والشمال، وحصرهم هناك، ضمانا لامن العدو الاسرائيلي ولسلامة حدوده ووجوده. وهذا هو نفس المخطط الذي تم الاتفاق عليه بين النظام السوري وكل من ماكفرلين ومورفي» (**وفا**، ١٩٨٥/٦/١٢).

في هذه الاثناء، ومع استمرار محاولات حركة (امل) ومن يساندها، اقتحام المخيمات، وجه عرفات نداء الى المدافعين عن مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة وصف فيه ما يحدث بانه «كربلاء» القرن العشرين. وقال: «ان تاريخاً جديداً يبدأ اليوم في حياتنا الفلسطينية والعربية، فالمؤامرة معزولة ومدانة، والمتآمرون لا مستقبل لهم» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٥/٦/١٣). وطالب جورج حبش سوريا، التي تقيم علاقات متميزة مع مختلف الاطراف اللبنانية، بان تبذل جهودها لوقف الحرب ضد المخيمات الفلسطينية. واعترف حبش بوجود ازمة في العلاقات بين «جبهة الانقاذ...» وسوريا، مشيراً الى ان الجبهة الشعبية تسعى الى تسوية هذه الازمة، عن طريق اعادة تصحيح العلاقات مع سوريا، وارساء قواعد جديدة لها، لاقرار وحدة الصف اللبناني - السوري - الفلسطيني (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٩٨٥/٦/١٢).

وفيما دخلت الحرب ضد المخيمات اسبوعها الرابع، تكثفت الاتصالات فيما بين سوريا و«جبهة الانقاذ...» والجبهة الوطنية اللبنانية لايجاد «مخرج» للمازق الذي وضعت فيه سوريا وادواتها بسبب صمود المخيمات وعجز حركة (امل) ومن يساندها، عن اقتحامها. وبدا ان تغيراً ملحوظاً في موقف «جبهة الانقاذ...» ازاء مسألتي الامن الذاتي والسلاح في

المخيمات، في طريقه الى التشكل، رغم ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهي احد اطراف «جبهة الانقاذ...» قد رفضت تجريد الفلسطينيين من سلاحهم واعلنت انه في حالة اصرار (امل) على هذا المطلب، فلن يكون لدى الجبهة سوى خيار الدفاع عن البندقية الفلسطينية في المخيمات الموجودة في لبنان، وان هدف الصمود في المخيمات هو الحفاظ على البندقية الفلسطينية في الساحة اللبنانية لمواصلة النضال ضد العدو الاسرائيلي عبر البوابة اللبنانية (**السفير**، ١١/٦/١٩٨٥).

اما الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فقد اعتبرت ان استمرار الحصار والقصف يعطلان كل امكانية للوصول الى حل سياسي. واكد ياسر عبد ربه، «الرغبة في التوصل الى حل سياسي يضمن حقوق شعبنا، وفق اتفاقية القاهرة، وملحقاتها، ويحفظ لثورتنا حقوقها في حماية الشعب وصيانة سلاحها، والدفاع عن هذه الحقوق، وضمان امن المخيمات» (**وفا**، ١٥/٦/١٩٨٥).

من جهتها، رفضت منظمة التحرير مشروع الحل المطروح في دمشق تحت اشراف السلطات السورية. واكدت، في بيان اصدرته في تونس، رفضها تجريد المخيمات من اسلحتها، كلياً او جزئياً، وانها مع وقف النار، وانهاء الحصار المفروض على المخيمات، ومع كل اجراء انساني، يؤدي الى وضع حد للتردي الصحي والاجتماعي (**النهار**، ١٧/٦/١٩٨٥).

### «اتفاق دمشق»

ادت الاجتماعات التي اشرف عليها عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري، في دمشق، بين «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية» وحركة (امل) والجبهة الوطنية الديمقراطية، الى توقيع اتفاق بين هذه الاطراف، بخصوص الوضع في المخيمات الفلسطينية، بعد ان ابدت «جبهة الانقاذ...» «مرونة» في التعاطي مع مشروع الجبهة الوطنية الديمقراطية. وقد سبق توقيع الاتفاق، صدور بيان مشترك اعتبر من قبل المراقبين في دمشق انه يشكل ضغطا على «جبهة الانقاذ...» للتعجيل بالوصول الى حل نهائي، قبل حلول عيد الفطر (**السفير**، ١٨/٦/١٩٨٥).

ومع ان الاتفاق الذي ابرم دعا الى وقف اطلاق النار فوراً، الا ان الوضع بقي على حاله (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٨/٦/١٩٨٥)، وتمكن المقاتلون في المخيمات من احباط كافة محاولات التسلل الى المخيم، رغم الاعلان عن وقف اطلاق النار من قبل الطرف الآخر (**وفا**، ١٨/٦/١٩٨٥).

في هذه الاثناء، توالت ردود الفعل على ما سمي «اتفاق دمشق». ووصف خليل الوزير (ابو جهاد)، الاتفاق بانه «مؤامرة سورية تستهدف نزع سلاح الفلسطينيين في المخيمات». ورفض «المؤامرة التي تدبر ضد م. ت. ف. وتعتبر جبهة 'الانقاذ الوطني الفلسطيني' الممثل السياسي للشعب الفلسطيني في لبنان». واعلن التمسك باتفاقيتي القاهرة وملكارت، المبرمتين بين م. ت. ف. ولبنان، اللتين حددتا علاقات الشعب الفلسطيني مع السلطة اللبنانية، وكيفية تنظيم مسألة المخيمات. وطالب بوقف فوري لاطلاق النار (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٨/٦/١٩٨٥).

واصدر المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بيانا حذر فيه من اي محاولة للمماطلة في تنفيذ بنود الاتفاق. واكدت، ان اي اتفاق لانهاء القتال في المخيمات، لا يجب ان يكون مدخلا للانتقاص من الحقوق التي كفلتها اتفاقية القاهرة وملحقاتها للشعب الفلسطيني (**اذاعة مونت كارلو**، ١٨/٦/١٩٨٥). واكد المتحدث باسم «جبهة الانقاذ...» التوصل الى اتفاق يلزم كل الاطراف المتحالفة في «الجبهة» بما فيها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وتأتي هذه التصريحات على اثر نفي بسام ابو شريف، في الجزائر، لنبأ التوصل الى اتفاق بين «جبهة الانقاذ...» وحركة (امل) (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٨/٦/١٩٨٥).

واعتبرت اللجنة المركزية لحركة (فتح) ان الاتفاق «يمثل خطوة تكتيكية تراجعية من قبل النظام السوري، من اجل تمرير اجتماعات مجلس الجامعة العربية، والالتفاف على محاولات عقد قمة عربية، ليعود، مرة ثانية، لتنفيذ مؤامرة نزع السلاح الفلسطيني وتهجير الفلسطينيين الى البقاع وضرب الثورة الفلسطينية والكفاح المسلح». واكدت، رغم تحفظها على الاتفاق، ضرورة الوقف الفوري لاطلاق النار، واعلنت التزامها بكل الاتفاقات المعقودة بين م. ت. ف. والدولة اللبنانية، واعتبرت ان اي اتفاق آخر لا يلزم م. ت. ف. خاصة لجهة تمثيلها الوحيد للشعب الفلسطيني.

اما منظمة التحرير الفلسطينية، فقد اعلنت باسم الناطق الرسمي، اسفها لان عناصر من «جبهة الانقاذ...» منحت موافقتها «على مؤامرة دبرها قادة دمشق، الهدف منها فرض استسلام المقاتلين الابطال ازاء القوى الطائفية» (**المصدر نفسه**، ٢٢/٦/١٩٨٥). ورفض الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الاتفاق، شكلاً ومضموناً، لانه «من ناحية الشكل، اتفاق غير سليم،

لكونه عقد مع المنظمات الفلسطينية، في دمشق، وليس مع م. ت. ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ومن ناحية المضمون، فهو يتضمن شق الصف ونزع سلاح الفلسطينيين في المخيمات بحيث لا يمكنهم الدفاع عن انفسهم» (**الاذاعة الاردنية، ١٩٨٥/٦/٢٣**).

وفي الوقت الذي ساد فيه الهدوء الحذر خطوط القتال، اصدرت منظمة التحرير بياناً حول تجاوزات حركة (أمل) «وحمّلت النظام السوري المسؤولية الكاملة ازاء ما تقوم به العصابات الطائفية من تماد في ارتكاب جرائم لاانسانية بحق الشعب الفلسطيني، واللبناني» (**وفا، ١٩٨٥/٦/٢٠**). في هذه الاثناء، صعدت «القوات اللبنانية» وقوات لحد، بدعم من العدو الاسرائيلي، عدوانها على منطقة شرقي صيدا والمخيمات الفلسطينية، ورات المنظمة، في بيان لها، «ان هذا التصعيد، ولليوم الخامس على التوالي، يعبر عن اصرار هذه القوى العميلة والادوات المتعددة، على المضي في مخطط التفجير الشامل في صيدا وبيروت وطرابلس، لتكريس مؤامرة التقسيم وتهجير الفلسطينيين» (**المصدر نفسه، ١٩٨٥/٦/٢٢**).

وبخصوص الوضع في مخيمي عين الحلوة والمية ومية، فقد عقد اجتماع، في اعقاب «اتفاق دمشق»، في منزل الامين العام للتنظيم الناصري، المهندس مصطفى سعد، حضره، باضافة الى سعد، رئيس المجلس السياسي الوطني لمدينة صيدا، النائب نزيه البزري، وممثلو الجبهة الوطنية الديمقراطية، وممثلان عن (أمل) وممثل عن «الجماعة الاسلامية»، وقرر فيه المجتمعون ان امن المخيمات من امنهم، وان «على جميع الفئات الموجودة في المخيمات الا تتمدد الى خارجها، بمكاتب مسلحة، تحت ستار مكاتب اجتماعية» (**النهار، ١٩٨٥/٦/٢٦**). والتقى سعد، في نفس اليوم، وفداً من «جبهة الانقاذ الفلسطينية».

وبعد اللقاء، اعلن ناطق باسم الوفد ان «الجبهة» اكدت «التزامها المبدئي بالقرار الوطني اللبناني، بقيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية» (**المصدر نفسه**). وفي بيروت، اتخذت قوة من الشرطة اللبنانية مواقعها على مداخل المخيمات الرئيسية الثلاثة، وذلك للمرة الاولى منذ العام ١٩٧٣، تنفيذاً «لاتفاق دمشق» (**وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٦/٢٥**). ويضع انتشار هذه القوة البوليسية حداً لواحد من اهم بنود اتفاقية القاهرة المبرمة العام ١٩٦٩، بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية (**المصدر نفسه**). وجدد عرفات الاعلان عن موقف المنظمة الداعي الى وقف اطلاق نار دائم في المخيمات وحولها، ورفض المنظمة تسليم سلاح المخيمات واقرّ بوجود حالة من الهدوء النسبي في المخيمات، وبرفع جزئي للحصار التمويني، لكنه قال: «ان الامر مجرد هدنة، حتى تمر الضجة العربية والاسلامية والدولية، وخلالها تعيد اطراف المؤامرة حساباتها بعد الضربة القوية التي تلقتها على ايدي المدافعين عن المخيمات» (**القبس، ١٩٨٥/٦/٢٧**). وحذرت المنظمة، ازاء استمرار المداهمات والاعتداءات على الفلسطينيين في بيروت، «من المضي في المخطط الرامي الى تنفيذ ما عجز عنه شارون الصهيوني». وذكر بيان المنظمة ان الحصار التمويني والطبي، مازال مفروضاً على المخيمات (**وفا، ١٩٨٥/٦/٢٩**). وفي بيان آخر، حذرت المنظمة السلطة اللبنانية «وحملتها مع حكام دمشق، المسؤولية الكاملة ازاء استمرار الحصار والاعتداءات ضد ابناء المخيمات» (**المصدر نفسه، ١٩٨٥/٧/٥**). من جهتها، اكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ان مخيمات الفلسطينيين في بيروت لازالت محاصرة من قبل قوات (أمل) واللواء السادس (**وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٧/٥**). واعتبر بيان للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين «ان استمرار (أمل) في محاصرة مخيم شاتيلا ومنع اهالي صبرا والداعوق من العودة الى منازلهم، ومواصلة التعديات عليهم والقيام بالرماية في اتجاه مخيم برج البراجنة والاستمرار في احتجاز المعتقلين الفلسطينيين، تؤكد ان نوايا (أمل) واللواء السادس ليست سليمة وانهما يبيتان مشاريع اعتداءات جديدة» (**النهار، ١٩٨٥/٧/٥**). ومع تجدد الاشتباكات المسلحة في المخيمات الفلسطينية (**الاذاعة الاردنية، ١٩٨٥/٧/٥**) حذرت منظمة التحرير من مغبة استمرار ابتزاز ميليشيات (أمل) وقوى الجيش اللبناني، وحملت السلطة اللبنانية المسؤولية الكاملة عن مقتل فلسطينيين واصابة خمسة اخرين على ايدي ميليشيات (أمل) (**وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٧/٥**). وفي الوقت نفسه، اصدر المجلس الثوري لحركة (فتح) بياناً ختامياً، اثر انتهاء اجتماع عقده في تونس، حذر فيه من «عمل سوري يرمي الى اذكاء الحرب بين الفصائل الفلسطينية في مخيمات بيروت». واستنكر، بشدة، اتفاقية وقف اطلاق النار التي ابرمتها «جبهة الانقاذ...» وحركة (أمل) مؤخراً في دمشق، واوكل امر تنفيذها الى قوات منافضة للثورة ترمي الى تجريد الفلسطينيين من اسلحتهم، وتصفية منظمة التحرير الفلسطينية (**المصدر نفسه**). واوضح نايف حواتمة، مجدداً، موقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من «اتفاق دمشق»، حيث ايدت الجبهة وقف اطلاق النار وفك الحصار وعودة قوات (أمل) واللواء السادس

الى المواقع التي كانت متواجدة فيها قبل حرب المخيمات. ووصف الجانب الاخر من الاتفاق بانه مزروع بالالغام (**اذاعة مونت كارلو،** ١٢/٧/١٩٨٥).

وفي مجال التحرك السياسي الخاص بالحرب ضد المخيمات، لوحظ ان منظمة التحرير الفلسطينية قد ركزت جهودها على انجاح عقد القمة العربية الطارئة التي دعا اليها المغرب. ولهذه الغاية، وصل الى المغرب، بصورة مفاجئة، ياسر عرفات، على راس وفد فلسطيني هام. وقال مصدر فلسطيني ان م. ت. ف. تعمل كل ما في وسعها من اجل عقد القمة العربية الطارئة، وان هذه القمة ستعقد بالنظر لسابقة عقد القمة العربية في عمان بمن حضر (**الاذاعة البريطانية،** ٥/٧/١٩٨٥).

وحول القمة المقترحة في المغرب يوم ٢٨ تموز (يوليو) ١٩٨٥، اعرب صلاح خلف (ابو اياد) عن اعتقاده بان هذه القمة ستبحث في موضوع واحد هو الوضع في المخيمات الفلسطينية في لبنان، اضافة الى نقطة اخرى موجودة في جدول الاعمال، وهي التحضير لمؤتمر القمة العربي العادي. اضاف، أن القمة ستبحث في القضية الفلسطينية، ولماذا تعطلت قرارات فاس؟ وما هو مصير اللجنة السباعية؟ وكيف نحرك القضية الفلسطينية من دون تنازلات؟ والتضامن العربي (**النهار،** ٧/٦/١٩٨٥). وفي وقت لاحق، تابع عرفات اتصالاته، فوصل الى الجزائر، لاجراء مباحثات ترمي - حسب ما صرح به هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة (فتح) - الى اعادة توحيد الصفوف العربية عشية انعقاد القمة الاميركية - السوفياتية، في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. وكذلك، بحث مسائل هامة، من بينها المبادرة الاردنية - الفلسطينية واحتمال انعقاد قمة عربية طارئة» (**اذاعة مونت كارلو،** ٩/٧/١٩٨٥). وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد طالبت في دورة الانعقاد الطارئة لمجلس الجامعة العربية، في تونس، بضرورة ان يكون حل مشكلة المخيمات الفلسطينية، في لبنان، في اطار عربي وضمن القرارات التي اتخذها الاجتماع الطارىء لمجلس الجامعة في دورته التي عقدها يومي الثامن والتاسع من الشهر الحالي (**الشرق الاوسط** ٣٠/٦/١٩٨٥).

وفي مجال التحرك دولياً، بعث عرفات، برسالة خاصة الى البابا يوحنا بولس الثاني، ركزت على «الاوضاع المأساوية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني في مخيمات لبنان، في ظل مخاطر تهجيره وتشريده، نتيجة المضي في تنفيذ مخطط اقامة الكانتونات الطائفية في لبنان» (**وفا،** ٢٨/٦/١٩٨٥). وبعث، ايضاً، برسالة تهنئة الى اندريه غروميكو، في اعقاب انتخابه رئيساً لمجلس السوفيات الاعلى، اعرب فيها عن امتنان منظمة التحرير الفلسطينية «لموقف المساندة الذي تبناه الاتحاد السوفياتي الصديق، بتوجيهات من الحزب الشيوعي، لحظة تعرض الشعب الفلسطيني في مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة، لاعتداءات وحشية» (**الشرق الاوسط،** ٥/٧/١٩٨٥). وكان عرفات، في وقت سابق، قد دعا لجنة عدم الانحياز حول فلسطين الى عقد اجتماع على مستوى وزراء الخارجية لدراسة اوضاع المخيمات (**اذاعة مونت كارلو،** ١٩/٦/١٩٨٥).

## الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك

منذ توقيع «اتفاق عمان» في ١١ شباط (فبراير) الماضي، احتلت مسألة تشكيل الوفد الفلسطيني - الاردني المشترك اساساً تمحورت حوله تحركات عديدة واتخذت منه، على الصعيد الفلسطيني، مواقف متباينة. ويبدو ان التطور الجديد، على صعيد تشكيل الوفد المشترك والمتمثل في اعلان الحكومة الاميركية انها تلقت، مؤخراً، قائمة تتضمن عدة اسماء لشخصيات فلسطينية يمكن ان تشترك قريباً في مفاوضات بين الولايات المتحدة ووفد فلسطيني - اردني مشترك (**وكالة الصحافة الفرنسية،** ١٥/٧/١٩٨٥).

وبعد تصريح جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، القائل انه سيدرس هذه القائمة التي تتضمن نحو ١٢ اسماً، والتي تبلغتها واشنطن من الملك حسين، بعد لقائه بياسر عرفات في عمان (**صوت اميركا،** ١٥/٧/١٩٨٥)، فانه يبدو ان هذا التطور ينحو ليكون، بدوره، مركز الحدث السياسي، خصوصاً على الصعيد الفلسطيني في الفترة المقبلة، وعلى النحو الذي كانت عليه مسألة تشكيل الوفد خلال الفترة ما بين ١٥/٥/١٩٨٥، و١٥/٧/١٩٨٥ التي نحن بصددها هنا، والتي بدات باستطراد الاحاديث عن وجود قائمة، باسماء الشخصيات الفسلطينية المدعوة للاشتراك في حوار محتمل مع الادارة الاميركية، وهو الامر الذي نفاه هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لـ (فتح)، مضيفاً ان اختيار وتحديد الشخصيات الفلسطينية المدعوة الى الحوار مع الحكومة الاميركية سيتم بمجرد موافقة الولايات المتحدة على قيام م. ت. ف.، نفسها، باختيار هذه الشخصيات (**وكالة الصحافة الفرنسية،** ١٥/٥/١٩٨٥). وفي ذات اليوم الذي اعلن فيه الحسن ذلك، صرح عرفات

لصحيفة «الواشنطن بوست» بانه على استعداد للاعتراف بقرار رئيس لمنظمة الامم المتحدة يعترف بحق اسرائيل في الوجود وهو القرار ٢٤٢، اذا ما اعترفت الولايات المتحدة الاميركية بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. اضاف: «اننا لا نرفض القرار ٢٤٢ لمجرد الرفض، وانما لانه لا يتعامل مع الفلسطينيين على اعتبار انهم شعب» (**المصدر نفسه**). وكان صلاح خلف (ابو اياد) قد اكد ان عاهل الاردن في سبيله الى اعلان قيام اتحاد كونفدرالي اردني ـ فلسطيني تكلف حكومته بتسوية القضية الفلسطينية، ونبّه اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف. من مثل هذه الخطوة (**المصدر نفسه**). في هذه الاثناء، وصل عرفات الى عمان، وقال هاني الحسن ان مسالة الاسماء لم يتم التطرق اليها، ولن يتم ذلك، الا بعد ان تقبل الادارة الاميركية بان تختار م. ت. ف.، بنفسها، الاعضاء الفلسطينيين في الوفد المشترك (**المصدر نفسه**، ١٧/٥/١٩٨٥)، في حين قالت اذاعة مونت كارلو (١٧/٥/١٩٨٥) ان الزيارة تستهدف، اساساً، تنسيق مواقف الجانبين، الاردني والفلسطيني، مع الملك حسين، قبل لقائه في ٢٩ ايار (مايو)، في واشنطن، بالرئيس رونالد ريغان. وحول البيان الذي ادلى به الملك حسين في واشنطن، واعرب فيه عن استعداد المنظمة والاردن للتفاوض على اساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، قال صلاح خلف، ان المنظمة لن تتخلى عن مطلب الاعتراف بالحق الفلسطيني في وطن قبل قبولها بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨. وعن شروط المنظمة للقبول بقرار ٢٤٢، قال: «لتسهيل الامر نحن نقبل بأي قرار دولي يعترف بحقنا في تقرير المصير، والامر الاكثر اهمية، هو اولاً، الاطار الدولي للمؤتمر، ثم ان تكون المنظمة هي ممثل الفلسطينيين في اي مفاوضات» (**السفير**، ٣١/٥/١٩٨٥).

واعتبرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تصريحات عرفات لصحيفة «الواشنطن بوست» «تنازلاً اضافياً يقوم به عرفات لاعداء الشعب الفلسطيني» (**اذاعة مونت كارلو**، ١٧/٥/١٩٨٥)، واعلنت الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة «ان استعداد عرفات للاعتراف بمشروع القرار ٢٤٢ ليتوج مسيرة الاستسلام والانحراف التي انتهجها» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٧/٥/١٩٨٥). وحول مواقف وتصريحات الملك حسين في واشنطن، قال ناطق باسم م. ت. ف.، في عمان، ان عرفات أعرب، خلال مكالمة هاتفية تلقاها من الملك حسين من واشنطن، عن «تقديره العظيم ورضاه الكامل عن الموقف القومي» للملك حسين في محادثاته مع ريغان والمسؤولين الاميركيين (**السفير**، ١/٦/١٩٨٥). وفي وقت لاحق، استقبل زيد الرفاعي، رئيس الوزراء الاردني، رئيس منظمة التحرير، حيث اطلعه على تفاصيل مباحثات حسين مع ريغان والمسؤولين الاميركيين (**الاذاعة الاردنية**، ٣/٦/١٩٨٥). وبعد هذا اللقاء، قال عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، ان المنظمة تعتبر الملك حسين ملتزماً، بشدة، بمبدأ مشاركة م. ت. ف. في اية محاولة لتسوية النزاع في الشرق الاوسط (**السفير**، ٤/٦/١٩٨٥). وقال فاروق القدومي (ابو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية في م. ت. ف.، ان زيارة الملك حسين لواشنطن لم تسفر عن شيء، ذلك لان الاميركيين لم يغيروا من مواقفهم السابقة، فهم يرفضون الحديث مع م. ت. ف. ويرفضون الاعتراف بحقنا الاساسي في تقرير المصير». واعرب عن اعتقاده بان المشكلة الفلسطينية يجب ان تحل في اطار مؤتمر دولي تشرف عليه منظمة الامم المتحدة وتشترك فيه الدولتان العظميان وكل الاطراف المعنية بما فيها م. ت. ف. على اساس كل قرارات الامم المتحدة التي تتعلق بانسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٥/٦/١٩٨٥).

وفي حين قال الملك حسين ان كل كلمة قالها كانت نتيجة الاتفاقيات بينه وبين م. ت. ف.» (**القبس**، ٦/٦/١٩٨٥)، اعلن عرفات انه ليس على استعداد، في الوقت الحاضر، للاعتراف بقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨. واضاف، انه لن يعترف بهذين القرارين ما لم تعترف الولايات المتحدة الاميركية بحق الفلسطينيين في تقرير المصير (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٧/٦/١٩٨٥).

وفي معرض التعليق على تصريح وزير خارجية الاردن، طاهر المصري، الذي ذكر في واشنطن، ان م. ت. ف. قد تخلت عن فكرة اقامة دولة فلسطينية مستقلة بتوقيعها على «اتفاق عمان»، قال صلاح خلف أن «الامر ليس مطابقاً للحقيقة، لان قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، تنص على اقامة دولة فلسطينية مستقلة اول الامر، تليها اقامة كونفدرالية اردنية ـ فلسطينية، وذلك عن طريق الشراكة بين الدولتين، الفلسطينية والاردنية، في اطار هذه الكونفدرالية» (**اذاعة مونت كارلو**، ٧/٦/١٩٨٥).

في هذا الوقت، عاد الحديث ليتصاعد حول تشكيل الوفد الفلسطيني ـ الاردني المشترك وبهذا الشأن، اكد عرفات ان المنظمة هي الوحيدة المخولة تعيين الاعضاء الفلسطينيين في الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك للمفاوضات مع الولايات المتحدة. وقال: «موقفنا مبدئي، وهو الموقف الذي اقر في اجتماع القيادة الفلسطينية في بغداد وفي اجتماعات المجلس المركزي الاخير في تونس، وننطلق من مبدأ ان من حق

م. ت. ف. وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ان تعين [اعضاء] وفدها، ولا نسمح باي مساس بهذا الحق» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٦/٩). وعندما سئل عن مشروع تشكيل الوفد الفلسطيني ـ الاردني المشترك الذي سيكلف باجراء حوار مع وفد اميركي، قال: «ان هذا الامر لم يتقرر بعد. ومن السابق لاوانه الحديث عن قائمة باسماء شخصيات فلسطينية مدعوة الى الاشتراك في هذا الحوار» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٥/٦/١٤).

وقال عرفات، بعد ان اجتمع مع الملك حسين: «ان الولايات المتحدة حققت خطوة الى الامام، في البحث عن حل سلمي لازمة الشرق الاوسط عندما تراجعت عن رفضها لعقد مؤتمر دولي» (**المصدر نفسه**). وكانت «جبهة الانقاذ...» قد نددت، بعنف، بتشكيل وفد فلسطيني ـ اردني مشترك لاجراء الاتصالات مع واشنطن (**اذاعة مونت كارلو**، ١٩٨٥/٦/٧).

## جولة الوفد المشترك

وصل ياسر عرفات الى عمان واجتمع مع الملك الاردني، حيث استعرضا، معاً، الجهود المبذولة لاحلال سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٦/١٨). بعد هذا الاجتماع، اعلن، في عمان، ان وفداً فلسطينياً ـ اردنياً مشتركاً يضم نائب رئيس الوزراء الاردني، عبد الوهاب المجالي، ووزير الخارجية، طاهر المصري، عن الجانب الاردني، وجويد الغصين، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.

ت. ف.، وخالد الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة (فتح) رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني، سيتوجه الى باريس، لشرح ابعاد «اتفاق عمان»، ويتوقع ان يقوم الوفد نفسه بزيارة الى كل من روما ولندن (**اذاعة مونت كارلو**، ١٩٨٥/٦/١٩). وتعقيباً على جولة الوفد المنوي القيام بها، قال عرفات، بعد وصوله الى بغداد، قادماً من عمان، ان الاختيار وقع على ايطاليا، لانها ترئس، حالياً، المجموعة الاوروبية. اضاف، ان خطة التحرك الاردني ـ الفلسطيني المشترك لن تقتصر على مجرد القيام بزيارات، ولكنها ستتسع لتشمل آفاق جديدة (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٩٨٥/٦/٢٥). ومع وصول الوفد المشترك الى روما، وقبل اجتماع الوفد مع رئيس الوزراء الايطالي بتينو كراكسي، بساعات قليلة، نشر مكتب كراكسي رسالة وجهت الى الملك الاردني تتضمن دعم الحكومة الايطالية لاقتراحات اردنية ـ فلسطينية مشتركة لحل ازمة الشرق الاوسط (**القبس**، ١٩٨٥/٦/٢٧). وفي وقت لاحق، التقى الوفد مع

جوليو اندريوتي، وزير الخارجية الايطالي (**المصدر نفسه**)، وقدم الوفد المشترك شرحاً لابعاد «اتفاق عمان» المبرم بين المنظمة والاردن في ١١ شباط «فبراير» الماضي. ووعدت ايطاليا، بصفتها الرئيس الحالي لمجموعة الدول الاوروبية، بان تضغط باتجاه طرح قضية الشرق الاوسط على مؤتمر المجموعة الذي عقد لاحقاً في ميلانو (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٥/٧/٦).

اما في باريس، فقد استقبل رولان دوما، وزير العلاقات الخارجية الفرنسية، الوفد المشترك، وتمثل الاجتماع في «تبادل مفيد لوجهات النظر وليس... تفاوض» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٩٨٥/٦/٢٧)، بينما وصف خالد الحسن، عضو الوفد المشترك، المباحثات مع الوزير الفرنسي بانها كانت «جيدة».

بعد ذلك، غادر الوفد باريس الى تونس، في زيارة استغرقت وقتاً قصيراً، ثم وصل الى روما، حيث استقبله البابا يوحنا بولس الثاني. ولم يصدر عن الفاتيكان اي ايضاحات بشأن اللقاء الذي استغرق نصف ساعة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٥/٧/١). وكانت نتائج جولة الوفد المشترك، وآخر التطورات على الساحة العربية، وسبل تحقيق المزيد من التضامن العربي، اضافة الى وسائل تعزيز المسيرة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة، مدار البحث في اجتماع عقد بين زيد الرفاعي، رئيس الوزراء الاردني، وياسر عرفات (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٦/٢٩)، الذي وصل الى عمان قادماً من بغداد، حيث التقى مع الرئيس العراقي صدام حسين وبحث معه العلاقات الثنائية بين الطرفين، والاستعدادات الجارية لعقد مؤتمر القمة العربي (**وفا**، ١٩٨٥/٦/٢٦).

وقبل ان ينهي الوفد المشترك جولته الاوروبية، اعلن اعضاء الوفد ان ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الاوسط، سيزور عمان خلال شهر تموز (يوليو) حيث سيلتقي، بصورة غير رسمية، اعضاء الوفد (**القبس**، ١٩٨٥/٦/٢٩)، بينما قالت مصادر اخرى، ان مورفي سيناقش مع المسؤولين الاردنيين موضوع الاسماء الفلسطينية المقترح ان تشارك في المناقشات التي ستجرى بين الوفد المشترك والولايات المتحدة، في المرحلة الاولى (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٦/٣٠). وفي اجتماع عقدته اللجنة التنفيذية المنظمة، في تونس، برئاسة عرفات، تم البحث، بصورة خاصة، في كيفية اجراء الحوار التمهيدي الذي سيبداه الوفد الفلسطيني ـ الاردني مع الادارة الاميركية (**اذاعة مونت كارلو**، ١٩٨٥/٧/٣). واكدت المصادر الفلسطينية المطلعة،

ان اللجنة التنفيذية اعتمدت قراراً بهذا الشأن، معتبرة المبادىء الخمسة التالية:

١ ـ الحوار الاميركي ـ الاردني ـ الفلسطيني لا ينبغي ان يرفق بشروط مسبقة.

٢ ـ م. ت. ف. تعين، رسمياً وعلناً، الاعضاء الفلسطينيين في الوفد المشترك.

٣ ـ الاعضاء الفلسطينيون والاردنيون، الذين يتألف منهم الوفد، يجب ان يكونوا متساوين بالعدد، والثقة.

٤ ـ نتائج الحوار لا تلزم، بشكل آلي، م. ت. ف.

٥ ـ الوفد المشترك ليس مخولاً التفاوض على تسوية مشكلة الشرق الاوسط، والحوار مع الادارة الاميركية لا يلزم الوفد المشترك باجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل (**المصدر نفسه**).

وفي ظل استمرار الحديث عن تشكيل الوفد المشترك الذي سيقابل المبعوث الاميركي، تناول عرفات، في مقابلة صحفية، موضوع التحرك الاردني ـ الفلسطيني. وقال ان الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني ينص، بالدرجة الاولى، على ضرورة تركيز الجهود المشتركة بين الاردن وم. ت. ف. من اجل انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية، بما في ذلك مدينة القدس. واضاف، ان الاتفاق ينص، ايضاً، على ضرورة العمل، على كافة المستويات العربية والدولية، لايجاد تسوية عادلة وشاملة، على اساس قرارات مؤتمر القمة العربي في فاس وقرارات الامم المتحدة، التي تأخذ بالاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني (**الاذاعة الاردنية، ١٩٨٥/٧/٥**). وفي نفس اليوم، ذكرت الاذاعة المغربية، ان عرفات والملك المغربي، الحسن الثاني، عقدا اجتماعاً بحثا فيه قضية مؤتمر القمة العربي والتحرك الاردني ـ الفلسطيني المشترك. وضم الوفد الفلسطيني، الذي شارك في اللقاء، هاني الحسن وسليم الزعنون، عضوا اللجنة المركزية لحركة (فتح)، وحكم بلعاوي، ممثل المنظمة في تونس.

وفي غضون ذلك، علم أن عرفات سيزور الاردن، وسيحيط الملك الاردني علماً بنتائج اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة (**وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٧/٤**). وقالت مصادر مطلعة ان عرفات سيصل الى عمان، اليوم، يرافقه عدد من اعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير (**الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٥**). غير ان زيارة عرفات الى الاردن تأجلت عدة ايام، قام خلالها رئيس المنظمة بزيارة الى الجزائر، وحسب قول هاني الحسن، عضو لجنة (فتح) المركزية، الذي رافق عرفات، فان المباحثات مع المسؤولين الجزائريين ترمي الى اعادة توحيد الصفوف العربية عشية انعقاد القمة الاميركية ـ السوفياتية، وتناولت، ايضاً، المبادرة الفلسطينية ـ الاردنية واحتمال عقد قمة عربية طارئة (**اذاعة مونت كارلو، ١٩٨٥/٧/٩**).

وعشية وصول عرفات الى عمان، اكدت صحيفة «القدس» التي تصدر في فلسطين المحتلة، ان تشكيل الوفد الاردني ـ الفلسطيني الذي سيبدأ مفاوضات مع الولايات المتحدة سوف يُعرف، بصورة مؤكدة، خلال الـ ٤٨ ساعة المقبلة. وبينما قال مصدر اميركي مسؤول ان مورفي لن يزور المنطقة الا بعد ان يتم الاتفاق بين الملك حسين وياسر عرفات على تشكيل الوفد الفلسطيني ـ الاردني المشترك (**القبس، ١٩٧٥/٧/١١**)، قالت مصادر فلسطينية مسؤولة ان الولايات المتحدة الاميركية تراجعت عن مواقفها المعلنة التي ترفض اجراء حوار مع ممثلين لمنظمة التحرير الفلسطينية، وان مورفي سيصل في اواخر تموز (يوليو) الى عمان للاجتماع بالوفد الفلسطيني ـ الاردني المشترك، الذي لم يتخذ حتى الان قرار بتسمية اعضائه (**الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/١١**).

وبتاريخ ١١ تموز (يوليو) ١٩٨٥، وصل عرفات الى عمان. وفور وصوله، توجه الى قصر الندوة حيث اجرى محادثات مع الملك حسين، استغرقت ساعتين، وشارك فيها عن الجانب الفلسطيني عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وعبد الرزاق اليحيى ومحمد ملحم وجويد الغصين، اعضاء اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف.، وخليل الوزير (ابو جهاد)، عضو لجنة (فتح) المركزية، وشملت المباحثات، بين الطرفين، التطورات على الساحتين العربية والفلسطينية، وتقويم الجهود الفلسطينية ـ الاردنية المشتركة، والتحرك على الصعيد الدولي وطبيعة الخطوات المقبلة (**النهار، ١٩٨٥/٧/١٢**). بعد ذلك، اعلنت وزارة الخارجية الاميركية ان الحكومة الاميركية تلقت، اخيراً، قائمة تتضمن عدة اسماء لشخصيات فلسطينية يمكن ان تشترك، قريباً، في مفاوضات بين الولايات المتحدة ووفد اردني ـ فلسطيني. وذكر جورج شولتس، وزير الخارجية، انه سيدرس هذه القائمة التي تتضمن نحو ١٢ اسماً، فيما ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» (١٩٨٥/٧/١٥) ان الشخصيات التي اقترحت اسماؤها على الولايات المتحدة ليست من اعضاء م. ت. ف. ولكنها اعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، ويمثلون، بصفة خاصة، سكان الاراضي

المحتلة. وهذا ما اشارت اليه، ايضاً، صحيفة الـ «واشنطن بوست» (١٥/٧/١٩٨٥)، عندما نشرت، بصفة خاصة، اسماء: رشاد الشوا والياس فريج، وحنا ناصر الرئيس السابق لجامعة بير زيت.

أحمد سيف

---

# المقاومة الفلسطينية ـ عربيا

## ردود فعل عربية متباينة

شهدت الساحة العربية في الفترة ما بين ١٥/٥/١٩٨٥ و ١٥/٧/١٩٨٥، تحركاً سياسياً عربياً مكثفاً، لتحديد المواقف العربية الرسمية تجاه حدثين هامين مسا جوانب جوهرية من القضية الفلسطينية، وهما: الحرب التي شنت ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت، حيث تعرضت مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة لحرب دامت شهراً كاملاً من قبل قوات حركة (امل) واللواء السادس من الجيش اللبناني، المدعومين من سوريا؛ والتحرك الاردني ـ الفلسطيني على الساحة الدولية على قاعدة «اتفاق عمان» بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية والموقع بين الجانبين يوم ١١/٢/١٩٨٥.

هذان الحدثان، اثارا ردود فعل عربية متباينة تجاههما، وأبرزا اهمية العمل العربي المشترك لوضع تصور عربي متكامل ازاء القضية الفلسطينية والاتفاق على هذا التصور ضمن موقف موحد من خلال قمة عربية طارئة تضع الجميع امام مسؤولياتهم في ظل التطورات المستجدة المتعلقة بهذه القضية.

### ردود الفعل على احداث المخيمات

بدأت هذه الاحداث مساء يوم الاحد ١٩/٥/١٩٨٥، عندما قامت حركة (امل) واللواء السادس بقصف المخيمات الفلسطينية في بيروت بكافة انواع الاسلحة، وفرض الحصار العسكري عليها. وفي اول رد فعل على اندلاع القتال بين (امل) والمقاتلين الفلسطينيين المدافعين عن المخيمات حمّلت الحكومة السورية الاخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، «مسؤولية بدء القتال لتخريب الخطة السورية واحباطها في اعادة الوحدة الى لبنان وعرقلة الوفاق بين ابنائه». وحسب مصدر رسمي سوري، «فان ياسر عرفات قد تسبب بأحداث المخيمات لاعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل العام ١٩٨٢، لان التطورات المستجدة على الساحة اللبنانية شكلت ضربة لنهجه الاستسلامي». وابلغ المصدر السوري وكالة انباء (سانا) «ان من حق اللبنانيين ان يرفضوا السماح لعرفات، ولغيره، بإعادة الاوضاع الشاذة» (**تشرين**، دمشق، ٢١/٥/١٩٨٥).

ولاحظ المراقبون ان رئيس حركة (امل)، نبيه بري، اعلن، في اليوم نفسه، موقف حركته من احداث المخيمات مستخدماً بعض عبارات الموقف السوري منها. وفي مؤتمر صحافي عقده لهذه الغاية في بيروت، اتهم بري عرفات «بانه وراء الاحداث الدامية التي وقعت في المخيمات الفلسطينية في بيروت». ولكن اخطر

ما ورد في حديث بري، قوله: «ان ابو عمار يهدف الى اعادة ربط القضية اللبنانية بالقضية الفلسطينية، وهذا الربط هو اكبر ضرر للقضية الفلسطينية». وهذا ما اعتبر مؤشراً على حقيقة الموقف السوري من القضية اللبنانية وضرورة فصلها عن القضية الفلسطينية (**وكالة الصحافة الفرنسية، ٢١/٥/١٩٨٥**).

وتتابعت ردود الفعل العربية مع تصاعد القتال بين (امل) والمقاتلين الفلسطينيين، منددة بحركة (امل) وداعية الى وقف القتال على الفور. وفي هذا الاطار، دعا السيد الشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة الدول العربية، اللبنانيين «الى احترام قواعد الاخوة والضيافة حيال اشقائهم الفلسطينيين الذين جرمهم العدو الاسرائيلي من وطنهم». وفي بيان وزعته الجامعة على الصحف في تونس، اوضح «ان مخيمات الفلسطينيين في لبنان تعاني، من جديد، من سقوط الضحايا بلا سبب وبلا هدف معلن، وان الرأي العام العربي لا يفهم ان تكون الوسيلة الوحيدة لتسوية المشكلات بين الاشقاء هي اللجوء الى السلاح الذي يجب الا يوجه الى صدور الاشقاء» (**المصدر نفسه**).

وفي طرابلس الغرب، وجه العقيد معمر القذافي، قائد الثورة الليبية، يوم ٢١/٥/١٩٨٥، نداء من اجل «مساندة الفلسطينيين والدفاع عن مخيماتهم في بيروت ضد المذابح التي يتعرضون لها على ايدي حركة (امل)». واوضحت الاذاعة الليبية ان القذافي «بصفته رئيسا لقيادة القوى الثورية العربية، وجه رسائل بهذا المعنى الى جميع المجموعات القتالية للتحرك من اجل وضع حد للمذابح في المخيمات» (**الزحف الاخضر، طرابلس الغرب، ٢٢/٥/١٩٨٥**).

وفي اليوم الخامس لاحداث المخيمات، كررت سوريا مواقفها ازاء هذه الاحداث، فقد حمل وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، في مؤتمر صحافي عقده في باريس، قيادة منظمة التحرير مسؤولية ما يحدث في المخيمات، وقال: «ان اشتباكات مخيمي صبرا وشاتيلا يقصد منها ضرب الاتفاق الايجابي الذي تم التوصل اليه بين، جبهة الانقاذ الفلسطينية، والتنظيمات اللبنانية قبل عشرة ايام». وبعد ان ذكر «ان حجم الاشتباكات ضخمته وسائل الاعلام الغربية» اشار الى «ان موقف حكومته يتمثل برفض فكرة المناطق العازلة حول المخيمات الفلسطينية» (**الوطن، الكويت، ٢٤/٥/١٩٨٥**).

وفي تطور متصل بالموقف السوري تجاه احداث المخيمات، رفضت الحكومة السورية الدعوة التي وجهتها منظمة التحرير الفلسطينية إلى مجلس الجامعة العربية لعقد اجتماع طارىء للمجلس من اجل اتخاذ موقف عربي يهدف الى حماية سكان المخيمات الفلسطينية في بيروت من المذابح التي يتعرضون لها منذ ستة ايام. وجاء في مذكرة سورية سلمت الى الجامعة العربية يوم ٢٤/٥/١٩٨٥، «ان دعوة المنظمة تهدف الى التدخل في الشؤون الداخلية للبنان المستقل» (**المصدر نفسه**).

وفي غضون ذلك، تواصلت المساعي العربية المبذولة لوقف الحرب ضد المخيمات. فقد وصل الى دمشق السيد عبد اللطيف الفيلالي، وزير خارجية المغرب، والدكتور علي عبد السلام التريكي، امين اللجنة الشعبية في المكتب الشعبي الليبي للاتصال الخارجي، لتسليم رسالتين من ملك المغرب والرئيس الليبي الى الرئيس السوري حافظ الاسد تتعلقان بالموقف في المخيمات الفلسطينية في لبنان. وافادت وكالة الجماهيرية للانباء (جانا) بأن الرائد عبد السلام جلود اجرى اتصالا مع نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدام، في شأن عمليات القصف الوحشية التي تقوم بها حركة (امل) ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت. وقد شدد جلود على اهمية وقف هذه الاعمال البربرية (**النهار، بيروت، ٢٥/٥/١٩٨٥**).

وفي تونس، استقبل وزير الخارجية التونسي، السيد الباجي قائد السبسي، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة التونسية وابدى له «القلق البالغ للرئيس الحبيب بورقيبة وللحكومة والشعب التونسيين من المصادمات بين الاخوة في المخيمات الفلسطينية في بيروت». واكد السبسي، في اول ردة فعل تونسية على احداث المخيمات، «ضرورة الحوار بين الاخوة الفلسطينيين واللبنانيين الذين كافحوا، معا، ضد العدوان الاسرائيلي» (**المصدر نفسه**).

في هذه الاثناء، جرى الحديث عن وقف لاطلاق النار تم الاتفاق عليه في دمشق بين حركة (امل) و «جبهة الانقاذ...» ورعاه نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدام. وقد اكدت قيادة (امل) التزامها باتفاق دمشق الذي يوجب وقف اطلاق النار وتسليم السلاح الى الجيش اللبناني، معربة عن املها في ان تستجيب المخيمات لهذا الاتفاق. ورفضت القيادة المذكورة، في بيان لها، «ان ترتفع بندقية فلسطينية في وجه لبناني»، ورفضت، كذلك، «اية عودة لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، الى لبنان»، وقالت انها

«ستقـاوم وجوده العسكري من جرود الهرمل وحتى ابواب الناقورة» (**السفير**، بيروت، ٢٥/٥/١٩٨٥).

وتـزامن مع اتفـاق وقف اطلاق النـار تنشيـط الاتصالات السياسية التي توزعت بين دمشق وبيروت لوقف القتال وتثبيت وقف اطلاق النار. فقد وصل الى دمشق السيـد وليـد جنبلاط لتعزيز امكانية التفاهم السياسي «من اجل ضبط الوضع في الجبل، من قبل الحزب التقدمي الاشتراكي لجهة منع استمرار قصف بيروت والضاحية من مرابض المدفعية الفلسطينية»، وفي الوقت نفسه، وصل الى بيروت مبعوث جزائري هو السيـد صادق زويتـين، عضو اللجنة المركزية لحزب جبهـة التحـرير الوطني الجزائرية، في مهمة وساطة لوقف القتال بين (امل) والمقاتلين الفلسطينيين، كما ذكـرت مصـادر رسميـة ان السيد الشاذلي القليبي سيصل الى بيروت مساء يوم ٢٦/٥/١٩٨٥ للاجتماع مع رئيس الجمهورية، امين الجميل، ومع رئيس حركة (امل) نبيه بري (**السفير**،٢٥/٥/١٩٨٥).

وفي سيـاق دعمهـا لمواقف حركـة (امل) اشادت سوريـا «بدور (امل)في قيادة المقاومة ضد الاحتلال الاسرائيـلي». وبعد ان جددت اتهامها لياسر عرفات باشعـال حرب المخيمـات، ذهبت الى حد القول «انه ليس هنالك اي تناقض بين ما تسعى اليه (امل) وما تسعى اليـه المقـاومـة الفلسطينية ممثلة بـ 'جبهة الانقاذ الفلسطيني' ، وان ما يجري في المخيمات هو تغـطية لعملية التفاوض الاستسلامي مع واشنطن. ولهذا، فمهما كان حجم المؤامرة وما اعد لها من مال واعلام، فان الامور ستعود الى حالتها الطبيعية لتلتحم البنادق من جديد لمواجهة العدو المشترك، وسوف يدفع المتـآمـرون ثمنـا غاليـاً جداً لما اقترفوه» (**البعث**، دمشق، ٢٥/٦/١٩٨٥).

غير ان ردود الفعل العربية الرسمية التي تواصلت مع استمـرار الهجوم على المخيمات اظهرت تناقضاً صريحاً في مواقف الدول العربية تجاه الموقف السوري الداعم لحـركة (امل). وفي هذا المجال، جاء في بيان رسمي مصري، اذيع اثر اجتماع بين الرئيس المصري حسني مبـارك وكبار معاونيه «ان مصر تدعو العالم العربي الى تحمل مسؤولياته من اجل وقف إراقة الدم الفلسـطيني في مخيمات اللاجئين في بيروت، كما ان مصر تطلب، ايضـاً، وقف المسـاعدة التي تقدم الى بعض الاطراف المعنية التي تستخدم في الاعتداء على الشعب الفلسـطيني»، وذلك في اشـارة الى (امـل) (**السفير**، ٢٦/٥/١٩٨٥).

من جهتـه، دعـا الملك فهد بن عبد العزيز، عاهل السعودية، الى «وقف حرب المخيمات في لبنان»، وذكر بيـان اصـدره القصر الملكي السعودي ونشرته وكالة الانباء السعودية الرسمية يوم ٢٦/٥/١٩٨٥، «ان كل الدول الشقيقة مدعوة الى العمل، بسرعة، على وقف سفـك الدماء وضمان حقوق الفلسطينيين، بما فيها حق تقـرير المصير»، واعرب عن الاسف، «لاستمرار المـآسي واعمال تدمير الطاقات البشرية والعتاد الذي يجب ان يوفـر لقتـال العـدو». وحث البيان الزعماء اللبنـانيـين على انهاء القتال على الفور «خاصة وان الامتـين، الاسلامية والعربية، تعيشان، الآن، شهر الرحمة والتسامح».

وفي ابـو ظبي، قال مصـدر مسـؤول: «ان دولة الامارات العربية المتحدة تراقب، بقلق بالغ، الاحداث في لبنان». وناشد المصدر «الاشقاء العرب والمسلمين في كل مكـان لوقف القتـال الدامي وسفـك الدمـاء» (**الوطن**، ٢٦/٥/١٩٨٥).

اما الاردن، فقد كشف عن وجود «تنسيق مطلق بين الاردن ومـنظمـة التحـريـر الفلسـطينية لوضع حد للمـأسـاة البشريـة المروعة التي تجري في المخيمات الفلسطينية في بيروت» ـ كما قال وزير الاعلام الاردني السيد محمد الخطيب، في مقابلة صحافية. واضاف: «ان هناك جهات معينة لا تريد التواجد الفلسطيني في لبنـان، وان محاولة اقتحام المخيمات الفلسطينية في بيروت جاءت لتصفية حسابات» (**الاتحاد**، ابو ظبي، ٢٦/٦/١٩٨٥).

وفي إطار جهـودهـا لوقف الحرب ضد المخيمات، تواصلت الحـركـة السياسية الليبية في هذا الاطار، فبعـد لقاء التريكي مع نائب الرئيس السوري، دعا الرائد عبد السلام جلود زعماء لبنانيين وفئات لبنانية مختلفـة لوضـع حد «لحـرب المخيمـات قبـل فوات الاوان». وضمن هذه الدعوة، بعث جلود برسائل الى رئيس الحكـومـة اللبنـانية، رشيد كرامي، والى وليد جنبلاط والدكتور سليم الحص والشيخ حسن خالد، مفتي لبنـان، وجورج حاوي، زعيم الحزب الشيوعي اللبناني، والى الحزب القومي السوري ومنظمة حزب البعث والحزب العربي الديمقراطي، اكد فيها ان ما يجري ضد الفلسطينيين في المخيمات هو حرب ابادة. وقال، ايضاً، ان ما يجري يدل على «ان لبنان اصبح شريكاً في تصفية القضية الفلسطينية بقرار منه او وجد نفسه متورطاً فيه، وان حركة (امل) هي التي تنفذ هذا القرار» (**رويتر، و جانا**، ٢٦/٥/١٩٨٥).

وفي غمرة هذه الجهود، ساد الاعتقاد لدى العديد من المراقبين، بان العلاقات الليبية - الفلسطينية ستشهد بعض التحسن، وخاصة بعد توجيه الاتهام مباشرة الى حركة (امل) المدعومة من الحكومة السورية، بتنفيذ قرار الابادة ضد الفلسطينيين في مخيمات بيروت. فقد ذكرت صحيفة «الشرق الاوسط» التي تصدر في لندن، يوم ٢٧/٥/١٩٨٥، «ان المغرب يبذل جهوداً في الوقت الحاضر لتحقيق المصالحة بين منظمة التحرير الفلسطينية وليبيا اللتين تشهد العلاقات بينهما تحسناً في الوقت الحالي». وكشفت الصحيفة عن «ان مباحثات وزيري خارجية ليبيا والمغرب مع المسؤولين السوريين، وتسليم وزير خارجية المغرب رسالة للملك فهد، عاهل السعودية، يوم ٢٦/٥/١٩٨٥، استهدفت بحث الوسائل الكفيلة لوضع حد لحرب المخيمات في بيروت. اما جولة الوزير المغربي، السيد عبد اللطيف الفيلالي، فلها هدف آخر تمثل بنقل اقتراح مغربي - ليبي، الى عدد من الدول العربية لبحث التطورات الاخيرة في لبنان، وخاصة اوضاع المخيمات الفلسطينية».

ولاحظ المراقبون ان استمرار حرب (امل) واللواء السادس ضد المخيمات الفلسطينية صعد من ردود الفعل العربية، وخاصة الليبية منها. فلاول مرة منذ العام ١٩٨٢، اعلن الرئيس الليبي معمر القذافي «ان القتال في بيروت جعله يعيد النظر في الموقف من ياسر عرفات». وتساءل عما اذا كان عرفات على حق في السعي الى «اقامة دولة فلسطينية على اي جزء من فلسطين، ولو على ظهر حمار، طالما ان الفلسطينيين يذبحون في كل مكان». ونقلت وكالة الجماهيرية للانباء (جانا) عن القذافي قوله لدبلوماسيين افارقة، يوم ٢٧/٥/١٩٨٥: «اننا ملتزمون بالوقوف الى جانب الفلسطينيين سواء كانوا على حق ام مخطئين». غير ان ما لفت الانتباه في حديث القذافي، «دعوته للفلسطينيين للمجيء الى ليبيا، بمخيماتهم وفصائلهم، لمواصلة النضال حتى تحرير فلسطين» (السفير، ٢٨/٥/١٩٨٥).

وجددت السعودية دعوتها لوقف القتال ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت. ولكن الدعوة السعودية وجهت هذه المرة الى القيادات اللبنانية لتستجيب الى نداءات العرب والمسلمين لوقف القتال، بينما كما لاحظنا، فان الدعوة السابقة، يوم ٢٦/٥/١٩٨٥، كانت قد وجهت الى الدول العربية. فعقب جلسة لمجلس الوزراء السعودي لبحث الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية في بيروت، قال وزير الاعلام السعودي، علي الشاعر: «ان المجلس اعرب عن امله في ان تستجيب القيادات اللبنانية الى النداءات السعودية المتكررة والنداءات العربية والاسلامية التي تناشد المقاتلين وقف القتال فوراً وحقن الدماء لمواجهة عدوهم المشترك وحمله على الانسحاب الكامل من جميع الاراضي اللبنانية» (الوطن، ٢٩/٥/١٩٨٥).

وفي الخرطوم، قالت اذاعة وادي النيل المصرية - السودانية المشتركة، ان رئيس المجلس العسكري السوداني، الفريق الاول عبد الرحمن سوار الذهب، بعث ببرقيات الى كل من الرئيس السوري والرئيس اللبناني وامين عام الجامعة العربية والى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ياسر عرفات، اعرب فيها عن قلق السودان من الاحداث التي تتعرض لها المخيمات الفلسطينية في بيروت (المصدر نفسه).

وفي سياق الادانة والاستنكار اللذين اتسمت بهما ردود الفعل العربية، اكدت الكويت «ان عمليات القتل والتشريد التي تمارس بحق ابناء الشعب الفلسطيني في لبنان تلاقي الشجب الكامل والاستنكار من قبل الشعب الكويتي». وذكر بيان لمجلس الامة بهذا الخصوص «ان ما يجري في المخيمات الفلسطينية في بيروت هذه الايام، لامر يدعو الى الاسف، ويستلزم المبادرة من الجهات الحريصة على الدفاع عن القضية الفلسطينية الى التدخل العاجل لوقف هذه الاعمال وتوجيه السلاح الى العدو المشترك». وتمنى المجلس «ان يجد نداؤه هذا صدى لدى المعنيين بالامر واستجابة فورية منهم» (الانباء، الكويت، ٢٩/٥/١٩٨٥).

وكحصيلة للاتصالات والتحركات العربية، كشفت مصادر عربية رفيعة المستوى تفاصيل خطة عربية شاملة لوقف حرب المخيمات في بيروت، اقترحها الشاذلي القليبي على المسؤولين اللبنانيين والسوريين خلال زيارته لبيروت ودمشق. واكدت هذه المصادر ان الخطة تتضمن عدة نقاط، ابرزها: الالتزام بوقف اطلاق النار، والتزام حركة (امل) بعدم اقتحام مخيم برج البراجنة وفك الحصار عن مخيمي صبرا وشاتيلا، وقيام قوى الامن الداخلي اللبناني بضمان امن المخيمات في بيروت، وتوجيه الدعوة من جانب الجامعة العربية الى عقد مؤتمر حوار لبناني - فلسطيني، في تونس، باشراف الجامعة، لبحث كافة القضايا والمشاكل العالقة بين الجانبين (القبس،

الكويت، ٣٠/٥/١٩٨٥).

في هذه الاثناء، كان مضى على حرب المخيمات إثنا عشر يوماً، دون ان يتحقق وقف اطلاق نار فعلي يخفف من معاناة المحاصرين داخلها. وسجل المراقبون، آنذاك، واستنادا الى معلومات صحافية ان ثمة قمة متوقعة ستعقد بين الرئيسين السوري واللبناني لتدارس الملف اللبناني كله، ومن ضمنه الاوضاع في المخيمات الفلسطينية. وبالفعل، عقدت القمة في دمشق يوم ٣٠/٥/١٩٨٥. ورغم عدم معرفة ما دار، بالضبط، في محادثات الاسد ـ الجميل، فان صحيفة «السفير» توقعت ان ينجم عن تلك المحادثات انفراج امني وخطوات ايجابية على الارض، مؤداها انهاء التوتر على خطوط التماس، وتثبيت وقف اطلاق النار في المخيمات الفلسطينية وصولا الى اتفاق سياسي. لكن الصحيفة استدركت: «ان هذه الخطوات بحاجة الى مزيد من الاتصالات على خط بيروت ـ دمشق». وفي دمشق، بشرت وسائل الاعلام الرسمية بنجاح قمة الاسد ـ الجميل، واعتبرتها «الارضية المناسبة لانطلاق مسيرة الوفاق والامن والاستقرار في لبنان».

وبعد ان تهجمت على رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ياسر عرفات، اكدت دعم سوريا للتلاحم بين (امل) والجبهة الوطنية الديمقراطية اللبنانية، و «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية» (**الثورة**، دمشق، ٢/٦/١٩٨٥).

وفيما يتعلق بالتحرك العربي على الصعيد الدولي بشأن احداث المخيمات في بيروت، بادرت الحكومة المصرية إلى دعوة مجلس الامن الدولي للانعقاد لبحث اوضاع الفلسطينيين في مخيمات لبنان على الرغم من اعتراضات لبنان الذي اعتبر الجلسة مساً بالسيادة الوطنية. وبالفعل، اصدر المجلس قراراً اكد فيه ضرورة اتخاذ اجراءات اكثر حزماً حيال احداث بيروت، كما اكد ان هنالك مسؤولية دولية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه، ابرز القرار اهمية سيادة لبنان واستقلاله وسلامة اراضيه (**السفير**، ٢/٦/١٩٨٥).

## اجتماع مجلس الجامعة العربية

بعد ان استكملت اتصالاتها مع الدول العربية، وجهت جامعة الدول العربية الدعوة لعقد اجتماع طارىء لمجلس الجامعة بناء على طلب م.ت.ف. وإثر موافقة السعودية والاردن والعراق وقطر والمغرب وتونس والجزائر وليبيا واليمن الشمالي. وكان من المقرر ان يعقد الاجتماع يوم ٧/٦/١٩٨٥، في مقر الجامعة في تونس، لبحث الاوضاع في المخيمات الفلسطينية في بيروت. غير ان ناطقاً باسم الجامعة اعلن ان المجلس لن يعقد جلسته الاستثنائية يوم الجمعة ٧/٦/١٩٨٥، وان انعقاد المجلس قد يتأخر يوماً واحداً. ومع ان الناطق لم يعط اسباباً للتأجيل، فان المعارضة السورية واللبنانية، لانعقاد المجلس كانتا السبب في هذا التأجيل (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٤/٦/١٩٨٥).

غير ان المعارضة السورية لانعقاد مجلس الجامعة العربية سرعان ما تلاشت، حيث اعلن وزير الاعلام السوري، ياسين رجوح، «ان سوريا قررت المشاركة في الاجتماع الوزاري لجامعة الدول العربية لبحث الوضع في مخيمات الفلسطينيين في بيروت». واضاف، في حديث لاذاعة فرانس انتير الفرنسية، «ان بلاده لن تتردد في عمل واجبها تجاه الاشقاء والشعب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**).

واستنادا الى مصادر الامانة العامة لجامعة الدول العربية، فان ليبيا اعلنت موافقتها على المشاركة الطارئة لمجلس الجامعة لدرس اوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان، كما ان ١٣ دولة عربية وافقت على حضور الاجتماع (**النهار**، ٧/٦/١٩٨٥).

وفي ٨/٦/١٩٨٥، التأم مجلس وزراء الخارجية العرب في اجتماعه الطارىء. واثناء الجلسة الافتتاحية، انسحب وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع، من الاجتماع، وبرر انسحابه «بانه اعترض على نقطة نظام تتعلق بالطريقة التي سمح بها للسيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بان يلقي كلمته في المجلس، وهو ما لم يوافق عليه مع اعضاء عرب آخرين». ولم يوضح الشرع من هم الاعضاء الآخرون، لكنه اضاف: «ان عرفات احتل مكانه على راس الاجتماع وتحدث الى الوفود، وهذا ما دعا الوفد السوري الى الانسحاب».

وقال: «ان سوريا عارضت الاجتماع لانها تعتبر القتال حول مخيمات اللاجئين قضية لبنانية داخلية، ولكنه حضر لعرض وجهة نظر حكومة بلاده، ولكشف الحقائق، ولمقاومة العدوان على حركة (امل) التي لعبت دورا حيوياً في دعم حكومة الوحدة الوطنية اللبنانية» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٠/٦/١٩٨٥).

## قرارات مجلس الجامعة

واستطاع المجلس تجاوز مسألة انسحاب الوفد السوري من الجلسة الافتتاحية، وناقش، باستفاضة، الاساليب الكفيلة بالمساعدة لوقف الحرب ضد المخيمات الفلسطينية. وقد وافق المجلس على مشروع القرار الذي اعدته لجنة الصياغة المكونة من ممثلي اربع دول أعضاء، هي: الامارات، الجزائر، الكويت، تونس، بالاضافة الى الامين العام للجامعة، بشأن معالجة الاوضاع حول المخيمات الفلسطينية. ودعا المشروع الى الوقف الشامل والفوري لاطلاق النار وفك الحصار عن المخيمات الفلسطينية والانسحاب الفوري للقوات المحاصرة من المناطق المحيطة بالمخيمات والدعوة الى اطلاق سراح جميع المعتقلين والتقيد باحترام قواعد المروءة العربية وتسهيل مهمة الصليب الاحمر الدولي وبعثات الهلال الاحمر لدخول المخيمات من اجل نقل الجرحى وتأمين سلامتهم وتقديم المساعدات الطبية، الى جانب اعادة المهجرين الى بيوتهم ومخيماتهم وتقديم المعونة العاجلة لهم.

واكد المجلس انه يوكل الى الامانة العامة البحث عن وسائل ايصال المعونات الغذائية لسكان المخيمات ومناشدة السلطات اللبنانية التعاون والتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية في الشؤون المتعلقة بالوجود الفلسطيني وسلامته، وذلك انطلاقاً من ميثاق الجامعة العربية وقرارات مؤتمرات القمة. واكد المجلس الالتزام بالمسؤولية العربية القومية والتاريخية التي تفرضْ على الاسرة العربية دعم لبنان ومساندته للحيلولة دون استمرار تفجير الاوضاع فيه وتوفير الضمانات اللازمة لصيانة سيادته. وكلف المجلس الامين العام للجامعة الاتصال مع الاطراف المعنية لضمان وقف اطلاق النار وفصل المتنازعين والمساعدة على اقرار الامن، ودعوة الامين العام الى تقديم تقرير حول تنفيذ هذا القرار الى مجلس الجامعة الذي سيعود الى الانعقاد يوم ١٩٨٥/٦/٢٤ للاطلاع على ما تم اتخاذه من أجراءات، ولضمان تنفيذ القرارات العربية الصادرة عن هذا الاجتماع (السفير، ١٩٨٥/٦/١٠).

وعلى هامش اجتماعات المجلس، تلا وزير خارجية المغرب، عبد اللطيف الفيلالي، على الوفود نص برقية من العاهل المغربي، الملك الحسن الثاني، «يقترح فيها عقد قمة عربية طارئة تخصص لمناقشة القضية الفلسطينية، لانها القضية الوحيدة المنزهة عن كل اعتبارات ثانوية، ولهذا فان عقد القمة، وبسرعة، شيء ضروري، وحكم التاريخ علينا وحكم شعوبنا ايضاً، منوط بالجدية التي سنتناول بها هذا الموضوع». وطبقا لمصادر الجامعة العربية، فان عدة وفود عربية ابدت موافقتها الفورية على دعوة المغرب، وهي وفود السعودية والاردن وتونس والمغرب والعراق وجيبوتي وموريتانيا واليمن الشمالي ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما وافقت الكويت وليبيا والسودان على الدعوة من حيث المبدأ، وطلبت الرجوع الى قياداتها لاخذ الموافقة النهائية. واكدت هذه المصادر ان جدول اعمال القمة المقترحة سيحدد لدى انعقاد مجلس الجامعة ثانية يوم ١٩٨٥/٦/٢٤ (النهار، ١٩٨٥/٦/١٠).

وكما كان متوقعاً، اكدت حركة (امل) وسوريا تحفظهما على قرارات مجلس الجامعة العربية. ففيما يتعلق بموقف (امل)، هاجم نبيه بري مجلس الجامعة وتساءل: «اين كان هذا الحرص على الفلسطينيين العام ١٩٨٢؟ واين كان هذا الحرص على اللبنانيين عندما حوصرت بيروت؟» ولفت انظار الدول العربية الى ان جبهة الجنوب مفتوحة في حال اتخاذ العرب لقرار القتال ضد اسرائيل وفق خطة عربية (المصدر نفسه).

اما فيما يتعلق بالتحفظ السوري على قرارات مجلس الجامعة العربية، قالت الاذاعة السورية، في تعليق لها يوم ١٩٨٥/٦/٩، «ان الهدف الاخطر لاجتماع مجلس الجامعة العربية هو عندما يكون سابقة يستند اليها الملك حسين في خطواته التالية، وهو الدعوة الى عقد قمة عربية تأخذ على عاتقها مباركة خطواته للدخول في مفاوضات مع اسرائيل، تكون مقنعة بدعم الاكثرية العربية المعتدلة»، وتابعت: «ان سوريا ذهبت الى الجامعة العربية لكشف المؤامرة على لبنان، وما احداث المخيمات الا سحابة دخان لتغطية التحركات الاستسلامية الهادفة الى تصفية قضية فلسطين وفق اتفاقات كامب ديفيد واتفاق عمان بين حسين وعرفات» (السفير، ١٩٨٥/٦/١٠).

ورغم التحفظات السورية واللبنانية على اجتماع ومقررات مجلس الجامعة العربية، اتخذت بعض الدول العربية مواقف مؤيدة لمضمون القررات لجهة ادانتها لحرب (امل) المدعومة سورياً ضد المخيمات الفلسطينية وتأييد عقد قمة عربية طارئة بناء على طلب المغرب. وفي هذا الصدد، صرح طارق عزيز، وزير الخارجية العراقي، في تونس، بان بلاده تقف الى جانب

منظمة التحرير الفلسطينية التصدي للمؤامرة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في مخيمات بيروت، مؤكداً ان على الجميع اتخاذ اجراءات فعالة لحماية المخيمات الفلسطينية (**وفا**، تونس، ١٠/٦/١٩٨٥).

ومع ان مصر لم تحضر اجتماعات تونس، الا انها اكدت ان كافة اتصالاتها مع القوى العربية والدولية تتمحور حول ضمان سلامة وامن الفلسطينيين في لبنان. واوضح اسامة الباز، احد مستشاري الرئيس المصري حسني مبارك، ان «الرئيس يراقب، عن كثب، ما يحدث في المخيمات الفلسطينية، وان مصر تضع في الاعتبار الخطوات الواجب اتخاذها على الصعيد الديبلوماسي بهذا الشأن» (**الاهرام**، القاهرة، ٩/٦/١٩٨٥).

ولاحظ المتتبعون لتطورات الاوضاع في لبنان، وخاصة فيما يتعلق بالمخيمات الفلسطينية، ان القتال استمر بين حركة (امل) واللواءين السادس والثامن التابعين للجيش اللبناني، من جهة، وبين المقاتلين الفلسطينيين المدافعين عن المخيمات، من جهة اخرى، وترافق مع تصعيد الهجوم على المخيمات، تصعيد اعلامي سوري واضح، اذ حملت دمشق، بشدة، على ياسر عرفات، وحملته، مجدداً، مسؤولية ما يجري في بيروت (**الثورة**، ١٠/٦/١٩٨٥).

اما في الرياض، فقد نقل وزير الاعلام السعودي، علي الشاعر، عن الملك فهد قوله، خلال اجتماع مجلس الوزراء السعودي يوم ١١/٦/١٩٨٥: «ان السعودية مستعدة لحضور اي اجتماع عربي يؤدي الى حلول فورية لوقف القتال في لبنان». واضاف: «ان العاهل السعودي اكد حرص السعودية على امن الفلسطينيين المقيمين في لبنان، وان مجلس الوزراء اعتبر هجمات العناصر المسلحة على المخيمات الفلسطينية في بيروت غير مبررة». وقد اعتبر الموقف السعودي هذا انه تاييد لعقد القمة العربية الطارئة لبحث القضية الفلسطينية (**النهار**، ١٢/٦/١٩٨٥).

غير ان ما لفت الانتباه، الموقف الذي اتخذته الكويت، عبر برلمانها، ازاء احداث المخيمات. فقد اتهم رئيس مجلس الامة الكويتي، احمد السعدون، «النظام السوري وحزب الكتائب بمساندة ميليشيات حركة (امل) في معركتها ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت». كما تبنى السعدون توصية لقطع المساعدات الكويتية التي اقرها مؤتمر قمة بغداد العام ١٩٧٨ للنظام السوري، وقال: «ان المبالغ التي دفعت لسوريا، منذ ذلك العام، تفوق حجم المساعدات الاميركية لاسرائيل». وقد فسر الموقف الكويتي بأنه رد على التظاهرة التي جرت يوم ١١/٦/١٩٨٥ امام السفارة الكويتية في دمشق (**الرأي العام**، الكويت، ١٣/٦/١٩٨٥).

من ناحية اخرى، اكدت الجمهورية العربية اليمنية «ان القضية الفلسطينية، كونها القضية المركزية للامة العربية، تستدعي عقد قمة عربية طارئة لدراسة مختلف جوانبها». واعلن الدكتور عبد الكريم الارياني، وزير الخارجية، «ان اربعة عشر بلداً عربياً وافق، حتى الآن، على حضور القمة لبحث القضية الفلسطينية والاوضاع في المخيمات الفلسطينية في بيروت» واعرب عن أمله في «ان يحدد الاجتماع القادم لوزراء الخارجية العرب يوم ٢٤/٦/١٩٨٥ جدول اعمال القمة» ((**الثورة**، بغداد، ١٤/٦/١٩٨٥).

وفيما كان الامل معلقاً على تطبيق مقررات مجلس الجامعة العربية بشأن المخيمات الفلسطينية في لبنان، حدث ما زاد الوضع تعقيداً. فمن ناحية، شهد القتال تصعيداً عنيفاً، اذ ازداد القصف المدفعي والصاروخي كثافة على المخيمات الفلسطينية، ومن ناحية اخرى، نقلت وكالة الصحافة الفرنسية، من دمشق، ان السلطات السورية فرضت اجراءات انتقامية ضد بعض فصائل المقاومة الفلسطينية والفلسطينيين في المخيمات. وبلغت الحملة السورية على الفلسطينيين ذروتها، عندما حمل الرئيس السوري بنفسه على ياسر عرفات، وذلك اثناء لقائه رجال الدين في دمشق يوم ١٢/٦/١٩٨٥. قال الاسد: «ان عرفات، ومن معه، كانوا يريدون، في الواقع، الخروج من بيروت، واننا كنا نعزز صمود بيروت ونحن الذين قاتلنا. ولولا الوجود السوري في بيروت لما صمدت. وان الفصائل الفلسطينية هي التي قررت الخروج من بيروت، وقد اخبرنا بعض المسؤولين الفلسطينيين رفضنا لان يتركوا بيروت، فوجودهم فرصة تاريخية ذهبية للقضية الفلسطينية ومحطة كبرى في تاريخ الصراع العربي - الاسرائيلي. وكان رأينا ان يقاتلوا في بيروت، خصوصاً، اننا نحن السوريين موجودون في الجبل والبقاع» (**النهار**، ١٤/٦/١٩٨٥).

وفي نفس اليوم الذي القى فيه الرئيس السوري خطابه امام رجال الدين، القى الرئيس الليبي، معمر القذافي، خطاباً تحدث فيه عن كفاح الشعب الفلسطيني وقضيته، وقال: «نحن نشكر الفلسطينيين لانهم يقاومون بالنيابة عنا، ولكن ان نجد عربياً يذبح

الفلسطينيين، فاننا لا نقبله ابداً، مهما كان تقدمياً او وحدوياً، لان العربي الذي يذبح الفلسطيني هو اسرائيلي، ونحن لا نفرق بين المدعو نبيه بري والارهابي اريئيل شارون». وعن مذابح المخيمات في بيروت على يد حركة (امل)، قال القذافي: «لقد قلنا لاخواننا في سوريا، ولبنان، وللعرب كلهم، ان من يضع يده في يد نبيه بري كمن يضع يده في يد شارون، فكلاهما لطخ يديه بدماء الفلسطينيين». وبعد ان اكد القذافي «ان دم المدعو نبيه بري مستباح، والاسلام بريء منه، والعروبة بريئة منه» وصف حركة (امل) بانها «عصابة تعمل على تنفيذ مخطط اميركي - اسرائيلي على حساب الوجود العربي» (**الزحف الاخضر**، ١٤/٦/١٩٨٥).

ومن جانب آخر، قامت ليبيا بتحرك عربي شمل الاردن والبحرين والكويت وعُمان والسعودية وسوريا والجزائر والعراق يتعلق بحشد الطاقات العربية في مواجهة التحديات التي تواجه الامة العربية وقضاياها المصيرية - كما اعلن الدكتور محمد عبد السلام التريكي، امين اللجنة الشعبية الخارجية للاتصال -. وقال التريكي ان بلاده تندد بالاعتداءات على المخيمات الفلسطينية، مضيفاً ان جولته على الاقطار العربية تهدف الى تحقيق اجماع عربي بشأن الاخطار المحدقة بالامة العربية، وانه قد سلم القادة العرب رسائل من الرئيس القذافي (**الشرق الاوسط**، ١٤/٦/١٩٨٥).

اما التحرك المغربي لعقد قمة طارئة لبحث القضية الفلسطينية، فقد تواصل بعد سلسلة مشاورات اجراها المسؤولون المغاربة مع عدد من القادة العرب. فبعد محادثات مطولة بين الملك الحسن الثاني وياسر عرفات يوم ١١/٥/١٩٨٥، تقرر ايفاد مبعوثين مغاربة الى عدد من العواصم العربية وتسليمهم رسائل من الحسن الثاني تتعلق بالقمة الطارئة وضرورة التعجيل بعقدها، خاصة وان اربعة عشر بلداً عربياً أبلغ الجامعة بالموافقة على حضور القمة الطارئة لبحث القضية الفلسطينية (**القبس**، ١٤/٦/١٩٨٥).

إثر التحرك المغربي، اعلنت دولة الامارات العربية المتحدة عن ترحيبها بعقد القمة العربية الطارئة. وابلغ وزير الدولة للشؤون الخارجية، راشد عبد الله، لدى استقباله مبعوثاً مغربياً، هذه الموافقة لبحث القضية الفلسطينية والحرب ضد المخيمات في بيروت. وقد حذت البحرين حذو دولة الامارات في الترحيب بعقد القمة الطارئة. اذ قال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، يوسف الشيراوي: «ان مجلس الوزراء البحريني، وفي آخر اجتماع له، قرر المشاركة في القمة الطارئة لرأب الصدع العربي وتوحيد المواقف العربية» (**المصدر نفسه**).

وكما هو متوقع، نددت الحكومة السورية بالدعوة لعقد قمة عربية «لانها تهدف الى اعلان التضامن مع ياسر عرفات الذي يهدف الى احداث شرخ في التحالف بين حركة (امل) والحزب التقدمي الاشتراكي» (**السفير**، ١٧/٦/١٩٨٥).

وفي اطار التحرك العربي لمعالجة اوضاع المخيمات الفلسطينية في بيروت وصل الى العاصمة اللبنانية السيد حمادي الصيد، موفد الامين العام للجامعة العربية السيد الشاذلي القليبي، وقد حمل الصيد رسائل من القليبي الى الرئيس اللبناني امين الجميل والى رئيس الحكومة رشيد كرامي والى الوزيرين نبيه بري ووليد جنبلاط (**النهار**، ١٧/٦/١٩٨٥). وعن اوضاع المخيمات في بيروت، تحدث ولي العهد السعودي الامير عبد الله، فقال: «يبدو ان هناك من يعتقد بان تحرير فلسطين مشروط بذبح الفلسطينيين، شعباً وقضية. ان ما يجري حول المخيمات بعيد عن الرجولة، انه حرب إبادة بكل ما للكلمة من معنى». واضاف، في خطاب بمناسبة عيد الفطر: «ان سقوط المخيمات وذبح اهلها لن يسقط القضية الفلسطينية لانها عهد مقدس في ضمير الامة» (**عكاظ**، الرياض، ١٨/٦/١٩٨٥). وفي صنعاء، وبمناسبة عيد الفطر، قال الرئيس اليمني الشمالي، علي عبد الله صالح: «انه يأسف للمذابح التي تجري في المخيمات الفلسطينية في بيروت». وقال ايضاً: «انها حرب ابادة، وان بلاده تبذل كل جهد ممكن في سبيل ايقاف هذه الحرب وقد كثفت اتصالاتها مع الدول العربية لعقد قمة طارئة تضع حلولاً مناسبة لهذه المأساة» (**الثورة**، صنعاء، ١٨/٦/١٩٨٥).

ووسط استمرار ردود الفعل العربية المنددة بالحرب ضد المخيمات الفلسطينية، ومع مواصلة المساعي لعقد قمة عربية طارئة لبحث القضية الفلسطينية، سرت تكهنات في بيروت حول قرب التوصل الى اتفاق بين حركة (امل) والجبهة الوطنية الديمقراطية اللبنانية و «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية» باشراف الحكومة السورية. وبالفعل تم توقيع الاتفاق يوم الاثنين ١٧/٦/١٩٨٥، في دمشق.

وهكذا، بعد مرور شهر على الحرب ضد المخيمات،

ورغم «اتفاق دمشق» لوقف اطلاق النار، تواصل التحرك العربي من اجل عقد مؤتمر قمة عربي. وفي هذا الاطار، ابلغ الملك حسين، عاهل الاردن، ياسر عرفات انه يؤيد عقد القمة، كما اجرى اتصالاً مع العاهل المغربي اعرب خلاله عن تأييده لنداء الحسن الثاني لعقد القمة لبحث وضع الفلسطينيين في لبنان (**الدستور**، عمان، ١٩/٦/١٩٨٥).

وفي تطور يتعلق بمواصلة المشاورات العربية لعقد القمة، نقلت وكالة الانباء التونسية، استناداً الى مصدر ديبلوماسي عربي في تونس، قوله: ان المغرب طالب الجامعة العربية بتأجيل اجتماع مجلسها الى يوم ٢٧/٦/١٩٨٥، وهو الاجتماع الذي كان مقررا عقده يوم ٢٤/٦/١٩٨٥، لبحث مسألة تطبيق الاجراءات التي تقررت من اجل انهاء الحرب ضد المخيمات في بيروت (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٩/٦/١٩٨٥).

وعقب الطلب المغربي، بدأ مبعوثون مغاربة جولاتهم في الدول العربية لتسليم قادتها رسائل من ملك المغرب تتضمن دعوة رسمية لعقد القمة الطارئة. وقد اعلن مبعوث مغربي وصل الى الكويت ان البحرين وقطر والعراق والاردن والامارات واليمن الشمالي والسعودية والكويت وسلطنة عمان قد ايدت عقد القمة الطارئة. واضاف، ان الاتصالات المشجعة مع القادة العرب حدت بالعاهل المغربي لان يبعث برسالة خاصة الى الرئيس السوري حافظ الاسد تتعلق بانعقاد القمة (**القبس**، ٢١/٦/١٩٨٥).

ولاحظت الاوساط السياسية العربية ان بالموقف السوري من عقد القمة قد طرأ عليه بعض التغيير، عقب تسلم الرئيس السوري الرسالة المغربية. فقد اعلن وزير الاعلام السوري، ياسين رجوح، «ان سوريا تؤيد عقد القمة العربية التي يمكنها تحقيق الحد الادنى من التضامن العربي ضد التوسع الامبريالي والصهيوني». واشترط ان لا تكون القمة تغطية لما اسماه «المؤامرة التي تؤدي الى تصفية القضية الفلسطينية» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٢٤/٦/١٩٨٥).

وفيما بدا انه تشجيع للقرار السوري الذي اعلنه وزير الاعلام، اكد امين عام الجامعة العربية، الشاذلي القليبي، «اهمية حضور سوريا لاي مؤتمر قمة عربي» (**السفير**، ٢٤/٦/١٩٨٥). وفيما كان التحرك العربي متواصلاً لعقد القمة الطارئة، اصدرت الجماهيرية الليبية بيانا وزعته وكالة الجماهيرية للانباء (جانا)، جاء فيه: «ان ليبيا وايران اعلنتا عزمهما على انشاء 'جيش القدس' لتحرير فلسطين، وان الجانبين اكدا التزامهما الكامل بالعمل على تحرير كامل تراب فلسطين وازالة الكيان الصهيوني الذي يعتبر الصراع معه صراع وجود وليس صراع حدود». واوضح البيان ان تحالفاً استراتيجياً تم التوقيع عليه بين ليبيا وايران (**الشرق الاوسط**، ٢٥/٦/١٩٨٥).

وبدا واضحاً ان هذا الاعلان لم يؤثر على التحركات المغربية لعقد القمة الطارئة. وبهذا الصدد، اوضح احد المبعوثين المغاربة وهو عبد الهادي بوطالب «ان الملك الحسن الثاني يتابع اتصالاته مع القادة العرب لمعرفة وجهات نظرهم فيما يتعلق بالقمة». ونفى ان تكون القمة الطارئة التي ستعقد في المغرب هي قمة بديلة عن المقرر عقدها في الرياض. وشدد على ان القمة الطارئة ستركز البحث في الوضع الفلسطيني في لبنان (**المصدر نفسه**). اما لبنان، فقد حدد موقفه من القمة المقترحة من المغرب اذ ذكرت معلومات رسمية ان الرئيس اللبناني، امين الجميل، ابلغ السفير المغربي في بيروت، «ان قضية المخيمات الفلسطينية هي قضية داخلية بحتة، ولهذا، فان لبنان لا يمكن ان يشارك في اية قمة عربية لا يكون البحث فيها شاملاً، ويتناول جدول الاعمال قضايا المنطقة ككل، ومنها قضية لبنان» (**السفير**، ٢٦/٦/١٩٨٥).

في هذه الاثناء، قالت اوساط دبلوماسية عربية ان بعض القادة العرب اقترحوا على الملك الحسن الثاني تأمين مشاركة مصرية كاملة في القمة الطارئة، وفي حال تعذر ذلك، تأمين حضور مصري في قمة مختصرة ومصغرة على ان يحمل الحضور المصري طابع الحضور المراقب في المراحل الاولى. واضافت هذه المصادر ان مصر رفضت، رفضاً مطلقاً، هذه الاقتراحات (**القبس**، ٢٨/٦/١٩٨٥). اما بشان اجتماع مجلس الجامعة العربية، فاصبح في حكم المؤكد ان يعقد اجتماعه يوم ٢٩/٦/١٩٨٥ في تونس. وبالفعل، عقد المجلس اجتماعه على مستوى مندوبي الدول العربية في الجامعة، بغياب لبنان. وقد اقترح الشاذلي القليبي، في الاجتماع، ان يكون يوم ٢٧/٧/١٩٨٥ موعداً لقمة عربية طارئة لبحث القضية الفلسطينية. اما مندوبا سوريا والجزائر، فاقترحا على اية قمة عربية مناقشة مختلف القضايا المختلف عليها عربياً والا تقتصر على موضوع واحد فقط، في حين اشترطت ليبيا، للحضور، ان يقتصر بحث الزعماء العرب على القضية الفلسطينية (المصدر

**نفسه)**. غير ان مصادر عربية دبلوماسية في تونس اكدت ان القليبي لم يحدد موعد انعقاد القمة رغم تأكيده أن القمة الاستثنائية ستعقد **(النهار**، ١٩٨٥/٦/٢٨).

وفي الرباط، نفى مصدر رسمي عربي ان يكون المغرب تخلى عن الدعوة الى عقد قمة عربية طارئة واكد ان المغرب لا يزال مستعداً لاستضافة قمة عربية استثنائية تتولى البحث في المشكلات الفلسطينية بعد الحرب ضد المخيمات في بيروت. كما نفى ان يكون المغرب قد ابلغ اي دولة عربية تراجعه عن دعوته الى قمة استثنائية. وجاء النفي المغربي، بعد ساعات فقط، من نقل وكالة (سانا) السورية لانباء مفادها ان المغرب ابلغ سوريا بانه تخلى عن الدعوة الى القمة **(المصدر نفسه)**.

وبدا ان الجامعة العربية قررت تكثيف تحركها لمتابعة الاتصالات الخاصة بالقمة الطارئة، بتكليف من مجلس الجامعة العربية. ولهذا الغرض، قام الشاذلي القليبي بزيارة الى المغرب للبحث في كيفية تجاوز الخلافات القائمة الآن بشأن القمة الطارئة، فسوريا تعارضها لانها تعتقد بأنها ستكرس الاتفاق الاردني - الفلسطيني الذي تعارضه، والجزائر لا ترى ان عقد القمة سيحل الخلافات العربية ولذا ترى انه لا بد من تحقيق وفاق عربي قبل عقدها. اما اليمن الديمقراطي فيرى انه يجب عقد قمة عربية عادية لا قمة طارئة، وليبيا ترى ان القمة الطارئة يجب ان تناقش، فقط، الحرب ضد المخيمات الفلسطينية ولا تناقش قضايا اخرى مثل عودة مصر او الحلول السلمية **(الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٧/٢). وبعد لقائه مع الملك الحسن الثاني، نقلت وكالة انباء المغرب العربي عن القليبي قوله انه يقترح عقد القمة الطارئة في ٢٨ تموز (يوليو) القادم للبحث في القضية الفلسطينية، لان من شأن هذا الموعد تجنب اي تعارض بين القمة العربية والقمة القادمة لمنظمة الوحدة الافريقية التي ستعقد في اديس ابابا يوم ١٨ تموز (يوليو) **(السفير**، ١٩٨٥/٧/٥). وبعد مباحثات القليبي، استقبل ملك المغرب وزير الخارجية العراقي، طارق عزيز، الذي سلمه رسالة من الرئيس صدام حسين تتضمن موافقة العراق، رسميا، على انعقاد القمة الطارئة **(المصدر نفسه)**.

وفيما استقبل العاهل المغربي، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، مساء يوم ١٩٨٥/٧/٥ وتباحث معه بالترتيبات الخاصة لعقد القمة الطارئة لبحث القضية الفلسطينية، كان القليبي قد غادر الرباط ليبحث مع مندوب سوريا في الجامعة العربية المواضيع المتعلقة بالمنطقة العربية، ومنها موضوع القمة العربية الطارئة **(النهار**، ١٩٨٥/٧/٦).

وفي اليوم التالي، وصل القليبي الى الجزائر، واجرى مباحثات مع المسؤولين الجزائريين حول مسألة الدعوة الى عقد مؤتمر قمة عربي طارىء **(وكالة الصحافة الفرنسية**، ١٩٨٥/٧/٧). وعلى مستوى آخر، كانت مسألة عقد القمة العربية الطارئة والمشكلة الفلسطينية من القضايا الرئيسية التي بحثها المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي الذي انهى اجتماعات له في مدينة أبها السعودية يوم ١٩٨٥/٧/٩. وفي اجتماعاتهم المغلقة، اجمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي على تأييد دعوة العاهل المغربي لعقد القمة الطارئة في اواخر الشهر الحالي (تموز / يوليو) لبحث تطورات القضية الفلسطينية **(الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٧/١٠).

وعودة الى المغرب، فقد كرر الملك الحسن الثاني الدعوة الى عقد مؤتمر قمة عربي طارىء. واضاف، في خطاب القاه بمناسبة عيد الشبيبة في بلاده، «انه لا يزال مصراً على تشبث المغرب بدعوته لعقد القمة العربية». وعن حوافز عقد القمة، قال ان دعوته لم تكن موجهة لبحث قضية الفلسطينيين في لبنان على ضوء الحرب ضد المخيمات فقط، وانما كان هدفها النظر في تطورات المسألة الفلسطينية على مستويين، الاول يختص بمظاهر تصدع الصف العربي بحكم الانعكاسات السلبية لتطورات القضية الفلسطينية على الساحة العربية، والثاني يخص المعطيات الدولية، وخاصة ما يتعلق منها بانعقاد قمة ريغان - غورباتشوف التي ستحدد معالم الانفراج الدولي **(القبس**، ١٩٨٥/٧/١٠).

وفي الطائف، عقد الملك فهد، عاهل السعودية، اجتماعاً مع الملك حسين، عاهل الاردن، بحثا خلاله الموقف العربي، بكل ابعاده، وتطورات القضية الفلسطينية. وقد اكدا على اهمية عقد القمة العربية «خدمة للمصالح العليا والقضايا المصيرية للامة العربية». كما استعرض الجانبان الاوضاع المأساوية التي تتعرض لها المخيمات الفلسطينية في لبنان منذ بداية شهر رمضان **(صوت الشعب**، عمان، ١٩٨٥/٧/١٠).

وفي غمرة هذه التحركات والاتصالات العربية لعقد

القمة الطارئة، اتخذت الحكومة السورية قراراً هاماً يعكس تدهور العلاقات بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية. وتمثل هذا القرار بالطلب الى وحدات جيش التحرير الفلسطيني (قوات بدر) مغادرة البقاع اللبناني، بعد رفض قيادتها تلقي تعليماتها من قيادة جيش التحرير التابعة للاركان العامة السورية في دمشق، واصرارها على اتباع تعليمات القيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية **(وكالة الصحافة الفرنسية، ١٠/٧/١٩٨٥)**.

وبالنسبة لجهود الجامعة العربية بشأن عقد القمة الطارئة لبحث القضية الفلسطينية، اعلنت المصادر الرسمية السورية «ان نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدام، قد استقبل الشاذلي القليبي يوم ١٠/٧/١٩٨٥، وبحثا، معاً، الموقف العربي الراهن». وذكر التلفزيون السوري «ان السيد القليبي قابل الرئيس حافظ الاسد، في نفس اليوم، للاطلاع على موقف سوريا من القمة العربية الطارئة التي طلب عقدها الملك الحسن الثاني» **(الشرق الاوسط، ١٢/٧/١٩٨٥)**. وطبقاً لمعلومات المصادر الديبلوماسية العربية، فان الرئيس السوري ابلغ القليبي بان وجهة نظر سوريا بشأن القمة هي تأجيل عقدها، ذلك ان انعقادها اواخر شهر تموز (يوليو) قد يزيد في الخلافات العربية، كما ان عقد القمة على اساس بحث «حرب المخيمات» لم يعد له ما يبرره حيث وضع «اتفاق دمشق» يوم ١٧/٦/١٩٨٥ حداً لهذه الحرب. واكدت هذه المصادر «انه في حال عقد القمة الطارئة فان سوريا لن تلتزم باي قرار من قراراتها وستفعل الشيء نفسه دول عربية اخرى، وستكون هذه القمة محاولة لعزل سوريا» **(القبس، ١٣/٧/١٩٨٥)**.

وفي راي مصادر عربية مطلعة في الرباط، ان المغرب لا يزال مصراً على عقد القمة في نهاية هذا الشهر (تموز / يوليو) وعلى هذا الاساس بدأ مبعوثون مغاربة جولة مهمة ثانية في العواصم العربية للتحضير للقمة العربية الطارئة المقترح عقدها في ٢٩/٧/١٩٨٥.

وقالت هذه المصادر ان المبعوثين المغاربة يحملون رسائل من العاهل المغربي الى القادة العرب، تتضمن اقتراحاً جديداً باضافة بند جديد على جدول الاعمال يختص بتنقية الاجواء العربية والحد من الخلافات، وان موضوع المخيمات لم يعد البند الوحيد على جدول اعمال القمة **(المصدر نفسه)**.

## التحرك الاردني ـ الفلسطيني المشترك

على قاعدة «اتفاق عمان» للتحرك السياسي المشترك، والموقع في ١١/٢/١٩٨٥، واصل الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية تحركهما المشترك على الساحة الدولية، وخاصة لدى بعض دول اوروبا الغربية. وقبل بداية هذا التحرك الجديد، عقد الملك حسين، عاهل الاردن، اجتماعاً هاماً مع ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، في عمان، يوم ١٨/٥/١٩٨٥، وذلك قبل سفر الملك حسين الى القاهرة للقاء الرئيس المصري حسني مبارك، ومنها الى بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية. وقد عرض العاهل الاردني على عرفات مضمون المباحثات التي اجراها مع جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، في مدينة العقبة، يوم ١٢/٥/١٩٨٥، حول الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك للحوار مع الولايات المتحدة الاميركية بشأن القضية الفلسطينية والشرق الاوسط. وذكر في عمان، ان الحسين وعرفات اتفقا على الموقف النهائي الذي سيحمله الاول معه الى القاهرة لاطلاع الرئيس المصري عليه ليكون اساس مباحثات العاهل الاردني مع رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، يوم ٢٢/٥/١٩٨٥، ومع الرئيس الاميركي رونالد ريغان يوم ٢٩/٥/١٩٨٥ **(الشرق الاوسط، ١٨/٥/١٩٨٥)**. وفي هذه الاثناء، اكد العاهل الاردني ان غالبية الزعماء العرب تبارك الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، ونفى ان تكون السعودية غير راضية عن الاتفاق، كما اكد انه لا يختلف مع الرئيس السوري حافظ الاسد حول استراتيجية السلام العادل والشامل لتحرير الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧. وقال ان م.ت.ف. هي منظمة سياسية قد لا تكون عسكرية وان قادتها يعرفون ان واجبهم هو تحرير الاراضي المحتلة باية طريقة. ونفى العاهل الاردني ان يكون قد قدم إلى وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، قائمة باسماء الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك للتفاوض حول السلام في المنطقة. واعلن ان موقف الاتحاد السوفياتي من الوفد المشترك لا يختلف عن الموقف الاميركي، وان كلا الموقفين لم يتبلور، بعد، بشأن استقبال هذا الوفد والتباحث معه. واوضح ان الاردن والمنظمة سيواصلان العمل لتحرير الاراضي المحتلة **(القبس، ٢٠/٥/١٩٨٥)**.

وفي القاهرة، تباحث الرئيس المصري حسني مبارك والملك حسين حول الجهود المشتركة للعمل من اجل

السلام في الشرق الاوسط، على ضوء الاتفاق الاردني - الفلسطيني المشترك. كما تناولت المحادثات الجهود المشتركة لبدء الحوار الاميركي - الاردني - الفلسطيني قبل زيارة الملك حسين الى واشنطن. وخلال المباحثات، عرض الرئيس المصري نتائج محادثاته مع الرئيس التركي كنعان ايفرين والرئيس الروماني نيكولاي تشاوشيسكو وتأييدهما للحوار الاميركي مع وفد اردني - فلسطيني مشترك (**الاهرام، ١٩٨٥/٥/٢١**).

وفي القاهرة، ايضاً، اكد بطرس غالي، وزير الدولة للشؤون الخارجية المصرية، «ان الاتفاق الاردني - الفلسطيني، رغم التعنت الاميركي - الاسرائيلي، يمكن ان يكون نقطة تحول ايجابي في تاريخ القضية الفلسطينية، وان موقف اسرائيل من القضية الفلسطينية، هو الذي يحدد شكل ودفء العلاقات بين مصر واسرائيل» (**القبس، ١٩٨٥/٥/٢٢**).

وفي تطور آخر يتعلق بالتحرك الاردني - الفلسطيني، كشف وزير الخارجية الاردني، طاهر المصري «ان منظمة التحرير الفلسطينية تخلت عن فكرة اقامة دولة فلسطينية مستقلة عندما وافقت على اتحاد كونفدرالي مع الاردن» واوضح ان «الاتفاق بين الاردن والمنظمة يعني انه لن تكون هنالك دولة فلسطينية مستقلة، وانه يأمل [ في ] ان يؤدي اجتماع مقبل بين مسؤولين اميركيين ووفد اردني - فلسطيني مشترك الى اجراء مباحثات مباشرة بين واشنطن والمنظمة». ومضى قائلاً: «ان المنظمة قد قبلت راي الاردن بانه ما لم تتخل عن فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة فلن تكون هناك احتمالات، ابداً، للسلام في الشرق الاوسط» (**السفير، ١٩٨٥/٦/٨**).

ولاول مرة، تعلن سلطنة عُمان موقفاً لدعم الجهود الاردنية - المصرية لحل القضية الفلسطينية منذ التوقيع على الاتفاق الاردني - الفلسطيني. وفي هذا الشأن، اعلن يوسف العلوي، وزير الدولة للشؤون الخارجية في سلطنة عمان، «ان الاتفاق بين الاردن واميركا، بشأن عقد اجتماع بين الولايات المتحدة ووفد اردني - فلسطيني مشترك، هو خطوة ايجابية لكسر الجمود الذي اعترى القضية». واعرب عن امله «في ان تساند الدول العربية جهود العاهل الاردني والرئيس المصري ومنظمة التحرير الفلسطيني بحيث تصل، في النهاية، الى التفاوض على اساس مبدا الارض مقابل السلام وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة» (**الاهرام، ١٩٨٥/٦/٨**).

وفي القاهرة، حدد الرئيس المصري حسني مبارك، بعد لقائه بالسلطان قابوس، سلطان عمان، شروط عملية السلام في الشرق الاوسط. وقال الرئيس المصري: «ان الانسحاب الاسرائيلي من لبنان هو احد هذه الشروط، ثم حل مشكلة طابا، والمرونة في معالجة القضية الفلسطينية» (**الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٦/٩**).

اما الموقف السوري فيما يخص التحرك الاردني - الفلسطيني، فقد ظل على وتيرته التقليدية في رفض هذا التحرك واستمرار المطالبة باسقاط «اتفاق عمان». وقد اكدت وسائل الاعلام السورية، في معرض حملتها على «اتفاق عمان» والتحرك المشترك الاردني - الفلسطيني «ان النظام الاردني، ولكي يمهد للمفاوضات الاردنية - الفلسطينية - الاسرائيلية، اخذ على عاتقه تأمين الغطاء العربي من خلال قمة تعقد كما يتردد بالاكثرية. اما عرفات، فقد فجر الوضع الامني في بيروت وسيفجره في كل لبنان، وعندها سيسعى الجانب الاميركي الى تامين غطاء دولي من خلال وجود ممثل للامم المتحدة في المفاوضات القادمة الى جانب غطاء اوروبي غربي» (**البعث، ١٩٨٥/٦/١٠**).

وفي باريس، بحث الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، خلال محادثاته مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، الاوضاع في الشرق الاوسط وعلى راسها القضية الفلسطينية (**القبس، ١٩٨٥/٦/١١**).

وفي دمشق، قالت المصادر الرسمية السورية «ان تفجير الوضع الامني في بيروت هو غطاء لزيارة الملك حسين الى واشنطن التي طالبت، على لسان وزير خارجيتها شولتس، بتأمين الحماية لكل من يقدم على التفاوض مع اسرائيل، ولهذا، فان عقد القمة العربية الطارئة، هو تغطية لكل من عرفات وحسين لتأمين صفقة استسلامية مع واشنطن والكيان الصهيوني» (**السفير، ١٩٨٥/٦/١٣**).

واثناء محادثاته مع الرئيس الاميركي ريغان، يوم ١٩٨٥/٦/١٨، اكد الرئيس التونسي الحبيب بورقيبه، وبعد استعراض تطورات الاوضاع في الشرق الاوسط، «انه يجب ايجاد حل عادل لازمة الشرق الاوسط، تأخذ في الاعتبار التطورات المستجدة» ولم يشر بورقيبة الى هذه التطورات، غير انه اضاف «ان بلاده تؤيد اي مبادرة سلام يقرها الفلسطينيون لاستعادة حقوقهم المشروعة». واعاد بورقيبة الى الاذهان دعوته لحل ازمة الشرق الاوسط التي طرحها العام ١٩٦٥ وقوبلت برفض عربي شديد، وقال: «ان

العرب عادوا، في مؤتمر فاس العام ١٩٨٢، الى تبني ما اعلنه قبل ٢٠ عاماً لحل مشكلة الشرق الاوسط» (**القبس**، ٢٠/٦/١٩٨٥).

ولبحث خطوات التحرك الاردني ـ الفلسطيني المشترك على الساحة الدولية، عقد الملك حسين وياسر عرفات سلسلة اجتماعات في عمان، تناولت، عدا عن التحرك المشترك، الحرب ضد المخيمات في بيروت. وقد بعث الملك حسين برسالة الى رئيس وزراء ايطاليا بتينو كراكسي يدعو فيها المجموعة الاوروبية الغربية الى دعم مبادرته للسلام في الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط**، ٢٢/٦/١٩٨٥).

ومع بدء الاستعداد للتحرك الاردني ـ الفلسطيني على الساحة الدولية، وتحديداً باتجاه دول اوروبا الغربية، قام الرئيس السوري حافظ الاسد بزيارة الى موسكو، حيث اجرى محادثات مع الزعيم السوفياتي غورباتشوف، تناولت الاوضاع في منطقة الشرق الاوسط.

وفي غضون ذلك، بدأ وفد اردني ـ فلسطيني مشترك تحركاً سياسياً في دول اوروبا الغربية، فقد وصل الوفد الى روما، وهي محطته الاولى، يوم ٢٥/٦/١٩٨٥، وصرح رئيس الوفد المشترك السيد عبد الوهاب المجالي، نائب رئيس الوزراء الاردني ووزير التربية والتعليم، بان الوفد سيقابل رئيس الحكومة الايطالية ووزير الخارجية، للحصول على مساندة دولية كبيرة للتحرك السياسي المشترك الاردني ـ الفلسطيني من اجل التوصل الى تسوية سلمية للنزاع في الشرق الاوسط. وضم الوفد، ايضاً، طاهر المصري، وزير الخارجية الاردنية، ومروان القاسم، وزير البلاط، عن الجانب الاردني؛ وعن الجانب الفلسطيني، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، جويد الغصين، وعضو اللجنة المركزية لحركة (فتح)، خالد الحسن (**الراي**، ٢٥/٦/١٩٨٥).

وقبل وصول الوفد المشترك الى العاصمة الايطالية بساعات قليلة، اكد رئيس وزراء ايطاليا، في رسالة الى العاهل الاردني، دعم حكومته لاقتراحات اردنية ـ فلسطينية مشتركة لحل ازمة الشرق الاوسط، وهي الاقتراحات التي تضمنتها رسالة بعث بها الملك حسين الى رئيس الحكومة الايطالية قبل اسبوع. وخلال اجتماع الوفد المشترك مع كراكسي، رئيس الوزراء، مع وزير الخارجية جوليو اندريوتي، اكد الجانب الايطالي، ايضا، دعم ايطاليا للتحرك الاردني ـ الفلسطيني لحل القضية الفلسطينية (**القبس**، ٢٧/٦/١٩٨٥).

وفي باريس، اجتمع الوفد المشترك الاردني ـ الفلسطيني مع وزير الخارجية الفرنسي، رولان دوما، لبحث التحرك المشترك على الصعيد السياسي بين الاردن وم.ت.ف. لتحقيق السلام في الشرق الاوسط، ويهدف التحرك المشترك في البداية إلى تحقيق مشاركة فلسطينية في محادثات مقترحة مع اميركا واسرائيل (**المصدر نفسه**).

واستنادا الى معلومات استقتها من مصادر موثوقة في باريس، كتبت صحيفة «القبس» الكويتية يوم ٢٩/٦/١٩٨٥: «ان الوزير الفرنسي اكد لطاهر المصري، وزير الخارجية الاردني، ان فرنسا ستؤيد عقد مؤتمر دولي لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي، اذا وافقت عليه كل الاطراف المعنية»، واضافت: «ان الوزير الفرنسي لاحظ ان الولايات المتحدة واسرائيل تعارضان عقد المؤتمر الدولي، كما ان الاتحاد السوفياتي يعارض عملية السلام الجارية على اساس اتفاق عمان، لذلك فان فرنسا ترى ان الظروف ليست مناسبة للدعوة الى عقد مؤتمر دولي لحل النزاع». واستطردت «القبس» مستندة الى المصادر نفسها: «ان طاهر المصري تقدم باقتراح هام فحواه ان تشكل دول المجموعة الاوروبية المظلة الدولية التي يمكن ان تجرى في اطارها مفاوضات السلام».

وبعد مباحثات باريس، استقبل البابا يوحنا بولس السادس، في الفاتيكان، الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك. وقد شرح الوفد للبابا اهداف التحرك الاردني ـ الفلسطيني واهدافه المتصلة بتحقيق حل سياسي يؤدي الى حل عادل للقضية الفلسطينية وفق الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الامم المتحدة. وقد اعرب البابا عن تفهمه لدوافع ومضمون «اتفاق عمان» وعن دعمه للتحرك المشترك الاردني ـ الفلسطيني، ووعد ببذل كافة الجهود للتوصل الى حل سياسي عادل والمساهمة في تذليل العقبات امامه، مؤكداً حق الشعب الفلسطيني في الحصول على وطن قومي وكيان سياسي. وقد حمل الوفد تحيات البابا الى الملك حسين وياسر عرفات (**وفا**، ١/٧/١٩٨٥).

وطبقا لمصادر دبلوماسية عربية في باريس، فان المسؤولين الاردنيين يشعرون بانه ليست هنالك حماسة اوروبية حقيقية تجاه اتفاق عمان ولعملية السلام الجارية على اساسه. وقد تعزز الشعور الاردني هذا بعدما احجمت القمة الاوروبية، في ميلانو، عن تبني عملية السلام هذه، رسمياً، فلم تدرج في البيان الذي اصدرته واعلنت فيه عن تأييدها

مفاوضات عربية - اسرائيلية مباشرة على اساس اتفاق عمان (القبس، ١٩٨٥/٧/٢). غير ان تقييم وزير الخارجية الاردني لنتائج جولة الوفد المشترك الى روما وباريس والفاتيكان بدا متفائلاً، فقد ابلغ الوزير الاردني، طاهر المصري، مراسل وكالة الانباء الكويتية (كونا) في روما «ان نتائج محادثاتنا في العواصم الثلاث كانت ايجابية ومثمرة للغاية، حيث لقي الاتفاق الاردني - الفلسطيني، والتحرك الثنائي المشترك بين الجانبين، الدعم والتأييد في العواصم الثلاث بشكل واضح وعلني». ونفى المصري ما نسب اليه من تغيير لموقف الاردن من المؤتمر الدولي، وقال: «لم ابلغ وزير الخارجية فرنسا، لا امام الوفد المشترك ولا بأية طريقة اخرى، عن تغير موقف الاردن من المؤتمر الدولي، وما نشر لا اساس له من الصحة» (السفير، ١٩٨٥/٧/٣).

وفي تطور متصل بالموافقة الاميركية على مشاركة اعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني ضمن وفد اردني - فلسطيني مشترك للحوار مع الولايات المتحدة، توقعت مصادر سياسية مطلعة ان يصل المبعوث الاميركي، ريتشارد مورفي، الى المنطقة خلال شهر تموز (يوليو) حاملاً معه موافقة اميركية مبدئية على مشاركة جانب فلسطيني في الوفد المشترك يكون اعضاؤه من المجلس الوطني الفلسطيني، من اجل الحوار مع الولايات المتحدة، وهو الامر الذي ظلت واشنطن تتحفظ عليه في التصريحات الرسمية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٤).

ولاحظ المراقبون ان المسؤولين الاردنيين لا يدعون مناسبة تمر الا ويؤكدون تمسكهم بالتحرك الاردني - الفلسطيني المشترك. وفي هذا الاطار، وبمناسبة تخريج دفعة من طلبة كلية العلوم العسكرية الاردنية، قال الملك حسين: «ان هذا التحرك قد حظي، الآن، بالدعم من بعض الدول التي رأت فيه، مثلما رأينا، توجهاً نحو السلم الذي اجمع عليه العرب في قمة فاس» واكد العاهل الاردني «وقوف الاردن الى جانب الشرعية الفلسطينية في معركتها ضد نزعات الهيمنة» (الدستور، ١٩٨٥/٧/٤).

واثر الزيارة المفاجئة التي قام بها الرئيس المصري حسني مبارك للاردن يوم ١٩٨٥/٧/٤، جرت مباحثات بينه وبين الملك حسين حول جهود السلام في الشرق الاوسط. وقد كشف الملك حسين، اثر لقائه مع مبارك، «ان لقاء اميركياً - اردنياً - فلسطينياً سيعقد قريباً». وفي مؤتمر صحفي عقده الملك الاردني، عقب مغادرة الرئيس المصري، قال: «ان الوقت مناسب الآن، لبذل الجهود في سبيل تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط، واذا ضاعت هذه الفرصة فستضيع الى الابد». واشار «الى ان زيارة مورفي، المبعوث الاميركي، للمنطقة وخاصة الى عمان، ستتم قريباً رغم ان موعدها لم يحدد بعد». وعن دور سوريا في عملية السلام، اكد الملك حسين «ان سوريا طرف من اطراف النزاع» (النهار، ١٩٨٥/٧/٥). اما التقييم المصري لزيارة ومباحثات الرئيس مبارك في عمان، فقد تحدث عنه مستشاره للشؤون السياسية، الدكتور اسامة الباز، اذ قال: «ان المباحثات تناولت سبل تنشيط عملية السلام في الشرق الاوسط، وانها كانت بناءة ومفيدة، حيث انصب سعي الزعيمين على ان تقوم الولايات المتحدة باجراء حوار مع وفد اردني - فلسطيني سيشرح وجهة النظر العربية حول السلام». وتوقع ان يتم تشكيل هذا الوفد قريباً (السفير، ١٩٨٥/٧/٥).

وعقب المباحثات الاردنية - المصرية، لاحظ المراقبون صدور ردود فعل غاضبة في كل من طرابلس الغرب ودمشق. فقد هاجم الرائد عبد السلام جلود العاهل الاردني، قائلاً: «انه [ الملك حسين ] يجر القضية الفلسطينية نحو الاستسلام وعليه ان يصمت» (وكالة الصحافة الفرنسية و سانا، ١٩٨٥/٧/٥). وفي دمشق، ردت صحيفة «تشرين» الحكومية على قول الملك حسين في خطاب القاه يوم ١٩٨٥/٧/٣ «ان هنالك اصواتاً تدعي انها فلسطينية اكثر من الفلسطينيين» فكتبت: «ان السوريين فلسطينيون اكثر من بعض الفلسطينيين، وهم متمسكون بحقوق الفلسطينيين وبتحرير الارض العربية بحزم» (النهار، ١٩٨٥/٧/٦).

وطبقاً لمصادر رسمية موثوقة، فان الملك حسين ابلغ الرئيس المصري حسني مبارك، خلال لقائهما الاخير في مدينة العقبة الاردنية، باسماء الجانب الفلسطيني في الوفد المشترك لمقابلة المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي عند زيارته لعمان. واوضحت تلك المصادر ان الاردن كان قد حدد مهلة حتى ٢٦ حزيران (يونيو) الماضي لمنظمة التحرير لتسليم اسماء الجانب الفلسطيني في الوفد المشترك لابلاغها الى الحكومة الاميركية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٧/٨).

وفي سياق الحركة الاردنية اجرى العاهل الاردني مباحثات، في الطائف، يوم ١٩٨٥/٧/٩، مع الملك فهد بن عبد العزيز، ملك السعودية. وقد تبادل الطرفان

وجهات النظر في كل ما يتعلق بتطورات القضية الفلسطينية والتحرك الاردني ـ الفلسطيني على الساحة الدولية الذي يهدف الى تحقيق التسوية السلمية العادلة للقضية الفلسطينية في ضوء «اتفاق عمان» بين الاردن و م.ت.ف. والمستمد من روح قرارات قمة فاس والشرعية الدولية (**صوت الشعب**، عمان، ١٠/٧/١٩٨٥). من ناحية اخرى، اجرى الملك حسين محادثات مع ياسر عرفات استغرقت ساعتين، و «تركزت على الاوضاع العربية الراهنة على الساحتين، العربية والفلسطينية، وتقويم الجهود الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة، والتحرك على الصعيد الدولي وطبيعة الخطوات المقبلة لهذا التحرك. كما تناولت المحادثات مسالة تشكيل الوفد الاردني ـ الفلسطيني الذي من المقرر ان يجري حواراً مع مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط ريتشارد مورفي» (**النهار**، ١٢/٧/١٩٨٥).

يوسف حسن

# المقاومة الفلسطينية ـ دولياً

## المواقف الدولية من الوفد المشترك وأزمة المنطقة

بعد الجولة التي قام جورج شولتس، وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية، إلى عدد من بلدان الشرق الأوسط في النصف الأول من ايار (مايو) الماضي، تضاربت الأنباء حول ما استطاع شولتس تحقيقه، سيما وان التصريحات التي صدرت عن مسؤولين اميركيين عديدين كانت متناقضة الى حد ما. وفي طريق عودته الى واشنطن، أوحى وزير الخارجية الاميركي للصحافيين الذين رافقوه في جولته، انه حقق بعض التقدم في اتجاه ترتيب مفاوضات بين اسرائيل ووفد مشترك اردني ـ فلسطيني. وعندما سئل عن تصريحات نسبت إلى ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، وابدى فيها استعداده للاعتراف بقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ في مقابل اعتراف الولايات المتحدة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، اجاب شولتس: «ربما كان هناك بعض التحول في الموقف الفلسطيني ـ إن هذا امر جيد» ولاحظ ان هناك الآن تلميحات مباشرة الى اسرائيل والى القرار ٢٤٢ (**النهار**، بيروت، ١٧/٥/١٩٨٥).

وحول رد فعل واشنطن على تصريحات عرفات، اكد الناطق بلسان الخارجية الاميركية، ادوارد جيريجيان، ان موقف واشنطن يستوجب ان تنطلق اية تسوية في الشرق الأوسط من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٧/٥/١٩٨٥). واكد مسؤول اميركي رفيع المستوى، في تصريح صحفي لـ «الاتحاد»، الصادرة في ابو ظبي، أن الادارة الاميركية تعتبر العام الحالي عاماً حاسماً بالنسبة لتسوية ازمة الشرق الأوسط، وان الصيف الحالي سيشهد تطورات في الموقف الاميركي والحلول المطروحة للتسوية. واكد المسؤول الاميركي ان ريتشارد مورفي تسلم، فعلاً، قائمة باسماء الجانب الفلسطيني في الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك، ولكنه ذكّر بأن الطريق مازال طويلاً امام الوصول الى قرار باعتماد اي من الاسماء المقترحة. واعرب

المسؤول عن خشيته من النتائج والمضاعفات التي يمكن ان تحدث في حال فشل الجهود الحالية، وخاصة تلك التي يقوم بها الملك حسين، مشيراً الى ان هذا الفشل قد يجعل بعض الدول العربية يلجأ الى ما سمّاه بالتشدد والتطرف (المصدر نفسه، ١٨/٥/١٩٨٥). ونسبت صحيفة «الشرق الاوسط»، الصادرة في لندن، الى مصدر اميركي رسمي قوله ان الادارة الاميركية وصلت الى قناعة مؤداها «فشل جميع الجهود التي بذلت خلال الاشهر الماضية لايجاد شخصيات فلسطينية تقبل الاشتراك في المفاوضات دون موافقة منظمة التحرير الفلسطينية». وقال المصدر ان الادارة الاميركية صرفت النظر عن قائمة باسماء الوفد المشترك بعدما كانت تنتظر تلقيمها، ولم يتوقع هذا المصدر حصول تطور ايجابي حقيقي في هذا الصدد خلال الاشهر الستة القادمة (المصدر نفسه، ٢٤/٥/١٩٨٥).

واثارت زيارة الملك حسين لواشنطن، في اواخر ايار (مايو) الماضي، اهتماماً واسعاً، بينما وصفت الزيارة بانها محاولة «الفرصة الاخيرة». وقبل وصول الملك حسين الى واشنطن، وصف مسؤول اميركي رفيع المستوى زيارة حسين القادمة، بانها «مهمة، ان لم تكن حاسمة» من اجل بلورة موقف اميركي محدد ازاء الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني ولتسوية ازمة الشرق الأوسط (النهار، ١٨/٥/١٩٨٥). كما صرح مسؤول اميركي كبير آخر، عشية لقاء حسين ـ ريغان بقوله انه «لا يمكن انتظار نتائج ممتازة من لقاء حسين ـ ريغان» (الشرق الاوسط، ٢٩/٥/١٩٨٥). وبعد انتهاء الاجتماع الأول بين الملك حسين والرئيس ريغان، ابدى مسؤولون في الادارة الاميركية «تفاؤلاً حذراً جداً» ازاء امكانية تحقيق تقدم في عملية السلام من جراء محادثات حسين ـ ريغان». ونسب الى مسؤول اميركي آخر قوله إن الحكومة الاميركية تعتبر الملك حسين شخصية اساسية في مسيرة السلام في المنطقة لكنه استبعد تحقيق تقدم جوهري خلال المحادثات مع ريغان (القبس، الكويت، ٢٩/٥/١٩٨٥). واثر انتهاء اجتماعه مع الملك حسين، قال الرئيس ريغان ان محادثاتهما كانت «مهمة للغاية، وجميعنا يدرك ان الجو الايجابي الذي تبلور في الشرق الاوسط في الفترة الاخيرة، كان بفضل جهود العاهل الاردني بالدرجة الاولى». واضاف «ان الخطوات التي اتخذها الملك حسين، في العام الاخير، هي التي اعطت دفعة جديدة للجهود المبذولة للتوصل الى سلام». وتابع «لقد قدمت محادثاتنا، اليوم، دليلاً جديداً على التزام الاردن بحل النزاع في الشرق الاوسط بالطرق السلمية».

ونقلت الانباء ان الرئيس ريغان اتفق مع الملك حسين على «ان الفرصة الحالية قد تكون الفرصة الاخيرة للسلام في المنطقة» (السفير، بيروت، ٣١/٥/١٩٨٥). وحول مطلب الملك حسين الذي اعلنه بضرورة توفر «غطاء دولي» لاية مباحثات سلام في الشرق الاوسط، لم يستبعد مسؤول اميركي كبير هذه الفكرة، وقال: «لكن واشنطن لا تزال قلقه بشأن مخاطر تحويل مثل هذا المؤتمر الى مسرح سياسي. ورغم ذلك، فإن اي شيء ليس جامداً... إن الموقف متحرك» (الشرق الاوسط، ٣١/٥/١٩٨٥). ورحب المسؤول الاميركي بتصريحات الملك حسين حول استعداد منظمة التحرير الفلسطينية للاعتراف بالقرار ٢٤٢ بقوله: «لقد حصلنا على شيء نبني على اساسه» مضيفاً «إن التقدم ملموس الآن، ولكن إذا كان ذلك يعني ان منظمة التحرير قد استجابت للشروط الاميركية فهذه مسألة اخرى».

وكرر المسؤول الاميركي نفسه، في حديثه للصحافيين، بعد لقاء حسين ـ ريغان، شروط الولايات المتحدة للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، وهي الاعتراف، بصراحة ووضوح، بحق اسرائيل في الوجود وبقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ قبل أن تعلن واشنطن اعترافها بها (المصدر نفسه). وحدد ادوارد جيريجيان، الناطق باسم وزارة الخارجية الاميركية، شروط ادارة ريغان بشأن «الاطار الدولي» للتسوية بست خطوات معينة، قال ان من شأنها المساعدة في القيام بدور بناء، وهذه الخطوات تشكل الشروط لاشراك الاتحاد السوفياتي في جهود التسوية، وهي:

- استئناف العلاقات الديبلوماسية الكاملة بين موسكو واسرائيل.
- تحسين معاملة اليهود السوفيات، بما في ذلك منحهم حق الهجرة.
- انهاء الدعاية السوفياتية «المعادية للسامية».
- ممارسة نفوذ سوفياتي لتقليل امدادات الاسلحة الى ايران عن طريق اصدقاء وحلفاء موسكو.
- انهاء امدادات الاسلحة السوفياتية الى ميليشيات في لبنان.
- الكف عن محاولات اعاقة الجهود السلمية تجاه توسيع اطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

وقال جيريجيان: «لقد اعلنا، في مناسبات عديدة،

انـه اذا اظهـر الاتحاد السوفياتي استعداداً للقيام بدور بناء في عملية السلام في الشرق الأوسط فسنرحب بهـذا التطور». لكنه اضاف «وحتى الآن، لم نر اي دليـل على أن السوفيات مستعدون للقيام بمثل هذا الدور» معلنـاً «انه لايزال يتعين على منظمة التحرير، كذلك الاعتـراف، علنـاً وبصراحة، بحق اسرائيل في الوجـود وبقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، وبعد ذلك سنبـدأ الحـوار مع المـنـظمـة» (**السفير**، ١٩٨٥/٥/٣١،و**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٥/٦/١).

وكان وزير الخارجية الاميركي، جورج شولتس، قد اكد خلال مأدبة العشاء التي اقامها للملك حسين ان واشنـطن «تتفهم» مقتـرحـات الملك حسين بالنسبة لموضوع «المظلة الدولية»، وقال: «سنعمل قريباً، على تحقيق ذلك، وسيكـون هذا الامـر محل مناقشة بين اركان الادارة الاميركية خلال الاسابيع القليلة المقبلة» (**الشـرق الأوسط** ، ١٩٨٥/٦/١). وصرح متحدث باسم البيت الابيض بأن الحكـومـة الاميركية يتعين عليهـا التوصل الى مجموعة من الاجوبة قبل اتخاذ قرار بعقد المؤتمر الدولي «من بينها، على سبيل المثال، هل سيعقـد هذا المـؤتمر تحت اشراف منظمة قائمة بالفعل؟ واين سيعقد هذا المؤتمر؟» وقال: «إن الاتحاد السـوفيـاتي سبق أن حضر مؤتمـرات دوليـة بشأن الشرق الأوسط ولكن اهدافه مختلفة للغاية عن اهداف الولايات المتحدة في المنطقة». واشار الى انه «طالما لم ندرس موضوع المؤتمر الدولي بعد فإنني لا استطيع الاجابة على هذا السؤال» (**القبس**، ١٩٨٥/٦/١).

كما اعلن جورج شولتس، في وقت لاحق، أن الولايات المتحدة والاردن لم يتمكنا من حل الاختلاف، تماماً، في وجهـات الـنظر بينهما ازاء فكرة عقد المؤتمر الدولي للســلام في الشرق الاوســط. واضــاف ان الادارة الأمـيركيـة ناقشت هذه الفكـرة بالتفصيل مع الملك الاردني لكنهـا لا تزال مقتنعة بأن الفكرة لن تحقق كامـل النتـائـج التي تتوخاها الولايات المتحدة منها «وذلك لانهـا تقتنع بمبدأ المفاوضات المباشرة». وأكد شولتس أن الحوار بين الادارة الاميركية ووفد اردني - فلسطيني مشترك سيبدأ قريباً، موضحاً اتفاق وجهتي النظر الاميركية والاردنية، بشأن هذا الحوار. واشار الى ان ريتشـارد مورفي، مسـاعـده لشـؤون الشرق الادنى، سيترأس الوفد الاميركي، بينما سيضم الوفد الاردني - الفلســطيني المشتـرك، بين اعضـائــه، فلســطينيين من المجلس الوطني الفلسطيني. وحول جدول اعمال مثل هذا الحوار، قال شولتس ان جدول الاعمال يجب أن يرتكز على قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، باعتبارهما اساساً للمفاوضات، مشيراً الى ان هذين القـرارين ينـطبقان، ايضـاً، على تسوية قضية هضبـة الجـولان السـوريـة. واشار شولتس إلى ان الادارة الاميركية تواصل مشاوراتها مع اسرائيل بهذا الشأن، مؤكداً أن هناك الكثير من الامور التي لا تزال موضـــع نقـاش فيمـا يتعلق بازمـة الشرق الأوسـط (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٥/٦/٢).

وكان جورج شولتس قد قال ان اقتراح الملك حسين يشكل تقدماً كبيراً، وان واشنطن توافق، مبدئياً، عليه، لكنه تحفظ للغاية في الكلام حول هذا الامر، قائلاً: «انه تم احراز بعض التقدم وان علينا ان ننتظر تصريحاً مبـاشراً من م.ت.ف. حول مسـألة الاعتـراف بحق اسرائـيل في الوجـود وقـراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨». واضاف: «اننا مقتنعون بأن المؤتمر الدولي لن يسهم كثيراً في دفع عملية السلام، ومع ذلك، فإننا نفهم رغبة الملك حسين في الحصول على تأييد دولي واسع قبل الدخول في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل». واشار شولتس الى أن الادارة الاميركية تدرس مسألة ارسال مساعده ريتشارد موري الى الشرق الأوسط للقاء الوفد المشترك الاردني - الفلسطيني بعد تشكيله (**السفير**، ١٩٨٥/٦/١).

وحسب ما ذكـرتـه اذاعـة اسرائيل، فإن جورج شولتس، بعث برسالة الى شمعون بيرس ذكر فيها انه يرى أن الاقتراحات التي عرضها الملك حسين، خلال محادثاته في واشنطن، تشكل خطوة جادة الى الامام من اجل تسوية الصراع في الشرق الاوسط (**الشرق الأوسـط** ، ١٩٨٥/٦/٢). ونقلت اذاعـة اسرائيل، ايضـاً، من الرسالة التي تلقاها بيرس من شولتس قول الاخير: «ان الملك حسين ابلغ الادارة الاميركية بانه ملتزم اجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل خلال العام الحالي على اساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨، وانـه معني باقـامة اتحاد كونفدرالي اردني - فلسطيني وليس باقامة دولة فلسطينية مستقلة، وانه حصـل على موافقـة ياسر عرفات، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، على هذه الاقتراحات». واضيف في الرسالة: «كذلك ان الملك حسين ذهب في تصريحاته الأخيرة الى ابعد مما فعله في الماضي اي زعيم عربي علنـاً بشـأن المفـاوضـات مع اسرائيـل، لكن الولايـات المتحـدة ما زالت تريد من عرفات ان يعلن اعتـرافـه باسرائيل وقبوله بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨». وذكـرت الاذاعـة الاسرائيليـة ان شولتس اوضح في

رسالته أن الادارة الاميركية «لا تزال ترفض مشاركة الاتحاد السوفياتي في مسيرة السلام في الشرق الاوسط»، وانه «تم الاتفاق مع الملك حسين على دعوة مندوبين اميركيين للاجتماع مع وفد اردني ـ فلسطيني مشترك في الاسابيع المقبلة، شرط ان يعتبر هذا الاجتماع تمهيدياً ولن تدور خلاله مفاوضات رسمية» (السفير، ٣/٦/١٩٨٥).

وابلغ مسؤول اسرائيلي وكالة اسوشييتد برس قوله ان الولايات المتحدة ابلغت الحكومة الاسرائيلية بقائمة تتألف من سبعة اسماء سبق ان ابلغت «بصفة غير رسمية» الى وزير الخارجية الاميركي جورج شولتس اثناء زيارته الاخيرة الى المنطقة في اوائل أيار (مايو) الماضي. وقال المسؤول الاسرائيلي، الذي طلب من الوكالة عدم الافصاح عن هويته، ان واشنطن لم تطلب من الحكومة الاسرائيلية ان تعطي ردها على القائمة فوراً، كما ان حكومة بيرس الائتلافية لم تناقش، بعد، هذه الاسماء. وذكر المسؤول الاسرائيلي، من بين هذه الاسماء، الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وثلاثة شخصيات من الضفة الغربية هم الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم، ورشاد الشوا، رئيس بلدية غزة المقال من جانب سلطات الاحتلال، وحكمت المصري، رجل الاعمال في نابلس ورئيس البرلمان الاردني سابقاً (الشرق الاوسط، ٥/٦/١٩٨٥).

وفي اليوم الثاني، اكد مصدر في وزارة الخارجية الاميركية ان قائمة تضم تسعة اسماء فلسطينية يجري الآن بحثها في اطار الاستعدادات لتشكيل الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك. وعلى الرغم من نفي المسؤول لان تكون واشنطن قد تسلمت القائمة بصفة رسمية، لم يستبعد أن تكون هذه القائمة هي ذاتها التي نشرتها صحيفة «حداشوت» الاسرائيلية (المصدر نفسه، ٦/٦/١٩٨٥).

وفي واشنطن، صرح مسؤول كبير في وزارة الخارجية الاميركية بأن الولايات المتحدة ترحب بوجود خطة اردنية تفصيلية لمحادثات السلام في الشرق الأوسط على الرغم من انها تختلف مع عناصر مهمة فيها. وقال، في حديث لمراسلي وكالات الأنباء مشترطاً عدم كشف اسمه: «ما زلنا نتطلع الى خطة واقعية تؤدي الى مفاوضات مباشرة [ بين اسرائيل والدول العربية ]». وأوضح أن الخطة الاردنية التي اوضحها للصحافيين طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، تلقى ترحيباً لانها دليل على قوة دفع جديدة حيال محادثات السلام «وكاقتراح عام، لا يمكن أن يكون اعلان الحكومة الاردنية خطة تؤدي الى مفاوضات مباشرة امراً سيئاً تماماً». وكرر المسؤول الرفض الأميركي «للاطار الدولي» الذي اقترحه طاهر المصري، قائلاً: «لقد تفهمنا الرغبة [ الاردنية ] في اطار دولي للمحادثات، لكننا لا نزال، الى حد كبير، في مرحلة تقليب الافكار بشأن ما ينبغي ان يكون ذلك [ الاطار ]... لكننا نأخذ ظهور المشاكل على انه علامة طيبة، فهو يعني ان شيئاً ما يحدث». واكد أن واشنطن راضية، الى حد كبير، عن محاولة الملك حسين التحرك في اتجاه مفاوضات مباشرة هذه السنة و «ان ذلك يتجاوز، بكثير، اي شيء سمعناه من اي زعيم عربي لسنوات في شأن الرغبة في اجراء محادثات سلام مع اسرائيل... هناك قوة دفع جديدة لان الاطراف تريدها... وسنتوصل الى سبل مناسبة للحفاظ على قوة الدفع، لكن العبء الرئيس يظل على الاطراف المعنية» (النهار، ٧/٦/١٩٨٥).

وبعد مغادرة الملك حسين لواشنطن، قال ادوارد جيريجيان، المتحدث باسم الخارجية الاميركية، «ان اهتمام الولايات المتحدة ينصب، حالياً، على تنظيم لقاء بين وفد اردني ـ فلسطيني لا يضم اعضاء من منظمة التحرير وبين ممثلين اميركيين». واضاف «ان هذا يعد خطوة اولى» موضحاً انه لا يريد التعليق على «سيناريو افتراضي». ومضى المتحدث قائلاً ان الولايات المتحدة ترى ان هذا اللقاء الأول، المزمع عقده، ينبغي ان يمهد لاجراء مفاوضات مباشرة بين العرب والاسرائيليين في اقرب فرصة ممكنة. وتابع «نحن نرغب باقامة حوار مع وفد اردني ـ فلسطيني إذا كان [ ذلك ] يساعد على التوصل الى سيناريو واقعي يقود الى مفاوضات مباشرة» (السفير، ٨/٦/١٩٨٥).

من جهته، استبعد جورج شولتس عقد اجتماعات اميركية مع «مستويات مختلفة» من الفلسطينيين ومع الاتحاد السوفياتي في اطار المبادرة الاردنية، وقال: «ان المقترحات الاردنية الاخيرة لن تؤدي الى الهدف الاميركي، وهو اجراء مفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل». واضاف شولتس، في تصريحاته للصحافيين في جزيرة برمودا البريطانية، «ليس هذا هو ما نتطلع اليه [ ويعني بذلك المقترحات الاردنية التي وردت على لسان وزير الخارجية الاردني طاهر المصري في تصريح 'للواشنطن بوست' ]. ان ما نتطلع اليه، هو خطوات تؤدي الى مفاوضات مباشرة، وحتى لا يسيرون في اتجاه [ يعني الاردنيين ] بينما نحن نتحدث عن اتجاه آخر». واشار الى أن واشنطن

وموسكو تختلفان كثيراً في ارائهما بالنسبة لازمة الشرق الأوسط، ولذلك فإن اقتراح المؤتمر الدولي امر مرفوض بالنسبة لواشنطن. وقال شولتس ان واشنطن ترى «ان اللقاء الاميركي بوفد مشترك يجب أن يكون، قطعاً، خطوة تجاه المفاوضات لا حدثا مستقلاً بذاته». واشار الى انه «ليس من الضروري أن يكون الوفد الفلسطيني كبيراً، فربما ثلاثة اشخاص كفاية». واكد ان «سلسلة الاجراءات التي اقترحها الاردن لم تحظ، حتى الآن، بموافقة الولايات المتحدة». ثم اعلن أن واشنطن لم تتلق، لغاية الآن، قائمة متكاملة باسماء الشخصيات الفلسطينية المرشحة للوفد المشترك (**الشرق الأوسط، ١٠/٦/١٩٨٥**).

كذلك، رحبت الولايات المتحدة باقتراح رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، حول مباحثات التسوية في المنطقة. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية، برنارد كالب: «ان اقتراح بيرس يعكس الانطلاقة التي حدثت، تمهيداً لاجراء مفاوضات سلام حقيقية في الشرق الأوسط». واضاف: «ان خطة بيرس تعزز موقف الولايات المتحدة القائل ان هناك اعترافاً في المنطقة بضرورة اجراء مفاوضات سلام خلال العام الحالي» (**السفير، ١٢/٦/١٩٨٥**).

وذكرت مصادر رسمية اميركية أن الادارة الاميركية تدرس امكانية عقد مؤتمر للسلام حول الشرق الأوسط يشارك فيه حلفاء الولايات المتحدة في اوروبا وآسيا ويستبعد منه الاتحاد السوفياتي. وقالت هذه المصادر أن الغرض من هذا المؤتمر ايجاد حل وسط لمطالب الاردن واسرائيل بالنسبة لعقد مؤتمر دولي، وسيشكل هذا المؤتمر «المظلة الدولية» التي يطالب بها الملك حسين لحماية المفاوضات السلمية التي يشارك فيها وفد اردني - فلسطيني مشترك مع اسرائيل (**الشرق الأوسط، ١٤/٦/١٩٨٥**)، في حين ذكر متحدث باسم الادارة الاميركية، تعليقاً على انباء صحفية ذكرت أن واشنطن تفكر بعقد مؤتمر للسلام حول الشرق الاوسط يحضرها حلفاؤها الاوروبيون والآسيويون «اننا نبحث عدداً من الأفكار التي تساعد في احتمالات اجراء المفاوضات المباشرة بين اسرائيل والاردن، وليس لدي تعليق خاص بشأن المعلومات المتعلقة بمؤتمر للشرق الأوسط يجمع الحلفاء الاوروبين والآسيويين، وعلى اية حال، فإنه من المبكر ان نبحث، علناً، مختلف الخيارات التي نفكر بها» (**السفير، ١٤/٦/١٩٨٥**).

وقد أعلن جورج شولتس، في مؤتمر صحافي، ان ريغان وغورباتشوف سيبحثان، خلال لقائهما في الخريف القادم، مجموعة من القضايا بينها ازمة الشرق الاوسط. وقال ان الادارة الاميركية تعمل جاهدة لايجاد حل للصراع العربي - الاسرائيلي، مضيفاً انه «بقيادة الملك حسين والرئيس المصري حسني مبارك وعناصر من الحركة الفلسطينية، من جهة، واسرائيل ورئيس وزرائها، من جهة اخرى، فإن هناك تحركاً ما، ونحن نعمل جهدنا من اجل تعزيز هذا التحرك» (**السفير، ٣/٧/١٩٨٥**).

وحول زيارة ريتشارد مورفي للمنطقة، نسبت الاذاعة الاسرائيلية الى مورفي قوله انه لن يتوجه الى المنطقة ما لم يتسلم قائمة باسماء الفلسطينيين الذين سيشاركون في الوفد المشترك (**المصدر نفسه، ٦/٧/١٩٨٥**).

## الموقف الأوروبي الغربي

الانطباع الذي اعطته الأوساط الرسمية في اوروبا الغربية خلال الاسابيع التي سبقت انعقاد قمة المجموعة الأوروبية، في ميلانو، اواخر حزيران (يونيو) الماضي، حول نية المجموعة الاوروبية اتخاذ موقف جديد وخاص بمشكلة الشرق الأوسط، مالبث ان تراجع ليتعزز، بدلاً منه، الاعتقاد الذي ساد سابقاً من أن اوروبا الغربية عاجزة عن اتخاذ أي موقف خاص بها مستقل عن سياسة الولايات المتحدة الاميركية تجاه ازمة الشرق الأوسط. وهذا العجز يرجع، في جانب منه، الى اختلاف مواقف دول السوق المشتركة تجاه ازمة المنطقة.

وفي هذه الاثناء، استمرت كل من دول المجموعة بالتعبير عن موقفها الخاص بها من التطورات التي تشهدها ازمة الشرق الاوسط. واستقبلت ايطاليا وفرنسا الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك بينما امتنعت بريطانيا عن ذلك وتبنت الموقف الاميركي من هذه المسألة، وهو رفض اجراء اتصال باي وفد يضم اعضاء رسميين في منظمة التحرير الفلسطينية. كذلك، تباينت المواقف من الطرح الذي قدمه الملك حسين في واشنطن حول ضرورة توفر غطاء او مظلة دولية لمباحثات التسوية في المنطقة.

لقد أعلن وزير الدولة للشؤون الخارجية الفرنسي، جان ميشيل بايليه، انه لا يمكن تسوية المشكلة الفلسطينية من دون منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

وقال في حديث نشرته صحيفة «الاتحاد» الظبيانية انه لا بد من ان يقبل الاسرائيليون التفاوض مع م.ت.ف. والقيام ببعض المبادرات حتى ولو كان وضعهم الداخلي صعباً بسبب ما يسمى حكومة الوحدة الوطنية. واضاف ان الشروط اصبحت متوفرة الآن، اكثر من اي وقت مضى، لبدء مباحثات السلام في الشرق الأوسط ، خاصة وان هناك تطوراً من قبل منظمة التحرير التي تتحدث، حالياً، لغة معتدلة ومستعدة للتطور تجاه اشياء اساسية مثل قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٢٤٢، اضافة الى الجهود التي بذلها الملك حسين والرئيس حسني مبارك. وقال بايليه، ايضاً، ان فرنسا تؤيد هذه الجهود السلمية للجانب العربي وتدعو اسرائيل الى التحلي بسعة الأفق والرغبة في الحوار والمفاوضات مع منظمة التحرير من اجل السعي الى السلام (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٦/٢).

واعلن مصدر مسؤول في وزارة الخارجية الفرنسية ان موقف فرنسا من قضايا الشرق الاوسط يقتضي قيام تحرك ديبلوماسي دولي لضمان التسوية السلمية التي يجب ان ترتكز على مبدأ الاعتراف المتبادل بين الفلسطينيين واسرائيل. وقال المصدر ان فرنسا لا تحبذ ان يكون الضمان الدولي لتسوية ازمة الشرق الاوسط محتكراً على جهة دولية دون الاخرى، معرباً عن اعتقاده بأن الأفضل ضماناً لتعزيز مصداقية الغطاء الدولي لاي حل للازمة هو ان يأتي هذا الغطاء في اطار الامم المتحدة، على ان تعلن كل من واشنطن وموسكو عن تأييدهما لهذا التحرك الديبلوماسي في اطار المنظمة الدولية، وذلك لابعاد منطقة الشرق الاوسط عن صراع الدولتين العظميين. واضاف المصدر انه امام التطورات الاخيرة في منطقة الشرق الاوسط ، بعد زيارة الملك حسين لواشنطن، فإن فرنسا حريصة على ان تتخذ أوروبا، خلال مؤتمر القمة الاوروبي المقبل، في ميلانو، موقفاً اوروبياً واضحاً يترجم بتحرك ديبلوماسي اوروبي يهدف إلى تقريب وجهات النظر بين واشنطن وموسكو بشأن مفهوم الغطاء الدولي الذي يجب أن يعطى للتحرك في منطقة الشرق الأوسط من حيث مطالبة اوروبا لتحاشي اية منازعات او سوء فهم بين الدولتين العظميين (**المصدر نفسه**، ١٩٨٥/٦/٤).

وبعد زيارة الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك الى فرنسا واجتماعه مع رولان دوما، وزير الخارجية الفرنسية، ذكرت مصادر مطلعة في وزارة الخارجية الفرنسية ان دوما «ذكر [ اثناء الاجتماع ] أن فرنسا ترى من الضروري أن تتم تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي على اساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، وانه لا يمكن التوصل الى سلام دائم دون الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود والامن، من جهة، وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره مع كل ما ينطوي عليه ذلك، من جهة اخرى». واوضحت المصادر ان «فرنسا تنظر الى المبادرة التي اتخذها الملك حسين وياسر عرفات على انها خطوة مهمة» ولاحظت «ان هذا الاتفاق يشير الى جميع قرارات مجلس الأمن ويقترح اجراء مناقشة بين الاطراف المتنازعة. وتابعت المصادر قائلة ان «فرنسا لا تعتزم اتخاذ موقف بشأن الاجراء والمقترح، وأن على الاطراف المعنية أن تحدد مضمون وشكل المفاوضات» لكنها اوضحت «ان هذا الاقتراح من شأنه، ايضاً، ان يتيح الفرصة لبدء حوار حقيقي دون اية شروط مسبقة» (**السفير**، ١٩٨٥/٦/٢٨).

اما الموقف الايطالي، فلم يطرأ عليه اي جديد، وقلل المسؤولون الايطاليون تصريحاتهم بشأن ازمة الشرق الأوسط ، خلافاً للفترة السابقة.

وكان بيان لوزارة الخارجية الايطالية قد اكد، بعد لقاء جوليو اندريوتي وريتشارد مورفي، عند توقف الاخير في روما بعد انتهاء جولة شولتس في الشرق الأوسط ، على «اهمية القضية الفلسطينية في البحث عن حل عادل للنزاع في الشرق الأوسط ، ذلك الحل الذي ينبغي ان يرتكز على الاحترام لحقوق الاطراف المعنية» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٥/١٨).

وقال جوليو اندريوتي، وزير خارجية ايطاليا، بعد لقائه مع الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك في روما اواخر حزيران (يونيو) الماضي، انه برزت من خلال الاجتماع «عناصر جديدة» يمكن اثراؤها للوصول الى حل في الشرق الأوسط (**المصدر نفسه**، ١٩٨٥/٦/٢٨).

اما موقف بريطانيا، فاستمر، كما كان سابقاً، منسجماً، بالكامل، مع الموقف الاميركي تجاه المسائل الاساسية. وقد استقبلت رئيسة وزراء بريطانيا، مارغريت تاتشر، في اوائل حزيران (يونيو)، كلاً من الملك حسين ووزير خارجية اسرائيل اسحق شامير ووزير خارجية الولايات المتحدة جورج شولتس. كما اعلنت تاتشر، في وقت لاحق، عن نيتها القيام بجولة في عدد من بلدان المنطقة اواخر الصيف الحالي.

وصرح ريتشارد لوس، وزير الدولة البريطاني

للشؤون الخارجية، اثر اجتماعه مع الملك حسين وقبل توجه الاخير الى واشنطن، وذلك في معرض رده على اسئلة النواب في مجلس العموم البريطاني، بأن بلاده ترى ان على الاطراف المعنية مباشرة بازمة الشرق الأوسط ان تبادر في التحرك من اجل الوصول الى الحل الشامل القائم على اساس التفاوض المباشر. واكد ان بريطانيا تتابع اتصالاتها بشأن الشرق الأوسط مع الملك حسين والادارة الامبركية. وذكر لوس أن بلاده رحبت بالاتفاق الاردني ـ الفلسطيني بشأن التحرك المشترك لاعتقادها انه يشكل اساساً مقبولاً لتحقيق التسوية في المنطقة (**المصدر نفسه**، ٢٤/٥/١٩٨٥).

كما رحبت الحكومة البريطانية بجهود الملك حسين السلمية. ولم يشأ المتحدث باسم الخارجية البريطانية في تصريحاته، تعقيباً على المحادثات الاردنية ـ الامبركية، أن يعلق على مسألة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط التي طرحها الملك حسين. واشار المتحدث الى ان بريطانيا اعطت مساندتها لمبادرة الملك حسين وجهوده نحو ايجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط (**المصدر نفسه**، ٣١/٥/١٩٨٥).

وبعد اجتماع مارغريت تاتشر مع اسحق شامير، وزير الخارجية الاسرائيلي، ذكرت مصادر بريطانية رسمية ان تاتشر ابلغت شامير بأن حكومتها «تدعم الملك حسين في جهوده الهادفة الى البحث عن اساس يستطيع الاردن والفلسطينيون من خلاله البدء بمفاوضات مع اسرائيل من دون اي تأخير».

واضافت المصادر أن تاتشر كانت تشير، طوال مباحثاتها مع شامير، الى «الحاجة الملحة» لتحقيق تقدم (في الوقت الحالي) على طريق الوصول الى تسوية سياسية لمشكلة الشرق الأوسط. وذكرت أن تاتشر بذلت جهوداً «خارقة» «لاقناع شامير بعدم اضاعة الفرصة التي يوفرها الملك حسين للبدء بالمفاوضات المباشرة» (**السفير**، ٥/٦/١٩٨٥).

وبعد لقاء تاتشر مع الملك حسين، الذي زار لندن في طريق عودته من واشنطن، قال المتحدث الرسمي باسم الحكومة البريطانية ان تاتشر «كررت تأييد حكومتها لجهود حسين معربة سرورها لموافقة الادارة الامبركية على عقد لقاءات مع الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك» (**المصدر نفسه**، ٨/٦/١٩٨٥). وبعد أن أكدت تاتشر عزمها على القيام بجولة في عدد من بلدان الشرق الأوسط، حيث توقع المراقبون ان تتم في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٨٥، سارعت وزارة الخارجية البريطانية الى الاشارة إلى أنه لا رغبة لدى بريطانيا في القيام بأي دور سوى دور «المساند». وشددت مصادر رسمية في الخارجية البريطانية على القول ان الحكومة البريطانية «تعتقد بأن ما يجري امر مهم ويستحق الترحيب، ونحن نريد تشجيعه ولكن لا رغبة لدينا في القيام بدور الوسيط، إذ ان ذلك سيبعد الاهتمام عن المنطقة التي هي المكان المهم في الواقع» (**الشرق الأوسط**، ١٢/٦/١٩٨٥).

وبعد اجتماعها مع جورج شولتس، اعربت تاتشر عن تفاؤلها بامكانية التغلب على الرفض الاسرائيلي لوفد فلسطيني ـ اردني مشترك، ووقفت الى جانب الرفض الامبركي لفكرة عقد مؤتمر دولي، وقالت: «اننا غير متحمسين جداً لمؤتمر دولي لاننا نعتقد بأنه قد يعقد الامور». واضافت: «ويجب على الجانبين، حقيقة، أن يجتمعا سوية، وبالطبع سيحصلان، في فعلهما ذلك، على تأييد العديد من الدول، وخصوصاً الولايات المتحدة ونحن، واعتقد تأييد معظم المجموعة الاوروبية» (**القبس**، ٩/٦/١٩٨٥).

اما مؤتمر قمة رؤساء حكومات دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية الذي عقد في ميلانو في نهاية حزيران (يونيو) الماضي، فلم يتوصل الى اصدار بيان جديد بالاهداف السياسية للجماعة بشأن التطورات الاخيرة في المنطقة كما كان متوقعاً. واكتفى المجتمعون باصدار بيان عام دون ان يدرج مع وثائق القمة او اعطائه اية صفة الزامية سياسياً. وتعامل البيان الصحافي مع قضايا الشرق الأوسط بدبلوماسية عمومية ولم يشر، بحرف واحد، الى عزم اوروبا الغربية على التحرك تجاه ازمة المنطقة. واكتفى البيان بتأييد الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، كما وضع زعماء اوروبا الغربية أطراف الصراع في الشرق الأوسط على قدم المساواة وشجعوا الحلول التفاوضية.

وعزت مصادر في الخارجية البريطانية فشل القمة الأوروبية في اصدار بيان بالاهداف السياسية للجماعة الاوروبية، الى ان مناقشة المسائل الدستورية في المؤتمر استغرقت وقتاً طويلاً.

وصرحت مارغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا، في مؤتمر صحافي، بأن رؤساء حكومات اوروبا الغربية ناقشوا، في المؤتمر، موضوع الشرق الاوسط، لكن لم يتم التوصل الى قرار مشترك. وقالت: «اننا نأمل في أن يتم الاتفاق على وفد اردني ـ فلسطيني مشترك سيتفاوض مع اسرائيل مع احترام كليهما لحق كل بلد في أن يوجد واحترام الحقوق المشروعة للفلسطينيين ـ

هذا هو الهدف ونأمل أن يتم تحقيقه» (الشرق الأوسط، ١٩٨٥/٧/١ و ١٩٨٥/٧/٢).

## الموقف السوفياتي

انتقد الاتحاد السوفياتي المفهوم الذي طرحه الملك حسين للمؤتمر الدولي حول الشرق الأوسط اثناء محادثاته مع المسؤولين الاميركيين، والذي اعتبره الملك بمثابة «مظلة» لمفاوضات مباشرة بين اسرائيل ووفد اردني - فلسطيني مشترك.

وقال تعليق لوكالة «تاس» السوفياتية الرسمية ان مثل هذه المبادرة تهدف الى اضعاف «معنى المؤتمر الدولي حول الشرق الأوسط وتحويله الى ندوة يوافق الحاضرون فيها على التفاهم على اساس اتفاقيات منفصلة». وندّدت «تاس» بالقوى التي تؤيد تسوية النزاع على اساس اتفاقيات كامب ديفيد.

وتعليقاً على محادثات حسين - ريغان، بثت «تاس»: «انه لم يطرأ اي تغيير على السياسة الاميركية في الشرق الأوسط» واكدت أن اي تسوية حقيقية في هذه المنطقة لا بد ان «تأخذ في اعتبارها مصالح كل الأطراف المعنية بهذا الصراع بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وانشاء دولة مستقلة» (المصدر نفسه، ١٩٨٥/٦/٢).

وكان اندريه غروميكو، وزير خارجية الاتحاد السوفياتي انذاك، قد اكد، اثناء استقباله وفداً من جامعة الدول العربية، معارضة الاتحاد السوفياتي لاي محاولة لتسوية النزاع في الشرق الأوسط عن طريق ابرام اتفاقيات منفصلة (المصدر نفسه).

ورد الاتحاد السوفياتي، بشدة، على الولايات المتحدة الاميركية لوضعها شروطاً على اشتراكه في عملية التسوية في الشرق الأوسط ، ووصفها بأنها «محاولة لتوجيه انذار وتدخل سافر في شؤونه الداخلية». وقد جاء الرد في تعليق لوكالة «نوفوستي» السوفياتية. اكد التعليق، أيضاً، أن «الهيبة الدولية التي يتمتع بها الاتحاد السوفياتي تجعل من المستحيل حل أية مشكلة عالمية كبيرة دون مشاركته. لهذا، فهو ليس بحاجة الى موافقة واشنطن، ناهيك عن اذنها، المشاركة مشاركة نشطة، في احلال السلام والعدالة والامن في المنطقة التي تقع على مشارف حدوده الجنوبية مباشرة وتعتبر، طوال سنين عديدة، من اسخن النقاط في العالم». وورد في التعليق «إن الاتحاد السوفياتي واصدقاءه وحلفاءه لم يعترفوا قط، ولا يعترفون، لاية دولة، او مجموعة دول، بحق الاكراه وفرض مشيئتها على البلدان والشعوب الاخرى. ومهما بنت واشنطن وعملاؤها من احلام بابعاد الاتحاد السوفياتي عن المشاركة في التسوية في الشرق الأوسط ، فمبادىء السياسة السوفياتية القاضية بدعم نضال الشعوب في سبيل حريتها واستقلالها وميثاق الامم المتحدة تطالبنا بابداء الاهتمام الشديد نحو الاحداث الجارية في هذه المنطقة والنضال الفعال في سبيل احلال السلام والامن فيها ولسوف يستمر هذا النضال قدماً بروح مبدئية لاهوادة فيها في سبيل انتصار حق العرب كافة في استرجاع اراضيهم الوطنية التي احتلها المعتدي» (السفير، ١٩٨٥/٦/٧).

وتعليقاً على جهود التسوية الاميركية، كتبت صحيفة «ازفستيا» الناطقة بلسان الحكومة السوفياتية، ان التسوية التي تقترحها الولايات المتحدة على البلدان العربية «لا تعود بالنفع الا على اسرائيل وتتيح لها التمتع بثمار عدوانها». وذكرت الصحيفة بتصريحات المسؤولين الأميركيين عشية زيارة الملك حسين لواشنطن واكدت «أن خطة ريغان الشرق أوسطية وعملية كامب ديفيد هما، على حد سواء، خطوة سياسية تعود بالنفع على جانب واحد وهدفهما دفع التسوية في 'مسار اميركي' وتحقيق تفوق اسرائيل والولايات المتحدة. اما البلدان العربية فلا يعرض عليها إلا الاستسلام لمطالب 'الحليفين الاستراتيجيين' والتفريط بمصالحها الوطنية».

واضافت «ازفستيا»: «إن هذه التوجه يستشف من المفاوضات الراهنة الجارية في واشنطن، فالجانب الاميركي مارس، مجدداً، ضغطاً شديداً على الاردن بهدف ضمه الى عملية المفاوضات المباشرة مع اسرائيل... حسب خطة كامب ديفيد القديمة».

وتابعت: «إدراكاً منها ان من دون الفلسطينيين يتعذر حتى مجرد الشروع بمعالجة الازمة المعقدة في الشرق الأوسط تود الولايات المتحدة أن تشكل ببدء الاردن للمفاوضات 'فريقاً' من اشخاص يلائمون تل ابيب وواشنطن وافتعال، بذلك، مظهر المشاركة الفلسطينية، فتستعيد الولايات المتحدة، في غضون ذلك، كلياً، مشاركة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني م.ت.ف. في عملية التسوية» (السفير، ١٩٨٥/٦/٨).

وقال افغيني بريماكوف، مدير معهد الدراسات الشرقية السوفياتي الرسمي، في حديث لصحيفة

«واشنطن بوست» الاميركية، ان الاتحاد السوفياتي على استعداد لاجراء ما وصفه باتصالات عمل مع الولايات المتحدة للاعداد لمؤتمر دولي لحل ازمة الشرق الأوسط سلمياً. وقال ان موسكو مستعدة للتوصل الى توافق مع واشنطن بشأن المفاوضات بين العرب واسرائيل شريطة اخذ المصالح السوفياتية بعين الاعتبار.

وغمز بريماكوف من قناة الاتفاق الاردني – الفلسطيني. قائلاً: «ليس كل ما فعله ياسر عرفات في الاشهر الاخيرة مفيداً للفلسطينيين» كما انتقد موقف عرفات «العدائي» من سوريا.

وقال بريماكوف ان التفاهم بين الملك حسين وياسر عرفات سيؤدي الى «صفقه منفصلة، للقضاء على أمل اقامة دولة فلسطينية مستقلة». واكد ان الاستعداد السوفياتي لاجراء اتصالات مع الولايات المتحدة «لا يعني ان موسكو تتوقع حل جميع القضايا في المنطقة بصفقة واحدة» مضيفاً «انه بالامكان التوصل الى حلول تمهيديه شريطة الا تكون على شكل صفقات منفردة».

واشار بريماكوف إلى انه «من الممكن ان يستمر المؤتمر وقتا طويلاً وان تعالج بعض القضايا المحددة، بصورة محددة، ولكن يتعين ان يتم ذلك في اطار الحل الشامل». وعن احتمال عودة العلاقات الديبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل، قال: «إن بحث ذلك سابق لاوانه الآن» (القبس، ١٩٨٥/٦/٩).

على صعيد آخر، قام الرئيس السوري حافظ الأسد بزيارة رسمية الى الاتحاد السوفياتي في النصف الثاني من حزيران (يونيو) الماضي، التقى خلالها بالزعيم السوفياتي غورباتشوف. وكانت الزيارة مناسبة اخرى للاتحاد السوفياتي لاعادة تأكيد مواقفه الثابتة من مشكلة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية. وذكرت وكالة «نوفوستي» «ان القادة السوفيات والسوريين عبروا عن اعتقادهم الراسخ بانه لا يمكن احلال سلام عادل وثابت في الشرق الأوسط الا عن طريق توحيد جهود كل الاطراف المعنية وعلى اساس انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي العربية المحتلة وتوفير حقوق الشعب الفلسطيني القومية الثابتة عملياً. وجرى التأكيد على انه لحل المشكلة الفلسطينية، حلا جذرياً، اهميته البالغة في سبيل التوصل الى تسوية شاملة في الشرق الأوسط». واضافت «نوفوستي» مؤكدة ان «الاتحاد السوفياتي ينطلق من ان المشكلة الفلسطينية تشكل لب نزاع الشرق الأوسط، وانه لا يمكن ان يستتب السلام في المنطقة بدون حل هذه المشكلة حلاً عادلاً، وهذا الحل هو تحرير الاراضي الفلسطينية من الاحتلال واعادة الحقوق القومية للشعب الفلسطيني». واكدت الوكالة السوفياتية، في مقالة ثانية، أن الولايات المتحدة واسرائيل تسعيان الى «فرض املائهما السياسي والعسكري على العرب وحملهم على عقد صفقات منفصلة مع المعتدي مفيدة للامبريالية ومشينة ومحفوفة بمخاطر جمة للعرب... والحيلولة، بمساعدة بعض الاوساط العربية، دون اقامة دولة فلسطينية مستقلة».

عبد الرحيم شطناوي

# «مبادرة بيرس»
# محاولة لاجهاض التحرك السياسي

جاءت المبادرة الاردنية لتحريك عملية السلام في الشرق الاوسط، والتي اعلن عنها في ختام المحادثات التي اجراها الملك الاردني مع زعماء الادارة الاميركية، أثناء زيارته الاخيرة لواشنطن (أواخر ايار - مايو الماضي)، كمحصلة، وفق اعتقاد العديد من المراقبين، للجهد العربي في هذا الاتجاه على امتداد الشهور الستة الماضية، وكمحصلة اساسية لاتفاق تنسيق العمل والتحرك السياسي بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية الذي عرف بـ «اتفاق عمّان».

وكما هو معلوم، فقد رفضت القيادة الاسرائيلية، في حينه، بشقيها المعراخي والليكودي، اتفاق عمان، ان مداورة، «نعم... ولكن...» (المعراخ)، وان صراحة من جانب الليكود، على اعتبار انه يشكل عقبة في طريق السلام الاسرائيلي وعملية المفاوضات التي تدعو اسرائيل اليها.

وما كان لهذه المبادرة ان تحدث ما احدثته من جدل، داخل المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة وبين الاحزاب والراي العام الاسرائيلي، وما كان لحكومة بيرس - شامير ان تتقدم بمبادرة مضادة (مشروع النقاط الخمس) رغم انغماسها في لملمة الوضع الاقتصادي المتدهور، لولا ذلك الاحساس بانه في اعقاب زيارة الملك حسين - ورغم التقديرات السابقة ان الزيارة لن تسفر عن اي تطور درامي (انطباعات شامير لدى محادثاته مع شولتس، وتقدير السفير صموئيل لويس لنتائج الزيارة اثناء حديث مع رئيس الحكومة شمعون بيرس) - لوحظ تحرك ما في العلاقات بين الولايات المتحدة الاميركية والاردن ومنظمة التحرير، تجسد في قول شولتس، في رسالته التي نقلها القائم بالاعمال الاميركي في تل ابيب، روبرت فلاتون، ان تصريحات الملك حسين «بعيدة المدى الى حد تتجاوز فيه كل ما قاله اي زعيم عربي علناً منذ سنوات» (ارييل غيناي، **يديعوت احرونوت**، ٧/٦/١٩٨٥، ويوسف حاريف، **معاريف**، ٧/٦/١٩٨٥). او كما يقول الصحافي الاسرائيلي عوديد غرانوت (**معاريف**، ٧/٦/١٩٨٥) من ان الزيارة دفعت الولايات المتحدة الى التخلي عن عدم حماسها للتعاطي مع قضية الشرق الاوسط، لانها اقتنعت بان «الملك حسين جاد في جهود السلام وعلى استعداد لبدء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل».

ومن ناحية اخرى، ما كان لمبادرة الملك حسين، التي اطلقت عليها وسائط الاعلام الاسرائيلية لاحقاً لقب «مبادرة حسين - شولتس»، لتحدث تلك البلبلة في الاوساط الاسرائيلية الرسمية والعامة، لولا ما تضمنته، وفق تسلسلها المرحلي، من دعوة لحوار اميركي مع وفد اردني - فلسطيني مشترك، لا يشارك فيه، عضو من م.ت.ف. كتمهيد لحوار اميركي رسمي مع الوفد المشترك، ولكن هذه المرة بمشاركة اعضاء من م.ت.ف.، ثم عقد المؤتمر الدولي لرعاية المفاوضات المباشرة بين الجانب العربي والجانب الاسرائيلي (**معاريف**، ٧/٦/١٩٨٥). وهذا المسار المرحلي هو مبعث قلق وخشية الاوساط الاسرائيلية الرسمية الحاكمة. فالحوار الاميركي مع الوفد المشترك، لن يؤدي - كما اعربت عن ذلك مصادر امنية رفيعة المستوى - الى اعتراف الولايات المتحدة بمنظمة

التحرير الفلسطينية وبمبدأ التفاوض معها فحسب، بل، ايضاً، الى اعترافها بحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني (معاريف و عل همشمار، ١٤/٦/١٩٨٥). واضافت المصادر الامنية محذرة من انه اذا اعترفت الولايات المتحدة، في اعقاب محادثات الحوار بشرعية م.ت.ف.، فان ذلك سيخلق وضعاً جديداً على صعيد العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية، وقد يقود الى اقامة دولة فلسطينية (المصدر نفسه).

ومع ان المؤشرات لتحريك الوضع السياسي قد بدأت تلوح في الافق منذ التوقيع على «اتفاق عمان» وما تلاه من تحركات عربية وفلسطينية واميركية، الا ان زيارة الملك حسين كانت المرحلة الختامية في ذلك الجهد، وبالتالي فان تحريك الوضع السياسي، او استمراره في حالة الجمود، كان يتوقف، الى حد كبير، على ما ستسفر عنه الزيارة من نتائج مع الطرف الاميركي بشأن تحريك الوضع وسبل ذلك. وهكذا، فقد شهد شهر حزيران (يونيو) الماضي، سلسلة من التحركات والمواقف السياسية على الصعيد الاسرائيلي، كانت، الى حد كبير، انعكاساً لما اسفرت عنه زيارة الملك حسين، وللمبادرة التي طرحها اثناء محادثاته مع الرئيس ريغان وكبار المسؤولين في ادارته. وعاد الزخم الى النشاط السياسي الاسرئيلي، بمختلف مستوياته الحكومية والبرلمانية والعامة، متمحوراً حول ما اصطلحت وسائط الاعلام الاسرائيلية على تسميته بـ «مبادرة حسين ـ شولتس». ويمكن القول، استناداً الى ردود الفعل الاسرائيلية على المبادرة وعناصرها، والى التعليقات الصحافية عليهما، ان المبادرة قد احيت من جديد، بعد فترة من الانغماس الاسرائيلي شبه الكلي بالازمة الاقتصادية وافرازاتها، الجدل الداخلي حول النزاع العربي ـ الاسرائيلي بشكل عام، ومركبات ذلك النزاع، وعلى راسها القضية الفلسطينية بكل جوانبها وتحديداً، فقد تمحور الجدل حول الموضوعين التاليين: (أ) رسالة شولتس؛ (ب) مبادرة بيرس المضادة للمبادرة الاردنية.

وضمن هذين العنوانين العريضين، طال الجدل المبادرة الاردنية كونها الاب الروحي للرسالة. وكذلك القضايا المتفرعة من الموضوعين اعلاه، والمتعلقة بموضوعات الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والقبول باشراكها في مفاوضات السلام، والتمثيل الفلسطيني واطاره ـ الوفد المشترك، وتركيبة الوفد واشكالاتها، واطار المفاوضات ـ المؤتمر الدولي، وامكان التسوية والحلول الممكنة.

### أ ـ رسالة شولتس

باديء ذي بدء، تجدر الاشارة الى عدم وجود وثيقة رسمية خطية من الوزير شولتس. فما اصطلح على تسميته بـ «رسالة شولتس» هو، حسب ما ورد في صحيفة عل همشمار (٧/٦/١٩٨٥)، ليس رسالة بالمعنى الدبلوماسي المألوف، بل رسالة شفوية نقلها الى رئيس الحكومة الاسرائيلية القائم باعمال السفير الاميركي في تل ابيب، روبرت فلاتون. ومن ناحية اخرى، فـ «رسالة شولتس» غير منفصلة، لناحية مضمونها، عن الاقوال التي ادلى بها وزير الخارجية الاميركي، جورج شولتس، في المؤتمر الصحافي الذي عقده قبل يوم واحد من نقل مضمون رسالته الى الحكومة الاسرائيلية، التي استمعت الى ما تضمنته من افكار في جلستها الاسبوعية، يوم ٢/٦/١٩٨٥.

ماذا قال شولتس في مؤتمره الصحافي، وماذا تضمنت رسالته؟

صحيفة هآرتس الاسرائيلية (٢/٦/١٩٨٥) نسبت الى وزير الخارجية الاميركي، قوله في مؤتمره الصحافي: «بحثنا مع الملك حسين في المواصفات [بالنسبة لاعضاء الوفد]. وانا على ثقة من وجود اعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني لا ينتمون الى م.ت.ف.، وبالتالي يمكن اعتبارهم ملائمين للقاء». واضاف شولتس انه في اللحظة التي يعثر فيها على مثل اولئك، فانهم سيلتقون مع مساعده ريتشارد مورفي. وبالنسبة للمؤتمر الدولي، عاد شولتس وأكد الموقف السابق للولايات المتحدة، من ان الادارة الاميركية لا ترى في المؤتمر الدولي اطاراً فعالاً ومثمراً لحل النزاع. لكنه اضاف ان الادارة تتفهم حاجة الملك حسين للحصول على مساندة دولية لخطواته ولمبادرته السلمية، «لكن الهدف ليس عقد مؤتمر دولي بل مفاوضات مباشرة بين الاطراف».

وبالنسبة لمشاركة الاتحاد السوفياتي في عملية السلام، قال شولتس: «في هذه الاثناء، ارى ان السوفيات اعربوا عن معارضتهم لاتفاق حسين ـ عرفات. واذا كان هذا هو رأيهم، فلا ارى كيف يمكن لهم المساهمة في عملية السلام، خاصة وان الاتحاد السوفياتي، ليس له علاقات دبلوماسية مع اسرائيل، ومازال يشن الحملات اللاسامية ضد اليهود، ويمنع هجرتهم منه». وكرر شولتس موقف الولايات المتحدة

من مصير هضبة الجولان، معتبراً ان القرار ٢٤٢ يشمل تلك الاراضي ايضاً، وبالتالي فهي موضوع للمناقشة، وانه اذا كانت سوريا ترغب، فباستطاعتها المشاركة في المداولات (**المصدر نفسه**).

وتعقيباً على اقوال شولتس في مؤتمره الصحافي، ذكرت مراسلة صحيفة عل همشمار (١٩٨٥/٦/٢) للشؤون السياسية ان «القدس» قد استقبلت باستياء اقوال وزير الخارجية الاميركي المتعلقة بعقد لقاء قريب بين وفد اميركي برئاسة مورفي وبين وفد اردني - فلسطين مشترك. ونسبت المراسلة الى مصدر رفيع المستوى قوله «ان حكومة اسرائيل تعارض، معارضة قاطعة، مثل ذلك اللقاء المسبق. فهي ترى في ذلك امراً يتعارض مع مصالح اسرائيل، ويلحق الضرر بالمفاوضات وبفرص السلام».

اما «رسالة شولتس» ومضمونها فشكلت، على امتداد قرابة الاسبوعين او اكثر، محور اهتمام الاوساط السياسية الاسرائيلية الرسمية وغير الرسمية. فقد ادرجت على جدول اعمال الحكومة في جلستها العادية يوم ١٩٨٥/٦/٢، وصدر بيان حكومي بهذا الشأن. واعقب ذلك مشاورات حثيثة بين رئيس الحكومة ووزراء الليكود لاعداد رسالة جوابية عليها. ثم عادت الحكومة وناقشت، في جلستها الاسبوعية يوم ١٩٨٥/٦/٩، نص الرسالة الجوابية. وفي اليوم التالي، ادلى رئيس الحكومة ببيان امام الكنيست، طرح فيه مشروعاً من خمس نقاط، كمشروع مضاد للمبادرة الاردنية. وفي هذه الاثناء، كان السجال متواصلاً، وعلى مختلف الصعد، حول مضمون رسالة وزير الخارجية الاميركي، وابعادها.

وانطلاقاً من حقيقة عدم وجود نص رسمي لما سمي بـ «رسالة شولتس»، فقد اوردت الصحف الاسرائيلية مضمون الرسالة كما رشح عن اوساط الحكومة. فصحيفة عل همشمار (١٩٨٥/٦/٣)، اوردت مضمون الرسالة منوهة بانها تتحدث، بلهجة دراماتيكية، عن التزام الملك حسين بالتقدم، بسرعة، نحو مفاوضات مباشرة خلال هذه السنة «وان تصريحات الملك حسين بشأن المفاوضات المباشرة مع اسرائيل وتأييد م.ت.ف. لذلك، تشكل خطوة بعيدة المدى، تتجاوز كل ما قاله، علناً، اي زعيم عربي منذ سنوات». ويمضي شولتس في «رسالته» فيقول ان الملك حسين قد اعرب عن استعداده لمفاوضات مباشرة على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨. وانه اعرب عن اهتمامه باقامة «كونفدرالية اردنية - فلسطينية وليس دولة فلسطينية». ويضيف شولتس ان الملك حسين يشارك الولايات المتحدة رغبتها في «التقدم في المفاوضات في هذه السنة»، وانه اوضح ان هدفه هو اجراء مفاوضات بين وفد اردني - فلسطيني واسرائيل، في سياق مؤتمر دولي». وينوه شولتس في «رسالته» بطروحات الملك حسين، فيقول: «اننا نرى في اعلانه، وفي مصادقة ياسر عرفات واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عليه، تطوراً بعيد الدلالات». لكنه يضيف، ومع ذلك «فدون اعلان مباشر من م.ت.ف.، فان الولايات المتحدة تواصل التمسك بموقفها من ان م.ت.ف. لم تعط، بعد، تعبيراً واضحاً لموقف جديد».

ويتعهد وزير الخارجية الاميركية في «رسالته» الى رئيس الوزراء شمعون بيرس بانه «ليس هناك اي تغيير في موقف الولايات المتحدة من [فكرة] عقد مؤتمر دولي. اننا سنواصل معارضة ذلك ونعتقد بانه لن يقدم اي مساهمة لعملية السلام. اننا نواصل معارضتنا لاشراك الاتحاد السوفياتي في العملية». ويضيف شولتس ان الولايات المتحدة قد اوضحت للملك حسين انها لا تستطيع تأييد اشراك اعضاء م.ت.ف. في الوفد الاردني - الفلسطيني وانها لن تتحاور مع المنظمة الى ان تعلن قبولها «بالشكل الاكثر وضوحاً وغير القابل للتاويل بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وطالما لم تعترف، بعد، بحق اسرائيل في الوجود». ويعلن شولتس، في «رسالته»، عن ان هناك توافقاً في الرأي بين الولايات المتحدة والملك حسين بشأن «جدوى اللقاء بين الولايات المتحدة ومجموعة اردنية - فلسطينية». ويضيف: «لقد اكدنا، ووافق الملك على ذلك، ان هذا اللقاء المسبق لن تتخلله مفاوضات وان تلك المفاوضات تجري، فقط، بين اسرائيليين واردنيين وفلسطينيين مقبولين من [ قبل ] كل الاطراف».

وفي ختام «رسالته»، يشير شولتس الى ان رسالة مماثلة قد تم ارسالها الى وزراء خارجية حلف شمال الاطلسي، تماشياً مع رغبة الملك حسين في الحصول على دعم دولي لتحركه. وعقبت اوساط سياسية في القدس على ذلك بقولها انه ربما يكون المراد بذلك، محاولة اميركية لزج دول حلف شمال الاطلسي في عملية المفاوضات، بهدف اضعاف مطالبة الملك حسين بعقد مؤتمر دولي (**المصدر نفسه**).

واظهرت المداولات والتعقيبات القصيرة من جانب الوزراء، التي اعقبت طرح بيرس لمضمون «الرسالة»، ان هناك تبايناً في الآراء لناحية صيغة البيان المفترض ان يصدر، بين مطالبة وزراء الليكود بتأكيد رفض

اسرائيـل لمقتـرحات الملك حسين وللافكار الواردة في رسـالة شولتس بشـأن الحـوار المسبق والتمثيـل الفلسطيني والمؤتمر الدولي وبين مطالبة وزراء حزب العمل بضبط النفس وصياغة البيان بروح ايجابية. وفي ختـام الجلسة، نشر بيان صاغه رئيس الحكومة آخـذاً بعـين الاعتبـار تباين المواقف، ومتلافياً اثارة سخـط كل من الليكـود والمعـراخ، بخلوه من اي رد ايجابي على تصريحات الملك حسين ومواقفه، موضحـاً، فقط، ان «اسرائيل تبارك كل تقدم نحو السلام، وهي تؤمن بأن الطريق الى ذلك، هي عبر المفاوضات التي تبدأ وتتواصل بشكل مباشر بينها وبين الاردن او وفد اردني ـ فلسـطيني». وبـالنسبـة لموضـوع مشاركة الفلسـطينيـين في الوفـد المشترك، يذكر البيان «ان حكومة اسرائيل ترفض مشاركة رجال م.ت.ف. الذين ينادون بابادة اسرائيل في مفاوضات السلام». كذلك، جاء في البيان ان اسرائيل مازالت تواصل رفضها لفكرة المؤتمر الدولي (**معاريف** و **على همشمار**، ١٩٨٥/٦/٣).

وتقـول مراسلة صحيفـة على همشمـار للشؤون السياسية (**المصدر نفسه**) ان البيان تضمن رفضاً للحوار المسبق المشار اليه في «رسالة شولتس»، لكنه، من ناحيـة اخـرى، لم يكن واضحاً بما فيه الكفاية بالنسبة لموضوع اشتراك اعضاء من المجلس الوطني الفلسـطيني في الوفـد المشتـرك. فالحـوار المسبق ومشاركة اعضاء من المجلس الوطني في الوفد المشترك ـ وفقاً لصحيفة هآرتس (١٩٨٥/٦/٣) ـ تم الاتفاق عليهـا مع بيرس اثناء زيارة وزير الخارجية الاميركي للمنطقة قبل بضعة اسابيع.

لكن بيـان الحكومـة لم يضع حداً للجدل حول المبـادرة الاردنيـة والنقـاط التي تضمنتهـا «رسالة شولتس»، بل اشتـد هذا الجـدل استعداداً لاعداد رسـالة جوابية رسمية إلى وزير الخارجية الاميركي. فمن بريطانيا، سارع وزير خارجية اسرائيل، اسحق شامير، الى الاعلان عن ان «لا جديد في اقتراحات الملك حسـين الاخـيرة التي قدمها الى الاميركيين، بل على العكس، فانها تحمل في طياتها عناصر سلبية تثقل على المفـاوضـات وتشكـل عائقاً امام السلام» (**هآرتس**، ١٩٨٥/٦/٣). واعتبـر شامـير ان «اتفـاق عمـان» يهـدف، عمليـاً، الى تحقيق اعتراف اميركي بمنظمة التحرير وإلى الحصول على دعم لفكرة المؤتمر الدولي للسـلام في الشرق الاوسـط. واكد شامير، الذي كان يتحدث امام اعضاء فرع حركة حيروت في بريطانيا، ان اسرائيـل تنـازلت عن ٩٠ بالمئـة من الاراضي التي احتلتهـا في حرب ١٩٦٧، ولا مجـال، بعد، لتنازلات اقليمية اخرى (**معاريف**، ١٩٨٥/٦/٣). وحذا حذو شامير كل من الوزيرين دافيد ليفي واريئيل شارون، حيث طالب الاول برد حازم وفوري على رسالة شولتس التي اعتبـرهـا خطوة خطيرة، هدفها تمكين الولايات المتحـدة من الاعتـراف، اعتـرافـاً واقعيـاً، بمنظمة التحـرير. اما الوزير شارون، فقال: «ان اسرائيل لن تتفاوض مع م.ت.ف. ولن تتفاوض على اساس مشروع ريغـان، بل، فقط، على اساس اتفاقي كامب ديفيد». واضاف شارون: «ان اللقاء المسبق مع وفد اردني ـ فلسطيني مشترك يتعارض مع رأي اسرائيل ويجب ان يكون واضحاً [الناحية موقف الحكومة] اننا نعارض المفاوضات او الحوار التحضيري بين الولايات المتحدة والاردن» (**على همشمار**، ١٩٨٥/٦/٢).

وواصل وزراء الليكود ضغوطهم، فدعوا الى عقد جلسـة لكتلة الليكـود البـرلمـانيـة لبحث التطورات. وتميـزت تلك الجلسـة ـ كمـا وصفتهـا صحيفة على همشمار (١٩٨٥/٦/٤) ـ بثلاث لاءات: لا للولايات المتحـدة، ولا للملك حسـين، ولا للمفـاوضـات مع الفلسـطينيـين. وافتتح المناقشة الوزير موشي آرنس محللاً مضمون رسالة شولتس، فقال: «ان هذه هي المـرة الاولى في السنوات الثلاث الاخيرة التي تطرح فيها الولايات المتحدة، علناً، افكاراً ومواقف تتعارض مع مواقف اسرائيل. وبينما كان هناك تماثل في المواقف في السنوات الثلاث الماضية، فان العلاقات تمر، الآن، في مرحلة من الخلاف في وجهات النظر». وحسب رأي آرنس يجب بذل كل جهـد الآن لوقف الانجـراف في الموقف الاميركي، عبر التلميح غير القابل للتأويل من جانب اسرائيـل بان المفـاوضـات من اجل السلام في الشرق الاوسـط، يجب ان تجـرى بشكل مباشر بين اسرائيل والاردن، دون مشاركة م.ت.ف. وطمأن آرنس زمـلاءه بقـوله: «الى ان يأتـي المـلك حسـين الى المفاوضات، سيكون شامير قد اصبح رئيساً للحكومة (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٥/٦/٤).

وازاء تصريحـات وزراء الليكود المتشددة، حاول رئيس الحكـومـة طمـأنـة زعماء الليكود من ناحية، والتخفيف من حدة الجـدل مع الولايات المتحدة من ناحيـة أخـرى. فقد اكد ان الحكومة، بشقيها، على استعداد «للقاء وفد اردني ـ فلسطيني وجهاً لوجه، من اجـل ايجاد حل مشرف ومقبول من كل الاطراف... والتبـاحث معه دون شروط مسبقة». وقال بيرس انه

يجب التمييز بين الفلسطينيين وبين م.ت.ف. «فالفلسطينيون هم شعب. وم.ت.ف. هي منظمة قائمة من اجل نفسها. وانه،يمكن ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية، ولكن ليس لمشكلة م.ت.ف.» (عل همشمار، ١٩٨٥/٦/٤).

واضاف بيرس: «يجب ان نقول 'لا'، ويجب الا نخشى قول الـ 'لا' في الجدل مع الاميركيين بالنسبة لهذه الفكرة او تلك. ولكن لا يجوز قول 'لا' تبدو وكانها 'لا السلام'» (هآرتس، ١٩٨٥/٦/٤). وقال بيرس، الذي كان يتحدث في برنامج «موكيد» التلفزيوني، انه «يجب تذكير وزير الخارجية الاميركي، في سياق الرد على افكاره، بانه اذا كان يعتقد بأن الطريق قد شقت امام عملية السلام، وان الاردن قد تقدم على هذا الطريق، وان م.ت.ف. قد تغيرت، فان ما قاد الى ذلك هو الموقف المشترك لاسرائيل والولايات المتحدة، ولذا يجب الحفاظ على ذلك». واضاف: «ان مواصلة العمل، وفق الاستراتيجية المشتركة، ستقرب السلام ولن تبعده». وعلى حد قوله، فالاستراتيجية المشتركة وجدت ترجمة عملية لها بالاصرار على مبادىء المفاوضات المباشرة ورفض المؤتمر الدولي (المصدر نفسه).

وبينما كان بيرس يحاول قطع الطريق على احتمالات اشتداد الخلاف مع الولايات المتحدة، جاءت تصريحات وزير دفاعه، اسحق رابين، في الولايات المتحدة، مفاجئة لكبار موظفي الادارة، مما بدا كـ «خط متصلب» من جانب وزير الدفاع. وكان وزير الدفاع الاسرائيلي قد اعرب، في لقاء له مع المراسلين الاسرائيليين، عن قلقه وخشيته من موقفين آخرين للادارة الاميركية، اضافة الى الخلاف الاميركي – الاسرائيلي بشأن تزويد الاردن باسلحة اميركية متطورة.

وحدد رابين نقطتي الخلاف الجديدتين بانهما تتمثلان في استعداد الولايات المتحدة للقاء وفد اردني – فلسطيني مشترك، دون التزام بأن تقود تلك الخطوة الى محادثات اسرائيلية – عربية مباشرة، وكذلك في الاستعداد الذي ابدته الولايات المتحدة لاجراء المحادثات تحت «مظلة» دولية. وقال رابين: «ان اسرائيل ترفض هذين التوجهين جملة وتفصيلاً» (عل همشمار، ١٩٨٥/٦/٥). وتطرق رابين، في الرد على الاسئلة، الى موضوع تحديد هوية الممثلين الفلسطينيين في الوفد المشترك، الامر المختلف عليه مع الولايات المتحدة، فقال انه يعتقد بأن اسرائيل على استعداد للبدء بمفاوضات مع الاردن، يشارك فيها، ايضاً، بعض المندوبين الفلسطينيين. لكن هؤلاء يجب ان يأتوا من بين الزعامة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، و«ليس الاساتذة الجامعيين الثلاثة المقيمين في الولايات المتحدة». وعندما لفت نظره بعض المراسلين الى التقارير الصحافية الواردة من اسرائيل والتي تحدثت عن استعداد رئيس الحكومة شمعون بيرس، لضم عدد من اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الى الوفد المشترك، قال رابين: «بقدر ما اعلم، فالموقف الاسرائيلي الاساسي يرفض التفاوض مع 'كل عضو في م.ت.ف'». واضاف انه يتفق في الرأي مع عرفات بأن اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني يرتبطون بمنظمة التحرير الفلسطينية (المصدر نفسه).

وجاءت تصريحات رابين هذه لتصب مياهاً باردة على الازمة التي رجح بعض المراقبين ان تشتد داخل صفوف الائتلاف، خاصة في اعقاب صدور تصريحات متشنجة ومتناقضة عن اعضاء كنيست من الحزبين الكبيرين، بشأن المبادرة الاردنية والنقاط التي تضمنتها رسالة شولتس، لم يستبعد فيها امكان حل الحكومة والدعوة الى انتخابات مبكرة.

وخلقت تصريحات رابين هذه ارتياحاً في صفوف قيادة الليكود التي اشادت بمعارضة وزير الدفاع للمبادرة الاميركية الجديدة. وقالت رئيسة كتلة الائتلاف، عضو الكنيست سارة دورون، في هذا الصدد: «ان الشعب تعب من الازمات الاسبوعية. وبعد اقوال رابين ليس هناك مبرر لخلق ازمة جديدة» (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٦/٤).

اما ردود فعل المعارضة الحزبية الصهيونية من معسكر «اليسار الراديكالي» (مبام وراتس)، واليمينية المتطرفة (هتحيا)، فالتقت حول تحبيذ حل الائتلاف والدعوة الى انتخابات مبكرة اذا تعذر اتخاذ موقف ايجابي داخله من المبادرة والمفاوضات مع الفلسطينيين (موقف «اليسار»)، او اذا مارس المعراخ وحزب العمل ضغطاً في هذا الاتجاه (موقف اليمين المتطرف) (معاريف، ١٩٨٥/٦/٣، وعل همشمار، ٣ و ١٩٨٥/٦/٧).

وانفردت حداش (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) بموقف متميز رفضت فيه مضمون رسالة شولتس، واعتبرتها – كما جاء على لسان السكرتير العام لحزب راكح، مئير فيلنر، «خطوة غير مساعدة لدفع عملية السلام و 'وصفة' لحروب اخرى كونها ترفض

حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة الى جانب اسرائيل. كذلك، فهي لا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، وترفض عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركة كل الاطراف ذات الصلة بالنزاع ومن ضمنها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة» (عل همشمار، ٤/٦/١٩٨٥).

وفي اجواء ردود الفعل الاولية هذه، بالوانها المختلفة، بدا رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، باعداد الرد الرسمي لحكومته على رسالة شولتس. وتشير صحيفة عل همشمار (٧/٦/١٩٨٥) الى ان الصيغة النهائية للرد، الموقعة من جانب بيرس، قد تم التوصل اليها من خلال التشاور مع وزير الخارجية، اسحق شامير. ولم يتطرق الرد الرسمي الى موضوع اشتراك اعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني في الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك «لان وزير الخارجية، شولتس، لم يتطرق الى ذلك في مضمون رسالته». لكن الحكومة، طلبت من سفيرها في واشنطن ايضاح موقفها الرافض شفهياً إلى المسؤولين في الخارجية الاميركية. وعملياً، لم يختلف الرد الرسمي عن مضمون بيان الحكومة. فهو يوضح رغبة اسرائيل في السلام وايمانها بان المفاوضات المباشرة فقط بامكانها ان تقود الى ذلك. ويمتدح رئيس الحكومة دعم الولايات المتحدة للمفاوضات المباشرة بين اسرائيل وجاراتها، وكذلك معارضتها للمؤتمر الدولي بمشاركة الاتحاد السوفياتي، الامر الذي تعارضه اسرائيل ايضاً. ويوضح رئيس الحكومة، في رده، ان فكرة «المظلة الدولية» يمكن ان ترد في الحسبان، فقط اذا كان المقصود الدعم السلبي لدول اوروبا لعملية السلام. ويعرب رئيس الحكومة، ايضاً، عن معارضة اسرائيل لاشراك م.ت.ف. في المفاوضات وعن معارضتها للقاء المسبق بين وفد اميركي ووفد اردني ـ فلسطيني مشترك، دون مشاركة اسرائيل (المصدر نفسه).

## ب ـ مبادرة بيرس

ووصل التحرك الاسرائيلي المضاد للمبادرة الاردنية ذروته في مشروع النقاط ـ المراحل الخمس (لاحقاً مبادرة بيرس) الذي طرحه بيرس في سياق البيان السياسي الذي ادلى به في الكنيست يوم ١٠/٦/١٩٨٥، واعتبره بعض المراقبين خطوة مضادة من جانب اسرائيل في سياق مباراة على كسب عطف الرأي العام ومشروعاً غامضاً في بعض جوانبه، تلافياً لنشوب ازمة ائتلافية. وتتضمن مبادرة بيرس الجديدة ما يلي:

ـ استمرار المحادثات التي يجريها ممثلو الولايات المتحدة مع اسرائيل سوياً مع الاردن ومصر وممثلين فلسطينيين من غير اعضاء م.ت.ف.

ـ تشكيل طاقم مقلص اردني ـ فلسطيني ـ اسرائيلي، مهمته اعداد جدول اعمال لمؤتمر اردني ـ فلسطيني ـ اسرائيلي بمشاركة الولايات المتحدة.

ـ تجنيد دعم الدول دائمة العضوية في مجلس الامن لمفاوضات مباشرة بين الاردن ووفد فلسطيني واسرائيل، دون ان تتعهد اي منها بالدعم المسبق لموقف احد الاطراف.

ـ تعيين ممثلين فلسطينيين معتمدين من المناطق يمثلون مواقف السكان ويكونون مقبولين من الاطراف كافة.

ـ عقد مؤتمر افتتاحي خلال ثلاثة اشهر، في مكان يتفق عليه، في الولايات المتحدة او اوروبا او الشرق الاوسط (دافار، ١١/٦/١٩٨٥).

وقال بيرس في بيانه: «انني اعتقد بأنه في الامكان القول لاصدقائنا فيما وراء البحار ولجيراننا فيما وراء النهر، انه رغم كل العراقيل والصعاب على الطريق، فان اسرائيل تؤمن بامكان التوصل الى مفاوضات مباشرة، وباحتمال ان تثمر كل تلك المفاوضات، وان اسرائيل على استعداد للمساهمة بالكثير من اجل تقدم تلك المفاوضات». وتحدث بيرس، ايضاً، عن اسس المشروع الاسرائيلي الهادف الى خلق فرصة حقيقية للسلام في المنطقة، فاشار الى «استكمال اخلاء الاراضي اللبنانية، وتطبيق الحكم الذاتي الكامل لسكان المناطق [المحتلة]، وانتهاج سياسة تتعلق بتحسين نوعية الحياة في المناطق، وبالاستيطان. سياسة تأخذ في الحسبان ليس حقوق اسرائيل فحسب، بل، ايضاً، مشاعر سكان المناطق، واستئناف الحوار مع مصر، وايضاً، مفاوضات للسلام ترتكز على اربعة مبادىء:

« ـ مفاوضات على مستوى وزراء.

« ـ مفاوضات مباشرة.

« ـ مفاوضات دون شروط مسبقة.

« ـ مفاوضات مع الاطراف المعنية بالسلام، وليس مع الاطراف المعنية باستمرار النزاع» (**عل همشمار**، ١١/٦/١٩٨٥).

ورفض بيرس فكرتي المؤتمر الدولي والحوار المسبق بين وفد اميركي وآخر اردني ـ فلسطيني. وقال ان على الملك حسين «ان يقرر اذا كان يريد السلام مع اسرائيل ام لا». وبالتالي، فعليه ان يجري المفاوضات معها، بدل ان «يحاول تركها في غرفة انتظار ملفوفة بالظلمة الى ان يتم الاتفاق على كل شيء بغيابها». وعن الحوار المسبق، قال بيرس انه وفقاً للخطة الآخذة بالتبلور (المبادرة الاردنية) «فان على الولايات المتحدة ان تأتي الى المؤتمر [الدولي] وقد التزمت بـ ٥٠ بالمئة من الموقف الاردني والفلسطيني، وعندها، توجه الدعوة الى اسرائيل... مطالبة بأن تقدم لجميع المدعووين الى المؤتمر الغذاء الاقليمي» (**دافار**، ١١/٦/١٩٨٥).

وشارك في المناقشة كثيرون من اعضاء الكنيست، من كتل الائتلاف والمعارضة. وتميزت كلمات ممثلي المعارضة «اليسارية» واليمينية بالنقد الشديد لسياسة الحكومة والبيان السياسي، كل من موقعه. فعضو الكنيست غيئولاه كوهين (هتحياه)، قالت في كلمتها ان «الأنجراف لم يبدأ في البيت الابيض، بل في هذا البيت [الكنيست] لدى بعض رجال المعراخ. ولكن اذا كنت، سيدي رئيس الحكومة، تعتقد بأن سابقة ياميت ستتكرر في يهودا والسامرة، فانت مخطيء».

اما المعارضة الصهيونية «اليسارية والراديكالية»، فاعتبرت ان رد الحكومة على المبادرة الاردنية (مبادرة بيرس المضادة) يشكل عرقلة لجهود السلام. ووصف عضو الكنيست، فكتور شمطوف، بيان الحكومة بانه «مخيب للآمال» ورأى انه وكلما «سنحت فرص لفتح المسار السياسي، يرتفع ضغط الدم لدى هذه الحكومة المصابة بالأنيميا وتصاب بالدوار فتتحدث بمائة صوت». ووجه شمطوف كلامه الى رئيس الحكومة، فقال: «كان خطابك، في الواقع، قبولاً الفيتو لذلك الجزء من الحكومة الذي يكبح كل فرصة لفتح المسار السياسي، ويجيب بالرفض الفوري على كل شيء».

وتطرق شمطوف الى موضوع مشاركة اعضاء م.ت.ف. في الوفد المشترك، فذكر رئيس الحكومة باتفاقي كامب ديفيد، حيث قال رئيس الحكومة الاسبق، مناحيم بيغن، بشأن مشاركة الفلسطينيين في محادثات الحكم الذاتي، انه لن «يدقق في افكارهم، بينما الحكومة الحالية تفعل ذلك، وتكرر الخطأ السياسي الشنيع بانها لن تتفاوض مع م.ت.ف. ابداً».

واضاف شمطوف، مؤكداً «لن تجدوا عربياً فلسطينياً واحداً، حتى في المناطق، يوافق على الدخول في المفاوضات في اطار وفد اردني ـ فلسطيني، دون ان يقول انه يتحدث بموافقة م.ت.ف. وباسمها». وقال شمطوف، ايضاً، ان «اي حكومة طبيعية كانت تضع الاردن وم.ت.ف. والاميركيين امام الامتحان معيدة الكرة الى ملعبهم». واختتم شمطوف كلمته بالقول:

«سيدي رئيس الحكومة، كان عليك اليوم، ومن فوق هذا المنبر، ان تقول للملك حسين: انني ادعوك منذ صباح الغد الى مفاوضات على اساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، واذا جاء عرفات معك على الاساس نفسه واعترف بحق اسرائيل في الوجود ـ سنبدأ فوراً بالمفاوضات. وكان على رئيس الحكومة، ان يقول ايضاً للملك حسين: انني ادعوك، فوراً، الى اجراء مفاوضات بشأن ايجاد حل للقضية الفلسطينية على اساس اقامة كونفدرالية اردنية ـ فلسطينية» (**عل همشمار**، ١١/٦/١٩٨٥).

اما عضو الكنيست يوسي ساريد (راتس)، فقال في كلمته: «ان رسالة بيرس الجوابية، هي رسالة شامير وآرنس وشارون، [ومع ان] اليد التي وقعت هي يد بيرس بالفعل، الا ان الصوت هو صوت الليكود. والفارق الوحيد بين المعراخ والليكود يكمن في الوقت. فالليكود يرد بلا قاطعة على كل مبادرة. اما المعراخ فيتلعثم لمدة يومين، ويتلوى، ثم يرد بالـ "لا" نفسها» (**معاريف**، ١١/٦/١٩٨٥).

وفي ختام المناقشة، لم يجر تصويت على البيان بسبب مطالبة كتلتي مبام وراتس اعتبار التصويت

تصـويتـاً على الثقـة بالحكومة. فوفقاً للقانون، يجب تأجيل التصويت، في مثل هذه الحالة، الى جلسة اخرى قريبة (**عل همشمار، ١١/٦/١٩٨٥**).

لكن الكنيست عاد وصـادق على البيان في جلسة لاحقـة يوم الاربعـاء ١٢/٦/١٩٨٥، دون احصاء الاصوات، حيث كان واضحاً ان البيان يحظى بدعم الاغلبية الائتلافية الساحقة (**هآرتس، ١٤/٦/١٩٨٥**).

## التعليقات الصحافية

لقـد عكست التعليقـات الصحافية، ايضاً، حالة البلبلة والتخبط التي تميزت بها ردود الفعل السياسية الرسميـة والحـزبية على الموضوعات والقضايا التي طرحها التحرك السياسي الذي اعقب زيارة الملك حسين لواشنـطن. فالزيارة والمبادرة التي طرحت في اعقابها والاستجابة الاميركية الجزئية لبعض عناصر المبادرة، كما تجسدت في رسالة شولتس، والتصريحات الاخرى لكبار المسؤولين الاميركيين، واخيراً المبادرة الاسرائيلية المضـادة، احيت من جديـد الجـدل حول الجوانب المختلفة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي وقضيته المركزية ـ القضيـة الفلسـطينية. وتحديداً، يمكن القول ان التحـرك السياسي الاخير، قد طرح، مجدداً، الجدل حول امكان الخروج من حالة الجمود السياسي بشكل عام (المبـادرة الاردنيـة مقابل مبادرة بيرس) وكيفية ذلك. ولكن، في الاســاس، اعاد تسليط الاضواء على القضيـة الفلسـطينيـة، بصفتهـا لب النـزاع، وعلى جوانبها المختلفة، التي يشكل استمرار تجاهلها من قبـل اي طرف، او محاولة الالتفاف عليها عبر صيغ ملتـوية، وضعاً للعصي في دواليب مركبة الحل العادل والسلمي للنـزاع، البـطيئـة بطبيعـة الحـال. ووفقاً للتعليقــات الصحــافيـة الاسرائيليـة، التي طالبت بالتجاوب مع المبادرة الاردنية وانتقدت موقف الحكومة الاسرائيليــة من مجمـل الطروحـات التي تضمنهـا التحـرك السيـاسي الاخـير، وبـالذات مبـادرة بيرس المضادة، يمكن القول ان الموقف الاسرائيلي الرسمي، مازال يراوح مكـانـه متخبـطاً في كيفيـة التهرب من الحقـائق الـموضـوعية، التي تؤكد، كما قال الباحث الاسرائيلي ماتي شتاينبرغ باختصار شديد: «ان من يريد السير في العملية السياسية عليه ان يضم اليها م.ت.ف. بطريقة او باخرى. وهذا ما يقوله لنا [الملك] حسين منذ وقت بعيد. [وبات] علينا ان ندرك ان من يرفض م.ت.ف. فانه يرفض [في الوقت نفسه] المسار السياسي. وهذه حقيقة تاريخية» (**عل همشمار، ٧/٦/١٩٨٥**).

### «لا» ... للسلام

وهذا الاستنتاج المنطقي الذي سبق، من الناحية الزمنيـة، طرح بيرس لمبادرته الجديدة باسم حكومة التكتـل الوطني، جاء استشفـافـاً للاجواء والمواقف السياسية الاسرائيلية السائدة، لناحية العقم الكامن في صلبها، وهي تحاول القفز فوق هذه «الحقيقة التاريخية».

ومقترباً الى حد ما من هذا الاستنتاج، فقد كتب الصحافي الاسرائيلي مارك غيفن، مقالة في عل همشمار (١٤/٦/١٩٨٥)، عقب فيها على مبادرة بيرس، تحت عنـوان «لا... للسلام». يقول غيفن: «ظاهرياً، طرح شمعون بيرس مشروعاً مضاداً للمشروع الذي اقترحه الملك حسـين. لكن تدقيقـاً، ولو سطحيـاً، في ذلك المشروع، يثبت ان المطروح هو مشروع ضد السلام. مشروع هدفـه احبـاط 'الخطر' الكامن في ان تقود المبادرة الاردنية، المدعومة اميركياً، اسرائيل الى طاولة المباحثات».

وبعد ان يستعرض غيفن اقتراحات بيرس «الفارغة من المضمون»، حسب اعتقاده، يقول باسلوب لا يخلو من السخـرية: «بالفعل، فقد نجح بيرس ثانية ـ كما نجح في مجالات عمل اخرى لهذه الحكومة، مثل المجال الاقتصـادي ـ باستبـدال الاعمال بالاقوال الفارغة المضمـون. فالمصطلحات اللغوية المهترئة، من كثرة الاسـتـخـدام، جاءت 'لتـغـطي' على الـ 'لا' الاسرائيلية لمبادرة الحسين...» (**المصدر نفسه**).

وتناولت صحيفة عل همشمار (١١/٦/١٩٨٥)، في افتتـاحيتهـا، مبـادرة بيرس المضـادة للمبـادرة الاردنيـة، فكتبت: «ان تحـريـر اسرائيـل من واجب السيطرة على مليون من العرب الذين لا يتمتعون باية حقـوق والذين يقـاومـون، وبشكـل فعـال، الحكم الاجنبي، كان يجب ان يكون الهدف القومي الرئيس

لمفاوضات السلام التي فُتحت آفاقها قليلاً... فاستمرار السيطرة على المناطق المحتفظ بها يعود بضرر لا يقدر على النسيج السياسي والاجتماعي والاقتصادي لاسرائيل، ويدفع أجزاء من السكان نحو الآراء العنصرية [الحاخام] كهانا، ونحو الارهاب المنظم والاتجاهات القومية العابثة»..

واضافت على همشمار: «ولكن، بضغط من الائتلاف، رفض بيرس المبادرة الاميركية ـ الاردنية، طارحاً اقتراحات مضادة محاولاً السير بين نقاط المطر دون ان يتبلل. فاقتراحاته لم تهدف الى دفع مسار السلام الى الامام بل لكسب الوقت... والتكتل حول الامل في ان تحتضر المبادرة الاميركية ـ الاردنية من تلقاء نفسها» (المصدر نفسه).

وتحت عنوان «لنحطم طابو قديماً»، ناقش آشر منيف (دافار، ١٦/٦/١٩٨٥) موقف حزب العمل، كما تجسد في مبادرة بيرس، مشيراً الى انه «اذا كان رجال الليكود محقين في اعتبار كل فلسطيني وكل هيئة فلسطينية مرتبطة مع م.ت.ف. كتبرير لرفضهم التفاوض مع الفلسطينيين، فماذا بشأن موقف حزب العمل، وبالذات قيادته عندما تقول: نعم للفلسطينيين، لا لمنظمة التحرير الفلسطينية، وما الذي تقصده بذلك؟». ويجيب منيف متسائلاً: «... هل يعتقدون جادين بأن بامكانهم تعيين ممثلي الطرف الاخر؟

ويضيف: «في النقطة الرابعة من مشروع رئيس الحكومة الذي طرحه امام الكنيست، جاء ما يلي: 'تعيين ممثلين فلسطينيين معتمدين من المناطق يمثلون مواقف السكان ويكونون مقبولين من كل الاطراف'. حسناً، لندع جانباً في هذه المرة مسألة صفتهم التمثيلية ومن يقررها. ولكن اذا كان يجب عليهم ان يمثلوا موقف السكان، الا يعلم شمعون بيرس ان الغالبية العظمى من السكان في المناطق تؤيد هذا الجناح او ذاك في م.ت.ف.؟ واذا كان عليهم ان يكونوا 'مقبولين من كل الاطراف' فمن هي تلك الاطراف؟ اسرائيل؟ الاردن؟ الولايات المتحدة؟ وماذا عن الفلسطينيين كأحد الاطراف؟ ومن يقرر اذا كانوا [اي الممثلين] مقبولين منهم؟ دون م.ت.ف. ولو بشكل غير مباشر؟ وهل عندها فقط يصبح هؤلاء ممثلين فلسطينيين، ولكن ليس ممثلي م.ت.ف.؟».

ويتابع: «لقد حان الوقت، اخيراً، لتحطيم الطابو المقدس، ذي التقاليد القبلية الطويلة داخل حزب العمل، والاعتراف بحقائق الحياة: ليس هناك امكان للتوصل الى مفاوضات، والى السلام، دون ممثلين فلسطينيين مرتبطين، بهذا الشكل او ذاك، بمنظمة التحرير الفلسطينية. ومع ان م.ت.ف. ليست نموذجي المثالي كحركة وطنية... ولكن، لمزيد الأسف، ليس بامكاني ان اختار عدوي وكذلك ليس بامكاني ان اختار من يتوجب عليّ التوصل الى سلام معه. فبموافقتنا على الحديث مع 'ممثليها' لا نكون قد قدمنا اي تنازل سياسي، لكننا نكون قد عززنا موقفنا الدولي المساوم».

وبررت صحيفة دافار (١١/٦/١٩٨٥) ما اسمته بالغموض في مبادرة بيرس فكتبت: «لقد كان خطاب رئيس الحكومة، محاولة لتصوير اسرائيل كصاحبة موقف غير رافض لمسار السلام... وهذا عرض سليم للموقف الاسرائيلي، على الرغم من الصعوبات الائتلافية الحالية.

«ومن المؤكد ان بيرس كان سيتكلم في ظروف مختلفة عن الحالية، بلهجة اقل حدة عن المبادرة الاردنية (اذ وصفها بأنها محاولة لارضاخ اسرائيل)، ولكن طالما ان هذه الحكومة قائمة وشركاؤها غير قادرين، او لا يريدون حلها، فان رئيس الحكومة لم يكن يملك خياراً سوى تجاوز نقاط الخلاف بصيغ غامضة».

ومن ناحية اخرى، شكك حغاي ايشد (دافار، ١١/٦/١٩٨٥) بنوايا الملك حسين السلمية، معتبراً ان مبادرته، ومبادرة بيرس المضادة، هما مجرد خطوات في مباراة لم تنته بعد «لكسب عطف الرأي العام الاميركي وتأييد الكونغرس والادارة»، مذكراً بانه سبق له وتهرب من السلام بمختلف الذرائع، كما فعل في الماضي.

ويمضي ايشد فيقول: «وان لم يكن هناك مفر، في المستقبل، من تمثيل مباشر او غير مباشر لمنظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات مع اسرائيل، وحتى لو اصبح هذا التمثيل متاحاً من جانبنا، فمن المفضل، بل ومن الضروري، ان تبدأ المفاوضات بين اسرائيل والاردن، دون م.ت.ف.، والا فانها لن تبدأ أبداً».

ويتذرع ايشد، كغيره، بأنه ليس هناك اكثرية لصالح السلام وفق الطروحات الاردنية والعربية «ففي حزب العمل نفسه هناك الكثيرون الذين يرفضون التفاوض مع م.ت.ف. قبل ان تثبت بوضوح انها تغيرت. ان كل اعراب عن الموافقة، الآن، على التفاوض مع م.ت.ف. لن يقدم السلام، بل سيعرقل بدء المفاوضات مع الاردن. وستكون النتيجة الوحيدة لتلك الموافقة انها ستدمغ المؤيدين لها بانهم 'انصار

م.ت.ف." و"خونة" وهذا سيكون اضعافاً لقوى السلام الحقيقية في اسرائيل».

ويخلص ايشد الى القول: «وكما ان هناك حاجة لاجماع واسع، قدر الامكان، على شن الحرب، عندما لا يكون لا مفر منها، كذلك هناك حاجة لاجماع واسع، قدر الامكان، على قضايا السلام، لانهما [الحرب والسلام] وجهان لعملة واحدة في حقيقة الامر. وكما انه لا يجوز ان تبدو الحرب كمغامرة لا لزوم لها، كذلك لا يجوز ان يبدو السلام كـ "خيانة" لا سمح الله».

وتوقع يوئيل ماركوس (هآرتس، ١٩٨٥/٦/٧) الا تسفر المبادرة الاردنية والجهود الاميركية عن اية نتائج ايجابية على صعيد التسوية، لاسباب ثلاثة:

أ - «لانه لم يحدث بعد اي تحول في الموقف العربي... فالملك حسين مستعد، مبدئياً، منذ سنوات عديدة، لابرام سلام مع اسرائيل مقابل [استرجاع] الضفة كلها. كذلك، فان الوعود بان م.ت.ف. ستعترف قريباً بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨، سبق واعطيت مرات عديدة في السابق ولم تتحقق.

ب - «ان المسار الذي حددته الادارة الأميركية معقد، وهو يتضمن الكثير من الاشتراط "اذا ..."، ومن الصعب التكهن بانها ستستنفد كل رصيدها كي لا تفشل مرة اخرى، كما حصل بالنسبة لمبادرة ريغان.

ج - «ان بيرس، وعلى الرغم من الاهمية التي يعلقها على السلام، فانه سيتحرك... من خلال التوافق مع شركائه في حكومة التكتل الوطني. ونظراً لان الحديث يدور عن تحرك بطيء، فان شركاءه في الحكومة سيماطلون ويجرجرون الوضع حتى يحين موعد المناوبة [والى حين ذلك] سيُفشل الليكود كل اقتراح لتقديم تنازلات اسرائيلية... ولذا، ينبغي حدوث تطور دراماتيكي في الجانب العربي - مثلاً استعداد عربي لحل اقليمي وسط في الضفة - لكي يراهن بيرس ويندفع الى الامام حتى درجة المخاطرة باجراء انتخابات جديدة. ومثل ذلك لا يلوح في الافق».

## الهدف: اعتراف اميركي

واعتبر بعض المعلقين الاسرائيليين ان المبادرة الاردنية ودعم م.ت.ف. لها، يهدفان، في نهاية المطاف، الى انتزاع اعتراف من الولايات المتحدة بشرعية م.ت.ف. وبالتالي بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. ان «عرفات معني بالتفاوض مع الاميركيين وليس معنا» - على حد تعبير مئير برالي (دافار، ١٩٨٥/٦/١٢) - «وهو يأمل في تحقيق انجازات في المفاوضات معنا، فقط اذا مارس الاميركيون ضغطاً على اسرائيل».

وطالب برالي بتركيز الجهد الاسرائيلي في الصراع الدائر حالياً على «موضوع التفاوض» وليس على الجانب الشكلي المتمثل في تركيبة الوفد الفاوض، لانه «كل من سيجلس الى طاولة المفاوضات، اردنياً كان ام فلسطينياً، سيكون مكبلاً بمواقف عرفات وبتعليماته». واضاف، ان مهمة اسرائيل ان توضح سلفاً للعالم وللرأي العام العالمي وبالذات للاميركيين والرأي العام الاميركي ان القول «دون شروط مسبقة» معناه ان «من حق العرب ان يطالبوا بكل شيء... ولكن مسموح لاسرائيل، ايضاً، ان ترفض هذا الطلب الوقح، وانها عازمة، فعلاً، على استخدام هذا الحق... حتى لو ادركت ان رفضها يعني عدم التوصل الى اتفاق».

واكد ذلك، ايضاً، الصحافي يوسف حاريف (معاريف، ١٩٨٥/٦/٧) بقوله: «ما تريده م.ت.ف. وعرفات واضح جداً اليوم: فهي تريد التوصل الى حوار مع الولايات المتحدة لا يهدف بالضرورة لتحقيق تسوية سياسية، بل من اجل دق إسفين بين الولايات المتحدة واسرائيل ومن اجل احداث تقويض تدريجي ولكن متواصل بالشرطين الاميركيين - قبول ٢٤٢، والاعتراف باسرائيل».

وحذر زلمان شوفال (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٦/٤) من موضوع الحوار المسبق ومشاركة اعضاء ينتمون الى منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها في الوفد المشترك، فقال: «يحتمل ان ضعف م.ت.ف. بالذات [بعد حرب لبنان والانقسام في صفوفها] هو السبب الذي جعل الملك حسين، وكذلك واشنطن، يسمحان لانفسهما بتخصيص مكان للمنظمة في الخطوات السياسية المبرمجة. اي: عندما تكون م.ت.ف. بدون اسنان، يكتفى بدفع ضريبة كلامية لها! لكن هذا الموقف لا يمكن ان تتبناه اسرائيل. فبالنسبة اليها، اضفاء الشرعية الدولية، والاميركية بالذات، على منظمة هدفها اقامة كيان سياسي فلسطيني مستقل، سواء مكان اسرائيل، او فقط (في المرحلة الاولى) في المناطق المحاذية لها يشكل خطراً على وجود اسرائيل بالذات».

هاني العبدالله

# عملية تبادل الاسرى ومحاولة ربطها بالافراج عن اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي

بعد مفاوضات سرية استمرت ثمانية عشر شهراً بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، التي يتزعمها احمد جبريل، وبين اسرائيل، برعاية الصليب الاحمر الدولي ووساطة برونو كرايسكي، مستشار النمسا السابق، عبر مستشاره السياسي هربرت امري، وُقعت في جنيف في الحادي والعشرين من نيسان (ابريل) ١٩٨٥، اتفاقية تبادل الاسرى التي تم بموجبها الافراج عن ١١٥٠ اسيراً فلسطينياً مقابل الافراج عن ثلاثة جنود اسرائيليين.

من بين الاسرى الفلسطينيين المحررين ٨٧٩ سجيناً «امنياً» كانوا في سجون اسرائيل والمناطق المحتلة سنة ١٩٦٧، و١٥٠ معتقلاً احضروا في الاونة الاخيرة من معتقل انصار في جنوب لبنان مع انتهاء المرحلة الثانية من انسحاب الجيش الاسرائيلي من هناك، و١٢١ اسيراً بقوا في قبضة اسرائيل بعد عملية تبادل الاسرى الاخيرة في العام ١٩٨٣.

ولقد اختار ٣٩٤ اسيراً من بين المحررين السفر الى ليبيا عبر جنيف، و١٥١ نقلوا الى سوريا، و٦٠٥ عادوا الى بيوتهم في المناطق المحتلة داخل الخط الاخضر.

وشارك في عملية التفاوض لتبادل الاسرى بين اسرائيل ومنظمات فلسطينية، فريق عمل اسرائيلي برئاسة الجنرال عاموس يارون، رئيس شعبة الطاقة البشرية في الجيش الاسرائيلي، والمحامي شموئيل تامير، وزير عدل سابق، وارييه (لوفا) الياف، عضو كنيست سابق (دافار، ٢١/٥/١٩٨٥).

وكانت الاشارة الاولى إلى الاتفاق قد ظهرت قبل شهر من توقيعه، عندما قام المبعوث السياسي لمستشار النمسا السابق كرايسكي، كارل كهانا (من اصل يهودي)، بزيارة سرية الى اسرائيل اجتمع خلالها برئيس الحكومة، شمعون بيرس، والوزير بلا وزارة عيزر وايزمان (هآرتس، ٢١/٥/١٩٨٥).

وهذه الاتفاقية التي ابرمت في العشرين من ايار (مايو) ١٩٨٥، هي خامس اتفاقية من هذا النوع يتم ابرامها بين منظمات فلسطينية وبين اسرائيل منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧. وقد وقع عليها عن الجانب الفلسطيني احمد جبريل، وعن الجانب الاسرائيلي اسحق رابين، وزير الدفاع.

اما الاتفاقية الاولى،فقد ابرمت في العام ١٩٦٨، وبموجبها تم الافراج عن اربعة عشر سجيناً فلسطينياً مقابل مجموعة من الاسرائيليين كانوا على متن طائرة (العال) التي اختطفت الى الجزائر. والاتفاقية الثانية تمت في العام ١٩٧١، حيث افرج عن السجين الفلسطيني محمود حجازي مقابل الجندي الاسرائيلي شموئيل روزينفستر. اما الاتفاقية الثالثة، فقد عقدت في العام ١٩٧٩، وبموجبها اطلق سراح ٧٦ اسيراً فلسطينياً مقابل الجندي الاسرائيلي ابراهام عمرام. والاتفاقية الرابعة ابرمت في العام ١٩٨٣، واسفرت عن اطلاق سراح خمسة آلاف معتقل، لبناني وفلسطيني، كانوا محتجزين في معسكر انصار في جنوب لبنان، ومن بينهم ٦٦ سجيناً «امنياً» كانوا يمضون فترات احكام طويلة في سجون اسرائيل. واكتسبت هذه الاتفاقية زخماً سياسياً محلياً وعالمياً، حيث تمت خلال حصار طرابلس، واعتبرت اهم واكبر عمليات تبادل الاسرى في

تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ومقابل الافراج عن الاسرى الفلسطينيين افرج عن ستة جنود اسرائيليين كانوا في اسر حركة (فتح).

## ردود الفعل الاسرائيلية الرسمية وغير الرسمية

اثارت عملية تبادل الاسرى الخامسة جدلاً واسعاً داخل المجتمع الاسرائيلي، حيث انقسمت الاراء بين مؤيد ومعارض لها بشدة.

ففي حين انبرى زعماء حزب العمل الحاكم، برئاسة شمعون بيرس، رئيس الحكومة، للدفاع عن الصفقة، استغل زعماء الليكود المؤتلف مع المعراخ في الحكم الصفقة لتجييرها لصالح المستوطنين المتطرفين.

وفي هذا السياق، قال بيرس امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست ان «المفاوضات في قضية تبادل الاسرى بدأت ابان حكم الليكود... والجنود الاسرائيليون الثلاثة نفذوا مهمة القاها عليهم واجب الاخلاص للدولة، وكانت حياتهم في خطر... والثمن الباهظ الذي دفعناه صعب على كل واحد منا. ولكن بعودتهم الى بيوتهم وعائلاتهم تختلف المقاييس تماماً... لقد كان قرار تبادل الاسرى الاخير من اصعب القرارات، ولم ننس مشاعر العائلات التي اطلق سراح ابنائها» (**هاتسوفيه**، ٢١/٥/١٩٨٥).

اما وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، فقد عقب بديماغوجية على ابرام العملية قائلاً انه «سيتدارس مع باقي وزراء الحكومة امكان اعادة اعتقال جميع الاسرى المحررين، في حال اقدام المقاومة الفلسطينية على اختطاف اي جندي او مواطن اسرائيلي بهدف تنفيذ عملية تبادل اسرى جديدة. واكد ان حكومته لن تخضع للابتزاز [مستقبلاً] مثلما خضعت هذه المرة» (**هآرتس**، ٢١/٥/١٩٨٥).

ولم يأت تصريح رابين هذا ليحدد سياسة الحكومة الاسرائيلية مستقبلاً فيما يتعلق بتبادل الاسرى مع المنظمات الفلسطينية، اذ ان الخضوع لشروط المقاومة ما كان رهناً بارادة الحكومة الاسرائيلية، وانما ارغمت على ذلك، خاصة بعد ان اتضح لها انها تفتقر الى اي خيار آخر لتحرير اسراها الثلاثة بعملية عسكرية على نسق عملية عنتيبي في العام ١٩٧٦، وانما اعلن رابين ما اعلنه في اطار مسعاه لمؤاساة الاسرائيليين الذين هزهم، من الاعماق، استعداد حكومتهم للتنازل.

وتشير بعض استفتاءات الرأي العام في اسرائيل، الى ان الاكثرية الساحقة من السكان اليهود تعتقد بانه لم يكن هناك مفر من التوصل الى عملية تبادل الاسرى، الا ان هناك شبه اجماع على ان المقاومة حققت انجازاً كبيراً، وان اسرائيل اعطت اكثر مما يجب (**صوت البلاد**، نيقوسيا، ٥/٦/١٩٨٥).

من جهة اخرى، وفي اطار الاحتجاج على عملية تبادل الاسرى، هدّد اسحق شامير، زعيم الليكود، القائم باعمال رئيس الحكومة ووزير الخارجية، بتفجير ازمة حكومية اذا لم يستجب رئيس الحكومة للطلب الخاص بوقف محاكمة اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي واطلاق سراحهم فوراً. كذلك، دعا وزراء من الليكود والاحزاب الموالية له الحكومة الى تحديد سياسة اسرائيل تجاه «الارهاب» الفلسطيني من خلال نقاش عاجل في الكنيست (**دافار**، ٢١/٥/١٩٨٥).

وفي الاطار نفسه، بعث نائب رئيس الكنيست، مئير كوهين افيدوف (ليكود)، برسالة الى وزير الدفاع احتج فيها بشدة على الافراج عن مئات الفدائيين الفلسطينيين مقابل الافراج عن بعض الجنود الاسرائيليين. واقترحت غيئولاه كوهين (هتحياه) قانوناً يمنع الحكومة من اتخاذ قرارات بشأن تبادل الاسرى بدون موافقة لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست (**هاتسوفيه**، ٢١/٥/١٩٨٥). اما عضو الكنيست اهود اولمرت (ليكود)، فقد اتهم مستشار النمسا السابق برونو كرايسكي بالتواطؤ مع الفدائيين، ودعا رئيس الحكومة الى عدم استقباله بصفة رسمية، لاعتقاده بأن كرايسكي لم يتوسط من خلال دوافع انسانية، بل من خلال الرغبة بالافراج عن ١١٥٠ فدائياً فلسطينياً (**عل همشمار**، ٢١/٥/١٩٨٥).

وفي سياق حملة التنديد بقرار الحكومة، قال عضو الكنيست يورام اريدور (ليكود): «في اعقاب قرار الطاقم الوزاري المصغر بشأن الافراج عن جمهور 'القتلة'، تطاير وهم اخر: ان حكومة التكتل القومي، بتشكيلتها الحالية، لن تقدم على ارتكاب خطأ في المجال الامني والسياسي ولكن وقع هذا الخطأ. وكون هذا الخطأ اقر من قبل طرفي الطاقم الوزاري فهو لا يقلل من خطورة الفعل، بل العكس، فهي مقلقة اكثر نجاة المستقبل...» (**يديعوت احرونوت**، ٢٨/٥/١٩٨٥).

اما تسفي شيلواح (من قادة حركة ارض ـ اسرائيل الكبرى سابقاً ومن قادة حركة هتحياه حالياً)، فقد

شكك في حسن اختيار طاقم العمل الاسرائيلي للمفاوضات، حيث قال: «وفقاً لنتائج المفاوضات التي ادارها اربعة اشخاص، بتكليف من الحكومة، لاطلاق سراح اسرانا الثلاثة، يحتمل ان يكون قد وقع خطأ في مسألة التكليف بالذات. لقد بحث اعضاء الطاقم، قبل كل شيء، عن انجاح المفاوضات بأي ثمن. لقد كان اجدى القاء هذه المهمة على آباء الجنود الثلاثة، وحتماً لن تكون النتائج اكثر سوءاً، بل يحتمل ان تكون افضل بكثير» (المصدر نفسه، ٢٧/٥/١٩٨٥). وندّد شيلواح بالرضوخ «لابتزاز» الفدائيين مبدياً تساؤله حول «نهج التنازل» امام مطالب الفدائيين «الذي تحول الى نموذج... واصبح معروفاً في السوق السياسي في الشرق الاوسط». واضاف قائلاً، فيما بدا انه يقارن حالة باخرى: «مادام هذا النهج ساري المفعول، فتحت اي ذريعة يبقى اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي في السجون الاسرائيلية؟» (المصدر نفسه).

## ردود فعل العسكريين

في سياق حملة التنديد بعملية تبادل الاسرى والثمن الباهظ الذي دفعته اسرائيل والاخطار الامنية الناجمة عنها، قال يهوشواع ساغي، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الاسرائيلي سابقاً، والذي كانت لجنة كاهان قد اوصت بانهاء خدمته في الجيش بعد مجازر صبرا وشاتيلا في العام ١٩٨٢: «تتجول اليوم في [الضفة الغربية] وقطاع غزة ستماية يافطة [بقصد ستماية فدائي] تشع وتقول لكل فرد من اسرائيل: يوجد امل في فلسطين عربية! والبرهان انتصار احمد جبريل وجماعته على الدولة الصهيونية وجيشها العظيم. لقد استطاعوا املاء شروطهم عليها.

وفي كل صباح، من الآن فصاعداً، ستسير هذه اليافطات، في اسواق نابلس وجنين وطولكرم ويافا وحيفا وسواها، وتشجع كل شاب عربي على القيام بأسوأ الاعمال. وبعد ذلك، النتيجة معروفة: عملية تبادل اسرى جديدة» (يديعوت أحرونوت، ٢٤/٥/١٩٨٥).

وفي السياق ذاته، ندد الجنرال (احتياط) رحبعام زئيفي، في تعليق له، بالعملية واتهم الحكومة بقصر النظر والرضوخ للفدائيين، ووصف الحكومة الاسرائيلية بانها «ضلّت طريق الصواب» (المصدر نفسه، ٣٠/٥/١٩٨٥). واضاف: «لم تنته حربنا ضد 'الارهاب' مع عملية تبادل الاسرى، وستستمر لسنوات مديدة حتى ولو وقعنا اتفاقيات سلام مع دول عربية اخرى... الحرب ضد 'الارهاب' قاسية ومعقدة ومتغيرة ووحشية. وكخبير في هذه الحرب، اقر، بأسف، بأن الافراج عن الاسرى الاسرائيليين يحتمل ان يتسبب بالحزن والالم والثكل لعائلات كثيرة [أخرى] في اسرائيل. وأخشى ما اخشاه ان تكون قدرتنا على مواجهة 'الارهاب' قد وهنت» (المصدر نفسه).

واعترف زئيفي بوجود نهج في الجيش الاسرائيلي يرى ضرورة اطلاق النار، فوراً، على الفدائيين الذين يقعون في الاسر «وعدم إضاعة الوقت في محاكمتهم والانفاق على اطعامهم». وقال: «لقد شاهدت افعالاً من هذا النوع، والسلطة السياسية تعلم بها ايضاً» (المصدر نفسه).

## ردود فعل وسائط الاعلام

حاولت وسائط الاعلام الاسرائيلية، من جانبها، تبرير الافراج عن العدد الكبير من الاسرى الفلسطينيين مقابل العدد الضئيل من الاسرى الاسرائيليين، بانه دلالة على اهتمام «الشعب اليهودي بقيمة الانسان اليهودي» بما لا يقاس من اهتمام العرب بقيمة الانسان العربي. فكتبت صحيفة هآرتس (٢١/٥/١٩٨٥): «لقد عمل وفد اسرائيل خلال المفاوضات ويداه مكبلتان من جراء ضغط العائلات ونوء الحكومة تحت ضغط علم النفس القومي من مجرد وقوع جنود يهود في اسر العرب. ومثل هذا الاحساس غير موجود، بالزخم ذاته، لدى م.ت.ف. والصفقة كانت نتيجة حتمية لانعدام هذا التساوي».

واجمعت الصحافة الاسرائيلية تقريباً، في معرض تغطيتها لردود الفعل، على ان العملية تعكس الثمن الباهظ الذي تدفعه اسرائيل «فداء لحرية وحياة مواطنيها». ولكنها اشارت الى ان اولوية هذا المبدأ التقليدي لدى اسرائيل تتعارض مع مبدأ آخر هو مبدا عدم التفاوض مع المنظمات الفلسطينية.

ومن جهة اخرى، اثارت العملية مخاوف مختلفة. وقد دعا بعض المراقبين الى وضع حدود تلتزم بها الحكومة الاسرائيلية، ولا تتجاوزها، لدى التفاوض، مستقبلاً، مع المنظمات الفلسطينية. وفي هذا الاطار، حذر زئيف شيف من مغبة ما حصل، حيث قال: «علينا الاستعداد لاحتمال قيام احمد جبريل ومنظمات

اخـرى بتجـريب قوتهم عبـر هذا الاسلوب لافـراغ السجـون الاسرائيليـة، نهـائيـاً، من [الفـدائيـين] والاصرار على ابقائهم داخل [المناطق المحتلة]. واذا ثبتت نجاعة هذا الاسلوب، فما المانع من ان يطبق في مجـالات اخـرى، بحيث يطالب من اسرائيـل تقـديم التنازلات السياسية. هذا ليس احتمالاً سخيفاً. ومن الممكن، على سبيل المثال، حدوث مثل هذا السيناريو: يقـوم [الفـدائيـون] بأسر او خطف جنـود وضبـاط اسرائيليـين. ومقـابل الافراج عنهم، يطالبون، مثلاً، بانسحـاب الجيش الاسرائيـلي من منـطقـة الحزام الامني. مثل هذا الطلب، بالطبع، تؤيده حكومة لبنان وتتقبله الامم المتحدة بتفهم، على الرغم من معارضتها للاسلوب. و[ثمة] حكومات غربية، بما فيها الولايات المتحدة، لا تنزعج منه. اما اسرائيل فستنظر اليه على انه خضوع مخجل» (هآرتس، ٢٤/٥/١٩٨٥).

ويـجـيب شيف على سؤال: ما هو رد اسرائيـل؟ فيقـول: «اذا اعتمدنا القواعد التي اقرت في العملية الاخيرة، وقلنا لانفسنا: لا خيار، فاننا، حتماً، سنساوم ونتنازل. اليست هذه هي التبريرات الاساس للتنازلات التي قدمتها اسرائيل؟

«ان فريضة افتداء الاسرى هي وجه واحد للعملة. فنحن بحاجة الى 'خط احمر' من نوع جديد، ليس خطاً جغرافياً، بل خطاً احمر نحدد، عبره، لانفسنا، حدود التنازلات في حربنا ضد 'الارهاب'. وبدون هذا سيستمر التدهور. وقد علمتنا الجولة الاخيرة، انه من الممكن ان نخسر بالحـرب بالرغم من وجود الدبابات والطائرات عندنا» (المصدر نفسه).

امـا يوئيـل ماركـوس، فقـد تناول الموضوع من زاويتين. الاولى، صدمة الثمن الباهظ والثانية الافراج عن ٨٧٩ سجينـاً «امنيـاً» وبقاء ٦٠٥ منهم داخل المناطق المحتلة، حيث قال: «مع كل البهجة التي تغمر عائلات الجنود المحررين، من الصعب التخلص من صدمة الثمن الباهظ... حقاً، لقد اعادت اسرائيل في الماضي 'اعداداً' اكثر مما اخذت، ولكن هناك فرقاً جوهـرياً بين الاسرى او حتى انصاف الاسرى، مثل معتقلي معسكر انصار وبين [فدائيين] حوكموا وأُدينوا امـام المحاكم الاسرائيلية. والعملية الاخيرة، ليست، فقـط، اذعاناً كما وصفها احد رجال الامن في جلسة الطاقم الوزاري المصغر، بل هي اشارة طريق اذا لم تكن تحولاً في مسار الحرب بين اسرائيل [والفدائيين]» (المصدر نفسه، ٢١/٥/١٩٨٥).

وقـال ارييـه بلغي في هذا الشـأن: «يجب صك الاسنـان وعـدم القول ان اسرانا وقعوا في الاسر، في حرب لا لزوم لهـا، كان هدفهـا المعلن تدمـير البنية التحتيـة [للفدائيين]. ومن سخرية الاقدار، اننا، في هذه العملية، اعدنا لهم بنية تحتية افضل مما كانت عليه واشد فتكاً، وهذه المرة داخل المناطق [المحتلة]. ان الخطأ المميت الذي لا يمكن غفرانه لحكومة التكتل القومي هو تلاعبها في هذا المسار المدمر، فشمعـون بيرس يعـتقـد بأنـه 'يـوحـد الشعب' ويقلل من 'الاستقطاب'، ولكـن في النهايـة يضـع مراهـم مهدئـة فـوق امـراض سرطـانيـة» (عل همشمار، ٢٢/٥/١٩٨٥).

وربطت شولاميت هارابين بين الثمن الباهظ الذي دفعته اسرائيل في عملية تبادل الاسرى الاخيرة، وبين حرب لبنان، حيث قالت: «اضطرارنا الى الافراج عن اكثر من الف [فدائي]، وهو ثمن اضافي باهظ جداً ندفعه جراء حرب لبنان ومفاهيمها الخاطئة... حساب اعادة 'القتلة'، حساب صعب وعسير، فهو استمرار لميزان الخسارة في هذه الحرب التي لم يكن فيها مجال سوى الخسـارة: في الاجماع القومي، وفي التضامن وفي الاهـداف السيـاسيـة، وكذلك اليوم في الشعور الصادق والطبيعي لدى الجميع من اننا تلقينا ضربة قاسية. وهذا الحساب يجب تقديمه الى الذين بادروا بسهولة الى هذ هالحرب» (يديعوت احرونوت، ٢٢/٥/١٩٨٥).

وشارك في الرأي، ايضاً، اهرون ميغد، فقال: «ان مسـار الانتحـار الجسدي والاقتصادي والاخلاقي لدولة اسرائيل مستمر منذ سنوات خلت. وذروة هذا المسار كانت، ولاتزال، حرب لبنان. اما الذروة الثانية، فهي اطلاق سراح مئـات 'القتلة'، 'قتلة' وليسوا [فدائيين]، 'قتلة' وليسوا جنوداً، مقابل اعادة ثلاثة اسرى اسرائيليـين... ان دولة مصـابة بمرض نفسي صعب شوش تفكيرها، تستطيع، فقط، القيام بمثل هذا التدمير الذاتي. وقيادة فقدت اسلوب التفكير المنطقي تستـطيـع ايضاح مثل هذا الامر للشعب من خلال تحريف مقاييس العقل السليم. الايضاح لهذا الشعب الذي، يومياً ومنذ ثلاث سنوات، يقتل جنوده في حرب لا لزوم لها» (دافار، ٢١/٥/١٩٨٥).

اما بنحاس ساير، فقد تحدث عن اسباب وخلفيات وابعاد اتخاذ القرار الجماعي: «وراء هذا القرار اربعة اسبـاب: الاول نفسي والثـاني اجتمـاعي والثـالث سيـاسي داخلي، والرابع رغبة الحكومة بتعزيز مكانة جبريل واضعاف عرفات. وهذا جزء من استراتيجية

بعيدة المدى لاضعاف الاسس الاكثر اعتدالاً بين الفلسطينيين لصالح المتطرفين الذين لا حاجة ولا امكانية ولا يوجد ضغط عالمي ومحلي للتفاهم معهم. وهناك، ايضاً، من اوغل اكثر وقال: لقد كانت صفقة التبادل، عملياً، نهاية الفصل الاخير في اتفاق شامل، غير مباشر، مع سوريا ومع القيادة الفلسطينية الخاضعة لها» (**عل همشمار، ٢٨/٥/١٩٨٥**).

اما صحيفة دافار فقد تناولت الموضوع من زاويته السياسية المحلية، فكتبت: «في الثامن والعشرين من شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٤، أي قبل اسابيع معدودة من انتخابات الكنيست الحادي عشر، ابرمت حكومة اسرائيل، برئاسة اسحق شامير، اتفاقاً لتبادل الاسرى مع سوريا. وقد نفذ الاتفاق بسرعة، حيث اطلقت سوريا سراح ثلاثة جنود وثلاثة مواطنين اسرائيليين (حراس مكتب الاتصال الاسرائيلي في ضبية) مقابل افراج اسرائيل عن ٣٠٠ جندي وضابط سوري. وعندها تساءل الجميع لماذا لم تشمل الصفقة الاسرى الموجودين بايدي جبريل؟ ولسنا بحاجة للحديث عن علاقة وارتباط جبريل ومنظمته بسوريا. ولو اراد السوريون لشملت الصفقة اولئك الاسرى. غير ان الحكومة السابقة ووزير دفاعها وافقوا، في حينه، على تقديم التنازل. وقيل، في حينه، ان الحكومة استعجلت ابرام الصفقة 'لاحتياجات انتخابية' تلاقت مع المصلحة السورية في عودة الليكود، مجدداً، الى السلطة... ومهما كان السبب، ففي اللحظة التي فصلت فيها الحكومة السابقة بين اسرى سوريا واسرى احمد جبريل، حددت مصير صفقة الاسرى الحالية. بكلمات اخرى: بعد ابرام الصفقة مع سوريا، فرضت الحكومة السابقة على الحكومة الحالية مفاوضات منفردة مع احمد جبريل... والتنازل تم، في الواقع، قبل سنة. اما الثمن الباهظ فقد دفعناه اليوم» (دافار، ٢١/٥/١٩٨٥).

## ربط قضية التنظيم الارهابي اليهودي بالعملية

### موقف القوى اليمينية:

من ابرز القضايا التي فجرتها العملية الاخيرة، خروج الحركات الفاشية والمفرطة بالعنصرية، سواء على صعيد المستوطنين او على المستويين البرلماني والحكومي، بالمطالبة بالافراج عن اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي.

ولقد كشف النقاب عن ان حزب العمل الحاكم، بقيادة شمعون بيرس، كان قد اجرى محادثات مع اسحق شامير حول امكانية الافراج عن اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي قبل الاعلان عن عملية تبادل الاسرى. وتبين، في وقت لاحق، ان بعض الوزراء الاسرائيليين اعلموا حركة غوش ايمونيم وسائر المستوطنين في الضفة والقطاع بتفاصيل العملية للاستعداد للقيام بحملة للافراج عن اعضاء التنظيم اليهودي. وهذا ما يفسر، عملياً، قيام دوائر المستوطنين بسد الطرق على مداخل عدد من القرى والمدن العربية قبل وصول الاسرى المحررين.

وعلم في السياق ذاته، ان وزراء في الليكود، وكذلك الوزراء يوسف شابيرا (موراشاه) واسحق بيرتس (شاس) ويغئال هوروفيتش، ينوون التقدم بطلب الى الحكومة، لكي توصي بالافراج عن اعضاء التنظيم اليهودي في اعقاب عملية التبادل الاخيرة. كذلك، طالب عدد من الوزراء باجراء نقاش مستعجل في الكنيست لاقرار سياسة اسرائيل تجاه ما سمي بـ «الارهاب» الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، افاد حاييم كورفو، وزير المواصلات (ليكود)، بأنه تبلور، في مشاورات داخلية بين وزراء الليكود، طلب اصدار عفو عن اعضاء التنظيم اليهودي. وقد تم التوجه بهذا الموضوع الى رئيس الحكومة، الذي اعلن ان الافراج عن اعضاء التنظيم اليهودي غير وارد حالياً. واضاف كورفو ان لديه شعوراً بأن رئيس الحكومة سيستجيب لهذا الطلب (دافار، ٢١/٥/١٩٨٥).

وفي ظل حملة التحريض الواسعة التي قادتها وسائط الاعلام والتيارات الفاشية الاسرائيلية، تحرك المستوطنون في الضفة الغربية بهدف حمل الحكومة على الافراج عن زملائهم من اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي. وافادت الانباء بأن مجموعات من المستوطنين شرعت بانشاء تنظيمات مسلحة مستقلة مهمتها قتل الاسرى الفلسطينيين المحررين.

وفي كريات اربع، نشطت مجموعة من المستوطنين بتحرير وثيقة، في نفس اليوم الذي تم فيه الافراج عن الفدائيين، جمعت عليها مئات التواقيع. وتندد الوثيقة - العريضة بالافراج عن الفدائيين. وتحذر من عواقب هذا «القرار التعيس» الذي يحتمل ان يتسبب بزيادة اعمال «الارهاب» وقتل اليهود على ايدي الفدائيين المحررين انفسهم. واختتمت الوثيقة بصيغة تهديد، جاء فيها: «نعلن اننا ننظر الى [الفدائيين] المحررين على انهم مسؤولون عن الهدوء التام

فـي كافــة انـحــاء المـنـطقــة» (يـديـعــوت احرونوت، ٢٤/٥/١٩٨٥).

من جهة اخرى، بدأ الكنيست الاسرائيلي سلسلة مناقشات ستستمر اسابيع، وربما اشهر، في قضية اعضـاء التنظيم الارهابي اليهودي. وكتبت صحيفة عل همشمـار (٢٧/٥/١٩٨٥): «يحتمـل ان تكون لهذه القضية ابعاد خطرة على مستقبل اسرائيل كدولة ديمقراطية، كدولة قانون وعدل، كبلاد حضارية. وفي هذا الامتحان حول مستقبل اسرائيل، يسير الجميع فوق حبل مشدود تحت هاوية سحيقة.

«ان من سمـع تبـريـرات اسحق شامـير، رئيس الحكـومـة السـابق، والمستقبـلي، تجاه الافراج عن اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي وانزعج فوراً، عليه ان يدرك ان حزباً واحداً (المعراخ) يستطيع الحؤول دون السـقـوط في تلك الهـاويـة. ففي الليكود، هناك اجماع بين الليبراليين وحيروت تجاه الافراج الفوري عنهم. وعـلى ابعد مدى [موعد] الاعياد [اليهودية]. الخلاف، فقط، حول التكتيك. فاسحق شامير والياهو بن اليسار وعوفاديا علي ومئير كوهين افيدوف وغيرهم الكثـيرون يطالبـون بايقـاف الاجـراءات القضائية والافراج الفوري عنهم، حتى اولئك المتهمين باقتراف جرائم قتل بشعة في جامعة الخليل» (عل همشمار، ٢٧/٥/١٩٨٥).

امـا التيار الاخر، وبينه الوزيران ارييئيل شارون وموشي ارنس واعضاء الكنيست مئير شطريت، ارييئيل لين وأهود اولمرط، فيقولون: «قبل كل شيء يجب انهاء المحاكمات، وعندها تتوجه الحكومة والكنيست، معاً، بطلب الى رئيس الدولة لاصدار عفو عام عنهم. وبهذا يصيبـون عصفـورين بحجـر واحـد: الافـراج عن 'الشبـاب المتازين' وعدم المس بسلطة القضاء في الدولة» (المصدر نفسه).

وتقف وراء مجموعة شامير كل من حركات هتحياه ومـوراشاه وشاس واغودات يسرائيل وكاخ العنصرية وكـذلك البروفيسور افنير شاكي (مفدال). ويبدو ان اعضـاء المفدال الثلاثة الاخرين يميلون الى اصدار العفو بعد انتهاء الاجراءات القضائية (المصدر نفسه).

اما موقف المعراخ الرسمي، على الاقل الآن، فهو، قبـل كل شيء، يقضي بالانـتـهـاء من الاجـراءات القضائية، وبعد ذلك يمكن الاجتماع مجدداً وتدارس الامر واتخاذ قرار بشأن الاجراءات اللاحقة. وانه لا يحق للحكـومـة التصرف كطرف والتـوجه الى رئيس الدولة بطلب اصدار العفو.

ولكن، بالرغم من هذا الموقف المعلن، توجد بين صفوف المعراخ فجوات وثغرات غير واضح حجمها. فاربعة اعضاء كنيست من هذه الكتلة وهم جاك امير والحاخام مناحيم هكوهين واسحق بيرتس وامنون لين، يؤيـدون علانيـة موقف اليمـين المتـطرف ويطالبون بالافراج عن اعضاء التنظيم فوراً (المصدر نفسه).

## موقف القوى الديمقراطية اليهودية

في المقـابـل، شنت القوى الديمقراطية اليهودية، وكـذلك العـديـد من القضــاة واسـاتذة القانون في الجامعات حملة مضادة، واعتبرت مجرد الحديث حول الافراج عن اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي انتهاكاً لحرمة القانون، وحذرت من اتخاذ مثل هذه الخطوة لانها ستعتبر سابقة تبيح ذبح العرب وتقوّض الجهاز القضائي والقانوني في اسرائيل.

ويقول هذا التيار انه لا علاقة البتة بين عملية تبادل الاسرى وبـين قضيـة اعضــاء التـنـظيم الارهـابي اليهـودي. واضطرار اسرائيل للخضوع «لابتزازات» جبـريـل لا تبـرر الخضوع لابتزازات غوش ايمونيم وقوى اليمين الصهيوني المتطرفة.

وفي هذا السيـاق، قال البروفيسور اسحق زامير، مستشـار الحكـومـة القضائي، رداً على طلب رئيس الحكومة بشأن ابداء الراي في قضية اعضاء التنظيم اليهـودي: «ان صلاحيـة المستشـار... هي المطالبة بمحـاكمة انسان متهم بارتكاب مخالفة. وهذا الامر ينـطبق، ايضاً، على طلبه بالتراجع عن توجيه اتهام جنـائي او تأخـير اجراء في مرحلة ما الى ان يصدر الحكم» (هآرتس، ٥/٦/١٩٨٥).

ورد زامير على الضجة المفتعلة من قبل شخصيات سيـاسيـة رسميـة للضغط عليه بقوله: «انه لا يحق الحكـومـة فرض رغبتهـا عليه ولا على رئيس الدولة. والادعـاء بان الافـراج عن [الفـدائيين] يبرر الغاء الاجراءات القضائية ضد اعضاء التنظيم... وبشكل خاص اذا كانت صادرة من جانب اشخاص في مواقع رسمية، يسيء الى طهارة الاجراء القضائي» (المصدر نفسه).

من جهتــه، قال حاييم تسـادوك، وزيـر العـدل الاسبق: «لو كنت عضواً في الحكومة الحالية لعارضت بشـدة حتى مناقشة الموضوع؛ اذ لا يحق للحكومة التـدخـل في هذه المسـالة (دافار، ٢١/٥/١٩٨٥).

وشارك تسادوك زامير في الرأي حيث قال: «لا يوجد اي تماثل بين الافراج عن الاسرى [الفدائيين] وبين الافراج عن اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي» (المصدر نفسه).

اما نفتالي اور ـ نير، فعلق على الجلبة المفتعلة في اسرائيل تجاه عملية تبادل الاسرى بالقول: «ان اشد منتقدي الحكومة تجاه هذه العملية هم بالتحديد رجال حركة غوش ايمونيم. هذه الحركة التي تحمل علم النهب والضم واستخدام اليد القوية ضد المواطنين العرب، وهي التي ايدت، بحماس كبير، حرب لبنان، وفي الوقت ذاته، غير مستعدة لدفع ثمن الافراج عن جنود الجيش الاسرائيلي الذين نفذوا، عملياً، خطها الايديولوجي. ومقابل هذا، يطالبون بالافراج عن رفاقهم. وقد ترأس هذا التيار القائم باعمال رئيس الحكومة اسحق شامير، الذي اثبت ان ماضيه الشخصي هو الخط الذي يوجه تصرفاته وان المبادىء والقيم بعيدة عنه» (يديعوت احرونوت، ٢٩/٥/١٩٨٥).

من جهة اخرى، بارك رئيس عصبة حقوق الانسان والمواطن الدكتور يسرائيل شاحاك، عملية تبادل الاسرى واثنى على بقاء مئات الفدائيين المحررين في وطنهم، واعتبر ذلك اعترافاً اسرائيلياً، ولو بشكل غير مباشر، بحق الفلسطينيين في العيش في وطنهم. ودعا شاحاك الى الافراج عن جميع السجناء الفلسطينيين، وغير الفلسطينيين، الذين ادينوا بالقيام باعمال في إطار النضال القومي الفلسطيني (صوت البلاد، ٥/٦/١٩٨٥).

اعداد قسم الدراسات الاسرائيلية

---

# الاستيطان ومصادرة الاراضي

شهدت وتيرة الضم الزاحف الى الاراضي العربية المحتلة، اتساعاً وتصاعداً خطيرين خلال النصف الثاني من العام ١٩٨٤. وتزايدت هذه الوتيرة عبر الحملة الاستيطانية المكثفة التي شهدتها هذه المناطق في الاسبوعين الاخيرين من معركة انتخابات الكنيست الحادي عشر التي جرت بتاريخ ٢٣/٧/١٩٨٤. كما تبعتها حملة اخرى، اقل حجماً، عشية تشكيل حكومة «الوحدة الوطنية» في اواسط شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٨٤. وقد جرت هاتان الحملتان بالتنسيق بين وزارة الدفاع الاسرائيلية واللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان وقسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، وكان الهدف منها «تثبيت وقائع استيطانية جديدة على الارض تدعم الليكود وحلفاءه في معركة الانتخابات، ولخلق حقائق ناجزة امام حكومة الوحدة الوطنية».

وقد بلغت هذه الهجمة الاستيطانية الجديدة من الاتساع والتسارع حجماً جعل صحيفة «معاريف» الاسرائيلية تعلق قائلة: «اسرائيل تعيش اليوم اضخم حملة استيطانية في تاريخها» (معاريف، ٨/٦/١٩٨٤). وقد اشتملت هذه الهجمة، ايضاً، على مصادرة المزيد من الاراضي العربية المحتلة وبشكل خاص في الضفة الغربية وقطاع غزة. فخلال الربع الثاني من العام ١٩٨٤، صادرت سلطات الاحتلال ما مجموعه ٢٨١٨٨ دونماً (هآرتس، ١٠/٦/١٩٨٤).

ويتبين من بحث جديد اعده الدكتور ميرون بنبنستي واسامة الحلبي واهرون ترنر، وقد صدر من قبل «مشروع الضفة والقطاع»، ان اسرائيل تتحكم، بصورة مباشرة وغير مباشرة، بـ ٥٢ بالمئة، من اراضي الضفة. وتبلغ مساحة هذه الاراضي ٢,٨٤ مليون دونم

من اصل كامل مساحة الضفة البالغة ٥,٦ مليون دونم.

ويوضح البحث ان السيطرة المباشرة تمت عن طريق اعلان الاراضي «اراضي دولة»، وهي التي صودرت للاغراض العامة، واراضي غائبين وحالات وضع اليد. وتشمل ٤١ بالمئة منها. والسيطرة غير المباشرة تتم في حالات منع المواطنين من دخول هذه الاراضي والزراعة والبناء فيها، بذريعة استخدامها كحقول رماية او مناطق لحماية الطبيعة.

ويضيف البحث ان ٧٠٠ الف دونم كانت ضمن اراضي الدولة في عهد الحكم الاردني قد اضيفت اليها مساحة ٧٠٠ الف دونم في عهد الاحتلال الاسرائيلي. ويتوقع واضعو البحث ان تبلغ مساحة اراضي الدولة، حتى نهاية العام ١٩٨٥، مليوناً و ٩٠٠ الف دونم. من هذه المساحات هناك ١٤٠ الف دونم معدة للاستيطان، فيما خصصت معظم المساحات المتبقية للاغراض العسكرية (هآرتس و دافار، ٣١/٣/١٩٨٥).

وفي إطار الحملة الاستيطانية الاولى، تم وضع حجر الاساس في تسعة مواقع استيطانية، جرى تحويلها الى مستوطنات مدنية. ستة من هذه المواقع تقع في الضفة الغربية، وهي:

١ - نيئوت ادوميم: وقد تم تدشينها بتاريخ ٨/٧/١٩٨٤. تقع على هضبة قرية جنجاس بين قريتي العيزرية و ابو ديس ومستوطنة معاليه ادوميم في الخان الاحمر. وقد اقيمت على مساحة ٥٠٠ دونم مصادرة من اراضي القريتين العربيتين، ومن المقرر ان تسكن فيها ٢٠ عائلة.

٢ - ادام: وقد تم تدشينها بتاريخ ١٥/٧/١٩٨٤. وتقع في الخان الاحمر ايضاً، على بعد ثلاث كيلومترات من مستوطنة عنتوت. وقد سبق ان قام المستوطنون من حركة غوش ايمونيم القاطنون في مستوطنة معاليه ادوميم بأقامة هذه المستوطنة في العام ١٩٨٣، ولكن بصفة غير رسمية. اما في هذه المرة فقد تم تدشينها من قبل الدوائر المسؤولة المختصة بشؤون الاستيطان. والاراضي التي أقيمت عليها صودرت من أهالي قرية كفرعقب العربية.

٣ - اسفار: تم تدشينها بتاريخ ١٦/٧/١٩٨٤، وتقع بين مدينتي بيت لحم والخليل في منتصف المسافة بين المستوطنتين اليهوديتين تكواع و معاليه عموس. ومن المقرر ان تسكن فيها عشرون عائلة.

٤ - يتسهار: تم تدشينها بتاريخ ٨/٧/١٩٨٤، وتقع الى الجنوب من جبل جرزيم، قرب نابلس، والذي تقام عليه المستوطنة الدينية براخا.

٥ - حجاي: سيتم تدشينها بتاريخ ١٩/٧/١٩٨٤، وتقع جنوبي مدينة الخليل. اقامتها شركة «امناه»، الذراع الاستيطاني التنفيذي لحركة غوش ايمونيم.

٦ - جفعات لفونا: ستتم تدشينها بتاريخ ١٨/٧/١٩٨٤، في المنطقة الواقعة الى الشمال من مستوطنة شيلو على بعد عشرة كيلومترات جنوبي مدينة نابلس (هآرتس، ١٣/٧/١٩٨٤).

اما المستوطنات الثلاث الاخرى، التي تم تحويلها الى مستوطنات مدنية، فتقع في قطاع غزة. وقد دشنت بتاريخ ٢٢/٧/١٩٨٤، اي قبل يوم واحد من انتخابات الكنيست. وهي المستوطنات التالية:

١ - نيسنيت: كانت في الاساس نقطة للناحال اقيمت في مطلع العام ١٩٨١ قرب قرية بيت لاهيا شمال قطاع غزة. وفي هذه المرة تم تحويلها الى مستوطنة مدنية.

٢ - نتسريم: نقطة استيطانية تقع جنوبي مدينة غزة على بعد ستة كيلومترات، وقد تم تحويلها الى مستوطنة مدنية.

٣ - رفح يام: تقع على خط الحدود مع مصر، على مسافة كيلومتر واحد الى الشرق من مدينة رفح (عل همشمار، ٢٤/٧/١٩٨٤).

وفي شهر آب (اغسطس) ١٩٨٤، تركزت جهود المستوطنين اليهود على مدينة الخليل. ففي يوم ٨/٨/١٩٨٤، قام مستوطنو كريات اربع، المجاورة لمدينة الخليل، باقامة ثلاثة مواقع استيطانية في الاحواض ٦٦ و ٦٧ و ٣٧، في وسط المدينة. الموقع الاول على تل الرميدة والثاني فوق جبل الرحمة (مقبرة يهودية مجاورة للموقع الاول) والثالث في مشارف المدينة. ولقد قام المستوطنون اليهود بنقل مجموعة من البيوت الجاهزة (كرافانات) وتم اسكان ثلاث عائلات في تل الرميدة كما تم ايصال الماء والكهرباء والغاز اليها فوراً. وقد سميت هذه المستوطنة تل - شي (ما يزال موضوع هذه المستوطنة موضع اخذ ورد داخل الحكومة الاسرائيلية الحالية). ويقوم الجيش الاسرائيلي بحراستها بعد ان اعطى موشي آرنس، وزير الدفاع السابق، موافقته على انشائها.

كذلك، قام المستوطنون اليهود بتاريخ ٢١/٨/١٩٨٤، باقامة مستوطنة تابعة لحركة هابوعيل همزراحي على مشارف بلدة حلحول، قضاء

الخليل، سميت كرني تسور. كما اقيمت مستوطنة اخرى في جبل نابلس، في نفس التاريخ، سميت بدوال تم توطينها بـ ١٨ عائلة في بيوت مؤقتة ( **معاريف**، ١٩٨٤/٨/٢٢).

وكما سبق وذكرنا، فقد جرت حملة توطين أخرى عشية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، حيث دشنت مستوطنتان، هما: نحليئيل، وتقع الى الغرب من مدينة بيرزيت؛ والثانية، مستوطنة جفعات لفونا التي سبقت الاشارة اليها.

وفي الوقت نفسه، قام وزير المالية السابق، يغئال كوهين اورغاد، وقبل تركه لمنصبه، بتحويل ٧٥٠ مليون شيكل لمساعدة المستوطنات التي اقيمت مؤخراً، وقد جاء ذلك بطلب من رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، متتياهو دروبلس. وسيخصص المبلغ للمستوطنات الاحدى عشرة التي اقيمت عشية الانتخابات (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٤/٩/٥).

وفي هضبة الجولان، تم تحويل نقطة ناحال الى كيبوتس، تابع للحركة الكيبوتسية الموحدة، وقد سمي، مؤقتاً، باسم غيلع جولان.

كذلك، استمرت النشاطات الاخرى التي تقوم بها حركة غوش ايمونيم الاستيطانية، اذ شكل ٤٠ من اتباعها «نواة» أطلقوا عليها أسم «نواة نابلس»، واعلنوا عن استعدادهم للاستيطان في قلب المدينة وفي المنطقة المجاورة لمخيم بلاطة الواقع في طرفها الجنوبي الشرقي.

وعقدت هذه الحركة مؤتمرها السنوي في مستوطنة قدوميم المقامة على اراضي قرية كفر قدوم العربية في قضاء نابلس، وذلك بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٧، واعلنت انها مصممة على بناء ثلاثين منزلاً في مدينة نابلس وسبع مستوطنات في الضفة الغربية، شاءت الحكومة الاسرائيلية أم أبت (**دافار**، ١٩٨٤/١٢/٢٨).

كما جرت في النصف الثاني من العام ١٩٨٤، اعمال أستيطانية أخرى عبر تدشين المستوطنات تصب في إطار تعزيز البنية التحتية للمستوطنات القائمة او التمهيد لاقامة مستوطنات جديدة. ومن هذه الاعمال:

ـ قيام موشي آرنس، وزير الدفاع السابق، (في الحكومة الحالية: وزير بلا حقيبة) بوضع حجر الاساس لمصنع جديد تابع للصناعات الجوية الاسرائيلية يدعى اورليك في مستوطنة كتسرين، كبرى مستوطنات هضبة الجولان، بتاريخ ١٩٨٤/٧/١٧، في نطاق الهجمة الاستيطانية التي جرت عشية الانتخابات.

ـ قيام اسحق موداعي، وزير الطاقة السابق (وزير المالية في حكومة الوحدة الوطنية الحالية)، بتاريخ ١٩٨٤/٧/١٩، بافتتاح محطة طاقة شمسية، انشئت على مساحة ٢٥٠ الف متر مربع عند الطرف الشمالي للبحر الميت، سمّيت محطة اورميت، وتبلغ طاقتها الانتاجية ٥ ميغاواط، وبامكانها تزويد كافة مستوطنات الغور بحاجتها من الطاقة الكهربائية، وسوف تربط بشبكة الكهرباء القطرية في اسرائيل.

وبتاريخ ١٩٨٤/٧/١٥، قامت الجرافات الاسرائيلية بشق طريق عريض في موقع راس المكارسة في أراضي قرية حوسان الواقعة الى الغرب من مدينة بيت لحم، وذلك في إطار الاعمال التمهيدية لانشاء مستوطنة جديدة. وكانت السلطات الاسرائيلية قد صادرت خمسة الاف دونم من اراضي قرية نحالين وحوسان ووادي فوكين. وتمتد هذه الاراضي من خلة السراويل في حوسان حتى مراح الغزال في اراضي نحالين، على طول الطريق الموصل الى كفار عتسيون المتاخمة لقرية الجبعة (**القدس**، ١٩٨٤/٧/١٥).

وفي الاطار نفسه، ولغرض الاستمرار في تهويد مدينة القدس، قام مدير عقارات اسرائيل بشراء دونمين من اراضي الكنيسة الروسية. كما قامت رابطة عطيرات كهانيم المتطرفة التي تعمل على شراء المنازل في القدس الشرقية، بشراء منزل مجاور لهذه الكنيسة (**هآرتس**، ١٩٨٤/٩/١٠).

## مصادرة الاراضي

وفي هذه الفترة، استمرت الحملة الصهيونية للاستيلاء على الاراضي العربية في المناطق المحتلة لوضعها في خدمة الاهداف الاستيطانية. وفي هذا الاطار، اعلنت السلطات الاسرائيلية، المتمثلة بالادارة المدنية، ان ٤٠ بالمئة من اراضي الضفة الغربية التي تبلغ ٥,٦ مليون دونم، اي ٢,٣ مليون دونم هي اراضي دولة. وان السلطات الاسرائيلية وضعت يدها، حتى الآن، على ٤٥٠ الف دونم فقط من هذه الاراضي. وقد ذكرت صحيفة «دافار» الاسرائيلية، بتاريخ ١٩٨٤/٨/١٥، ان ١٥ بالمئة من اراضي الضفة سوف تخصص لاغراض الاستيطان اليهودي فيما تخصص الـ ٢٥ بالمئة المتبقية كاراضي دولة للاغراض العسكرية والاغراض العامة الاخرى. واضافت الصحيفة انه تم، حتى الآن، استغلال ٢٠٠ الف دونم بشكل فعلي

لاغراض الاستيطان والاغراض العسكرية.

ومن جهة اخرى، كشف الدكتور بنبنستي، عبر معطيات مستكملة تستند الى اوامر وخرائط رسمية صادرة عن الاجهزة الاسرائيلية العاملة في الضفة الغربية، من خلال بحث اعده بتكليف من «مشروع الضفة والقطاع» عن ان ٢,٨٤ مليون دونم، من اصل ٥,٦ مليون دونم، مساحة الضفة الغربية، تخضع للسيطرة الاسرائيلية بشكل مباشر او غير مباشر. لقد تم هذا الامر بعد سلسلة من النشاطات القضائية نفذها الحكم العسكري في المناطق المحتلة.

واشار بحث بنبنستي الى ان الوسيلة الفعالة جداً التي اتبعتها حكومات اسرائيل منذ العام ١٩٨٠، هي الاعلان عن «اراضي دولة» ازدادت مساحة أراضي الدولة بواسطتها بحوالى مليون دونم.

واوضح بنبنستي ان جزءاً كبيرا من تلك الاراضي التي اعلن عنها «كأراضي دولة» كانت تعتبر من قبل السلطة الاسرائيلية، قبل العام ١٩٨٠، اراضي غائبين، اي ان السلطات الاسرائيلية اعترفت بحقيقة ان للسكان العرب، غير الموجودين، حق الملكية على هذه الاراضي. ولكن منذ العام ١٩٧٠، خلقت التعريفات الاسرائيلية وضعاً قضائياً تحولت كافة اراضي الضفة غير المزروعة وغير المسجلة في تسوية الاراضي، طبقا له، الى اراضي دولة (دافار، ١٩٨٥/٣/٣١). ولتحقيق غرض كهذا، اضيفت سلسلة من الاجراءات القضائية انتهجتها السلطات الاسرائيلية للسيطرة على الاراضي وخدمة المصالح الاسرائيلية. لقد صودرت مساحات واسعة لاغراض عامة، وكذلك اغلقت مناطق اخرى او تم الاستيلاء عليها لاغراض عسكرية وامنية. اضافة الى ذلك، حددت في الضفة مناطق للرماية، وكذلك اعلن عن مناطق واسعة كمناطق لحماية الطبيعة، ومنع البناء العربي في مناطق واسعة اخرى.

ويشير بنبنستي، في بحثه، الى ان جزءاً من الاجراءات القضائية التي انتهجتها السلطات الاسرائيلية كان متطابقا مع اجزائها الاخرى بحيث يكمل بعضها بعضا. فمن اجل مستوطنة شيلو، على سبيل المثال، تم الاستيلاء على ٧٤٠ دونماً لاغراض امنية، و ٨٥٠ دونماً اعلنت اراضي دولة و ٤١ دونماً صودرت لاغراض عامة. وفي حالة اخرى، في مستوطنة تكواع، اعلن في البداية عن ان منطقتها مغلقة، بعد ذلك تم الاستيلاء عليها، وفي نهاية المطاف، اعلن ان كافة المساحة اراضي دولة (هآرتس، ١٩٨٤/٣/٣١).

## قرارات استيطانية

صدرت في النصف الثاني من العام ١٩٨٤ مجموعة من القرارات عن الدوائر الاستيطانية المختلفة استهدفت تعزيز الاستيطان وتوسيع نطاقه واقامة المزيد من المستوطنات والمواقع الاستيطانية في انحاء مختلفة من المناطق المحتلة. فبتاريخ ١٩٨٤/٧/٢٢، عشية يوم انتخابات الكنيست الحادي عشر، وفي اطار استثمار الاستيطان في الدعاية الانتخابية، قررت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان اقامة ثلاث مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، هي: ١ ـ تدنسا: تقع الى الشمال من منطقة نابلس، قرب سيلة الظهر؛ ٢ ـ ايلينيت: اقيمت بشكل غير رسمي من قبل مبادرين خاصين، وتقع في غرب منطقة نابلس؛ ٣ ـ كفار دياجيم: تقع في شمال قطاع غزة وتتبع حركة ايحود هكيم الصهيونية.

وافادت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية، ان اللجنة العليا لشؤون الاستيطان، في الضفة الغربية، تنوي بناء حي جديد في مستوطنة الفي منشيه الواقعة في غرب منطقة نابلس على مساحة ٤٠٠ دونم. وسيخصص هذا الحي للمستوطنين من حركة حيروت (هآرتس، ١٩٨٤/٨/٢٠).

وفي اواخر ايلول (سبتمبر) ١٩٨٤، اعلن المسؤولون في وزارة الاسكان الاسرائيلية عن اتمام دراسة بناء الحي اليهودي في مدينة الخليل، الذي من المقرر ان يستوعب ٥٠٠ أسرة من «انصار حباد»، من يهود الولايات المتحدة. كما ووفق، في اطار الاتفاق الائتلافي لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، على خطة لاقامة ٢٨ مستوطنة جديدة خلال السنوات الاربع المقبلة، من بينها ست مستوطنات سيتم بناؤها في السنة الاولى من عمر هذه الحكومة. وبالفعل، فقد بدأت الاعمال التمهيدية واعمال شق الطرق في ١٢ مستوطنة من هذه المستوطنات.

وبتاريخ ١٩٨٥/١/١٠، وافق الليكود على اقامة المستوطنات الست، اربعة منها في اطار مشروع الون، هي: نيثوت ادوميم، شرقي مدينة القدس؛ افني حيفتس، شرقي طولكرم؛ عشهيئل، في جنوب جبل الخليل؛ بيتار، او تسوريف، في غوش عتسيون؛ بولص، في شمال غور الاردن؛ مغديم، في شرقي منطقتي نابلس وجنين (عل همشمار، ١٩٨٥/١/١١).

## السياسة الاستيطانية واوضاع المستوطنات

ظهرت مقالات وتعليقات على غير صعيد، تحدث فيها اسرائيليون عن اوضاع الاستيطان في المناطق المحتلة، وعن السياسة الاستيطانية، وذلك في محاولة لتقييم مدى تحقق الاستيطان للاهداف الصهيونية المخططة، ومدى الجدوى الفعلي لعملية الاستيطان في النصف الثاني من العام ١٩٨٤. ويبدو ان هذه التقييمات جاءت في هذا الوقت بالذات نتيجة لشعور الاسرائيليين بان مرحلة جديدة قد بدات، هي مرحلة مختلفة نوعياً، لا من حيث حجم الاستيطان او قوته، بل من حيث سياسته، او السياسة التي تنتهجها السلطات الاسرائيلية بشانه.

ويأتي اختلاف المرحلة من التغيير النسبي الذي حصل في السلطة في الربع الاخير من العام ١٩٨٤، من خلال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، والمشاركة الفاعلة لحزب العمل وحلفائه ووجود زعيمه على راس هذه الحكومة. وكما هو معروف، فان لحزب العمل سياسة استيطانية تختلف، الى حد ما، عن سياسة الليكود وحلفائه، فهو يدعم ما يسميه الاستيطان الامني، الذي يربط بين الاستيطان والسياسة العسكرية، ويحاول ايجاد تناغم بين البنية العسكرية في المناطق المحتلة وبين بناء المستوطنات، كما يحاول اخضاع عملية الاستيطان للبرامج السياسية المطروحة في شان التسوية، واضعاً في اعتباره مسألة الحفاظ على الطابع اليهودي لاسرائيل، في رؤيته لعملية ضم المناطق المخصصة لهذا الاستيطان.

وفي هذا المجال، يقول مردخاي غور، وزير الصحة الحالي ورئيس اركان الجيش الاسرائيلي الاسبق واحد زعماء حزب العمل: «أن هدف الاستيطان الامني، في الاطار الصهيوني، هو تعزيز للامن، وتعزيز الامن يدعم قدرتنا السياسية على المساومة، وهذا الاستيطان يسمح بإجراء مفاوضات سياسية من موقع القوة، وينبغي أن تكون هناك الروح الضرورية لايجاد التوازن الصحيح بين استمرار الاستيطان وعدم وقف مسيرة السلام» (هآرتس، ٢٩/١/١٩٨٥).

وفي مجال التعليق على قرار الحكومة باقامة ست مستوطنات جديدة، كتبت صحيفة «هآرتس»: «لقد جاء قرار اقامة هذه المستوطنات في ظرف تعاني فيه المستشفيات من ضائقة خانقة ونقص في الادوية، والمعلمون في شمال البلاد لم يحصلوا على رواتبهم، ووزارة المالية غارقة في طلبات المجالس المحلية التي تتذمر من تأخير دفع مخصصاتها». وقد اضافت الصحيفة: «ان هذا القرار جاء بالرغم من المعطيات التي وضعها نسيم زفيلي، رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، امام الحكومة، التي بينت عدم جدوى اقامة مستوطنات جديدة اضافة الى ما هو قائم. وجاء في هذه المعطيات، ان كثيراً من المستوطنات القائمة لم يصل عدد سكانها الى مستوى الحد الادنى من امكانية العيش. ففي عشرين مستوطنة، لا يزيد عدد العائلات فيها عن ٣٠، وفي عشرين مستوطنة اخرى لا يزيد عددها عن ١٥، وفي البعض الآخر لا يصل العدد الى عشر عائلات. وان هناك، في المستوطنات التي اقيمت في الضفة الغربية، ٣٥٠ شقة تنتظر من يسكنها، وهذا العدد من المنازل الشاغرة هو استثمار غير مستغل لمبلغ عشرين مليون دولار». وخلصت الصحيفة الى: «ان الذين قرروا اقامة هذه المستوطنات، في هذه الظروف بالذات، هم كمن يساهم في تبذير الموارد القومية» (هآرتس، ١٤/١/١٩٨٥).

وشارك «هآرتس» في هذا الراي يحئيل بنطوف، رئيس مجلس مستوطنة اوفكيم، الذي قال: «لدي شعور مفاده انه ينبغي بذل قصارى الجهود للحؤول دون اقامة هذه المستوطنات. فليس من المعقول، في هذا الوقت الذي فيه ١٠ بالمئة من مجموع العمال عاطلين عن العمل، وكافة الجنود المسرحين من الخدمة العسكرية يهربون الى مركز البلاد لعدم وجود فرص عمل لهم في مدن التطوير، ان تقام ست مستوطنات جديدة. لقد كان من واجبهم توجيه هذه الاموال لايجاد فرص عمل جديدة وبناء بيوت سكنية في مدن التطوير. لا زال عندنا مواطنون بدون بيوت». واشار بنطوف الى ان تكلفة المستوطنة الواحدة تتراوح بين ٢ - ٢,٥ مليون دولار (المصدر نفسه، ١١/١/١٩٨٥).

ومن جهته، علق يهودا ليطاني على الاوضاع الاقتصادية المتردية للمستوطنات قائلا: «تواجه المستوطنات في الضفة الغربية، في الوقت الحاضر، مصاعب جمة. ففي مستوطنات السامرة تزيد نسبة البطالة على ١٥ بالمئة. وقرار الحكومة سوف يضيف ست مستوطنات اخرى الى المستوطنات الصغيرة القائمة والتي ليس لديها ما تعتمد عليه في المستقبل دون تخصيص موازنات حكومية ضخمة... وتكلفة مرحلة التأسيس والبناء لهذه المستوطنات تتراوح بين

١٢ ـ ١٥ مليون دولار، وهي بحاجة الى عشرات الملايين الاخرى لتأمين سبل العيش، في وقت تحتاج فيه مدن التطوير في الجنوب الى العشرات من اماكن العمل» (**المصدر نفسه، ١٥/١/١٩٨٥**).

وحول اوضاع المستوطنات المتردية، قال مئير فيشر غوش، احد اعضاء مجلس المستوطنات، ان مستوطنته عاجزة عن تسديد فواتير الماء والكهرباء، وان العائلات القاطنة فيها غارقة في الديون رغم تلقيها مليون شيكل كدعم عاجل من مجلس المستوطنات. وفي الاطار نفسه، كتبت صحيفة «معاريف»: «ان اغلبية هذه المستوطنات، والتي لا يزيد عدد سكانها على ٤٠ عائلة، تعاني من ازمة حادة قد تؤدي الى انهيارها، واذا لم تتلق دعماً حكومياً فانها ستغلق ابوابها». واضافت: «لقد صرح مصدر في الوكالة اليهودية بان الوكالة تشعر بمشاكل المستوطنات، لكنها عاجزة عن تقديم العون المالي لها» (**معاريف، ٥/٢/١٩٨٥**).

وفي اطار حملة التنديد بقرار اقامة المستوطنات الست، قال عضو الكنيست اليعيزر غرانوت، سكرتير حزب (مبام): «ان هذا القرار يعتبر لغماً اضافياً على طريق السلام. وهو بمثابة سخرية وازدراء لكل دعوة الملك حسين للدخول في مفاوضات دون شروط مسبقة» (**على همشمار، ١١/١/١٩٨٥**). كذلك، قال عضو الكنيست حاييم رامون (حزب العمل)، في اطار مطالبته ببحث الموضوع بصفة مستعجلة في الكنيست: «ان قرار اقامة المستوطنات الست هو حماقة سياسية واقتصادية واجتماعية» (**المصدر نفسه**)، أما عضو الكنيست يوسي ساريد (راتس)، وعضو لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، فقد دعا رئيس الحكومة لالغاء هذا القرار، في رسالة بعث بها اليه، وقال: «لا يمكن دعوة الملك حسين للانضمام الى مفاوضات، فيما تنسف، في الوقت نفسه، الاحتمالات، عبر اقامة المزيد من المستوطنات» (**المصدر نفسه**).

من جهة أخرى، علق عضو الكنيست دان أميدور (ليكود)، احد اعضاء طاقم المفاوضات مع حزب العمل بشأن اقامة المستوطنات الست، قائلا: «ان هذا النوع من القضايا التي توجد حولها خلافات في الراي بين الحزبين، يمكن ان تؤدي الى ازمة، من الصعب تجاوزها لو تمت مناقشتها بشكل علني، ولهذا فانني مسرور جداً لاننا استطعنا ادارة المفاوضات بشكل موضوعي وبدون كشفها امام وسائط الاعلام. وهذا نموذج جيد حول أمكانية عمل حكومة الوحدة الوطنية» (**معاريف، ٥/٢/١٩٨٥**).

وكذلك، بارك سكرتير مجلس مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة القرار، قائلا: «ان مجلس المستوطنات يبارك هذا القرار لانه يكشف عن ان الليكود والمعراخ مستمران في رفع وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع هذا، لا زلنا ننتظر تجسيد الجزء الثاني من الاتفاق الائتلافي المتعلق بتطوير وتوسيع المستوطنات القائمة» (**المصدر نفسه**).

وحول الجانب السياسي للاستيطان ومحاولة ربطه بمسألة التسوية السلمية في المنطقة، قال اسحق شامير، القائم باعمال رئيس الحكومة ووزير الخارجية: «ان شعب اسرائيل ليس على استعداد لوضع مصير دولته على طاولة المفاوضات، وما من جهة سياسية تستطيع فصلنا عن ارض اسرائيل... علينا تجنيد رغبة الشعب للحؤول دون نهبنا وحرماننا من اراضينا... لن نوافق على بدء مفاوضات جديدة حول القرار ٢٤٢ وكأن كامب ديفيد غير قائم، لن نوافق على دفع الثمن مرتين» (**على همشمار، ٨/٤/١٩٨٥**).

وشاركه في هذا الراي دافيد ليفي، نائب رئيس الحكومة ووزير الاسكان، حيث قال: «هناك فرق جوهري بين المعسكر القومي والمعسكر الاخر. وكل من يحاول القاء الوعظ علينا، من ان تاكيدنا على هذا الفرق هو تقسيم للشعب، انما يتهرب من الجدل الصهيوني الجوهري، يتهرب من الواقع ويتقوقع في ضعفه... نوعية معسكرنا هي الاخلاص لارض اسرائيل في كل اطاره». واضاف ليفي: «ان من يطرح التنازل عن اي جزء من ارض ـ اسرائيل ثمناً لمسارات السلام ـ حسب اقوالهم ـ يضعف في هذا موقفنا»، واعلن انه ستقام، في هذا العام ايضاً، ثلاث مستوطنات اخرى في الضفة الغربية، «وفي هذا العام ستكتمل طريق قاطع السامرة، وسنشاهد الاتصال بين الساحل وغور الاردن بالرغم من التقليصات والضائقة الاقتصادية» (**المصدر نفسه**).

أما وزير التجارة والصناعة، اريئيل شارون، فقد قال: «ينبغي عدم ابقاء تجمع سكاني عربي واحد بدون اقامة مستوطنة يهودية بالقرب منه... يجب الموافقة على اقامة المزيد من المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويجب، ايضاً، استيطان الخليل ونابلس» (**المصدر نفسه**).

وفي نفس الاتجاه، دعا عضو الكنيست رفائيل ايتان (هتحياه)، رئيس اركان الجيش الاسرائيلي

السابق، الى انشاء «صندوق لتحرير الارض» واقامة المستوطنات في كافة ارجاء ارض اسرائيل». وقال عضو الكنيست افنير شاكي (مفدال): «ان مكان المفدال الطبيعي هو في المعسكر الذي يقاتل من اجل اكتمال ارض - اسرائيل». (**المصدر نفسه**).

حول مسالة الاستيطان وحول جدواها، وعدم جدواها، كشف استطلاع للرأي العام قام به معهد بوري، ان عدد معارضي اقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وصل في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥، الى اعلى نسبة سجلت في استطلاع للراي العام منذ العام ١٩٨١. فحول سؤال: هل انت مع، او ضد، اقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية؟ اجاب ٥١,٧ بالمئة سلباً، و ٣٥,٩ بالمئة ايجاباً. بينما في تشرين اول (اكتوبر) ١٩٨١ عارض ٤٩,٨ بالمئة اقامة مستوطنات جديدة مقابل ٥٨,٣ بالمئة ايدوا، في حينه، اقامتها. ويشير مدير معهد بوري، رفائيل غيل، الذي اعد الاستطلاع، الى ان بين صفوف مقترعي المعراخ ٧٢,٥ بالمئة يعارضون اقامة مستوطنات جديدة، مقابل ١٧,٨ بالمئة ممن يؤيدون. اما بين مقترعي الليكود، فيؤيد ٦٤,٥ بالمئة ويعارض ٢٣,٨ بالمئة اقامة مستوطنات جديدة (**هآرتس**، ١٩٨٥/٢/٣).

اعداد قسم الدراسات الاسرائيلية

# موجز الوقائع الفلسطينية

## من ١٥/٥/١٩٨٥ الى ١٠/٧/١٩٨٥

١٥/٥/١٩٨٢

ـ قال ياسر عرفات، في حديث لصحيفة «واشنطن بوست»، انه على استعداد للاعتراف بقرار مجلس الامن الدولي ذي الرقم ٢٤٢، الذي يعترف بحق اسرائيل في الوجود، بشرط ان تعترف الولايات المتحدة الاميركية بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير (الاهرام، القاهرة، ١٦/٥/١٩٨٥).

ـ اتضح ان العمليات الفدائية التي تمت في اسرائيل في العام ١٩٨٤ زادت بنسبة ٢٧ بالمائة عن مثيلاتها في العام ١٩٨٣، فقد بلغت ٤٣٢ عملية في ١٩٨٤، مقابل ٣٤٠ في العام الذي قبله (دافار، ١٦/٥/١٩٨٥).

ـ صرح مصدر في وزارة الداخلية الاردنية بأن حكومة بلاده ستسمح لابناء الضفة الغربية المحتلة بالعمل في الأردن، بشرط الا تتجاوز مدة عمل اي واحد منهم مدة التصريح الممنوح له لمغادرة الضفة الغربية، وذلك كي لا يؤدي العمل الى تشجيع النزوح عنها (الراي، عمّان، ١٦/٥/١٩٨٥).

ـ بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين لاغتصاب فلسطين، شهدت القاهرة تظاهرة سلمية تجمعت امام مبنى المعبد اليهودي في وسط العاصمة المصرية. وقد احرق المتظاهرون العلم الاسرائيلي وطالبوا بطرد سفير اسرائيل من مصر وتجميد اتفاقيات السلام مع اسرائيل. وهتف المتظاهرون: فلسطين عربية (الشرق الاوسط، لندن، ١٦/٥/١٩٨٥).

ـ اعلن ادوارد جريجيان، المتحدث الرسمي باسم الخارجية الاميركية، استعداد ادارة الرئيس ريغان للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية اذا قبلت المنظمة الشروط الاميركية ولاسيما الاعتراف بقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ (الراي، ١٦/٥/١٩٨٥).

ـ كشف روبرت اوكالي، رئيس قسم مكافحة الارهاب في وزارة الخارجية الاميركية، اثناء شهادته في الكونغرس، ان م.ت.ف. قامت بحماية سفارة الولايات المتحدة في بيروت الغربية مدة ٨ اعوام ما بين ١٩٧٢ ـ ١٩٨٠ (معاريف، ١٦/٥/١٩٨٥).

ـ اجرى الملك الاردني حسين مباحثات مع كل من الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، والشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، امير دولة قطر، تناولت الاوضاع العربية الراهنة والوضع في منطقة الخليج. واستعرض الملك حسين خطوات العمل المشترك مع م.ت.ف. لحل القضية الفلسطينية (الراي، ١٦/٥/١٩٨٥)

ـ اوضحت مصر، مؤخراً، انها ليست معنية بقيام وزراء اسرائيليين بزيارتها، ما دامت المشكلات العالقة بين الدولتين لم تحل. وقد وصلت الايضاحات المصرية الى اسرائيل في الوقت الذي استؤنفت فيه المحادثات حول مشكلة طابا امس (دافار، ١٦/٥/١٩٨٥).

١٦/٥/١٩٨٥

ـ وصل خليل الوزير (ابو جهاد)، عضو لجنة (فتح) المركزية، الى الكويت في زيارة يلتقي خلالها عدداً من المسؤولين الكويتيين (الشرق الاوسط، ١٧/٥/١٩٨٥).

ـ ذكر راديو «صوت امريكا» ان جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، حصل على نتائج متواضعة خلال جولته الاخيرة في الشرق الاوسط. ووصف شولتس حديث ياسر عرفات لصحيفة «واشنطن بوست» بأنه يبعث على التشجيع (الراي، ١٧/٥/١٩٨٥).

ـ اتخذت القاهرة قراراً واضحاً بتحسين علاقاتها مع اسرائيل. وقال الدكتور مصطفى خليل، رئيس الوزراء المصري السابق، ان تحسين العلاقات هو شيء حيوي، اذ ستكون له انعكاسات على العلاقات بين اسرائيل والعالم العربي باكمله (يديعوت احرونوت، ١٧/٥/١٩٨٥). وقال الوفدان المصري والاسرائيلي، في نهاية جلسة العمل الثالثة، انه تم احراز تقدم في قضايا ثنائية الجانب في مفاوضات الجانبين التي بدات على مستوى الخبراء يوم الاربعاء (عل همشمار، ١٧/٥/١٩٨٥).

ـ دعا سكرتير حزب العمل، عوزي بارعام، وبعض الحمائم في الحزب، الحكومة الى التحادث مع كل فلسطيني، بمن في ذلك رجال م.ت.ف. من الذين يبدون استعدادهم للاعتراف باسرائيل. وقال عضوا الكنيست اورا نمير وحاييم رامون انه ينبغي عدم رفض التفاوض مع اعضاء م.ت.ف. الذين يعترفون باسرائيل (هآرتس، ١٧/٥/١٩٨٥).

ـ اكد محمد الخطيب، وزير الاعلام الاردني، في حديث لصحيفة «الراي العام» الكويتية، ان الاردن لن يشارك في اي مؤتمر حول قضية الشرق الاوسط دون مشاركة م.ت.ف. (الاهرام، ١٧/٥/١٩٨٥).

ـ استقبل الملك المغربي الحسن الثاني ريتشارد مورفي، المبعوث الاميركي الى الشرق الاوسط، واطلع منه على وجهة نظر الولايات المتحدة بشأن تشكيل وفد اردني ـ فلسطيني مشترك في مفاوضات سلام مع اسرائيل (السفير، بيروت، ١٧/٥/١٩٨٥).

## ١٧/٥/١٩٨٥

ـ اجتمع ياسر عرفات مع الملك الاردني حسين، في عمّان، وجرى تقييم نتائج زيارة الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك الى الصين الشعبية. كما جرى بحث خطوات التحرك المشترك على الساحتين العربية والدولية (الراي، ١٨/٥/١٩٨٥).

ـ اختتم الوفدان المصري والاسرائيلي مباحثاتهما في القاهرة، التي استغرقت ثلاثة ايام، دون اتفاق على صيغة لحل مشكلة طابا. وقد اشار الجانبان الى حصول بعض التقدم، فيما اكدت مصر اهمية احالة المشكلة الى التحكيم (الاهرام، ١٨/٥/١٩٨٥).

ـ استقبل جوليو اندريوتي، وزير خارجية ايطاليا، ريتشارد مورفي، المبعوث الاميركي الى الشرق الاوسط. واذاعت وزارة الخارجية الايطالية، اثر اللقاء، بياناً رحبت فيه بمجموعة المؤشرات الجديدة في عملية السلام في الشرق الاوسط، واكدت اهمية القضية الفلسطينية في البحث عن حل عادل للنزاع في الشرق الاوسط (الشرق الاوسط، ١٨/٥/١٩٨٥).

## ١٨/٥/١٩٨٥

ـ تراس ياسر عرفات اجتماعات مجلس ادارة الصندوق القومي، في عمّان، وتم خلال الاجتماع، استعراض شامل لوضع منظمة التحرير الفلسطينية المالي والوسائل الكفيلة بدعم موارد الصندوق القومي. وتقرر مناشدة الدول العربية الايفاء بالتزاماتها في دعم صمود المواطنين في الارض المحتلة، كما تقرر ترشيد الانفاق داخل اجهزة المنظمة (الشرق الاوسط، ١٩/٥/١٩٨٥).

ـ اثناء استقباله لوفد الاتحاد البرلماني الديمقراطي العالمي، اكد طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، ان الحل السلمي الشامل والعادل للقضية الفلسطينية يتطلب عقد مؤتمر دولي للسلام باشراف الامم المتحدة وبحضور الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وجميع اطراف النزاع بما فيها م.ت.ف. (الراي، ١٩/٥/١٩٨٥).

ـ قال أبا ايبن، رئيس لجنة الخارجية والامن في الكنيست الاسرائيلي، ان اسرائيل لن تسعى الى اتفاق دائم في المفاوضات التي ستجرى بينها وبين الاردن وسكان فلسطينيين، بل الى اتفاق بشأن ترتيبات وسط يكون مبنياً على اتفاقات كامب ديفيد. وعارض ايبن ما يقال من ان اسرائيل هي التي تقرر من هم الفلسطينيون الذين سيشتركون مع الوفد الاردني (عل همشمار، ١٩/٥/١٩٨٥). وطلب مردخاي بار، عضو الكنيست من (راتس)، من شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، الشروع في المفاوضات مع الوفد الاردني ـ الفلسطيني حتى لو ضم رجالاً من م.ت.ف.، وحتى لو اثر ذلك على حكومة الوحدة الوطنية (المصدر نفسه).

ـ قال اوري لوبراني، منسق شؤون الحكومة

الاسرائيلية في لبنان، في المحاضرة التي القاها في النادي التجاري والصناعي في تل ابيب، ان على اسرائيل ان تعمل ما بوسعها حتى لا ترغمها الظروف التي ستنتج في لبنان بعد انسحابها منه، على العودة الى هناك (عل همشمار، ١٩/٥/١٩٨٥).

– في طريق عودته من تركيا الى القاهرة، توقف الرئيس المصري حسني مبارك في رومانيا واستعرض مع رئيسها نيكولاي تشاوشيسكو آخر تطورات الموقف في الشرق الاوسط وجهود السلام في المنطقة (الاهرام، ١٩/٥/١٩٨٥).

## ١٩٨٥/٥/١٩

– عقدت اللجنة الملكية الاردنية لشؤون القدس، برئاسة اكرم زعيتر، اجتماعاً ناقشت خلاله الوضع الحالي في مدينة القدس وتنسيق جهود الوزارات والمؤسسات الاردنية المعنية بالقدس (الراي، ٢٠/٥/١٩٨٥).

– أجّل برونو كرايسكي، مستشار النمسا السابق، زيارته المقررة الى اسرائيل. وقال كرايسكي ان المقالة التي كتبها يوسف لبيد في صحيفة «معاريف» كانت بين الاسباب التي جعلته يؤجل زيارته. كان لبيد قد وصف كرايسكي، في مقالته، بانه اكثر اليهود قذارة في التاريخ الحديث (عل همشمار، ٢٠/٥/١٩٨٥).

## ١٩٨٥/٥/٢٠

– التقى ياسر عرفات سفراء ١٢ دولة عربية معتمدين في عمّان وطلب تدخل حكوماتهم فوراً لوقف المذابح ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت، وذلك في اعقاب قيام ميليشيا حركة (امل) بمهاجمة مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة (الراي، ٢١/٥/١٩٨٥). ووجهت م.ت.ف. نداء الى الزعامات العربية والاسلامية يناشدها التحرك، فوراً، لوقف المذابح (المصدر نفسه). وادان اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المقيمون في الاردن الهجوم الذي شنته قوات حركة (امل) ضد المخيمات (المصدر نفسه).

– تمت عملية تبادل اسرى بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة واسرائيل. فجرى تسليم ثلاثة اسرى اسرائيليين مقابل تحرير ١١٥٥ فلسطينياً ولبنانياً واجنبياً موقوفين في سجون اسرائيل (الشرق الاوسط، ٢١/٥/١٩٨٥).

– قال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، في لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ان اسرائيل توافق على تعيين اربعة رؤساء بلديات من السكان المحليين في الاراضي المحتلة، كما انها اعطت موافقتها لاقامة بنك عربي في الضفة الغربية. واتهم بيرس الاردن بانه هو الذي يؤخر هذه الاجراءات. وقال ان الملك حسين يخشى، اكثر من اسرائيل، من قيام دولة فلسطينية (عل همشمار، ٢١/٥/١٩٨٥).

– قال الملك الاردني حسين، في مقابلة مع صحيفة «القبس» الكويتية: لقد توصلنا الى الاتفاق الاردني – الفلسطيني، ونحن نعمل الآن بالتشاور، وبشكل واضح وصريح. ووصف الملك اللقاء الاردني – الفلسطيني بانه تطور ايجابي في حد ذاته (الراي، ٢١/٥/١٩٨٥). وقد وصل الملك حسين الى القاهرة، في زيارة رسمية يبحث خلالها مع الرئيس المصري حسني مبارك الجهود المشتركة التي تكفل دفع جهود السلام الى امام وخطوات الحوار الاميركي – الاردني – الفلسطيني (الاهرام، ٢١/٥/١٩٨٥).

– قال مراقب الدولة الاسرائيلي، اسحق تونيك، ان الجيش الاسرائيلي تضرر كثيراً من نقص القوى البشرية التكنولوجية (هآرتس، ٢١/٥/١٩٨٥).

– ستقوم اسرائيل بتزويد سيرلانكا بستة زوارق استطلاع. واعلن موظفون ودبلوماسيون في كولومبو ان الخبراء الاسرائيليين في مكافحة الارهاب الذين دربوا سيرلانكيين قد تركوا البلاد وحلت مكانهم شركة حماية بريطانية (دافار، ٢١/٥/١٩٨٥؛ عن النيويورك تايمز).

## ١٩٨٥/٥/٢١

– تلقت الادارة الاميركية اسماء ثلاثة شخصيات فلسطينية مرشحة للاشتراك في الوفد الاردني – الفلسطيني المشترك هي الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، والاب ايليا خوري ومحمد ملحم (الشرق الاوسط، ٢٢/٥/١٩٨٥).

– اجتمع الرئيس المصري حسني مبارك وضيفه الملك حسين في جلسة مغلقة استعرضا خلالها الجهود المصرية والاردنية المشتركة للعمل على قيام حوار اميركي مع وفد اردني – فلسطيني (الاهرام، ٢٢/٥/١٩٨٥).

– اكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية البريطانية ان بلاده تدعم الجهود الدبلوماسية التي

يقوم بها الملك الاردني حسين في أطار المساعي المبذولة لاحلال السلام في الشرق الاوسط (**الراي**، ١٩٨٥/٥/٢٢).

ـ من المتوقع ان يكمل الجيش الاسرائيلي انسحابه من لبنان في نهاية الشهر الجاري او بداية حزيران (يونيو) المقبل، على الاكثر (**معاريف**، ١٩٨٥/٥/٢٢). هذا، وقد انخفض، مع الانسحاب، معدل التجارة بين اسرائيل ولبنان لتخوف بعض التجار اللبنانيين من الاستمرار في المتاجرة مع اسرائيل (**هآرتس**، ١٩٨٥/٥/٢٢). من ناحية اخرى، لن يعود بيار يزبك، ممثل «القوات اللبنانية» لدى اسرائيل، الى بيروت على الرغم من التصريحات الرسمية بهذا الخصوص (**هعولام هازيه**، ١٩٨٥/٥/٢٢). وقد لوحظ اكتظاظ صفحات الصحف باعلانات لبيع شقق في اصبع الجليل والجليل الغربي، والتقديرات السائدة في شمال اسرائيل تدل على ان كثيراً من السكان سيتركون شققهم اثناء العطلة الصيفية ولن يعودوا اليها ابداً (**المصدر نفسه**).

ـ قالت منظمة تكافح ضد العنصرية، مستندة الى وثائق من الاسطول الاميركي، ان اسرائيل وجنوب افريقيا اجرتا تجارب نووية العام ١٩٧٦، وان الادارة الاميركية في عهد الرئيس جيمي كارتر هي التي منعت نشر الخبر، للحيلولة دون احداث ضجة سياسية (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٥/٥/٢٢).

## ١٩٨٥/٥/٢٢

ـ اتحدت القوات الفلسطينية الموالية لقيادة م.ت.ف. والاخرى المنشقة عنها في صف واحد في الدفاع عن المخيمات الفلسطينية في بيروت ضد الهجوم الذي تشنه عليها قوات (امل) لليوم الرابع على التوالي (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٥/٢٣). وبعث ياسر عرفات رسائل عاجلة الى شخصيات دولية ناشدها، فيها، العمل على حماية المخيمات، وطلب تدخل مجلس الامن الدولي لوقف المذابح ضد الفلسطينيين. وكلف عرفات ممثل م.ت.ف. لدى الامم المتحدة بابلاغ امينها العام بيريز دي كويلار بآخر تطورات الوضع وبما تتعرض له المخيمات (**الراي**، ١٩٨٥/٥/٢٣). ووصف عبد الرحيم احمد، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ما يجري ضد المخيمات بانه استمرار للمؤامرة التي استهدفت تصفية الثورة الفلسطينية منذ الغزو الاسرائيلي للبنان في صيف ١٩٨٢ (**المصدر نفسه**).

ـ اعلن ان عبد الهادي قنديل، وزير النفط المصري، سيصل يوم الاثنين المقبل الى اسرائيل في زيارة رسمية تستغرق ثلاثة ايام. وسيبحث الوزير المصري مع نظيره الاسرائيلي امكانية شراء مصر لمواد اسرائيلية مقابل النفط المصري الذي تشتريه اسرائيل (**معاريف**، ١٩٨٥/٥/٢٣).

ـ كشف صموئيل لويس، سفير الولايات المتحدة في اسرائيل، في برنامج تلفزيوني، النقاب عن ان اريئيل شارون، حين كان وزيراً للدفاع في اسرائيل، نقل الى الادارة الاميركية، عبر مبعوثها فيليب حبيب، في شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١، خطة الحرب السرية التي اعدتها اسرائيل لغزو لبنان (**دافار**، ١٩٨٥/٥/٢٣).

ـ التقى سفير الاتحاد السوفياتي في واشنطن السفير الاسرائيلي هناك بناء على طلب الاخير. وقالت مصادر اوروبية شرقية ان هدف السفير الاسرائيلي من اللقاء هو استيضاح اية مرونة ممكنة في الموقف السوفياتي تجاه اسرائيل (**دافار**، ١٩٨٥/٥/٢٣).

## ١٩٨٥/٥/٢٣

ـ تلقى ياسر عرفات، عن طريق السفير الصيني في عمان، رد الحكومة الصينية على الرسالة التي ارسلها رئيس اللجنة التنفيذية حول اوضاع المخيمات. وتضمن الرد دعم الصين للشرعية الفلسطينية (**الراي**، ١٩٨٥/٥/٢٤).

ـ اكد تورجوت اوزال، رئيس وزراء تركيا، الذي يزور قطر، ان القضية الفلسطينية هي لب الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وان السلام لن يتحقق في الشرق الاوسط الا بالاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين بما في ذلك حقه في انشاء دولته وبانسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة. وقال اوزال ان تحقيق تسوية عادلة غير ممكن دون مشاركة م.ت.ف. في المفاوضات (**الراي**، ١٩٨٥/٥/٢٤).

ـ يدرس موظفون في الادارة الاميركية امكانية التوصل الى «صفقة رزمة» مع ياسر عرفات تعترف الولايات المتحدة، بموجبها، بحق تقرير المصير للفلسطينيين مقابل اعتراف عرفات بقرار مجلس الامن ٢٤٢، وبشكل غير مباشر، بحق اسرائيل في الوجود (**دافار**، ١٩٨٥/٥/٢٤).

ـ صادق فيليب حبيب، المبعوث الاميركي السابق الى الشرق الاوسط، على ما ذكره صموئيل لويس، السفير الاميركي في اسرائيل، بشأن خطة الحرب التي عرضها شارون على حبيب في شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١ (**معاريف**، ١٩٨٥/٥/٢٤).

ـ رشحت الانباء عزت عبد اللطيف، الذي كان سفيراً لمصر في السودان، ليكون سفير مصر لدى اسرائيل. وعلى الرغم من ذلك، ليس مستبعداً ان يعين محمد بسيوني القائم بالاعمال، حالياً، سفيراً (**هآرتس**، ١٩٨٥/٥/٢٤).

١٩٨٥/٥/٢٤

ـ وجه عدد من وجهاء الضفة الغربية المحتلة رسالة الى ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الاوسط، والى رئيس الدورة الحالية لمجلس الامن الدولي، دعوا فيها الادارة الاميركية الى الاعتراف بـ م.ت.ف.، كما دعوا الى وقف الممارسات الصهيونية، وخاصة اقامة المستوطنات، في الضفة الغربية. (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٥/٢٥).

ـ نفى الدكتور ادوارد سعيد، في بيان نشره في لندن، الانباء التي ذكرت انه سيشارك في الوفد الاردني ـ الفلسطيني الى مفاوضات التسوية في الشرق الاوسط. واوضح د. سعيد انه لن يقبل، اطلاقاً، القيام بهذه المهمة (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٥/٢٥).

ـ وصل الملك الاردني حسين الى الولايات المتحدة في زيارة يجري فيها مباحثات مع الادارة الاميركية حول تحريك جهود التسوية في الشرق الاوسط (**الراي**، ١٩٨٥/٥/٢٥).

١٩٨٥/٥/٢٥

ـ ناشدت دولة الامارات العربية الاشقاء العرب وضع حد للقتال الدائر حول المخيمات الفلسطينية في بيروت (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٥/٢٦).

وصدر عن الديوان الملكي السعودي بيان يعرب عن اسف الملك فهد لما يجري ودعا القيادات اللبنانية للمبادرة، فوراً، الى وقف القتال الدائر حول المخيمات (**المصدر نفسه**). واقترح المغرب عقد قمة عربية مصغرة. وذكرت المصادر المغربية ان جولة وزيري خارجية المغرب وليبيا تجري لنقل هذا الاقتراح الى بعض الدول العربية (**المصدر نفسه**). وادان وزير الاعلام المصري بشدة المخطط الذي يستهدف التعريض بالشعب الفلسطيني والنيل من وحدة حركته واستقلالية قراره (**الاهرام**، ١٩٨٥/٥/٢٦).

١٩٨٥/٥/٢٦

ـ قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، ان هناك اجماعاً بين الليكود وحزب العمل على ان اسرائيل لن توافق، ابداً، على اقامة دولة فلسطينية مستقلة، لان دولة كهذه ستشكل كارثة وقنبلة زمنية. واضاف رابين: «ان اجراء محادثات مع عرفات يعني قبول مبدأ الدولة الفلسطينية المستقلة (**دافار**، ١٩٨٥/٥/٢٧).

ـ ادعت جهات رفيعة المستوى في الليكود بأنه اذا قرر حزب العمل تأييد اقامة لجنة رسمية للتحقيق في سير حرب لبنان فإن ذلك سيؤدي الى نهاية حكومة الوحدة الوطنية (**هآرتس**، ١٩٨٥/٥/٢٧).

١٩٨٥/٥/٢٧

ـ سلم طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، رسالة من الملك حسين الى الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف. وبحث الوزير الاردني مع نظيره السوفياتي مشكلة الشرق الاوسط والاتفاق الاردني ـ الفلسطيني (**الراي**، ١٩٨٥/٥/٢٨).

ـ نقل عبد الهادي قنديل، وزير النفط المصري الذي يزور اسرائيل، رسالة من الرئيس المصري حسني مبارك الى شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل. في الرسالة، يعرب الرئيس المصري عن رغبته في حل المشكلات المختلف عليها بين مصر واسرائيل وفي تنشيط عملية تطبيع العلاقات بينهما (**هآرتس**، ١٩٨٥/٥/٢٨).

ـ ارسلت إلى شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، عريضة موقعة من ١٣٥ الف شخص يطلبون تشكيل لجنة للتحقيق في الحرب اللبنانية (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٥/٢٨). وطلب اللواء يهوشواع ساغي، الذي شغل منصب رئيس شعبة الاستخبارات الاسرائيلية اثناء حرب لبنان، التحقيق في سير الحرب وفي كيفية وقوف اسرائيل الى جانب الموارنة على الرغم من انه كان واضحاً لها ان هدفهم هو توريط اسرائيل في جهودهم المبذولة للسيطرة على لبنان كله (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٥/٢٨).

١٩٨٥/٥/٢٨

ـ وصل الملك حسين الى واشنطن في زيارة رسمية (الراي، ١٩٨٥/٥/٢٩).

ـ قال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، ان عملية انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان ستنتهي في الاسبوع المقبل وان الشعب كله يؤيد هذا القرار (دافار، ١٩٨٥/٥/٢٩).

ـ حث اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل وزير خارجيتها، الدول الاوروبية على اقناع الملك الاردني حسين بالتنازل عن مطالبته باشتراك م.ت.ف. في وفد المفاوضات مع اسرائيل (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٥/٢٩).

ـ قال موشي شاحل، وزير الطاقة الاسرائيلي، انه اتفق، مبدئياً، مع وزير النفط المصري الذي يزور اسرائيل، بشأن صفقات لتكرير النفط بقيمة ٧٠ مليون دولار سنوياً، كمرحلة اولى (معاريف، ١٩٨٥/٥/٢٩).

١٩٨٥/٥/٢٩

ـ اعلن ياسر عرفات، الذي وصل عمّان، ان المجلس المركزي الفلسطيني، الذي اجتمع مؤخراً في تونس، اتخذ قرارات لخدمة القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، كما ناقش الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني للتحرك المشترك (الراي، ١٩٨٥/٥/٣٠).

ـ اطلق الجيش الاسرائيلي سراح ٤٤٩ معتقلاً شيعياً كبادرة حسن نية تجاه حركة (امل). وذكر ان وصول هؤلاء الى بيروت يعني مساعدة كبيرة لطاقة (امل) البشرية التي تحارب الفلسطينيين (هآرتس، ١٩٨٥/٥/٣٠).

ـ عينت مصر، بناء على طلب اسرائيل، ملحقاً سياحياً في سفارتها في اسرائيل (دافار، ١٩٨٥/٥/٣٠).

ـ انتهت شركة تسيكلون في كرميئيل من بناء نموذج اولي لطائرة اسرائيلية جديدة. وستتنافس هذه الطائرة مع طائرتي البايبر وبسسته، وستستخدم، بشكل خاص، من قبل الشرطة. وستسوّق الطائرة الاولى المنتجة في شهر تشرين الاول (اوكتوبر) المقبل (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٥/٣٠).

ـ بعث جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، رسالة الى نظيره الاسرائيلي اسحق شامير، يقول فيها انه ليس هناك اي تغير في سياسة الاتحاد السوفياتي تجاه اسرائيل، وليس هناك اي مؤشر على اي تقدم يمهد لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي في الوقت القريب وتأتي هذه الرسالة بعد لقاء شولتس مع اندريه غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي (عل همشمار، ١٩٨٥/٥/٣٠).

١٩٨٥/٥/٣٠

ـ تلقى ياسر عرفات اتصالاً هاتفياً من الملك الاردني حسين واطلع منه على نتائج الاجتماعات التي اجراها مع رجال الادارة الاميركية. وقد استفسر الملك عن اوضاع المخيمات الفلسطينية المحاصرة في بيروت (الراي، ١٩٨٥/٥/٣١). وكان الملك قد اختتم مباحثاته في واشنطن وسط دلائل تصفها المصادر الاردنية بانها مشجعة (الراي، ١٩٨٥/٥/٣١).

ـ كشف روبين روزنباط، رئيس المجلس المحلي ـ ساحل غزة، النقاب عن ان خمسة آلاف لاجئ فلسطيني يسكنون حالياً في القسم الشرقي (الفلسطيني) من مدينة رفح سينقلون للسكن في منطقة قطيف (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٥/٣١).

ـ قال قائد سلاح الجو الاسرائيلي اللواء عاموس لبيدوت ان صواريخ ارض ـ جو السورية هي هدف سهل لمهاجمتها من الجو لانها مكشوفة، نسبياً، وغير محصنة (معاريف، ١٩٧٥/٥/٣١).

١٩٨٥/٥/٣١

ـ قرر مجلس الامن الدولي الاستجابة لطلب مصر بعقد جلسة طارئة لبحث وضع المخيمات الفلسطينية في بيروت. وشكل المجلس لجنة ضمت مصر واستراليا واوكرانيا والبيرو لاعداد مشروع قرار او بيان يصدر عن المجلس بهذا الشأن (الاهرام، ١٩٨٥/٦/١).

ـ قال الملك الاردني حسين، في محاضرة القاها في معهد البحوث الاميركي، ان اطراف النزاع في الشرق الاوسط يجب ان تكون هي نفسها اطراف السلام، وان م.ت.ف. هي طرف في هذا النزاع. واكد ان عملية السلام يجب ان تتم تحت رعاية دولية (الراي، ١٩٨٥/٦/١).

١٩٨٥/٦/١

ـ وصف خالد الحسن، عضو لجنة (فتح) المركزية رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني

الفلسطيني، الحرب التي تشن ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت بأنها مؤامرة الهدف منها تهجير الفلسطينيين من لبنان (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٦/٢). وفيما تواصلت واتسعت ردود الفعل الفلسطينية والعربية الشعبية، اصدر مجلس الأمن الدولي قراراً دعا إلى وقف اعمال العنف ضد السكان المدنيين في لبنان،وخصوصاً داخل وخارج المخيمات الفلسطينية. واعلن مندوب لبنان لدى الامم المتحدة اعتراض بلاده على اجتماع مجلس الامن لبحث هذا الموضوع (**المصدر نفسه**).

ـ اكد جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، ان محادثات الملك الاردني حسين في واشنطن احرزت تقدماً يتمثل في الاتفاق على قيام وفد اردني ـ فلسطيني مشترك بزيارة واشنطن لاحياء عملية السلام. وقال شولتس ان الخلافات قائمة حول تحديد وفد يقبله الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ولا يضم اعضاء معروفين في المنظمة (**الراي**، ١٩٨٥/٦/٢). واعرب شولتس عن امله في ان يتم اللقاء بين الوفد المشترك وممثلين بارزين للادارة الاميركية في وقت قريب، واعلن ان عقد مؤتمر دولي لا يشكل، بالنسبة الولايات المتحدة، اطاراً مفيداً لحل الصراع (**هآرتس**، ١٩٨٥/٦/٢). وتوقع آبا ايبان، عضو الكنيست الاسرائيلي، ان تجري مفاوضات بين وفد اردني ـ فلسطيني واسرائيل خلال العام ١٩٨٥ (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٦/٢).

ـ بعد عودة الوفد الاسرائيلي للمحادثات من القاهرة، قدرت مصادر اسرائيلية ان لقاء قمة بين الرئيس المصري حسني مبارك وشمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، من الممكن عقده في شهر تموز (يوليو) المقبل، كما قدرت ان السفير المصري سيعود الى تل ابيب حتى ذلك التاريخ (**دافار**، ١٩٨٥/٦/٢).

ـ وصل الملك الاردني حسين الى لندن، في زيارة تستغرق عدة أيام يلتقي خلالها مع مارغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا (**الراي**، ١٩٨٥/٦/٢).

١٩٨٥/٦/٢

ـ تعقد الحكومة الاسرائيلية جلسة خاصة للبحث في الوضع الذي نتج على الساحة السياسية على اثر الرسالة التي بعث بها جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، الى شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، والى اسحق شامير، القائم باعمال رئيس الحكومة، التي يعلن شولتس فيها ان الملك الاردني حسين تفاهم مع الادارة الاميركية بشأن استعداده للدخول في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل (**هاتسوفيه**، ١٩٨٥/٦/٢). وقد وصل اسحق شامير الى لندن لاجراء محادثات مع المسؤولين البريطانيين حول موقف اسرائيل من الجهود التي يبذلها الاردن لكسر الجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط (**هآرتس**، ١٩٨٥/٦/٢). حركة حقوق المواطن (راتس) الاسرائيلية دعت، من جهتها، الحكومة الى عدم افشال المبادرة الاميركية الجديدة وبدراستها بشكل إيجابي، وفقاً لاعتبارات موضوعية وليست ائتلافية. وايدت (راتس) اشراك اعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني في وفد مشترك اردني ـ فلسطيني يشرع في حوار سياسي مع اسرائيل والولايات المتحدة تمهيداً لاتفاق سلام (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٦/٢).

ـ وافقت الحكومة الاسرائيلية على قيام امنون روبنشتاين، وزير الاتصالات، بزيارة اليابان حيث سيحل ضيفاً على نظيره الياباني ويلتقي مع اعضاء في البرلمان. وهذه هي المرة الاولى، منذ ١٧ عاماً، التي يقوم بها وزير اسرائيلي بزيارة رسمية الى اليابان (**دافار**، ١٩٨٥/٦/٣).

١٩٨٥/٦/٣

ـ بعث جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، برسالة الى كل من د. عصمت عبد المجيد، وزير خارجية مصر، وشمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، تتناول النتائج الايجابية للمحادثات التي اجراها الملك حسين في واشنطن (**الاهرام**، ١٩٨٥/٦/٤). ودعا بيرس، من جهته، الى الشروع في مفاوضات مباشرة وفورية مع وفد اردني ـ فلسطيني. وتطرق بيرس الى م.ت.ف. فقال انه يمكن التمييز بينها وبين الفلسطينيين، اذ ان الفلسطينيين هم شعب، اما م.ت.ف. فهي منظمة. واضاف بيرس: انه يمكن حل المشكلة الفلسطينية وليس مشكلة م.ت.ف. (**دافار**، ١٩٨٥/٦/٤). اما الوزير موشي نسيم، من الليكود، فاوضح ان م.ت.ف. لن تصبح شريكاً في المفاوضات حتى لو اعترفت بالقرار ٢٤٢ لأن الليكود سيعارض اجراء مفاوضات معها (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٦/٤).

ـ قدر اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، ان الشيعة في لبنان لن يسمحوا للفدائيين الفلسطينيين بالعودة الى منطقة جنوب لبنان بعد اكمال الانسحاب

الاسرائيلي منه. وابلغ رابين صحافيين التقاهم في نادي الصحافيين الدولي في واشنطن ان الشيعة يصرون على محاربة افراد م.ت.ف. (**معاريف**، ١٩٨٥/٦/٤).

ـ اكدت وثيقة اعدتها وزارة المالية الاسرائيلية أن اسرائيل وقفت، عدة مرات، خلال السنة ونصف السنة المنصرمين، امام خطر العجز من سداد ديونها الخارجية والداخلية. وبينت الوثيقة ان هذا الخطر ما يزال قائماً لانه لم تنضج، بعد، الشروط لضمان ثبات ميزان المدفوعات ولجم التضخم (**معاريف**، ١٩٨٥/٦/٤).

ـ قال راجيف غاندي، رئيس حكومة الهند، ان بلاده لن تقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل الا اذا غيرت هذه موقفها من بعض القضايا. ووصف غاندي الاسرائيليين بانهم عدوانيون اكثر من اللزوم ولا يهتمون بالمشكلات القائمة (**دافار**، ١٩٨٥/٦/٤، عن «**لوموند**»).

## ١٩٨٥/٥/٤

ـ قال طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، ان الفلسطينيين الذين سيشتركون في الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك لن يكونوا من م.ت.ف. بل ستختارهم المنظمة. واوضح المصري ان التمثيل الفلسطيني هو احد موضوعات الخلاف مع الولايات المتحدة (**الراي**، ١٩٨٥/٦/٥).

ـ اظهرت مارغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا، تفهمها لموقف اسرائيل الرافض لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط ولكنها كررت، مجدداً، موقف بريطانيا بان على اسرائيل ان تتفاوض مع م.ت.ف. (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٥/٦/٥).

ـ قالت مصادر عسكرية اسرائيلية ان تزويد الاردن بطائرات أف ـ ١٦ وبصواريخ هوك متحركة اميركية الصنع يخفي في طياته مخاطر على امن اسرائيل ويشكل خطراً على الاستقرار في المنطقة (**هاتسوفيه**، ١٩٨٥/٦/٥).

## ١٩٨٥/٦/٥

ـ اصدرت حركة (فتح)، في تونس، بياناً دعت فيه الامناء العامين لمختلف فصائل المقاومة الفلسطينية للاجتماع في موعد ومكان يتم تحديدهما فيما بعد، وذلك لاستئناف الحوار الفلسطيني لتحقيق الوحدة الوطنية الشاملة (**الشرق الأوسط**، ١٩٨٥/٦/٦).

ـ اجتمع ياسر عرفات مع زيد الرفاعي، رئيس وزراء الاردن، واطلع منه على نتائج زيارته لموسكو (**الشرق الأوسط**، ١٩٨٥/٦/٦).

ـ توقع زيد الرفاعي، رئيس وزراء الاردن، بدء المباحثات بين الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك والادارة الاميركية في تموز (يوليو) المقبل (**الراي**، ١٩٨٥/٦/٦). وفي واشنطن، اعلن مسؤول في وزارة الخارجية الاميركية، ان وزارته تدرس قائمة تضم تسعة اسماء فلسطينية مرشحة لعضوية الوفد المشترك (**الشرق الأوسط**، ١٩٨٥/٦/٦). واعلن محمد الخطيب، وزير الاعلام الاردني، ان وفداً اردنياً ـ فلسطينياً مشتركاً سيزور باريس ولندن وروما قريباً، وذلك ضمن اطار التحرك المشترك (**الراي**، ١٩٨٥/٦/٦).

ـ وصل راجيف غاندي، رئيس وزراء الهند، الى القاهرة، وتناولت مباحثاته مع الرئيس المصري حسني مبارك آخر تطورات الموقف في الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية والاوضاع الحالية في لبنان، وكيفية دفع دور دول عدم الانحياز لحل هذه المشكلات الدولية (**الاهرام**، ١٩٨٥/٦/٦).

ـ قال اللواء ايهود براك، رئيس شعبة الاستخبارات في هيئة الاركان العامة الاسرائيلية، ان السوريين اكملوا استعداداتهم الفنية لانتاج توازن استراتيجي مع اسرائيل وليس من المستبعد ان تبادر سوريا إلى شن حرب ضد اسرائيل (**دافار**، ١٩٨٥/٦/٦).

## ١٩٨٥/٦/٦

ـ قال محمد ملحم، عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت. ف.، ان المنظمة لا تحصل على معونة مالية كافية من الدول العربية، مما يعيق جهودها لمساعدة الفلسطينيين في الاراضي المحتلة (**الشرق الأوسط**، ١٩٨٥/٦/٧).

ـ صرح طاهر المصري، وزير خارجية الاردن، بان لقاء قريباً بين الولايات المتحدة ووفد اردني ـ فلسطيني مشترك سيجعل واشنطن تفتح، فيما بعد، حواراً مع م. ت. ف. وقال المصري انه لا يمكن اجراء مفاوضات بين الوفد المشترك واسرائيل قبل ان تجري الولايات المتحدة حواراً مع م. ت. ف. وقدم المصري، في ضوء ذلك، اقتراحاً من ثلاثة مراحل لانعاش عملية

السلام (الراي، ١٩٨٥/٦/٧). في واشنطن، رحب موظف رفيع المستوى في وزارة الخارجية بالمشروع الاردني المفصل مشيراً الى ان واشنطن لا توافق على بعض النقاط المركزية فيه (معاريف، ١٩٨٥/٦/٧). وتعهد جورج بوش، نائب الرئيس الاميركي، باستمرار الولايات المتحدة في دعم اسرائيل وفي رفض التحدث مع م. ت. ف، ما لم تعترف هذه بدولة اسرائيل وبحقها في الوجود (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٦/٧).

- عقدت اللجنة الاردنية - الفلسطينية المشتركة اجتماعاً في عمان، وذكر وزير الداخلية الاردني ان الاجتماع اتخذ عدة قرارات لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة (الراي، ١٩٨٥/٦/٧).

- في ختام مباحثاته مع الرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة، قال راجيف غاندي، رئيس وزراء الهند، في مؤتمر صحافي، انه ما من حل ممكن لازمة الشرق الاوسط بدون اشتراك م. ت. ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وقال غاندي، ايضاً، ان من شأن الاطراف المعنية بالنزاع ايجاد الوسائل لحله (الأهرام، ١٩٨٥/٦/٧).

١٩٨٥/٦/٧

- رفض ياسر عرفات الاعلان صراحة عن قبوله بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨، واكد، في حديث لصحيفة «وول ستريت جورنال» الاميركية، تمسكه بالاتفاق الاردني - الفلسطيني (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٦/٨).

- اجتمع الملك الاردني حسين، في لندن، مع مارغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا. وصرح ناطق رسمي بريطاني بان المحادثات تناولت مبادرة السلام التي طرحها الملك لانهاء النزاع العربي - الاسرائيلي (الراي، ١٩٨٥/٦/٨).

١٩٨٥/٦/٨

- قال ياسر عرفات، في مقابلة نشرتها مجلة «اليوم السابع» التي تصدر في باريس، ان م. ت. ف. هي الجهة الوحيدة المخولة تعيين الجانب الفلسطيني في الوفد المشترك الاردني - الفلسطيني المتفاوض مع الولايات المتحدة (الراي، ١٩٨٥/٦/٩). واعلنت مارغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا، وجورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، عن اعتقادهما بامكانية التغلب على اعتراضات اسرائيل على مبادرة الملك الاردني حسين الخاصة بالسلام في الشرق الاوسط، وعن ان بالامكان ايجاد طريقة تجعل اسرائيل تتفاوض مع وفد اردني - فلسطيني مشترك لا يضم اعضاء من م. ت. ف. (الاهرام، ١٩٨٥/٦/٩). وتنوي تاتشر التدخل، شخصياً، في عملية السلام في الشرق الاوسط عبر زيارتها لمصر والاردن في شهر ايلول (سبتمبر) المقبل. وقالت مصادر حكومية اسرائيلية ان تأييد تاتشر لمبادرة الملك حسين جاء نتيجة للقائها مع اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل، الذي قال لها ان اسرائيل ترفض اجراء محادثات مع فلسطينيين مرتبطين بـ م. ت. ف. او بالمجلس الوطني الفلسطيني (دافار، ١٩٨٥/٦/٩). ورفض شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، احتمال عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط، كما انه يعارض اقامة المظلة الدولية التي اتفق عليها الرئيس الاميركي رونالد ريغان والملك حسين (المصدر نفسه). وقال بيرس، في رسالة منه الى الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، حملها الى باريس عوزي بارعام، سكرتير حزب العمل الاسرائيلي، ان اقتراحاً اسرائيلياً بشأن تشكيل الوفد الاردني - الفلسطيني سيتبلور قريباً (المصدر نفسه).

- ابدت جهات في جهاز الامن الاسرائيلي قلقها الشديد ازاء تزايد الاشتباكات بين جيش لبنان الجنوبي وحركة (أمل) والقوات الدولية المتواجدة في جنوب لبنان. وتقول الجهات الامنية، هذه، ان تلك الاحداث تضع انسحاب الجيش الاسرائيلي من المنطقة امام واقع جديد يلزم باعادة دراسة طابع الدعم الذي سيقدمه الجيش الاسرائيلي لجيش لبنان الجنوبي (هآرتس، ١٩٨٥/٦/٩).

- كشف غاد يعقوبي، وزير الاقتصاد الاسرائيلي، النقاب عن ان تكاليف حرب لبنان بلغت ٣,٥ مليار دولار، ملياران منها نفقات مباشرة من ميزانية الامن (دافار، ١٩٨٥/٦/٩).

١٩٨٥/٦/٩

- اعلن ياسر عبد ربه، الامين العام المساعد للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، عن ان مشروعاً للوحدة بين فصائل الثورة الفلسطينية يجري اعداده وان الرئيس اليمني الديمقراطي علي ناصر محمد يقود الوساطة بين الاطراف الفلسطينية (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٦/١٠).

ـ قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، ان اسرائيل تنظر بقلق الى حقيقة ان الولايات المتحدة تشجع مفاوضات قد تقود الى لقاء بين ممثل رسمي اميركي ووفد اردني ـ فلسطيني. ودعا رابين الى مفاوضات سلام مع الاردن دون شروط مسبقة، واعلن استعداد اسرائيل للالتقاء مع وفد اردني ـ فلسطيني شرط الا يكون الاعضاء الفلسطينيون في م. ت. ف. (عل همشمار، ١٠/٦/١٩٨٥).

ـ قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، ان اسرائيل لا ترغب في مرابطة وحدات اسرائيلية مقاتلة بشكل دائم في لبنان، لكن الجيش الاسرائيلي سيرسل دوريات وراء الحدود قد تستغرق مهمتها هناك ثلاثة ايام (عل همشمار، ١٠/٦/١٩٨٥).

ـ قال مساعد رئيس الحكومة الصينية، تشاو تشيانغ، الذي زار بريطانيا، ان الصين ستقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل بعد ان تعترف الاخيرة بحق الفلسطينيين في تقرير المصير (هآرتس، ١٠/٦/١٩٨٥).

ـ يعتقد هنري كيسنجر، وزير الخارجية الاميركي الاسبق، بأن نية الادارة الاميركية الحالية في اجراء محادثات مع شخصيات فلسطينية اعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني تتناقض مع روح التعهد الذي اعطاه لاسرائيل في العام ١٩٧٥ بشأن امتناع الولايات المتحدة عن الاعتراف بـ م.ت.ف. او اجراء مفاوضات معها مادامت لم تغير سياستها (عل همشمار، ١٠/٦/١٩٨٥).

## ١٠/٦/١٩٨٥

ـ عرض شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، في البيان الذي القاه في الكنيست، مشروعاً من خمسة بنود، رداً على البادرة الاردنية باجراء محادثات سلام مع وفد اردني ـ فلسطيني. والبنود الخمسة هي: ١ ـ استمرار محادثات الولايات المتحدة مع اسرائيل والاردن ومصر وممثلين فلسطينيين ليسوا اعضاء في م. ت. ف؛ ٢ ـ تشكيل طاقم مصغر اردني ـ فلسطيني ـ اسرائيلي يعد جدول اعمال لمؤتمر بحضرة الاطراف الثلاثة باشتراك الولايات المتحدة؛ ٣ ـ تجنيد تأييد الدول دائمة العضوية في مجلس الامن لمفاوضات مباشرة بين اسرائيل والوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك، دون ان تلتزم هذه الدول بتأييد موقف احد الاطراف مسبقاً؛ ٤ ـ تعيين ممثلين فلسطينيين من الاراضي المحتلة يمثلون مواقف السكان ويكونون مقبولين بالنسبة للاطراف؛ ٥ ـ عقد مؤتمر تمهيدي، خلال ثلاثة اشهر، في مكان يتفق عليه، في الولايات المتحدة او في الشرق الاوسط او في اوروبا (عل همشمار، ١١/٦/١٩٨٥).

ـ كررت الادارة الاميركية، مجدداً، استعدادها لاجراء محادثات تمهيدية مع وفد اردني ـ فلسطيني مشترك، على الرغم من تحفظ اسرائيل على ذلك (عل همشمار، ١١/٦/١٩٨٥).

ـ اكمل الجيش الاسرائيلي الانسحاب من لبنان، وفي اليوم نفسه، بدأت قذائف الكاتيوشا تسقط، مجدداً، داخل اسرائيل. وقال ضباط اسرائيليون في جنوب لبنان انهم ينظرون بخطورة كبيرة الى استئناف اطلاق الكاتيوشا من الاراضي اللبنانية وستستخدم القبضة الحديدية ضد السكان الذين يتعاونون مع منظمات معادية لاسرائيل (هاتسوفيه، ١١/٦/١٩٨٥). وقال قائد المنطقة الشمالية، بعد سقوط صاروخي الكاتيوشا في الجليل الغربي: «اذا كان هناك من يظن انه لن تكون مشكلة على الحدود فهو مخطىء، ومن المحتمل ان تأتي جميع انواع الارهاب. الحرب ضد الارهاب طويلة ولا تأتي بضربة واحدة» (دافار، ١١/٦/١٩٨٥).

ـ قدر اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، اثناء وجوده في واشنطن، ان مصر لن تشترك في المستقبل القريب في حرب ضد اسرائيل ولن تنجر الى حرب تبادر بها دولة عربية اخرى (يديعون احرونوت، ١١/٦/١٩٨٥).

## ١١/٦/١٩٨٥

ـ رحب الملك السعودي فهد بحضور اي اجتماع عربي يخدم القضية الفلسطينية ويؤمن حلا فوريا للقتال في لبنان (الرأي، ١٢/٦/١٩٨٥).

ـ رحبت الحكومة الاميركية بمشروع شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، لاجراء محادثات سلام في الشرق الاوسط. ووصف برنارد كالب، الناطق بلسان وزارة الخارجية الاميركية، المشروع بانه تعبير اضافي للزخم المتبلور الآن في المنطقة تمهيداً لمفاوضات مباشرة (عل همشمار، ١٢/٦/١٩٨٥).

١٩٨٥/٦/١٢

- ما زالت وحدات كاملة من الجيش الاسرائيلي في لبنان حيث تقوم، عملياً، بوظائف امنية وبوظائف قيادية مع جنود جيش لبنان الجنوبي (دافار، ١٩٨٥/٦/١٣. عن «لوموند»).

- اعلن رولان دوما، وزير الخارجيه الفرنسي، ان بلاده ستستقبل وفداً اردنياً - فلسطينياً مشتركاً، وانها تؤيد استضافة الوفد لدى السوق الاوروبية المشتركة (دافار، ١٩٨٥/٦/١٢). وابلغت الولايات المتحدة دولاً اوروبية بان توجيه دعوة لوفد اردني - فلسطيني مشترك، من قبل بعض الدول الاوروبية، لا يسهم في عملية السلام (هآرتس، ١٩٨٥/٦/١٢).

١٩٨٥/٦/١٣

- اكد خليل الوزير (ابو جهاد)، عضو لجنة (فتح) المركزية، رفض م. ت. ف. لمشروع رئيس الحكومة الاسرائيلية شمعون بيرس، وقال ان الثورة الفلسطينية تخوض حرباً ضد هذا المشروع الصهيوني (الشرق الأوسط، ١٩٨٥/٦/١٤). ووصف متحدث باسم م. ت. ف. في تونس المشروع بانه لا يمت بصلة الى السلام العادل والدائم في المنطقة (المصدر نفسه).

- اسقطت القوات الاسرائيلية طائرة سورية بدون طيار في منطقة الحدود الاسرائيلية - اللبنانية. الطائرة من صنع الاتحاد السوفياتي وهي تتميز بسرعة كبيرة (هآرتس، ١٩٨٥/٦/١٤).

- تصاعدت حدة الازمة القائمة بين الكويت وسوريا، وذلك عقب المظاهرة التي جرت في دمشق، ضد السفارة الكويتية. وقد اتهمت صحيفة «الراي العام» الكويتية الحكومة السورية بتدبير المظاهرة. وطالب مجلس الامة الكويتي حكومة الكويت بقطع المعونة السنوية التي تقدمها لسوريا ومقدارها ٢٨٥ مليون دولار (الاهرام، ١٩٨٥/٦/١٤).

- ناقش المجلس الوزاري الاسرائيلي المصغر موضوع المفاوضات مع مصر بشأن منطقة طابا وموضوع عودة السفير المصري الى تل ابيب، وترهن مصر عودة سفيرها بتوقيع اسرائيل على ورقة تبدي فيها موافقتها على التحكيم بشأن طابا (هاتسوفيه، ١٩٨٥/٦/١٤).

١٩٨٥/٦/١٤

- بلغ عدد الدول العربية التي وافقت على عقد مؤتمر قمة عربي في فاس اربع عشرة دولة. ويشكل هذا العدد النصاب القانوني لعقد القمة (الراي، ١٩٨٥/٦/١٥).

- قال هاني الحسن، عضو لجنة (فتح) المركزية، ان مؤتمراً دولياً حول قضية الشرق الاوسط سوف يعقد لا محالة. وقال، ايضاً، ان من اهداف التحرك الاردني - الفلسطيني المشترك توسيع دائرة الاعتراف الاميركي والاوروبي بالمنظمة (الراي، ١٩٨٥/٦/١٥). وتم تشكيل الوفد الاردني - الفلسطيني الذي سيزور عدداً من الدول الاوروبية الغربية، وهو يضم، من الجانب الاردني، عبد الوهاب المجالي، نائب رئيس الوزراء، وطاهر المصري، وزير الخارجية (المصدر نفسه).

- استقبل جفري هاو، وزير خارجية بريطانيا، ريتشارد مورفي، المبعوث الاميركي الى الشرق الاوسط، وبحث معه مبادرة السلام في الشرق الاوسط، فيما لم تقرر بريطانيا، بعد، الموافقة على استقبال الوفد الاردني - الفلسطيني المشترك الذي سيزور اوروبا قبل اجتماع قمة دول السوق المشتركة (الشرق الأوسط، ١٩٨٥/٦/١٥).

١٩٨٥/٦/١٥

- اعلن محمد الخطيب، وزير الاعلام الاردني، رفض الاردن لمشروع شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، للتفاوض حول المناطق المحتلة. ووصف الخطيب المشروع بانه لا يؤدي الا الى حلول جزئية وثنائية مع اسرائيل (الاهرام، ١٩٨٥/٦/١٦).

- قال كمال حسن علي، رئيس الحكومة المصرية، في حديث لمجلة «الصياد»، ان اجراء حوار اردني - فلسطيني - اميركي هو الاساس لاي مفاوضات تجرى، لاحقاً، مع اسرائيل. واكد حسن علي ان اختيار الفلسطينيين في الوفد المشترك يجب ان يترك لـ م. ت. ف. (الاهرام، ١٩٨٥/٦/١٦).

- في باريس، اجتمع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، وبحثا الوضع في الشرق الاوسط. ووصل بورقيبة الى واشنطن لاجراء محادثات مع المسؤولين فيها. وقال، في حديث صحافي، ان مسؤولية الولايات المتحدة اساسية في

ايجاد حل لقضية الشرق الاوسط (الشرق الأوسط، ١٦/٦/١٩٨٥).

ـ قال يهوشواع ساغي، رئيس شعبة الاستخبارات الاسرائيلية السابق، انه يجب تشكيل لجنة للتحقيق في حرب لبنان لان ذلك يساعد في تجاوز الضربة القومية التي خلفتها هذه الحرب. ويعتقد ساغي بأن اسرائيل خرجت من لبنان اضعف مما كانت في العام ١٩٨٢ (عل همشمار، ١٦/٦/١٩٨٥).

ـ اعلن ان وفداً من الفنيين والخبراء لدى اذاعة «صوت اميركا» سيصل الى اسرائيل في الاسبوع المقبل لفحص المكان المخصص لنصب محطة الارسال التي ستقوم بنقل بث الاذاعة الاميركية الى الاتحاد السوفياتي (هآرتس، ١٦/٦/١٩٨٥).

ـ ابلغت اليابان اسرائيل انها ستوجه دعوة رسمية الى اسحق شامير، القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، لزيارة طوكيو، في اطار نية اليابان تحسين علاقاتها مع اسرائيل. والجدير بالذكر، ان امنون روبنشتاين، وزير الاتصالات الاسرائيلي، يقوم، حالياً، بزيارة لليابان، وقد زار اسرائيل مدير عام وزارة الخارجية اليابانية لشؤون الشرق الاوسط (هآرتس، ١٦/٦/١٩٨٥).

## ١٦/٦/١٩٨٥

ـ تواصلت الاشتباكات حول مخيمي صبرا وشاتيلا، في بيروت، بين قوات (امل) واللواء السادس اللبناني، من جهة، والمقاتلين الفلسطينيين المدافعين، من جهة ثانية (الشرق الأوسط، ١٧/٦/١٩٨٥).

في الكويت، اصدر امير البلاد قراراً بالغاء احتفالات عيد الفطر بسبب الظروف الصعبة التي تمر بها الامة العربية، وخصوصاً ما يجري في المخيمات المحاصرة (المصدر نفسه).

ـ عاد الملك الاردني حسين الى عمان، بعد زيارة عمل الى الولايات المتحدة واخرى خاصة الى بريطانيا. وقد دارت محادثات الملك، في الزيارتين، حول الجهود المبذولة لاحلال سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الاوسط (الرأي، ١٧/٦/١٩٨٥). هذا، ومن المتوقع ان يتم اللقاء الاول بين دبلوماسيين اميركيين وبين اردنيين وفلسطينيين اثناء قدوم الدبلوماسي الاميركي ريتشارد مورفي الى الاردن في الشهر المقبل. وسيكون هذا اللقاء بمثابة محادثات تمهيدية لزيارة الوفد الاردني ـ الفلسطيني الى واشنطن (عل همشمار، ١٧/٦/١٩٨٥).

ـ انهى المجلس الوزاري المصغر الاسرائيلي جلسته التي ناقش فيها موضوع التحكيم حول مشكلة طابا، دون التوصل الى اتفاق حوله. وقال شمعون بيرس، رئيس الحكومة، ان التحكيم حول مشكلة طابا هو المفتاح لدفع عملية السلام في المنطقة كلها الى الامام، وليس من المعقول ان تعمل الحكومة على شلّ العملية (هآرتس، ١٧/٦/١٩٨٥).

## ١٧/٦/١٩٨٥

ـ اجتمع ياسر عرفات في عمان، مع الملك الاردني حسين، فاستعرضا الجهود المبذولة لاحلال السلام في المنطقة. وكان عرفات قد وصل الى عمان للتباحث مع الملك حول تطور وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان وتقييم نتائج زيارة الملك للولايات المتحدة (الشرق الأوسط، ١٨/٦/١٩٨٥).

ـ ناقش الرئيس المصري حسني مبارك مع كمال حسن علي، رئيس وزراء مصر، وآخرين من القيادات السياسية الاتصالات والرسائل التي حملها مبعوثو ياسر عرفات الى مصر. كما ناقش التحرك المصري لمساندة القضية الفلسطينية (الاهرام، ١٨/٦/١٩٨٥).

ـ ذكر مصدر ايطالي مطلع ان رئاسة الحكومة الايطالية وافقت على استقبال الوفد الاردني ـ الفلسطيني الذي يضم في عضويته خالد الحسن، عضو لجنة (فتح) المركزية، وجويد الغصين، عضو لجنة م. ت. ف. التنفيذية (الشرق الأوسط، ١٨/٦/١٩٨٥).

ـ ذكر ان ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، فشل في محاولاته اقناع الملك حسين بان يدلي بتصريح حول انتهاء حالة الحرب مع اسرائيل. والتصريح ضروري للادارة الاميركية لاقناع اعضاء الكونغرس بالغاء معارضتهم بيع اسلحة وتقديم مساعدات اميركية للاردن (هآرتس، ١٨/٦/١٩٨٥).

ـ سيعين العقيد افرايم سنيه، في بداية شهر تموز (يوليو) المقبل، رئيساً للادارة الاسرائيلية المدنية في الضفة الغربية، خلفاً للعقيد فريدي زاخ، وسيرفع سنيه الى رتبة عميد (دافار، ١٨/٦/١٩٨٥).

ـ ذكرت جهات امنية اسرائيلية ان صراعاً للسيطرة على الشريط الامني في جنوب لبنان يدور بين

الفلسطينيين والدروز والشيعة. وترى هذه الجهات ان هذا الصراع صار له تأثير على النشاط ضد الجيش الاسرائيلي وضد اسرائيل (**دافار**، ١٨/٦/١٩٨٥).

– قالت مصادر سياسية في القدس ان موافقة اسرائيل على التحكيم بشأن مشكلة طابا لن تحل المشكلة، لان مصر تطالب بوثيقة تحكيم مصاغة بشكل يضمن عودة طابا اليها (**هاتسوفيه**، ١٨/٦/١٩٨٥).

– ذكر ان اكثر من ٦٠ شركة اسرائيلية هي الان في حالة اقامة مشاريع في الصين او التوقيع على عقود. هذه الشركات اقامت ثلاثة مشاريع زراعية كما انه تم التوقيع على عقود اخرى موجودة الآن في مرحلة التنفيذ. وستقيم الشركات الاسرائيلية ١٠ فنادق ومطاراً، وستبلغ قيمة هذه المشاريع ٢٠٠ مليون دولار (**معاريف**، ١٨/٦/١٩٨٥).

– وصل حاييم هرتسوغ، رئيس دولة اسرائيل، وزوجته الى ايرلندا. واستقبله في مطار دبلن رئيس الدولة ورئيس الوزراء ورئيس الاركان الايرلنديون (**هآرتس**، ١٨/٦/١٩٨٥).

## ١٨/٦/١٩٨٥

– قال ياسر عرفات، في حديث لوكالة الصحافة الفرنسية، في عمان، ان الاميركيين كانوا قد اعلنوا رفضهم لثلاث نقاط، هي: المؤتمر الدولي، و م.ت.ف.، والدولة الفلسطينية المستقلة. لكنهم، بعد زيارة الملك حسين لواشنطن، عدلوا عن رفضهم للمؤتمر الدولي، وتلك خطوة إلى الأمام للبحث عن حل سلمي للمنطقة (**الشرق الأوسط**، ١٩/٦/١٩٨٥).

– بلغت نفقات شعبة الامداد والتموين الاسرائيلية، اثناء الانسحاب الاسرائيلي من لبنان، ١,٧ مليار شيكل (حوالي ١,٧ مليون دولار). وقال ضابط كبير في الشعبة ان تكاليف استيعاب معتقلي انصار في اسرائيل ١,٥ مليار شيكل (**هاتسوفيه**، ١٩/٦/١٩٨٥).

– كشف تسفي تسيلكر، مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الاسرائيلية، في وثيقة بعث بها الى رئيس لجنة المدراء التي تعالج موضوع النزوح من اسرائيل، ان هناك ازدياداً كبيراً في عدد الشباب الاسرائيليين الذين ينزحون من البلاد (**معاريف**، ١٩/٦/١٩٨٥).

– قال يوسي ساريد، عضو الكنيست الاسرائيلي، ان معظم اعضاء الكنيست يؤيدون نقل موضوع الخلافات المصرية – الاسرائيلية بشأن منطقة طابا الى التحكيم. وينوي ساريد عرض الموضوع على التصويت ليثبت ذلك (**معاريف**، ١٩/٦/١٩٨٥).

– دعا حاييم هرتسوغ، رئيس دولة اسرائيل، الى اجراء تغيير في علاقات اسرائيل مع ايرلندا، ووجه دعوة الى الرئيس الايرلندي لزيارة اسرائيل (**هاتسوفيه**، ١٩/٦/١٩٨٥).

## ١٩/٦/١٩٨٥

– اجتمع ياسر عرفات والملك الاردني حسين، وبحثا خطوات التحرك الاردني – الفلسطيني المشترك على الساحة الدولية وتطورات الوضع على الساحة العربية (**القبس**، ٢٠/٦/١٩٨٥). واعلن الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، الذي يزور واشنطن، ان بلاده تؤيد اي مبادرة سلام يقرها الفلسطينيون لاستعادة حقوقهم المشروعة ولايجاد سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط (**المصدر نفسه**). وبعث الملك حسين رسالة الى بتينو كراكسي، رئيس وزراء ايطاليا، يدعو فيها المجموعة الاوروبية الى دعم مبادرته للسلام في الشرق الاوسط (**المصدر نفسه**). واعلن مسؤولون فرنسيون ان وفداً اردنياً – فلسطينياً مشتركاً سيزور باريس في ٢٧ حزيران (يونيو) لاجراء مباحثات مع رولان دوما وزير الخارجية الفرنسي (**الاهرام**، ٢٠/٦/١٩٨٥).

– تباحث الرئيس السوري حافظ الاسد، الذي وصل الى موسكو، مع مضيفه الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف، حول الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت وخطف الطائرة الاميركية، وانعكاسات ذلك على الشرق الاوسط (**القبس**، ٢٠/٦/١٩٨٥).

– قال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، اثناء لقائه مع رجال كتلة (موراشاه): «لا اهدد، ولكن لن اترك السلام ينطفيء». وقال بيرس، ايضاً، اثناء لقائه مع اسحق شامير، القائم باعمال رئيس الحكومة، ان طابا هي المفتاح لتحسين العلاقات مع مصر. بينما قال شامير ان طابا ليست مشكلة عاجلة ويجب ان لا تؤدي الى ازمة حكومية (**عل همشمار**، ٢٠/٦/١٩٨٥). اما فيرديغر، عضو الكنيست في (موراشاه)، فاوضح ان طابا ليست جزءاً من «ارض – اسرائيل» الكاملة، بل هي منطقة دعارة في الوقت الحاضر (**هاتسوفيه**، ٢٠/٦/١٩٨٥).

## ١٩٨٥/٦/٢٠

- اجتمع ياسر عرفات والامير حسن، ولي عهد الاردن، وبحثا، معاً، وضع المخيمات الفلسطينية في بيروت (**القبس**، ١٩٨٥/٦/٢١). واتهمت م. ت. ف. حركة (امل) بعدم السماح للفلسطينيين الذين يحملون وثائق سفر لبنانية بالعودة الى لبنان لقضاء عطلة عيد الفطر (**المصدر نفسه**).

- ابلغت وزارة الخارجية المغربية السفراء العرب المعتمدين في الرباط، بمضمون الاتصالات الجارية لتأمين انعقاد القمة العربية (**القبس**، ١٩٨٥/٦/٢١).

- وصف جورج شولتس، وزير الخارجية الاميركي، الملك الاردني حسين بانه يبدي شجاعة فائقة في جهوده لتحقيق السلام في الشرق الاوسط. وقال انه يحتاج لمساعدة الولايات المتحدة (**الاهرام**، ١٩٨٥/٦/٢١).

- بدأ شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، واسحق شامير، القائم باعمال رئيس الحكومة، في بلورة صيغة جديدة تعرض على مصر لحل الخلافات حول مشكلة طابا. وستصاغ هذه الصيغة بحيث ترضي المصريين، وبشكل يوافق عليه اعضاء الليكود (**دافار**، ١٩٨٥/٦/٢١).

- ساد في اسرائيل انطباع مؤداه ان سلاح الجو الالماني الغربي قد يدرس امكانية توطيد التعاون مع اسرائيل، وذلك في اعقاب الزيارة التي قام بها قائد هذا السلاح الى اسرائيل (**دافار**، ١٩٨٥/٦/٢١).

## ١٩٨٥/٦/٢١

- اجرى ياسر عرفات والملك الاردني حسين مشاورات، في عمان، حول ما يجري من اعتداءات على المخيمات الفلسطينية في لبنان (**الراي**، ١٩٨٥/٦/٢٢)، فيما دعت م. ت. ف، في بيان وزع في تونس، الامة العربية العمل على وقف هذه الاعتداءات (**المصدر نفسه**). كما ناشد صلاح خلف (ابو اياد)، عضو لجنة (فتح) المركزية، الدول الصديقة، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، ان تتحرك لوقف الاعمال العدوانية التي ترتكب ضد المخيمات (**المصدر نفسه**).

## ١٩٨٥/٦/٢٢

- استقبل ياسر عرفات، في عمان، مبعوث الملك المغربي واستلم منه رسالة تتعلق بالدعوة لعقد القمة العربية (**الراي**، ١٩٨٥/٦/٢٣).

- منعت السلطات الاميركية محمد ملحم، عضو لجنة م. ت. ف. التنفيذية، من دخول الولايات المتحدة، حيث كان سيشارك في اجتماعات احدى لجان الامم المتحدة المتخصصة بشؤون الارض المحتلة (**الراي**، ١٩٨٥/٦/٢٣).

- قال عوزي بارعام، عضو الكنيست الاسرائيلي، من المعراخ، ان ازمة طابا ليست سبباً لحل الحكومة الاسرائيلية. واضاف بارعام ان اسحق شامير، القائم باعمال رئيس الحكومة، يعارض التحكيم بشأن طابا لان هذه العجلة تقود الى اتفاق سلام مع الاردن (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٦/٢٣).

## ١٩٨٥/٦/٢٣

- استقبل ياسر عرفات، في عمان، وفداً اميركياً يضم اساتذة جامعات ورجال دين. وشرح عرفات، اثناء اللقاء، ما تتعرض له المخيمات الفلسطينية في لبنان كما شرح ابعاد التحرك الاردني - الفلسطيني (**الراي**، ١٩٨٥/٦/٢٤).

- دعا بيان ليبي - ايراني مشترك، صدر عقب انتهاء محادثات هاشمي رفسنجاني، رئيس البرلمان الايراني، مع المسؤولين الليبيين، الى انشاء «جيش القدس» لتحرير فلسطين (**الراي**، ١٩٨٥/٦/٢٤).

- في رأي اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل، ان الوقت ليس مناسباً لاشغال الحكومة بمشكلة طابا، وعلى الحكومة ان تركز جهدها من اجل انقاذ اقتصاد اسرائيل. ويعتقد شامير بان من الافضل لاسرائيل ان تقترح على مصر حل الخلافات بشأن السيادة في طابا في اطار التوصل إلى حل وسط وليس عبر التحكيم (**دافار**، ١٩٨٥/٦/٢٤).

- اوضح اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، انه لا يرفض فرض عقوبات الابعاد ضد سكان المناطق المحتلة الذين يشتركون في نشاطات ضد اسرائيل، لكنه اتضح، من مباحثات داخلية جرت في جهاز الامن حول هذا الموضوع، ان هناك حاجة لتشريع جديد وان قراراً حكومياً بهذا الشأن ليس كافياً (**معاريف**، ١٩٨٥/٦/٢٤).

١٩٨٥/٦/٢٤

- اتصل ياسر عرفات، هاتفياً، بعصمت عبد المجيد، وزير خارجية مصر، وطلب منه تأييد اقتراح بعقد اجتماع استثنائي لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامي، لبحث القضية الفلسطينية. واكد عبد المجيد تأييد مصر التام لهذا الاقتراح (الاهرام، ١٩٨٥/٦/٢٥).

- استقبل جفري هاو، وزير خارجية بريطانيا، الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم، الذي يزور بريطانيا. واجتمع فريج مع ريتشارد لوس، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية. وصرح متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية ان فريج اجرى مع المسؤولين البريطانيين مراجعة شاملة للاوضاع في الشرق الاوسط والجهود المبذولة للتوصل الى تسوية سلمية. واكد فريج رغبة زملائه، رؤساء بلديات الضفة الغربية، في دعم جهود الملك الاردني حسين التي يبذلها في اطار الاتفاق الاردني - الفلسطيني المشترك (الراي، ١٩٨٥/٦/٢٥).

- اعد بنحاس غولدشتان، من الليكود، وعدنان سولدار، من المعراخ، عضوا الكنيست الاسرائيلي، مشروع قانون يلزم الذين لا يخدمون في الجيش الاسرائيلي، بخدمة وطنية. وينص مشروع القانون على ان يعمل العرب في مجال الزراعة والتربية والصحة والشؤون الاجتماعية لمدة ٢٤ شهراً (عل همشمار، ١٩٨٥/٦/٢٥).

- قال اوري لوبراني، منسق شؤون الحكومة الاسرائيلية في لبنان، ان الفترة التي كانت الحكومة ترى فيها لبنان من زاوية واحدة، هي الزاوية المسيحية، قد انتهت، وان الحكومة تسعى الان للتفاهم مع جميع الجهات، وهي مستعدة لتقديم المساعدة لها عند الضرورة حتى لو كانت من انصار سوريا (معاريف، ١٩٨٥/٦/٢٥).

- ذكر شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، لاعضاء لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، انه اذا لم تتوصل اسرائيل الى اتفاق مع مصر بشأن اسلوب التحكيم حول طابا فان ذلك سيؤدي الى تدهور العلاقات بين البلدين. واضاف بيرس ان تدعيم السلام هو مصلحة اسرائيلية بالدرجة الاولى، وان غياب قرار بشأن طابا يعني اننا نظهر اننا لا نستطيع الحسم، مما سيؤدي الى تراجع في علاقاتنا مع مصر (دافار، ١٩٨٥/٦/٢٥).

١٩٨٥/٦/٢٥

- غادر ياسر عرفات عمان بعد زيارة استغرقت عدة ايام اجرى خلالها عدة لقاءات مع الملك حسين والمسؤولين الاردنيين (الراي، ١٩٨٥/٦/٢٦). كما غادر عمان، ايضاً، وفد مشترك اردني - فلسطيني برئاسة عبد الوهاب المجالي، نائب رئيس حكومة الاردن، ليزور كلاً من ايطاليا وفرنسا لشرح ابعاد الاتفاق الاردني - الفلسطيني (المصدر نفسه).

- اعلن لبنان انه لن يحضر اجتماع القمة العربية الذي اقترح ملك المغرب عقده في فاس (الراي، ١٩٨٥/٦/٢٦).

- قال شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، اثناء لقائه مع مئات من ابناء الطائفة الدرزية في قرية جولس، انه اذا تبلور وفد اردني - فلسطيني بدون «ارهابيين» وبدون م. ت. ف. فاننا سنلتقي معهم (عل همشمار، ١٩٨٥/٦/٢٦).

- قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، اثناء جولة له في الجولان المحتل، انه لا يعتقد بان حرباً ستندلع مع سوريا. ويعتقد رابين بأن المشكلة في الجولان ليست مشكلة امن ومكافحة «ارهاب»، بل مشكلة عسكرية (عل همشمار، ١٩٨٥/٦/٢٦). من جهة اخرى، صادق رابين، مؤخراً، على مشروع بناء سفن الصواريخ المستقبلية لسلاح البحرية الاسرائيلي - ساغر ٥، كما صادق على بناء غواصات الجيل القادم لسلاح البحرية (هآرتس، ١٩٨٥/٦/٢٦).

- طلبت جهات في حركة (أمل) الشيعية من اسرائيل السماح للحركة باستخدام ميناء الناقورة، وقد وافقت اسرائيل على ذلك. وتقول جهات في جهاز الامن ان هذه محاولة من جانب (أمل) للتعاون، او للتنسيق، مع اسرائيل في المستقبل (هآرتس، ١٩٨٥/٦/٢٦).

١٩٨٥/٦/٢٦

- وصل الى القاهرة مبعوث خاص من قبل ياسر عرفات، في زيارة يقابل خلالها الرئيس المصري حسني مبارك وكبار المسؤولين المصريين (القبس، ١٩٨٥/٦/٢٧). وفي بغداد، التي وصلها عرفات قادماً من عمان، بحث رئيس م. ت. ف. مع الرئيس العراقي صدام حسين الاوضاع التي تواجه المقاومة الفلسطينية والمخططات الرامية الى تصفية قضية فلسطين. وقد اكد الرئيس العراقي وقوف بلاده الى

جانب م. ت. ف. (**الراي**، ١٩٨٥/٦/٢٧).

ـ قال مصدر سياسي اسرائيلي رفيع المستوى ان الوضع الاقتصادي صعب جداً، لكن موضوع السلام هو الحاسم، وعلى اسرائيل ان تعمل من اجل دفع الشرق الاوسط باتجاه السلام. ورداً على سؤال حول م. ت. ف. قال المصدر: «اذا لم تتغير م. ت. ف. فان اسرائيل لن تغير معاملتها لها» (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٦/٢٧).

## ١٩٨٥/٦/٢٧

ـ وصل ياسر عرفات الى عمان قادماً من بغداد. ووصف محادثاته مع الرئيس العراقي صدام حسين بأنها مثمرة وايجابية (**الراي**، ١٩٨٥/٦/٢٨).

ـ وصل الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك الى باريس في زيارة يلتقي خلالها بعدد من المسؤولين الفرنسيين ليشرح ابعاد التحرك المشترك. وقد اجتمع الوفد مع رولان دوما، وزير الخارجية الفرنسي. وكان الوفد قد غادر روما بعد اجتماعه مع بتينو كراكسي، رئيس الحكومة الايطالية، وجوليو اندريوتي، وزير الخارجية، للغرض نفسه (**الراي**، ١٩٨٥/٦/٢٨).

ـ تسلم البابا يوحنا بولس الثاني رسالة من الرئيس المصري حسني مبارك حملها وزير خارجيته د. عصمت عبد المجيد. وصرح الوزير بان مباحثاته مع البابا تناولت الوضع في الشرق الاوسط وجهود السلام المبذولة. وقد قرر البابا استقبال الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك (**الاهرام**، ١٩٨٥/٦/٢٨).

ـ استقبل البابا يوحنا بولس الثاني الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم. ووصف ناطق بلسان الفاتيكان هذا اللقاء بأنه خاص (**دافار**، ١٩٨٥/٦/٢٨).

ـ قال اسحق رابين، وزير الدفاع الاسرائيلي، اثناء استقباله جين كيركباترك، سفيرة الولايات المتحدة السابقة في الامم المتحدة، ان سوريا لم تعزز قواتها في البقاع اللبناني، بل بدأت في تخفيف هذه القوات هناك (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٦/٢٨).

ـ اتهم اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل، مصر بانها تعرض، بين الحين والاخر، شروطاً جديدة لاعادة تطبيع العلاقات. وتتعلق هذه الشروط بالانسحاب من لبنان والتقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين، والآن الموافقة على التحكيم بشأن طابا. وقال شامير، في كلمة القاها في مؤتمر الوكالة اليهودية في القدس، ان محاولة ادخال منظمات «الارهاب» الى المفاوضات في اطار اردني ـ فلسطيني، من خلال اخذ اراضي من «ارض ـ اسرائيل» هو شيء خطير... (**دافار**، ١٩٨٥/٦/٢٨).

ـ صادقت لجنة الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الاميركي على تعيين توماس بيكرينغ سفيراً للولايات المتحدة في اسرائيل (**معاريف**، ١٩٨٥/٦/٢٨).

## ١٩٨٥/٦/٢٨

ـ التقى ياسر عرفات، وزيد الرفاعي، رئيس حكومة الاردن، وبحثا آخر التطورات على الساحة العربية، كما بحثا وسائل تعزيز التحرك الاردني ـ الفلسطيني المشترك (**الراي**، ١٩٨٥/٦/٢٩). وقال عبد الوهاب المجالي، نائب رئيس الحكومة الاردنية، ان فرنسا اعربت للوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك الذي زارها برئاسته، عن تأييدها للتحرك المشترك من اجل تسوية سلمية في الشرق الاوسط (**المصدر نفسه**). وقال خالد الحسن، عضو لجنة (فتح) المركزية رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني الذي شارك في الوفد، ان التحرك المشترك يستهدف استقطاب تأييد القوى المؤثرة في السياسة الدولية لتحقيق السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الاوسط (**المصدر نفسه**). ووصف الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم، هذا التحرك بانه يلقى التأييد لدى زعماء سياسيين في الدول الاوروبية (**المصدر نفسه**).

## ١٩٨٥/٦/٢٩

ـ وصل ياسر عرفات الى تونس، قادماً من عمان (**الراي**، ١٩٨٥/٦/٣٠).

ـ استقبل زيد الرفاعي، رئيس حكومة الاردن، الياس فريج، رئيس بلدية بيت لحم، العائد من جولة في عدد من الدول الاوروبية (**الراي**، ١٩٨٥/٦/٣٠).

ـ دعا زعماء دول السوق الاوروبية المشتركة، في ختام لقاء القمة الذي عقدوه في ميلانو، في ايطاليا، الى تشجيع مفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل، استناداً الى الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني المشترك (**القبس**، ١٩٨٥/٦/٣٠).

ـ قال جاك شيراك، رئيس وزراء فرنسا السابق وزعيم الحزب الديغولي، ان الولايات المتحدة تخطىء اذا ظنت انها تستطيع، وحدها، حل ازمة الشرق

الاوسط (**الرأي**، ١٩٨٥/٦/٣٠).

ـ قال محمد بسيوني، القائم بالاعمال المصري في تل ابيب، ان الحكومة المصرية تنوي اتخاذ خطوات من جانب واحد لتطبيق اتفاقات تطبيع العلاقات مع اسرائيل، على الرغم من فشل شمعون بيرس، رئيس حكومتها، في اقناعها بالموافقة على الاقتراح الداعي الى نقل مشكلة طابا الى التحكيم (**معاريف**، ١٩٨٥/٦/٣٠). وقال حاييم بارليف، وزير الشرطة الاسرائيلي، انه ينبغي عدم الخشية من التحكيم بشأن طابا، ودعا الى قبول نتيجة التحكيم لان ذلك سيؤدي الى تحسين علاقات اسرائيل مع مصر. وحث على تحريك عملية السلام القادمة التي هي مفاوضات مع الاردن (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٦/٣٠). في الوقت نفسه، سيتوجه وفد اسرائيلي برئاسة د. نتان ارد، مدير عام وزارة الطاقة، الى مصر. وسيحل الوفد ضيفاً على ماهر اباظة، وزير الكهرباء المصري، وسيجري محادثات في اطار تبادل المعلومات ودراسة امكانية التعاون بين مصر واسرائيل في مجالات الكهرباء والفحم والطاقة الشمسية (**معاريف**، ١٩٨٥/٦/٣٠).

## ١٩٨٥/٦/٣٠

ـ اوصت اللجنة الدائمة للاعلام العربي، في ختام دورتها العادية الثانية والاربعين التي عقدتها في تونس، بدعم المقاومة الفلسطينية داخل الارض المحتلة وفي جنوب لبنان على جميع الاصعدة، وخصوصاً الصعيد الاعلامي (**الرأي**، ١٩٨٥/٧/١).

ـ انتهت ازمة الرهائن الاميركيين الذين تحتجزهم حركة (أمل) منذ اختطاف طائرتهم من اثينا الى بيروت في ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٨٥. وتوجه الرهائن الـ ٣٩ من بيروت الى دمشق، ومن هناك الى قاعدة اميركية في فرانكفورت في المانيا الغربية (**الرأي**، ١٩٨٥/٧/١).

ـ احتج ممثلو القائمة التقدمية للسلام، في اسرائيل، على الامر الذي اصدره وزير الداخلية بمنع كامل الظاهر، عضو ادارة القائمة، من مغادرة اسرائيل لمدة عام. ووصف يوري افنيري، عضو القائمة، هذه الخطوة بان فيها شيئاً عنصرياً يهدف الى احداث انقسام بين العرب واليهود في القائمة، لان جميع خطوات القمع المتخذة وجهت ضد العرب وحدهم في القائمة (**معاريف**، ١٩٨٥/٧/١).

ـ اعلن محمد بسيوني، القائم باعمال مصر في تل ابيب، ان مصر مستعدة لفتح مركز ثقافي في اسرائيل كجزء من تحقيق اتفاقات تطبيع العلاقات وكتعبير عن الرغبة في تحسين العلاقات بين الدولتين. وكان الرئيس المصري حسني مبارك قد صادق، مؤخراً، على اقامة مثل هذا المركز (**معاريف**، ١٩٨٥/٧/١).

ـ قال مورما سباتو، نائب وزير خارجية الارجنتين، ان حكومته لن تسمح بفتح مكتب لـ م. ت. ف. في الارجنتين، كما انها لن تنقل سفارتها من تل ابيب الى القدس (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٧/١).

## ١٩٨٥/٧/١

ـ اجتمعت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. برئاسة ياسر عرفات، في تونس، وقررت اجراء سلسلة من الاتصالات مع حكومة المغرب ودول عربية اخرى للاسراع في عقد القمة العربية الطارئة (**الرأي**، ١٩٨٥/٧/٢).

ـ استقبل البابا يوحنا بولس الثاني، في الفاتيكان، الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك الذي يرئسه عبد الوهاب المجالي، نائب رئيس حكومة الاردن. وقد شرح الوفد للبابا اهداف التحرك المشترك لايجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية (**الرأي**، ١٩٨٥/٧/٢).

## ١٩٨٥/٧/٢

ـ اجتمع ياسر عرفات مع الشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة الدول العربية، وبحثا في موضوع القمة العربية الطارئة والاوضاع في الشرق الاوسط واستمرار الاعتداءات على المخيمات الفلسطينية في لبنان (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٧/٣).

ـ صرح ياسر عرفات في حديث لجريدة «الثورة» العراقية، بان التحالف الليبي ـ الايراني خروج على الاجماع العربي ومعاهدة الدفاع العربي المشترك ويندرج ضمن الممارسات المعادية للعراق ولمنظمة التحرير الفلسطينية. وقال عرفات: «ان سوريا اصبحت هي الاداة المنفذة للاجهاز على القرار الفلسطيني المستقل» (**الرأي**، ١٩٨٥/٧/٣).

ـ اعيد بناء وترميم سياج شبكة الانذار الموجود على طول الحدود الاسرائيلية مع لبنان، وذلك في اطار استعدادات الجيش الاسرائيلي على الحدود الدولية. لكن ضغوط الميزانية حالت دون ان يكمل الجيش الاسرائيلي كافة الاعمال على خط الحدود. وقدرت

جهات امنية رفيعة المستوى ان هذه الاعمال ستكمل في فصل الشتاء (عل همشمار، ٣/٧/١٩٨٥).

- صرح روبرت ماكفرلين، مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي، بان الولايات المتحدة سجلت امامها نقطتين او ثلاث نقاط في الشرق الاوسط، قد تكون اي منها هدفاً، في المستقبل، لعملية عسكرية (**هاتسوفيه**، ٣/٧/١٩٨٥).

- اشاد عبد الوهاب المجالي، نائب رئيس حكومة الاردن، الذي تراس الوفد المشترك الاردني - الفلسطيني لزيارة فرنسا وايطاليا والفاتيكان، بالنتائج الايجابية التي حققها الوفد خلال اجتماعاته بالمسؤولين الفرنسيين والايطاليين (**الراي**، ٣/٧/١٩٨٥).

## ١٩٨٥/٧/٣

- عدد مصدر فلسطيني خمسة مبادىء تحرص م. ت. ف. عليها، في حوارها مع الولايات المتحدة في اطار الوفد الاردني، الفلسطيني المشترك، هي: ١ - عدم جواز ان يكون الحوار مرهوناً بشروط مسبقة؛ ٢ - ان تعين م. ت. ف، رسمياً وعلناً، الاعضاء الفلسطينيين في الوفد؛ ٣ - ان يتساوى الاعضاء الفلسطينيون والاردنيون في العدد والوضع؛ ٤ - الا تكون نتائج الحوار ملزمة، بالضرورة، لـ م. ت. ف؛ ٥ - ان الوفد المشترك ليست له اهلية التفاوض على بنود تسوية في الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط**، ٤/٧/١٩٨٥).

- اجتمعت اللجنة المركزية لـ (فتح)، في تونس، وبحثت في اوضاع المخيمات الفلسطينية في لبنان وما تتعرض له من اعتداءات تنفذها حركة (امل) (**الراي**، ١٩٨٥/٧/٤).

- وصل الشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة الدول العربية الى الرباط، ليبحث مع الملك المغربي ترتيبات الاعداد للقمة العربية الطارئة (**الشرق الاوسط**، ٤/٧/١٩٨٥).

- قال دافيد كيمحي، مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، الذي التقى مؤخراً مع وزير الخارجية الاميركي وآخرين من رجال الادارة الاميركية، ان الولايات المتحدة لم تقدم، بعد، قائمة مقبولة باسماء الفلسطينيين المرشحين للانضمام الى الوفد المشترك مع الاردن لاجراء محادثات تمهيدية مع الولايات المتحدة (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٧/٤). وفي لندن تناولت المباحثات التي اجراها جورج بوش، نائب الرئيس الاميركي، مع مارغريت تاتشر، رئيسة حكومة بريطانيا، التقدم الذي تم احرازه لتحريك عملية السلام في الشرق الاوسط والحوار الاردني - الفلسطيني - الاميركي (**الاهرام**، ٤/٧/١٩٨٥).

- قال دافيد كيمحي، مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، ان اسرائيل اجرت اتصالات غير مباشرة مع زعماء حركة (امل) في لبنان، اثناء اختطاف الطائرة الاميركية (**عل همشمار**، ٤/٧/١٩٨٥).

- بعث اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل وزير الخارجية، برقية تهنئة الى ادوارد شفاردنادزه، وزير الخارجية السوفياتي الجديد. واعرب دافيد كيمحي، مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، عن امله في ان يدرس الاتحاد السوفياتي قضية استئناف العلاقات مع اسرائيل بعد تعيين الوزير الجديد (**يديعوت احرونوت**، ٤/٧/١٩٨٥).

## ١٩٨٥/٧/٤

- اقر المجلس الثوري لـ (فتح) خطة تهدف الى تصعيد الكفاح المسلح الفلسطيني وتعزيز الصمود داخل الارض المحتلة (**الراي**، ٥/٧/١٩٨٥).

- بعث ياسر عرفات، برقية تهنئة الى اندريه غروميكو بمناسبة انتخابه رئيساً لهيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى في الاتحاد السوفياتي. واعرب عرفات عن شكره للموقف المساند لـ م. ت. ف. الذي يتبناه الاتحاد السوفياتي (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٧/٥). واجتمع عرفات، في تونس، مع كلود شيسون، المسؤول عن علاقات السوق الاوروبية المشتركة بدول حوض المتوسط. واستعرض عرفات مع شيسون الموقف في الشرق الاوسط بشكل عام وتطورات القضية الفلسطينية وما تتعرض له المخيمات الفلسطينية في لبنان (**الراي**، ٥/٧/١٩٨٥).

- استقبل الملك المغربي الحسن الثاني الشاذلي القليبي، وبحث معه في المشاورات والاتصالات الجارية لعقد الاجتماع الطارىء للقمة العربية (**الشرق الاوسط**، ٥/٧/١٩٨٥).

- في ختام لقائه مع الرئيس المصري حسني مبارك، في العقبة، عقد الملك الاردني حسين مؤتمراً صحافياً تحدث فيه عن نتائج التحرك الاردني - الفلسطيني المشترك، وخصوصاً الزيارات التي قام بها وفد مشترك لكل من فرنسا وايطاليا والفاتيكان (**الراي**، ٥/٧/١٩٨٥). ومن جانبه، صرح الرئيس مبارك بان

اللقاء تناول آخر تطورات الموقف في قضية الشرق الاوسط بمعطياتها الجديدة ومستقبل العمل العربي من اجل دفع جهود التسوية السلمية للمشكلة الفلسطينية الى امام (الاهرام، ١٩٨٥/٧/٥).

ـ فيما تسلم العقيد افرايم سنيه منصبه كرئيس للادارة المدنية الاسرائيلية في الضفة الغربية (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٧/٥)، امر اللواء امنون شاحك، القائد العسكري للمنطقة الوسطى، باغلاق «مسرح الحكواتي» العربي في القدس لمدة ٢٤ ساعة (معاريف، ١٩٨٥/٧/٥).

ـ ذكر ضابط في القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان ان اسرائيل تدير خمسة مواقع، على الاقل، في جنوب لبنان، وان جنودها يرتدون زي جيش جنوب لبنان (هآرتس، ١٩٨٥/٧/٥).

ـ قال اللواء مناحيم عينان، الذي شغل سابقاً منصب رئيس شعبة التخطيط في الجيش الاسرائيلي، ان اسرائيل لن تمكن الدول العربية من تطوير سلاح نووي في السنوات العشر القادمة، على الاقل (معاريف، ١٩٨٥/٧/٥).

ـ حذر شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، في كلمة القاها في اجتماع للحركة الكيبوتسية الموحدة في جعنايم، من ان حكومة الوحدة الوطنية لن تستمر اذا فشلت محاولة انقاذ اسرائيل من الضائقة الامنية والاقتصادية والاجتماعية (دافار، ١٩٨٥/٧/٥).

ـ ذكر ان شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل واسحق رابين، وزير الدفاع، يميلان الى الاشتراك في برنامج «حرب النجوم» الاميركي. ومن المتوقع ان يعرض هذا الموضوع على الحكومة للموافقة عليه (عل همشمار، ١٩٨٥/٧/٥).

## ١٩٨٥/٧/٥

ـ قال ياسر عرفات، في حديث لمجلة «بوليتيك انترناشيونال» ان الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني ينص على ضرورة تركيز الجهود المشتركة من اجل انهاء احتلال اسرائيل للاراضي العربية، بما في ذلك مدينة القدس، والعمل على كافة المستويات، العربية والدولية، لايجاد تسوية عادلة وشاملة لكافة مشاكل الشرق الاوسط على اساس قرارات قمة فاس العربية والامم المتحدة التي تأخذ بالاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني (الراي، ١٩٨٥/٧/٦). وقد وصل عرفات، الى الرباط حيث التقى مع الملك الحسن الثاني، فبحثا تطورات القضية الفسلطينية ودعوة المغرب لعقد اجتماع طارىء للقمة العربية (المصدر نفسه).

ـ جاء في استطلاع أجرته صحيفة «البيادر السياسية» التي تصدر في القدس ان ٨١،٥ بالمئة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يؤيدون فكرة تشكيل وفد اردني ـ فلسطيني مشترك بشأن السلام مع اسرائيل (الاهرام، ١٩٨٥/٧/٦).

## ١٩٨٥/٧/٦

ـ قال خالد الحسن، عضو لجنة (فتح) المركزية رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني، ان الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك، الذي كان الحسن عضواً فيه، وجد خلال مباحثاته في روما وباريس، تفهماً كبيراً للاتفاق الاردني ـ الفلسطيني (الراي، ١٩٨٥/٧/٧).

ـ قررت لجنة ممارسة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، التابعة للامم المتحدة، عقد ندوة اقليمية في مقر المنظمة الدولية لبحث القضية الفلسطينية. ويشارك في الندوة برلمانيون وسياسيون واكاديميون وممثلو منظمات عدة من المهتمين بالقضية الفلسطينية في دول اميركا اللاتينية (الراي، ١٩٨٥/٧/٧).

ـ وصل الشاذلي القليبي، الامين العام لجامعة الدول العربية، الى الجزائر لاجراء محادثات مع رئيسها الشاذلي بن جديد بشأن الدعوة للقمة العربية الطارئة (الشرق الاوسط ، ١٩٨٥/٧/٧).

ـ طلب نسيم زفيلي، رئيس شعبة الاستيطان في المنظمة الصهيونية، وهو من المعراخ، من شمعون بيرس، رئيس الحكومة الاسرائيلية، ومن اسحق شامير، القائم باعمال رئيس الحكومة، التنازل عن البند الموجود في الاتفاق الائتلافي، الذي ينص على اقامة ست مستوطنات جديدة في الضفة الغربية والتي ستبلغ تكاليف اقامتها اكثر من ١٠ ملايين دولار (هآرتس، ١٩٨٥/٧/٧).

ـ قال اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل، ان شمعون بيرس، رئيس الحكومة، يوافق على خط الليكود المتصلب، لكن عضويته في الاممية الاشتراكية اثرت عليه سلباً، حيث يلتقي هناك مع ميتران وغونزاليس وبراندت. وفي رأي شامير، ان ذلك ادى الى الحد من روح بيرس القتالية، لكن الواقع

الاسرائيلي اقوى من كل ايديولوجية (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٧/٧؛ عن لوفيغارو).

ـ احتجت مصر على نية اسرائيل اقامة منطقة تجارية في طابا. وقال محمد بسيوني، القائم بالاعمال المصري في تل ابيب، ان خطوة كهذه تشكل انتهاكاً واضحاً للاتفاق الذي تم توقيعه بين البلدين في شهر نيسان (ابريل)، واضاف ان ذلك سيؤدي الى المساس بالعلاقات بينهما (**هآرتس**، ١٩٨٥/٧/٧).

## ١٩٨٥/٧/٧

ـ اعلن صلاح خلف، عضو لجنة (فتح) المركزية، ان م. ت. ف. ستتقدم الى مؤتمر القمة العربي بورقة عمل تتعلق بما آلت اليه قرارات قمة فاس، والقضية الفلسطينية، وبتدخل بعض الانظمة العربية في الشؤون الداخلية للمنظمة (**الراي**، ١٩٨٥/٧/٨).

ـ وجه محمد ملحم، عضو لجنة م. ت. ف. التنفيذية، رسالة شكر الى الملك السعودي فهد لوقوف المملكة الى جانب الشعب الفلسطيني ودعمها له (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٧/٨).

ـ هدد عضو الكنيست الاسرائيلي (من المعراخ) عبد الوهاب دراوشة باتخاذ خطوات بعيدة المدى، قد تصل الى حد الانسحاب من الائتلاف الحكومي، اذا استمرت الحكومة في سياسة التفرقة ضد المواطنين العرب. ويأتي التهديد اثر قرار وزارة العمل والرفاه بدفع تعويض بنسبة ١١ بالمئة للعائلات كثيرة الاولاد، على ان لا يشمل العائلات العربية التي لا يخدم ابناؤها في الجيش الاسرائيلي (**عل همشمار**، ١٩٨٥/٧/٨).

ـ حول مسجد قرية صانور، في قضاء جنين، الذي بني في عهد الاتراك، الى كنيس يهودي. قام بذلك المستوطنون من نواة سنور الجديدة، وهي نواة دينية تابعة لحركة «ايمونا» التابعة لغوش ايمونيم (**هاتسوفيه**، ١٩٨٥/٧/٨).

ـ كشف يوسي ساريد، عضو الكنيست الاسرائيلي، ان تكلفة تطوير طائرة لافي بلغت حوالي ٣ مليارات دولار، أي اربعة اضعاف التقديرات التي نقلت الى الحكومة وللجنة الخارجية والامن في الكنيست. واضاف ساريد ان ثمن الطائرة سيكون ٣٠ مليون دولار بدل ١٤ مليوناً (**دافار**، ١٩٨٥/٧/٨).

## ١٩٨٥/٧/٨

ـ وافقت كل من م. ت. ف. وسوريا واليمن الديمقراطي على طلب لبنان عقد اجتماع طارىء لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية لبحث القرار الاميركي بمقاطعة مطار بيروت (**الراي**، ١٩٨٥/٧/٩).

ـ دعا الناطق باسم «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية»، في دمشق، الى تنسيق المواقف لمواجهة التحركات الاميركية والخطوات التي يتخذها الاردن ومصر بالاعتماد على ما وصفه بالغطاء الفلسطيني (**البعث**، ١٩٨٥/٧/٩).

ـ اعتذر كل من السيدين باسل عقل ود. وليد الخالدي عن المشاركة في الوفد الاردني ـ الفلسطيني للحوار مع الولايات المتحدة. وكان اسماهما قد ترددا بين المرشحين لعضوية هذا الوفد (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٧/٩).

ـ انتقد ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، الدول العربية التي لا تقدم المساعدة من اجل التوصل الى حل شامل في المنطقة. كما انتقد مورفي تصلب م. ت. ف. التي لا توافق على تفويض شخصيات من المناطق المحتلة ليسوا تابعين للمنظمة رسمياً للاشتراك في محادثات حول مستقبل المنطقة (**هموديع**، ١٩٨٥/٧/٩).

ـ قال اسحق شامير، القائم باعمال رئيس حكومة اسرائيل، ان امن دولة اسرائيل لن يتضرر بسبب تقليص ميزانية الامن. وتطرق شامير الى القضية الفلسطينية، فقال ليس هناك قضية وطنية فلسطينية لان الاردن دولة ٧٠ بالمئة من سكانها فلسطينيون (**معاريف**، ١٩٨٥/٧/٩).

ـ اعلن جدعون بات، وزير العلوم والتطوير الاسرائيلي، ان باحثين اسرائيليين واستراليين سيدرسون امكانية تنفيذ مشاريع علمية مشتركة في اطار اول اتفاق للتعاون العلمي التكنولوجي الذي سيتم توقيعه بين الدولتين (**دافار**، ١٩٨٥/٧/٩).

## ١٩٨٥/٧/٩

ـ اعرب ياسر عرفات عن امله في ان تبدل الولايات المتحدة الاميركية وكندا موقفيهما المعارضين لعقد مؤتمر دولي لبحث التسوية السلمية في الشرق الاوسط. جاء ذلك في الرسالة التي وجهها

عرفات الى الندوة الاقليمية لاميركا الشمالية (الشرق الاوسط، ١٠/٧/١٩٨٥).

ـ عقد في دمشق اجتماع في مكتب عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري، ضم ممثلين عن «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية» وعن حركة (امل)، وقد بحثت فيه سبل تعزيز التلاحم بين «الجبهة» والحركة (**الثورة**، ١٠/٧/١٩٨٥).

ـ استقبل د. اسامة الباز، مدير مكتب الرئيس المصري، في القاهرة، سعيد كمال، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، فبحثا آخر التطورات حول وضع المخيمات الفلسطينية في بيروت والحوار مع الولايات المتحدة (**الرأي**، ١٠/٧/١٩٨٥).

ـ وصل الملك الاردني حسين الى الطائف واجتمع مع الملك السعودي فهد. وقد بحث الطرفان التطورات الراهنة على صعيد القضية الفلسطينية والحرب العراقية ـ الايرانية واجتماع القمة العربية الطارئة الذي دعا ملك المغرب لعقده (**الشرق الاوسط**، ١٠/٧/١٩٨٥).

ـ دفعت المملكة العربية السعودية لـ م. ت. ف. مبلغ الـ ٢٨ مليون دولار كقسط من مساهمتها السنوية في دعم المنظمة (**الشرق الاوسط**، ١٠/٧/١٩٨٥).

ـ سيقوم ثلاثة اسرائيليين سابقين، مقيمين الآن في الولايات المتحدة، بتمويل حركة حيروت الاسرائيلية. والثلاثة هم من المقربين لاريئيل شارون، وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي (**هعولام هازيه**، ١٠/٧/١٩٨٥).

## ١٠/٧/١٩٨٥

ـ عقدت اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم صمود مواطني المناطق المحتلة اجتماعاً في وزارة الداخلية الاردنية، وبحثت سبل معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والصحية (**الشرق الاوسط**، ١١/٧/١٩٨٥).

ـ اكد بيان مشترك صدر عن م. ت. ف. والحزب الاشتراكي التشيلي، عقب محادثات اجراها وفد من الحزب مع م. ت. ف. في تونس، ضرورة تعزيز النضال ضد الصهيونية والفاشية المتمثلة بالسياسة العدوانية لكل من الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل وجنوب افريقيا والنظام العسكري في التشيلي (**الشرق الاوسط**، ١١/٧/١٩٨٥).

يصدر عن مركز الأبحاث

# تاريخ الصهيونية

## الجزء الثاني

«الوطن القومي اليهودي» في فلسطين
(١٩١٨ ـ ١٩٣٩)

تأليف

صبري جريس

# شؤون فلسطينية

ترحب شؤون فلسطينية بالمواد التي تأتيها من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات او مراجعات الكتب او التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي - الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موادها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر اية مادة سبق نشرها باية طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجوهم مراعاة ما يلي:

أ - يستحسن ان تأتي المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة، مع فراغ مضاعف بين السطور.

ب - في الكتابة اليدوية ينبغي ابقاء سطر فارغ بين كل سطرين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات اجنبية، بشكل واضح لا يحمل اي التباس، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة فقط.

جـ - عند اقتباس نصوص او معلومات من اي مصدر، ينبغي الاشارة الى هذا المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها اكاديميا، والتي نشير فيما يلي الى اكثرها شيوعا:

١ - بالنسبة للكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم ان اقتضى الامر) والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء او المجلد او الطبعة ان وجدت ، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر ثم رقم الصفحة او الصفحات المقتبس منها. وإذا غابت عن الكتاب واحدة من هذه المعلومات فينبغي الاشارة الى ذلك، كأن يقال: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر.

٢ - وبالنسبة للصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة والمدينة التي تصدر فيها وتاريخ صدورها. اما اذا جرى الاقتباس من مقال او دراسة منشورة في صحيفة يومية فلا بد من ذكر اسم كاتبها، وعنوان المقال او الدراسة.

٣ - بالنسبة للاسبوعيات والشهريات والدوريات الاخرى، يُذكر اسم الدورية والمدينة التي تصدر فيها وتاريخها ورقما المجلد والعدد، وكذلك اسم كاتب الموضوع المقتبس منه وعنوان الموضوع ورقم الصفحة او الصفحات.

٤ - عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية او الفرنسية، ترد المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الاخرى فتترجم المعلومات بشأنها الى العربية.

في الدراسات تذكر المصادر في حواش تحمل ارقاما متسلسلة وتنشر في نهاية الدراسة.

في التقارير والمراجعات وما شابه تورد الحواشي في مكانها في سياق المتن.